



د. مصطفیٰ ہواد

قل ولا تقل

(الجزء الأول)



١٧

د. مصطفى جواد

قل ولا تقل

(الجزء الأول)

الطبعة الأولى عام ١٩٨٨

طبعة خاصة

دار المدى للثقافة والنشر

٢٠٠١



سلسلة شعبية تعيد إصدارها
دار المدينة للثقافة والنشر
رئيس مجلس الإدارة والتحرير
فخري كريم

الإشراف الفني

محمد سعيد الصغار

الاشتراك:

٦٠ دولار في البلدان العربية

١٠٠ دولار في أوروبا والأمريكيتين

العنوان

سوريا - دمشق صندوق بريد: ٨٢٧٢ أو ٧٣٦٦

تلفون : ٢٣٢٢٢٧٥ - ٢٣٢٢٢٧٦

فاكس : ٢٣٢٢٢٨٩

بسم الله الرحمن الرحيم ، المتعالي القديم أفتتح الجزء الأول من كتابي "قل ولا تقل" ، وأقدمه إلى محبي اللغة العربية ، في مختلف البلاد ، التائقين إلى بقائها ، كريمة الضرائب ، مسعفة بالمطالب ، رائقة المشارب ، نقية من الشوائب ، سليمة من لحن المنتهاونين ، بريئة من غلط المترجمين ، ناجية من عبث المستهزئين ، سائرة في سبيل التطور الطبيعي البارع ، آخذة بالاقتباس المفيد والقياس النافع ، مستمدة اشتقاقها الجليل ، من مركبها الأصيل ومجازها العريض الطويل ، مضيئة الجديد الصحيح إلى تراثها النبل .

"والعربية لغة جسيمة عظيمة قوية ، لأمة كريمة عظيمة ، وقد حافظت على قوامها ونظامها وكلامها بقرآنها العزيز وتراثها الأدبي البارع ، طوال العصور التي انصرفت بين زمن الجاهلية وهذا العصر ، وهي لا تزال قوية الكيان ، عليّة المكان ، مستمرة الازدهار ، مستدامة الإيثار ، عند أهلها وحماتها من عرب صليبة ، ومستعربة نجبية ، ولقد

أسابها من الشوائب ما لم يكن لها منه منتدح من ضرورات شعرية أو سجعية وأوهام للخواص والعوام ، وترجمة للأعجام والأغنام ، قد تداركها الأدباء القدامى بالتأليف والتنبيه والتصنيف ، من جمع النثر ، وبيان للأوهام وإصلاحها ، وكشف عن اللحن وإيضاح اللهجات ، وأكثر ما ألف وما صنف في هذا الموضوع مطبوع متداول ، فيه الغث والسمين ، والرخيص والثمين ، بحسب الحاجة إليه ، وبالنسبة إلى المقبلين عليه ، فكل عصر جمل ومفردات ، وتعابير ومصطلحات ومجازات واستعارات ، تتحكم بالكاتب المقلد ولا يتحكم بها ، إلا أن عصرنا هذا قد باين جميع عصور اللغة العربية المنصرمة بالظلم العبقري الذي أصابها فيه ، مع إنه قد سمي عصر النهضة العربية ، واليقظة الأدبية ، وذلك أنه ظهرت فيه طبقة من المترجمين ، أتقنوا اللغات الأعجمية واستهانوا باللغة العربية وأهلها فلم يتقنوها ، وبنا في العالم العربي ترجمتهم الفاسدة لعلوم الغرب وفنونه وآدابه وسياسته وتاريخه وعلم أجتماعه ، وقد امتاز منهم بهذا الإثم اللغوي مترجمو البلاغات الحربية ، ومن جرى مجراهم وهم أهل " الصمود والتطويق والتعرض والعكس" (١) وغيرهن من الترجمة الفاسدة ، بخلطهم القطيع ، وتهاونهم الشنيع .

ونشأت طبقة الكتاب الرواسمين " أي أهل الأسلوب الكلايشي " فهؤلاء قد حفظوا جملاً بأعيانها مترجمة أو مبدعة لكتاب بارعين كالكتور طه حسين وعبد العزيز البشري ومحمود تيمور وعباس محمود العقاد والسباعي ومصطفى لطفى المنفلوطي وأحمد حسن الزيات ، ودأبوا على استعمالها في كتاباتهم من غير أن يتعلموا مبادئ النحو والصرف ، ولم يشعروا بفساد أذواقهم في المجاز والاستعارة وأوهامهم النحوية والصرفية التي يرتكبونها في نادر خروجهم عن تلك الرواسم التي حفظوها ، ومع هذا الشين المبين فيهم تجدهم يطالبون بأن

(١) أرادوا بهن "الثبات والإحاطة والتعريف والإعراب" .

يوصفوا بالكتاب الفَوَّقة ، والأدباء الخدقة ، وما هم إلا عالة ووارثوا
كلالة ومتهاونون بالعربية ، ومطالبون بما ليسوا أهلا له .

ومن أشد الرزايا التي أصابت اللغة العربية أن أناسا من الكتاب
والشعراء يكتبون وينظمون وينشرون كلاماً غير مشكول ، واللحن في
غير المشكول لا يظهر ، فإذا قرؤوا كتابة أنفسهم ونظمهم بان عوارهم ،
واكتشف لحنهم في أقبح الصور ، وقد سمعت شاعرا مبدعا يحب أن
يقرن اسمه بالكبير ينشد قصيدة له فإذا هو لحانة يكسر المفتوح ويفتح
المضموم وينون الممنوع من الصرف ويكسر المضموم ، ويضم المفتوح
 ويفتح المكسور ، ويضم المكسور ، ويفعل غير ذلك من الأوهام الصرفية
دون النحوية لأن قواعد النحو معروفة محدودة ، وأما الضبط الصرفي
فيحتاج إلى معجم مشكول أو سماع منقول مقبول . وهؤلاء قد حفظوا
كلاماً ملحونا فيه من قوم لحانين وبقوا على جهالتهم .

وظهرت طبقة من الحكاة المعروفين بالممثلين ابتليت بهم اللغة
العربية فهم لها جاهلون ، وبها عابثون وبإفسادها عائشون ، فمن يجعل
العربية أداة لعيشه وذريعة لكسبه يجب عليه أن يحسنها بعد درس
لقواعدها العامة إجادة لاستعمال معجماتها اللغوية ، ليتحقق صحة ما
أشكل عليه ، ومن وهنت همته فعليه في الأقل أن يسترشد العالمين بها
قبل العمل .

ومن أشد الرزايا التي نزلت بالعربية أيضا أن أساتذة في التاريخ
والجغرافية والعلوم لم يتعلموا من قواعدها ما يصون أقلامهم وألسنتهم
من الغلط القاحش واللحن الفظيع وإذا عوتبوا أو ليموا - وهم مليمون
حقا - قالوا نحن ندرس التاريخ والجغرافية والعلوم ، ولا يخلجون من
هذا الاعتذار ، مع أنهم أصبحوا سخرية الساخرين وضحكة الضاحكين
ولا سيما مشاهدي "التلفزيون" مع أنهم يعلمون أن الانكليزي العام - على
سبيل التمثيل - لا يخطئ الصواب في لغته ولو كان الخطأ الواقع منه في
حرف جر لتناولته الألسن والأقلام باللوم والتقريع والتأنيب والتثريب .

ونرى في "تحريرات" الدوائر ودواوين الحكومة أغلطا تبثت على الأسف ، فرقع المجرور والنصب المرفوع من الأمور المألوفة فيها ، ولا سيما الإعلانات والتنبهات ، فضلا عن السقيم من العبارات ، وإني لأتذكر أني قرأت في العهد الملكي الزائل على باب مكتب اللجنة الطبية بمعسكر الرشيد هذه الجملة "ممنوع دخول القلم حفظا لتفشي الأسرار" فتأمل جهل المنبه للتركيب التعبيري ، أراد "منعا لتفشي الأسرار" فوضع مكانه "حفظا لتفشي الأسرار" ولم يخطر بباله "حفظا للأسرار" فهو أوجز وأدل على المراد وأوفى بالمقصود .

ولا تسأل عن مترجمي الأفلام السينمائية هؤلاء أكلة السحت ، يرتكبون من اللحن والغلط الشنيعين ما أصبح مخشيا كل الحشية على العربية وطلاب المدارس ، والشدة من الدارسين ، وليت شعري كيف تجيز لجنة رقابة الأفلام وهي لجنة منتخبة من موظفي الدولة ومنهم موظف من وزارة التربية والتعليم المهمة على شؤون الثقافة اللغوية فلما ترجمته لغته فاسدة مفسدة ، ناقضة لقواعد اللغة العربية ، وأكثر المختلفين إلى دور السينما هم من طلاب المدارس والمعاهد والكليات ؟!

وليس وكدنا بهذا الكلام أن ننعي على ناس معينين أوهامهم ، ولا ندعي العصمة من الخطأ فربما أصلحنا ما أخطأنا نحن أنفسنا فيه ، فالعربية صارت منذ عصور صناعة تتعلم قواعدها وتدرس أساليبها وتحفظ مفرداتها وتشرح عباراتها القديمة ، وأسلوب متعلمها يتأثر بكتابات عصره المكررة كثيرا من دون أن يشعر المتعلم بذلك ، وإنما نريد أن ننبه على الغلط ونذكر الصواب ، ونشير إلى الفصيح ونذكر الفصيح ، ونعيب على المصيرين على الخطأ خطأهم فليست اللغة ميراثا لهم وحدهم فيعملوا بها ما يشاؤون ، من عبث وعبث .

وإن من الأغلاط ما ارتكبه أدباء كبار ، كالدكتور طه حسين وعباس محمود العقاد وتابعهما عليه مقلدوهما غير عالمين بها لأنهما قدوتهم وموضع ثقتهم ، فالفعل الشائع اليوم في أقوال الكتاب "تعرض"

والخطأ في استعماله ، إنما ظهر في كتاب الأيام منذ سنة ١٩٣٩ ، ففي الصفحة ١٥٦ ج ٢ منه قول الكاتب " وكان ذكاؤه واضحا وإتقانه للفقه بيّنا وحسن تصرفه فيه لا يتعرض للشك^(١) ". وفي الصفحة " ٢١ " قوله : " وكان الأزهر قد تعرض لألوان مختلفة من النظام^(٢) " وقولهم " اضطرده وهو مضطرب^(٣) " وارد فيه " ص ١٥٢ " . وقولهم " حبا فيه^(٤) " مذكور فيه . وفيه العامود بدلا من العمود " ص ٤٢ ، ١٩٧ " والمليء بدلا من المملوء " ص ٢٨ " والمتجول بمعنى المجول " ص ٩٥ " وتسرب إليه بمعنى " تسرب فيه " - ص ٤٥ - ومشترك بمعنى " مشترك " - ص ٣٤ - و" خصصه له " بدلا من خصصه به " ص ١٠٤ ، ١٢٩ ، ١٨٦ " وقد وهم الوهم نفسه قبله الشيخ إبراهيم اليازجي " لغة الجرائد " - ص ٩٢ - وقوله " يكفي ليفعل " بمعنى يكفي في أن يفعل " ص ١٩٥ ، ١٩٩ " و" ذات مساء " (٥) بدلا من ذا مساء " ص ١٧١ " وأمامه بمعنى " بإزائه وقبالتة وتجاهه " - ص ٣٩ ، ١١٨ - ووقع في هذا الغلط الشيخ اليازجي " لغة الجرائد ص ٧٤ " في أوهامه وما يطول إثباته .

وقولهم : " بين آونة وأخرى " وارد في قول العقاد في " عبقرية خالد " - ص ١٢ . " وقد أراد - رحمه الله - " بين أوان وآخر " غير عالم أن الآونة جمع أوان مثل " أزمنة وزمان " وقولهم « الفرسان البواسل » مثبت فيه ص ١٦ - قال : إن بعض الفرسان البواسل وإنما البواسل جمع باسلة للمرأة وباسل للحيوان كالأسد ، وللرجال يقال " البسلاء والباسلون " .

وقولهم " غيورون " من أقواله فيه " ص ١٩ " والصواب على حسب القواعد العربية " غَيْر " بضم الغين والياء ، وقد اقترحت على مجمع اللغة

(١) الصواب " لا يعرض للشك " بالبناء للمجهول أو " لا يعرض له الشك " .

(٢) الصواب " كان الأزهر معرضا لألوان " . أو " كان عرضة لألوان " . ومثله قول العقاد في عبقرية خالد .

ص ١٢ - ، للنضال الذي يتعرض له " وفي ص ٤ " قد تعرض للمؤاخذه من عمر " .

(٣) الصواب " اطرده ومطرده " فليس أصل الفعل " ضرد " بل طرد .

(٤) الصواب " حبا له " لأنه يقال أحبه . واسم المصدر مثله

(٥) في مختار الصحاح " وأما قولهم ذات مرة وذو صباح فهو ظرف زمان غير متمكن تقول : لقيته ذات يوم . . وذو صباح وذو مساء ، بغير تاء فيهما " .

بصير إجازة "غيورين" ليسلم العقاد وغيره من غلط أثبتته القواعد العربية القديمة ، وفيه الفوضى - ص ٢٠ - والفوضى صفة وليست اسما فقال "الحال الفوضى وهم فوضى" .

وقولهم "كلا" بمعنى "لا" واردة فيه - ص ٣١ - وقولهم "أنجبه" و"أنجبهته" بدلا من "أنجب به وأنجبت به" هو من تعبيره فيه - ص ٣٨ - وقولهم "المكائد" بمعنى "المكايد" لأن الياء أصلية لا تبدل ألفا هو من استعماله - ص ٤٢ - ، وحديث أغلاط الكتاب الكبار طويل ، والأمر كما قال بشار "كفى المرء نبلا أن تعد معايبه" ومنهم من إن نبهته إلى غلظه أجابك بالشتيم لسوء تربيته وفساد مجتمعه فلا يتهيا لك إلا التزام السكوت وتحمل الأذى .

وقد وصف أكثر النقاد اللغويين العصريين بالتزمت والتشدد ، وهو وصف صحيح ، والسبب في ذلك إما التشيع^(١) بعلم اللغة وإما التقليد ، ولذلك يحسن ألا يكتب اللغوي نقدا لغويا إلا بعد الاكتهال ، فذلك أبعث له على التروية والاعتدال والنظر بحكمة وإيمان بالتطور ، وتبحر في اللغة ، وآخر من كتب في هذا الموضوع الأستاذ الجليل أنيس المقدسي : أستاذ الأدب العربي في الجامعة الأمريكية ببيروت وأحد أعضاء مجمع اللغة العربية بمصر فقد نشر مقالا في مجلة العربي الكويتية عنوانها "التزمت في النقد اللغوي"^(٢) بعد اطلاعه على كتاب نشر بعنوان "اللغة الصحيحة" ذكر أنه "لأديب فاضل غيور على تصفية اللغة الكتابية من الشوائب وأنه كتاب جزيل الفائدة لولا أن مؤلفه تابع السابقين من متزمتي النقد فأعاد ما زعموه بعد أن جرفه تيار التطور ثم أضاف إليه ما زعمه هو من شوائب الكتاب كقوله مثلا - وهو قليل من كثير - : أسف للأمر والواقع أن أسف للأمر أي ندم عليه وهو المقصود لا أسف عليه أي حزن ، وقولهم : مأكلة شهية فأصلحها بأكل شهية وشتان

(١) في مختار الصحاح : "والتشيع : المتزيم بأكثر مما عنده ، يتكرر بذلك ويتزين بالباطل ، وفي الحديث : المتشيع بما لا يملك كلابس ثوبي زور" .

(٢) الجزء ١٢١ الصادر بشهر رمضان سنة ١٣٨٨ هـ ص ٤٣-٤٥ .

ما بينهما في حسن الاستعمال ، وقولهم : بؤساء جمع بائس وهو يفضل بؤس على بؤساء ؟ وختم مقاله بقوله : "وتجريحهم على النسبة إلى الجمع المكسر بإرجاعه إلى المفرد كقولهم في النسبة إلى الدول ذوي مع أنهم ينسبون إلى أم وعقائد وعمال إلخ فيقولون أمي وعقائدي وعمالتي ، وبالنسبة إلى الجمع هي الأدل (كذا) على المعنى وما التقيد بالرجوع إلى المفرد إلا تزمت مناقض لناموس بقاء الأنسب" .

وقد ضمن مقاله آراءً سديدة مفيدة إلا أنه لم يحسن الاستدلال ولا أحاط علماً بحقيقة الاختلال ، فقد ذكر أن "أسف للأمر" بمعنى ندم عليه ، ولم يذكر شاهداً للندم من كلام الفصحاء ، ولا كتاب لغة فيه نص على "أسف" بمعنى ندم عليه ، فهذا الفاضل ارتكب وهمين في إرادته ومحاولته للرد على من عدّه متزمتاً في النقد اللغوي ، يعني متشدداً . ودونك تفصيل الكلام على "أسف عليه وأسف له" .

أسف عليه وأسف له

قال الراغب الأصفهاني في غريب القرآن : "الأسف : الحزن والغضب معاً ، وقد يقال لكل واحد منهما على انفراد ، وحقيقته : ثوران دم القلب شهوة الانتقام ، فمتى كان ذلك على من دونه انتشر فصار غضباً ، ومتى كان على من فوقه انقبض فصار حزنًا" . وقال الله تعالى في سورة يوسف : ﴿وَوَلَّى عَنْهُمْ وَقَالَ يَا أَسْفَا عَلَى يَوْسُفَ وَابْيَضَّتْ عَيْنَاهُ مِنَ الْحُزْنِ فَهُوَ كَظِيمٌ﴾ . فالأسف في الآية بمعنى الحزن ، وصحبه حرف الجر "على" ومعنى هذا أننا نستطيع أن نقول "إن يعقوب أسف على يوسف" . ع - وقال ابن فارس في كتابه "المقاييس" : الهمزة والسين والفاء أصل واحد يدل على الفوت والتلهف ، وما أشبه ذلك : يقال : أسف على شيء ، يأسف أسفاً مثل "تلهف" . وورد في لسان العرب "الأسف : المبالغة في الحزن والغضب وأسف أسفاً وأسفان وأسف وأسوف وأسيف والجمع أسفاء ، وقد أسف على ما فاته وتأسف أي تلهف ، وأسف عليه أسفاً أي غضب . . ابن الأنباري : أسف فلان على كذا وكذا ، وتأسف ، وهو

متأسف على ما فاتته ؛ لأن الأسف عند العرب الحزن ، وقيل أشد الحزن ، وقيل الضحك في قوله تعالى : ﴿إِنْ لَمْ يَأْمُنُوا بِهَذَا الْحَدِيثِ أَصْغَرُ مِنْهُ حَزْناً﴾ ، والقول الآخر أن يكون معني (أسف على كذا وكذا) أي جزع على ما فاتته ، وقال مجاهد : أسفا أي جزعا ، وقال قتاده : أسفا غضبا . وقوله - عز وجل - : يا أسفا على يوسف أي يا جزعاه . . . ومنه حديث معاوية بن الحكم : فأسفت عليها^(١) وقد أسفه وتأسف عليه . فجميع هذه النصوص اللغوية لم يرد فيها الأسف بمعنى الندم كما ادّعى الأستاذ أنيس المقدسي ، ولم يستعمل مع الأسف حرف جر غير "على" .

وأعطف القلم على الواقع اللغوي وهو ميدان الاستعمال ، قال ابن عباس بعد سماعه كلاماً تكلم به علي بن أبي طالب - ع - ولم يتمه : "قوالله ما أسفت على كلام كاسقي على هذا الكلام أن لا يكون أمير المؤمنين - ع - بلغ منه حيث أراد"^(٢) .

ومن خطبة له أوردها المبرد في الكامل "مات من دون هذا أسفا" قال المبرد : "يقول تحسراً فهذا موضع ذا" - ومن كتاب للإمام إلى ابن عباس "فليكن سرورك بما نلت من آخرتك ، وليكن أسفك على ما فاتك منها"^(٣) ومن وصيته - ع - للحسن والحسين - ع - لما ضربه ابن ملجم "أوصيكما بتقوى الله ولا تبغيا الدنيا وإن بغتكما ، ولا تأسفا على شيء منها يزوي عنكما"^(٤) وقال عفان بن شرحبيل التيمي :

أحببت أهل الشام من بين الملا

ويكيت من أسف على عثمان^(٥)

(١) في أمالي المرتضى ٤ : ٧٤٠ "وأنا رجل من بني آدم أسف كما يأسفون ولكنني غضبت والخير فيه بتمامه .

(٢) شرح نهج البلاغة مج ١ ص ٦٨ طبعة الحلبي الأولى .

(٣) الشرح المذكور مج ٢ ص ١٣٠ .

(٤) المذكور ٤ : ١١١ .

(٥) المذكور ١ : ٢٠١ .

وقال عبد الله الزرودي :

أسف على عسّ الهبسيد وشربه
لقد حرمتنيه صروف المقادر

ولو أنني إذ ذاك كتّ شريته

لأصبحت في قومي لهم خير شاعر^(١)

وقال أبو مريم السلولي وقيل الحنفي : "إنما يأسف على الحب
النساء"^(٢) .

وذكر المرتضى في خبر معاوية بن الحكم الذي أشرنا إليه آنفاً
قوله : وأنا رجل من بني آدم آسف كما يأسفون لكنني غضبت . .
"وقال : "وأما قوله : أنا رجل من بني آدم آسف كما يأسفون . فمعناه
أغضب كما يغضبون"^(٣) ، قال محمد بن حبيب - وأنشد للراعي . :

فما لحقتني العيس حتى وجدّني

أسيفاً على حاديهم المتجرّد

والأسف أيضاً الحزن . قال ابن الأعرابي : الأسف الحزن والغضب ،
قال كعب :

في كل يوم أرى فيه منيته

يكاد يسقط مني منة أسفاً^(٤) .

وقال البخري :

(١) جمهرة أشعار العرب ص ٣٥ مطبعة الاتحاد المصري .

(٢) الكامل ٢ : ١٥٢ مطبعة الأزهرية .

(٣) قال مصطفى جواد : لو أراد بالأسف الغضب ما قال بعد ذلك لكنني غضبت " ولعل الاستدراك

(٤) أمالي المرتضى ٤ : ٧٤ .

كلف يكفكف عبرة مهراقة
أسفاً على عهد الشباب وما انقضى (١)

وأورد المرتضى قول بعض الشعراء :
ولا بد من موتٍ وإما شبيبة
وإما مشيب والشبيبة أصلح

قال المرتضى : "فمعنى قوله : والشبيبة أصلح ، أن الإنسان إذا
مات شاباً كان أكثر للحزن عليه والأسف على مفارقتة . فإذا أسنّ برم
به أهله وهان عندهم فقدته (٢) " .

فهذه عدة شواهد للواقع اللغوي للفعل "أسف" ومصدره من النثر
والشعر لم نجد فيها معنى "الندم" الذي زعمه الأستاذ المقدسي ، ولا حرفاً
مصححاً لهما غير "على" . فضلاً عن أن الندم نفسه وفعله يستصحبان
حرف الجر "على" لا اللام ، وبذلك يسقط وجه التضمن . وقد يحتج
الأستاذ المعترض بأنه أي الفعل آسف إنما يأتي بمعنى الندم إذا صحبته
اللام لا "على" ، ومع ذلك فنحن نجاريه ونأتي له بشاهدين للام أحدهما
مروي عن أبي عبيدة في قصة أبي دهب الجمحي الفارس الشاعر جاء في
آخرها "فوجد زوجته الثانية قد ماتت حزناً عليه وأسفاً لفراقه (٣) " ،
والآخر قول بعض الشعراء :

فيا عجباً من أسف لامرئ ثوى
ومأ هو للمقتول ظملاً بأسف (٤)

فكلا الشاهدين يفيد الحزن لا التدم ، مع وجود اللام ، وما قدمنا

(١) المرجع المذكور ٤ : ٤٧٠ .

(٢) للمذكور ٣ : ١٧٠ ، ١٧١ .

(٣) نوالدر أبي علي الغالي ص ١٨٨ طبعة دار الكتب المصرية .

(٤) طوق الحمامة ص ١١٠ .

يظهر تجني المتحذلقين على ناس من اللغويين المخلصين في نقدهم ،
تفصيلاً من تبعة الخطأ أو غير الفصيح وادعاءً باطلاً للتطور والتقدم قال
الشيخ إبراهيم اليازجي : ولكن من العجب أنه لا يزال في جنب أولئك
(المتنبهين) فريق من الكتاب لم ينتقلوا عن موقفهم ولم يزيلوا ما عرفوا
به من الغثاء واللعن والتورك على الألفاظ السوقية والتراكيب العامة ،
بل قد تجد فيهم من يتبجح بمثل ذلك . لكن لا أقل من أن يعبروا عن
كل معنى باللفظ الموضوع له . - وإلا فإذا كان كل كاتب يضع لنفسه
لغة خاصة ويجازف في استعمال الألفاظ ، على ما يخيّل له أو على ما
سبق إلى فهمه فكيف تبقى اللغة لغة تصلح للتفاهم بين جمهور أربابها ،
وما القاعدة التي يرجع إليها ، والحالة هذه في فهم مقاصد المتكلم^(١) ؟
ولا نود أن نطيل الكلام بعد إيضاحنا هذا الاختلاق اللغوي ، بل نريد
أن نتكلم على كلمة أخرى ذكرها هذا الشيخ الفاضل .

معنى البؤساء

فقد عاب من جَدَب^(٢) استعمال "البؤساء" بمعنى اليائسين وقد
ذكرناه آنفاً قال : "وقولهم : بؤساء جمع يائس وهو - أي الناقد - يفضل
بؤس على بؤساء وهل يمكن أن يعري الكتاب باستعمال بؤس بدلاً من
بؤساء ؟" قلنا : له الحق في استغرابه الدعوة إلى استعمال جمع مكسر
غريب ولكن الذي خطأ من استعمال البؤساء جمع بئيس لا يائس
والبئيس الأيد الشجاع ، كما ورد في كتب اللغة ، جاء في لسان
العرب "ورجل بئس : شجاع" . بئس يأساً وبؤس بأساً . أبو زيد في
كتاب الهمز فهو بئيس على فعيل أي شجاع" ويأتي البئيس بمعنى
الشديد الذي لا يطاق من غير الإنسان . ومن الأمور الصرفية المسلمة
أن "بئيساً" يجمع على بؤساء لأنه فعيل بمعنى فاعل ، فأني لمترجم "قصة

(١) لغة الجرائد ص ١٢٠ ، ١٢١ .

(٢) يستملون "شجب" مكان "جدب" .

البائسين"التي لفكتور هوكو إلى العربية جمع"البائس على يؤساء" فلم يرد في كلام العرب المسموع ولم يجز في القياس ؟ وقد شد جمع الفاضل على فضلاء والشاعر على شعراء والبائل على بسلاء ، والحقيقة أن"الفضلاء" جمع"الفضيل" فاستعير للفاضل ، وأن"الشعراء" جمع"الشعير" ولكن العرب لم تستعمل هذه الصفة لأنها تلتبس بالشعير من الحبوب المعروفة وأكره ما تكره العرب في لغتها الالتباس ، فالسبب في شيوع هذا الخطأ هو استعمال مترجم القصة المقدم ذكرها لهذا الجمع الذي بعثه وهمه الصرفي على اتخاذه .

وربما قال محتج بأن"البئيس" وإن ورد في النصوص اللغوية فليس له واقع لغوي أي استعمال في أدب العرب فهو كالميت ولذلك أخذ المترجم جمعه أو استعاره للبائس ، فنقول له : لا بل له واقع لغوي ، وليس من التطور في شيء قتل لفظ مفرد حي يشاركه في وزنه عشرات ألوف من الألفاظ وسلب جمعه ، وشواهد الواقع اللغوي التي قرأناها هي ما ورد في حديث أهل الكوفة المؤيدين للمختار قالوا : فإن جامعا إبراهيم ابن الأستر على أمرنا رجونا القوة بإذن الله فإنه فتى"بئيس" وابن رجل شريف وله عشيرة ذات عز وعدد^(١) وقال أبو سعيد الصيقل : وقد كان ابن الأستر جعل على مقدمته الطفيل بن لقيط . . وكان شجاعا بئيسا^(٢) وقال أشياخ من علماء قضاة : "اجتمع بنو رثام ذات يوم في عرس لهم وهم سبعون رجلا كلهم شجاع بئيس"^(٣) . وقال ذو الأصبع القدواني :

إني رأيت بني أبي . . ك يجمعون إليّ شوسا

حنقــــــــــــــــسا علي ولن ترى

لي فيهم أثرا بنيــــــــــــــــسا^(٤)

(١) أنساب الأشراف"طبعة الجامعة العربية ٢٢٢ وتاريخ الأدم والملوك لأبي جعفر الطبري ٧: ٨٨٠ بالمطبعة الحسينية" .

(٢) تاريخ الطبري المذكور ٧: ١٤٢٠ .

(٣) أمالي القاضي ١: ١٢٦ .

(٤) الأغاني ١٠٢: ٣٠٢ طبعة دار الكتب المصرية" .

وقال أبو الطيب المتنبي :

في خميس من الأسود بئيس

يفتـرسن النفوس والأموال

فالبئيس الوارد صفة للإنسان الواحد في هذه الشواهد من الواقع
اللغوي يجمع على "بؤساء"

أما "البائس" فله جمعه المذكور السالم "البائسون" ويجمع أيضا
مكسرا على "بؤس" كركع وسجد . أنشد ابن بري :

ترى صواه قسيما وجلسا

كما رأيت الاسفاء البؤسا^(١)

وقال رجل من قضاة مرتجزا :

يا صاحبي ارتجلا ثم أملسا

لا تحبسا لدى الخضين محبسا

إن لدى الأركان بأسا بؤسا^(٢)

قال الأخفش : حفظي بأسا أبأسا ، وكذلك في أنساب
الأشراف ١ : ٥ ومع هذا ففيه شاهد لجمع بئس على بؤس على إحدى
الروايتين . فإن كان هذا الجمع ثقيلا غريبا فالجمع السالم أحق
بالاستعمال ، أعني "البائسون والبائسين" على اختلاف إعرابه .

أما بالنسبة إلى "الدول" جمعا فلا وجه للاعتراض عليها لأن النحاة
الكوفيين أجازوها بغير قيد ولا شرط ، وأما البصريون فقد أجازوها إذا
كان الجمع موازيا لمفرد من المفردات فالدول على وزن "عمر وصرد وزفر
وخزر" وما يطول إثباته ، وأما قول الأستاذ المقدسي - وقد سلخ عشرات

(١) مادة أسف من لسان العرب .

(٢) الكامل ١٦٨.٣ .

ستين في تدريس الأدب العربي . : والنسبة إلى الجمع هي الأدل .
 فماذا يقول للناقد اللغوي إذا قال له : كيف جعلت خبر "النسبة" وهي
 مؤنثة مذكرا أي "الأدل" أو لم تعلم أن المطابقة واجبة إذا كان اسم
 التفضيل محلى بالألف واللام كالأدل ؟ فالصواب إما تجريد الكلمة من
 الألف واللام فتكون "أدل" وإما إيراد "الفعلى" كالعظمى مؤنث الأعظم
 والكبرى مؤنث الأكبر والصغرى مؤنث الأصغر والفضلى مؤنث الأفضل ،
 وقد جعل مجمع اللغة العربية بمصر التأنيث هذا مقيسا مطردا
 لمقابلته "الأفعل" فالصواب "والنسبة إلى الجمع هي الدلى" ألا ترى أن الكلام
 لو كان خاصا بالأفضلية لوجب أن يقول "والنسبة هي الفضلى" ولم
 يقل "الأفضل" .

وهنا أختتم هذه التوطئة وهذا التمهيد بعد أن عرضت ضرباً من
 التجني على النقاد اللغويين قائما على الهوى والدفاع عن ضعف الملكة
 اللغوية ، وهذا أوان أن أتكلم على الأغلاط اللغوية الشائعة وغير الفصيح
 من اللغة مما استفاض وفشا على الألسنة والأقلام وأسأل الله تعالى
 التسديد والتأييد ، والإصابة بالقول الرشيد .

الدكتور مصطفى جواد

قل : الجمهور والجمهورية .

ولا تقل : الجمهور والجمهورية .

وذلك لأن المسموع من العرب والمأثور في كتب لغتهم هو "الجمهور" بضم الجيم ولأن الاسم إذا كان على هذه الصيغة وجب أن تكون الفاء أي الحرف الأول مضمومة لأن وزنه الصرفي عند الصرفيين هو فعول كعصفور وشعور أي شويعر ، وإذا صغنا اسماً من الجمهور صناعياً ، وهو الذي يسميه الصرفيون "المصدر الصناعي" وهو تساهل منهم وذلك بإضافة ياء مشددة وتاء تأنيث إليه فهو الجمهورية كالإنسانية والبشرية والعائدية والفاعلية .

وإذا كان الحرف الثاني من الاسم أو الصفة مضعفاً أي مكرراً فإن الحرف الأول نفسه يكون مفتوحاً لا مضموماً مثل عبود وخروب وديوس وقيوم ، وشذ من ذلك سبوح وقُدوس فإن ضم أولهما شاذ ، قال الجوهري في معجم الصحاح : "وسبوح من صفات الله تعالى قال ثعلب : كل اسم على فعول فهو مفتوح الأول إلا السبوح والقدوس فإن الضم

فِيهِمَا أَكْثَرُ وَكَذَلِكَ الذُّرُوحُ وَقَالَ سِيَبُويه : لَيْسَ فِي الْكَلَامِ فَعُولٌ بِالضَّمِّ وَقَالَ الْجَوْهَرِيُّ أَيْضاً : "الذُّرَاحُ بوزن التَّفْصَاحِ وَالذُّرُوحُ بوزن السُّبُوحِ : دَوِيَّةٌ حُمْراءُ مَنْقُطَةٌ بِسَوَادٍ وَهِيَ مِنَ السَّمُومِ وَالْجَمْعُ الزَّرَارِيحُ وَقَالَ سِيَبُويه : وَاحِدُ الزَّرَارِيحِ ذَرَحْرَحٌ وَلَيْسَ عِنْدَ سِيَبُويه فِي الْكَلَامِ فَعُولٌ . وَكَانَ يَقُولُ سُبُوحٌ وَقُدُوسٌ بَفَتْحٍ أَوَّالِهَا قَالَ الرَّاجِزُ :

قُلْتُ لَهُ وَرَبّاً إِذَا تَسَنَّحَ
يَا لَيْتَهُ يُسَسْقَى عَلَى الذَّرَحْرِحِ

وَفَصَّلَ الْجَوْهَرِيُّ الْكَلَامَ فِي مَادَّةِ الْقُدُسِ مِنَ الصَّحَاحِ ، قَالَ :
" وَقُدُوسٌ اسْمٌ مِنْ أَسْمَاءِ اللَّهِ تَعَالَى وَهُوَ فَعُولٌ مِنَ الْقُدُسِ وَهُوَ الطَّهَارَةُ ، وَكَانَ سِيَبُويه يَقُولُ قُدُوسٌ وَسُبُوحٌ بَفَتْحٍ أَوَّالِهَا . . قَالَ ثَعْلَبٌ : كُلُّ اسْمٍ عَلَى فَعُولٍ فَهُوَ مَفْتُوحٌ الْأَوَّلُ مِثْلُ سَقُودٍ وَكَلُوبٍ وَسَمُورٍ وَشَبُوطٍ وَتَنُورٍ ، إِلَّا السُّبُوحُ وَالْقُدُوسُ فَإِنَّ الضَّمَّ فِيهِمَا أَكْثَرُ وَقَدْ يَفْتَحَانِ ، وَكَذَلِكَ الذُّرُوحُ وَقَدْ يَفْتَحُ " . انْتَهَى .

وَإِذَا نَقَلَ فَعُولٌ إِلَى وَزْنٍ فَعُلُودٌ فَإِنَّهُ يَكُونُ مَضْمُومٌ الْأَوَّلُ كَالْخَرْنُوبِ ثَمَرِ الشُّوكِ ، فَإِنْ نَقَلَ صَارَ "الْخَرْنُوبُ" .

قَالَ الْجَوْهَرِيُّ : "وَالْخَرْنُوبُ بوزن التَّنُورِ نَبْتٌ مَعْرُوفٌ وَالْخَرْنُوبُ بِوزْنِ الْعَصْفُورِ لُغَةً ، وَلَا تَقُلُ الْخَرْنُوبُ بِالْفَتْحِ" انْتَهَى قَوْلُهُ . وَمِنْ هَذَا الْقَوْلِ يَفْهَمُ أَنَّ الْفَتْحَ هُوَ مِنَ اللُّغَةِ الْعَامِيَةِ الْعِرَاقِيَّةِ الْقَدِيمَةِ الْبَاقِيَةِ حَتَّى هَذَا الْعَصْرِ فَإِنَّ الْعَامَةَ تَقُولُ : الْعَصْفُورُ أَيْ الْعَصْفُورُ ، أَمَّا زَيْدُونَ وَخَلْدُونَ وَحَمْدُونَ وَأَمْثَالُهُمْ فَهِيَ مَفْتُوحَةٌ الْأَوَّلُ سَمَاعاً ، لِأَنَّ الْوِزْنَ مَقْتَبَسٌ وَلَيْسَ أَصِيلاً .

قل : فلان مؤامر ولا تقتل مؤامر .

لِأَنَّ حَقَّ الْوَاحِدِ الْمَفَاعَلَةَ أَيْ الْمَوَامَرَةَ ، تَقُولُ : أَمْرُ فُلَانٍ فَهُوَ مَوَامِرٌ كَمَا تَقُولُ حَارِبٌ فَهُوَ مُحَارِبٌ وَلَا تَقُولُ : مُحَارِبٌ ، وَشَارِكٌ فَهُوَ مُشَارِكٌ وَلَا تَقُولُ : مُتَشَارِكٌ ، وَرَافِقٌ فَهُوَ مُرَافِقٌ وَلَا تَقُولُ : مُتَرَافِقٌ ، وَإِذَا قُلْتَ :

تآمرا وتآمروا قلت : هما متآمran وهم متآمرون ، فمتفاعل من هذا الوزن وهذا المعنى لا يستعمل إلا مثنى أو جمعا فإذا أريد استعمال المفرد وحده يرد إلى مفاعل تقول : هو مؤامر وهي مؤامرة .

قل : وقف في المستشرف أو الروشن أو الجناح
ولا تقل : وقف في الشرفة .

فالشرفة هي أجزاء متساوية من البناء ناتئة على حافة السطح بعضها متصل ببعض ، وهي في الغالب محددة الأطراف ، وتعد زينة للسطوح ، وقد يقف عليها طائر أما الإنسان فكيف يقف أو يقعد على ناتئة من البناء في حافة السطح ؟ وقد وصف ابن الرومي شرفات بعض القصور التي كانت على دجلة قال :

تري شرفاته مثل العناري
خرجن لنزهة فقعدن صفاً
عليهن الرقسيب أبو رياح
فلسن لخوفه يبيدين حرفاً

فالمراد إذن "المستشرف" وهو الموضع الذي يشرف منه الإنسان على ما حوله . أو الروشن وهو معروف عند الغربيين بالبالكون ، ويجوز أن يقال "المشرف" وقد ظهر لنا أن بعض المترجمين الضعفاء ترجم بالبالكون بالشرفة ولم يعرف الروشن ولا المستشرف ، وكذلك يجوز استعمال الجناح مكان الشرفة بالمعنى المغلوط فيه .

قل : أيما أفضل العلم أم المال
ولا تقل : أيهما أفضل العلم أم المال
وذلك لأن "هما" في قولك "أيهما" ضمير يعود إلى اسم ظاهر متأخر

عنه لفظاً ورتبة عوداً غير مجاز . مضافاً إلى أن التركيب مخالف للمنطق اللغوي ، فأى للاستفهام ، و"هما" إخبار ، ويكون الاستفهام عن الظاهر أول مرة ، فإذا كرر الظاهر جاز لنا أن نستفهم عن ضميره ، ولما لم يذكر الظاهر في هذه الجملة وضعنا مكانه "ما" قلنا : أيما أفضل العلم أم المال ؟

قل : صَمَدَ العدو وصمد له صمدا

ولا تقل صَمَدَ له صموداً

قل : الثبات ولا تقل : الصمود

وذلك لأن الصمد هو القصد ، وهو تحرك وسير ومشى إلى أمام ، ولا يجوز إطلاق فعل من أفعال الحركة ولا اسم من أسمائها على السكون والوقوف واللبث والمكث ، لأن ذلك ضد المعنى المراد ، فإذا أريد الوقوف في الحرب على سبيل المقاومة والمواقفة والمناهضة قيل : ثبت في الحرب والقتال والمقاومة ثباتاً ، قال الله تعالى في سورة الأنفال : "يا أيها الذين آمنوا إذا لقيتم فئة فاثبتوا واذكروا الله كثيراً لعلكم تفلحون" . والشاهد على أن "صمد صمدا" معناه تقدم ، في جميع كلام العرب ، ومنه قول علي (ع) وهو يحث أصحابه على التقدم والقتال : "وعليكم بهذا السواد الأعظم والرواق المطنّب فاضربوا ثبجه ، فإن الشيطان كامن في كسره ، وقد ينجلي لكم عمود الحق وأنتم الأعلون ، والله معكم ولن يترك أعمالكم" قال ابن أبي الحديد : "وقوله عليه السلام : فُصمداً صمداً أي اصمدوا صمداً . (يقال) صمدت لفلان أي قصدت له" . فالصمد حركة وسير وتقدم . قال الجوهرى في كتابه الصحاح : "وصمده يصمده صمداً أي قصده ، والصمد بالتحريك لأنه يُصمد إليه في الخوائج . . . وجاء في مختار الصحاح «الصمد السيد لأنه يُصمد إليه في الخوائج أي يقصد ، يقال : صمده من باب نصر أي قصده" .

وقال ابن فارس في كتابه "مقاييس اللغة" : "الصاد والميم والذال أصلان : أحدهما القصد والآخر الصلابة في الشيء ، فالأول الصمد ،

القصد ، يقال صمده صمداً ، وقلان مصمداً إذا كان سيداً يقصد إليه في الأمور ، وصمداً أيضاً ، والله جل ثناؤه الصمد لأنه يصمد إليه عباده بالدعاء والطلب وقال الزمخشري في كتابه الفائق في قصة بدر عن معاذ بن عمرو الجموح (رضي) أنه قال : نظرت إلى أبي جهل في مثل الحرجة (فصمدت له) حتى إذا أمكنتني منه غرة حملت عليه . قال الزمخشري "الصمد : القصد" ، وورد الخبر في لباب الآداب (ص ١٧٥) . وقال في أساس البلاغة : "صمده قصده وصمداً صمداً هذا الأمر اعتمده ، وسيد صمد ومصمود والله الصمد" ، وقال المطرزي في المغرب : «الصمد القصد من باب طلب ، ومنه حديث المقداد ما رأيت رسول الله (ص) صلى إلى عود أو عمود إلا جعله على حاجبه الأيمن أو الأيسر ، ولا يصمد له صمداً أي لا يقابله مستويا مستقيماً بل كان يميل منه . وقوله : صمد لجة خز أي قصد بالإشارة إليها" .

وقال الفيروز آبادي في القاموس : "الصمد : القصد . . والمصمداً كمعظم : المقصود . . " . وقال المبارك بن الأثير في النهاية : "وفي حديث معاذ بن الجموح في قتل أبي جهل : فصمدت له حتى أمكنتني منه غرة . أي ثبت له وقصده وانتظرت غفلته . ومنه حديث علي : فصمداً صمداً حتى ينجلي لكم عمود الحق"

والمبارك ابن الأثير هو العالم الوحيد الذي أضاف "ثبت" إلى تفسير حديث معاذ بن الجموح ، وقد ناقض نفسه بهذه الإضافة وخالف واقع اللغة العربية فكيف يثبت له ويقصده بفعل واحد وكيف تجتمع الحركة والسكون أو السكون والحركة في فعل واحد ؟ وقد روى الزمخشري قبله الحديث في الفائق ولم يزد في شرحه على قوله "الصمد : القصد" فابن الأثير في هذه الإضافة كان وأهما وكذلك كل من نقل من كتابه ، جاء في كتاب صفين لنصر بن مزاحم المنقري "وبعث علي (ع) خليداً إلى خراسان ، فسار خليل حتى إذا دنا من نيسابور بلغه أن أهل خراسان قد كفروا ونزعوا يدهم من الطاعة وقدم عليهم عمال كسري ، فقاتل أهل نيسابور فهزمهم وحصر أهلها وبعث إلى علي بالفتح والسبي ثم

(صمد لبنات كسرى) فنزلن على أمان" وجاء فيه "ثم بعث علي إلى حنظلة ابن الربيع المعروف بحنظلة الكاتب . وهو من الصحابة . فقال : يا حنظلة أعلني أم لي ، قال : لا عليك ولا لك . قال : فما تريد ؟ قال : أشخص إلى الرها فإنه فرج من الفروج ، (أصمد له حتى ينقضي هذا الأمر" . وجاء فيه "ولم يبق مع ابن بديل إلا نحو مائة^(١) إنسان من القراء فاستند بعضهم إلى بعض يحمون أنفسهم ، ولجج ابن بديل في الناس وصمم على قتل معاوية وجعل يطلب موقفه ويصمد نحوه حتى انتهى إلى عبد الله بن عامر واقفا"

وجاء فيه "عباً معاوية تلك الليلة أربعة آلاف وثلاثمائة من فارس وراجل معلّمين بالخضرة أن يأتوا عليا(ع) من ورائه فقطنت لهم همدان فواجهتهم وصمودا إليهم ، فباتوا تلك الليلة يتحارسون^(٢)" . وقال البلاذري في حصار مسلم بن عقبة المدينة المنورة : "فأمر مسلم بفسطاط عظيم فضرب له ثم زحف إلى أهل المدينة (صمّد) بمن معه صمد ابن الغسيل فحمل ابن الغسيل بالرجال حتى كشف الخيل^(٣)" وجاء في كتاب معقل بن قيس الرياحي إلى الإمام علي(ع) "ورفعنا لهم راية أمن فمالت إلينا طائفة منهم وثبتت طائفة أخرى فقبلنا أمر التي أقبلت وصمدنا إلى التي أدبرت فضرب الله وجوههم ونصرنا عليهم^(٤)" . وجاء في كتاب لزياد بن خصفة إليه "ثم زين لهم الشيطان أعمالهم فصدّهم عن السبيل فقصدونا (صمدنا صمدهم) فاقتتلنا قتالا شديدا" . وفي أقوال هاشم ابن عتبة بن أبي وقاص المر قال يحث على القتال "وامشوا بنا إلى عدونا على تؤدة رويدا واذكروا الله لا يسلمن رجل أخاه ولا تكثروا الالتفات واصمدوا صمدهم وجادلوهم محتسبين^(٥)" . وقال عمرو بن كلثوم :

(١) لسترجع كتابها بصورة مئة" قال أبو حيان الأندلسي وكنّت أكجها كثيرا مئة" .

(٢) كتاب صفح ١١ : ٩٧ ، ١٠١ ، ٢٢١ ضبعة المؤسسة العربية بدمشق .

(٣) أنساب الأشراف ٢ : ٢٥٠ ضبعة الجامعة العبرية .

(٤) شرح نهج البلاغة ، ج ١ ص ٢٦٧ ، ٢٧٠ ، ٢٨٦ طبعة الرياني الأولى .

(٥) المرجع المذكور ص ٢٧٨ .

إذا صمدت حمسيها أريباً
من الفتيان خلت به جنونا^(١)

وجاء في أخبار يوم الريدة "وقدم حميش بن دلجة فحسرك بالجرف
وكان مروان أمره أن لا يعرض لأهل المدينة وأن لا يكون صمده وقصده
إلا لمن يوجهه ابن الزبير للمحاربة^(٢)".

وقال المبرد : "وروي عن النبي (ص) أنه نظر إلى رجل ساجد إلى
أن صلى النبي (ص) فقال : ألا رجل يقتله ؟ فحسر أبو بكر عن ذراعه
واتنصى السيف وصمد نحوه ، ثم رجع إلى النبي (ص) فقال : أأقتل
رجلاً يقول : لا إله إلا الله ؟^(٣) وجاء في أخبار الفتوح قول أبي جعفر
الطبري ناقلاً : "ولما توجه علقمة إلى غزوة وتوجه معاوية إلى قيسارية
وصمد عمرو بن العاص إلى الأربطون ومرّ بإزائه^(٤)". وقال الواقدي في
أخبار بدير : "فاجتمعت بنو مخزوم فأحدقوا بأبي جهل فجعلوه مثل
الحرقة وأجمعوا أن يلبسوا لامة أبي جهل رجلاً منهم فألبسوها عبد الله
ابن المنذر بن أبي رفاعة (فصمد له) علي . ع - فقتله وهو يراه أبا جهل
ومضى عنه وهو يقول : أنا ابن عبد المطلب^(٥)". وجاء في كتاب عبد
الحميد الكاتب إلى بعض قادة مروان الحمار " . . . متوكلاً على الله
فيما صمدت له ، وأثقا بنصره . . . ثم اصمد لعدوك المتسمي
بالإسلام^(٦)".

فهذه شواهد ليست بقليلة من واقع العربية تدل على أن الصمد هو
القصد لا الثبات .

(١) جبهة أشعار العرب ص ١٥٨ . مطبعة الاتحاد . قال مؤلفه : "صمدت قصدت" .

(٢) أنساب الأشراف ١ : ١٥١٠ .

(٣) الكامل في الأدب ٣ : ١٢٩ . مطبعة الأزهرية .

(٤) تاريخ الأمم والملوك ٤ : ١٥٧٠ .

(٥) شرح نهج البلاغة مج ٢ : ٢٣٧ .

(٦) جمع الأعشى ١ : ٢٠٩٠ . ٢١٠٠ .

قل : يجب عليكم الصِّمد للعدو .

ولا تقل : الصمود للعدو .

وقد ذكرنا أن الفعل "صمد" معناه قصد ، ومصدره "الصمد" لا الصمود الذي ابتدعه ذوو الجمود ، والسبب في ذلك أن الصمد هو حركة على خط مستقيم نحو الصمود أي المقصود ، والمصادر التي تعني هذا المعنى تكون قصيرة لتمثل السير في أقصر الخطوط وهو الخط المستقيم ، ولذلك قالت العرب "قصد قصداً" و"نحا ينحو نحواً" و"رام يروم روماً" و"عمد يعمد عمداً" و"هدف هدفاً" و"سبق سبقاً" و"أمّ أمّا" و"صمد صمداً" و"سار سيرا" . وهذا من أسرار العربية ومن دقائقها وعجائبها التي لا تحصى ، ولقائل أن يقول : ولماذا لم يقولوا : ذهب ذهباً ؟ فنقول له : لأنه لا يشترط في الذهاب ولا في الإياب أن يسير الذاهب والاياب على أقصر الخطوط وهو الخط المستقيم ، ولذلك طال المصدر ، والظاهر أن الذي ابتدع "الصمود" حسبه بمعنى "الثبات" فأطال مصدره كالجلوس والقعود والوقوف والثبوت والثبات ، وفي قصر مصدر الفعل "صمد" ومشابهته للمصادر التي من النوع الذي ذكرناه دليل على أنه يعني الحركة لا السكون والتقدم لا الوقوف والإقدام لا الإحجام .

والعجيب في إصرار كثير من العرب العصريين المعتزين بالعروبة وهو تركهم ما أمر الله تعالى به في القتال وهو قوله : "يا أيها الذين آمنوا إذا لقيتم فئة فاثبتوا واذكروا الله كثيراً لعلكم تفلحون" ولم يقل "قاصمداً" وقال تعالى : "ولولا أن ثبتناك لقد كدت تركن إليهم شيئاً قليلاً" ولم يقل «صمدناك» وقال : "ويثبت الله الذين آمنوا بالقول الثابت في الحياة الدنيا وفي الآخرة" . ولم يقل : "يصمدهم بالقول الصامد" . وقال : "قل نزل به روح القدس من ربك بالحق ليثبت الذين آمنوا" ولم يقل "ليصمدهم" . وقال تعالى : "وليربط على قلوبكم ويثبت به الأقدام" . ولم يقل "ويصمد به الأقدام" وقال : "يا أيها الذين آمنوا إن تنصروا الله ينصركم ويثبت أقدامكم" . ولم يقل "ويصمدهم أقدامكم" وقال : "وكلأ نقص عليكم من أنباء الرسل ما نثبت به فؤادكم" وقال : «كذلك لنثبت به فؤادك ورتلناه ترتيلاً» وقال : ولما برزوا

لجالوت وجنوده قالوا : ربنا افرغ علينا صبراً وثبت أقدامنا وانصرنا على القوم الكافرين» ولم يقل «وصمد أقدامنا» وقال : «وما كان قولهم إلا أن قالوا ربنا اغفر لنا ذنوبنا وإسرافنا في أمرنا وثبت أقدامنا وانصرنا على القوم الكافرين» وقال : «إذ يوحى ربك إلى الملائكة أني معكم فثبتوا الذين آمنوا» . فما معنى هذه الرغبة عن لغة القرآن ؟ فهل هو تجديد في العروبة ؟

قل : اعتزل العرش

ولا تقبل : تنازل عن العرش

والسبب في ذلك أن "تنازل" فعل اشتراك في المسموع والمدون من اللغة العربية ، ومعناه النزول من الإبل إلى القتال بين اثنين أو أكثر منهما ، قال مؤلف أساس البلاغة "ونازله في الحرب وتنازلوا" وقال الجوهري في الصحاح "والنزال أن يتنازل الفريقان" وقال مؤلف المصباح المنير "ونازله في الحرب منازلة ونزالا وتنازلا" "نزل كل واحد منهما في مقابلة الآخر" . وقال مؤلف القاموس "والنزال : أن ينزل الفريقان عن إبلهما إلى خيلهما فيتضاربوا . وقد تنازلوا ويقال في مثل هذا المعنى أيضا "اتنزل الفارسان وانتزلت الفرسان أي تنازلا وتنازلوا ، وموضع الاتنزال هو "المتنزل" قال ابن الرُّبَيعي :

وسراييل حسان شققت

عن كمسات غودروا في المتنزل

واشتقت العرب من "النزل على وزن العمر (وهو طعام الضيف فعلا فقالوا^(١)) تنازل القوم" أي أكلوا عند هذا نزلة وعند ذاك نزلة . وعلى هذا يجوز لقائل أن يقول : إن باب الاشتقاق مفتوح وأنت ممن يذهب إليه ،

(١) انظر لقولنا فقالوا بعد تقديمنا اشتقت العرب : ما جاء في سورة يوسف وجاءت سيارة فأرسلوا واردهم .

فلماذا لا نقول : "تنازل عن العرش" ؟ والجواب هو أن القياس ينبغي فيه أن يكون ملائما لطبيعة اللغة العربية و"تفاعل" إذا جاز اشتقاقه للواحد من نزل دل على الرياء والتكلف مثل "تمارض وتماوت وتغافل وتجاهل" فمعنى "تنازل عن العرش" على هذا القياس "تكلف النزول عنه وخادع به وراءى" مع أن المراد "اعتزاله العرش" وتركه إياه وتنحيه عنه وتخليه ، وفي غير العرش يجوز أن يقال "نزل عنه" كقولهم "نزل عن حقه" قال في أساس البلاغة "وانزل لي عن هذه الأبيات" وفي المصباح المنير "نزلت عن الحق : تركته" فتأمل ذلك . ولا عبرة بما ورد في شرح البسامة لابن بدرون "ص ٢٠" .

قل : هؤلاء السَّيَّاح جواسيس

ولا تَقُل هؤلاء السَّوَّاح جواسيس

وذلك لأن السَّيَّاح جمع تكسير "للسائح" والسائح اسم فاعل من الفعل "ساح في الأرض ، سياحة وسيوحا ، وسيحا وسيحانا" كما في لسان العرب ، والمصدر المشهور هو "السياحة" لزيادة أحرفه ، المستوجبة زيادة معناه ، وليس السائح من ساح يسوح المفقود حتى يجمع على سواح ، مثل قائد وقواد ، بل هو مثل "غائب وغياب" و"عاب وعياب" ، وأما الجمع المصحح للسائح فهو السائحون والسائحين ، بحسب أنواع الإعراب ، ويعمد إلى جمع المذكر السالم عند إرادة الحدث ، كأن يقال "كان السَّيَّاح سائحين في أمريكا" و"إن السائحون اليوم ، وإنكم السائحون غدا" ، وغير الفصيح في مثل هذا المعنى أن يقال

"كان السَّيَّاح سياحا في أمريكا" و"إن السَّيَّاح اليوم وإنكم السَّيَّاح غدا" إذا أريد فعل السياحة أيضا .

قل : هذا رجل رَجُعي ورجوعي ولا تَقُل : رَجُعي .

ويقولون للرجل المتمسك بالأُمُور القديمة العقيمة والأُمُور القديمة

العقيم "رجعي" لبيان أنه ضد التقدمي ، وذلك خطأ ، لأن "الرجعي" منسوب إما إلى الرجوع وهو مصدر الفعل المتعدي "رجعه يرجعه رجعا"

وإما إلى "الرجعة" وهي الحياة الثانية في الدنيا ، ومنها قولهم : فلان يقول بالرجعة ويعتقدها وهو من أهل الرجعة ، أي ممن يؤمنون بأن ناسا من الموتى سيعودون إلى الحياة بعد الموت ، ويحيون حياة ثانية . . جاء في مختار الصحاح "وفلان يؤمن بالرجعة أي بالرجوع إلى الدنيا بعد الموت" .

فالرجعة صارت مصطلحا ، وذلك ضد ما يريد القائل . لأن الحياة بعد الموت هي تجدد وتقدم ، فاستعماله خطأ مبين . والذي منع من استعمال "الرجعي" منسوباً إلى مصدر الثلاثي المتعدي هو أن المراد الفعل اللازم لإفادة التكوّن والتأخر ، ومصدره «الرجوع والرجعي» ليقابل الفعل اللازم "تقدم ومصدره التقدم" وهما غير تقدمه المتعدي ومصدره التقدم أيضا ، غير المرادين هنا ، فالرجوعي واضح المعنى ، وبقي "الرجعي" وهو منسوب إلى "الرجعي" على وزن الدنيا وهو مصدر الفعل اللازم "رجع" جاء في مختار الصحاح "والرجعي : الرجوع" . ومنه قوله تعالى "إن إلى ربك الرجعي" .

قل : الجنود المرتزقة ، والجنود المرتزقون ، وهؤلاء المرتزقة ، وهؤلاء المرتزقون .

ولا تقل : المرتزقة ولا المرتزقون ، بهذا المعنى .

وذلك لأن الفعل "ارتزق" يأتي على وجهين ، أحدهما وجه اللزوم ، وهو من باب "أفعل" الذي بمعنى اتخذ لنفسه أصل الفعل ، أي اتخذ لنفسه رزقا ، فيكون "ارتزق فلان" بمعنى أصاب رزقا أو نال رزقا ، أو جعل لنفسه رزقا ، فهو مثل "أقتدر" أي اتخذ طبيخا في قدر ، والوجه الآخر وجه التعدي ، وهو "ارتزقه أي أفعله" . بمعنى طلب منه أصل الفعل ، وهو

الرُّزْق ، فيكون "ارتزقه" بمعنى طلب منه رزقا ، مثل "أخذه"
أي طلب منه خادما ، قال الجوهرى في الصحاح "الرَّزْقَةُ" بالفتح
المرّة الواحدة ،

والجمع الرِّزَقَات ، وهي أطماع الجند ، وارتزق الجند ، أي أخذوا
أرزاقهم . وقال ناصر المطرزى في معجمه (المغرب في ترتيب المغرب) :
"الرُّزْقُ ما يخرج للجند عند رأس كل شهر ، وقيل يوما بيوم ،
والمرتزقة : الذين يأخذون الرزق ، وإن لم يشبثوا في الديوان" وقال
الفيومي في المصباح المنير "رزق الله الخلق يرزقهم . . وأرتزق القوم :
أخذوا أرزاقهم فهم مرتزقة" وجاء في لسان العرب : "يقال : رزق الخلق
رَزَقا ورَزَقا . . وارتزقه واسترزقه : طلب منه الرزق . . وارتزق الجند :
أخذوا أرزاقهم . . ورزق الأمير جنده فارتزقوا ارتزاقا . . ويقال : رَزِقَ
الجند رَزَقَةً واحدة لا غير ، ورزقوا رَزَقَتَيْنِ أي مرتين"

وبما نقلنا يظهر الخطأ في قولهم : مُرتزقة ، بفتح الزاي ، لأن
المرتزق هو المطلوب منه الرزق ، أي الذي يعطي الرزق أي الرازق ، مع
أن المراد هو العكس ، أي طالب الرزق وأخذه ، فالصواب كسر الزاي
فقل : المرتزقة والمرتزق ، ولا تقل : المرتزقة والمرتزق للمعنى المراد .

قل : دحرنا جيش العدو ، فجيش العدو مدحور .

ولا تقل : اندحر جيش العدو فهو مندحر .

وذلك إذا كان هزمه وكسره ناشئين عن حرب ، وخسارته في
الحرب . وهو من باب المجاز . قال مؤلف لسان العرب ناقلا : "دحره
يدحره دحرا ودحورا ، دفعه وأبعده . . والدحر : تبعيدك الشيء عن
الشيء . . والدحر : الدفع بعنف على سبيل الإهانة والإذلال ، وفي
الدعاء : اللهم ادحر عنا الشيطان ، أي ادفعه واطرده ونجّه ، والدحور :

الطرد والإبعاد ، قال الله عز وجل : "أخرج منها مذؤوما مدحورا" أي مقصّى وقيل مطرودا" انتهى .

والفصحى أن يقال : كسرنا جيش العدو ، أو هزمناه أو شتتنا شمله أو فللناه ، ومع هذا فقد شاع في العصر الحاضر "دحرنا جيش العدو" أي دفعناه بعنف وطردناه ، أما "اندحر" فلم يرد في كتب اللغة ، ولكننا ينبغي لنا أن لا نكون جامدين على النصوص اللغوية ، فلغتنا العربية الزاهرة الباهرة قياسية اشتقاقية ، وقد ذكرنا في كلام لنا أن "انفعل" في اللغة ، يصاغ لرغبة الفاعل في الفعل ، إرادية كانت كانصرف وانطلق وانحاز وانضم ، أو طبيعية كاجحاب الغيم وانقشع واندفن النهر ، لا بتأثير مؤثر الخارج ، وهو ما سموه المطاوعة ، ونحن لا نطاولهم فيها ، فعلى هذا يجوز اشتقاق "اندحر" بمعنى انهزم وانكسر ، أي هرب من ساحة الحرب بغير قتال ، جبناً وفشلاً وخيوماً ، أما إذا أردنا "اندحر" من الدحر ، الذي هو الطرد الحقيقي العنيف ، فلا يجوز اشتقاقه ، لأن الإنسان لا يرغب في أن يكون طريداً ، ولا يريد ذلك ، ألا ترى أن الفصحاء لا يقولون "انطرد فلان" كما يقولون "انصرف وانطلق وانحاز وانضم" فرغبة الفاعل وإرادته وميله الطبيعي أو شبهه ، يجب أن تكون متوفرة في الفعل ، جاء في لسان العرب : "ويقال طردت فلانا فذهب ، ولا يقال قاطرد ، قال الجوهري : ولا يقال من هذا انفعل ولا اقتعل إلا في لغة رديئة" انتهى .

ذكر ذلك ولم يذكر السبب المانع من القياس ، ثم إنه قال في مادة خ س أ : "وخساً الكلب يخسؤه خساً أو خسوءاً فخساً وانخساً : أي طرده ، قال (الشاعر) كالكلب إن قيل له اخساً انخساً ، أي إن طرده انطرد" استعمل "انطرد" مع أنه قال في مادة ط ر د : "إنه لغة رديئة"

والصحيح أن "انطرد" و"انخساً" من اللغة الرديئة ، ولا يستعملان إلا عند الضرورة كضرورة الشعر والسجع ، لأن المنطرد والمنخسى لا يريدان الانطراد ولا الانخساء ، وليس من الأمور الطبيعية لهما .

وخاتمة القول أنه لا يقال : اندحر جيش العدو ، إلا إذا هرب قبل القتال قسراً خائفاً خائراً .

قل : هذا الحزب محلول ، وهذه الجمعية محلولة إذا كانا قد نسخ قيامهما بأمر أمر ، وقهر قاهر ، من غير أعضائهما .

ولا تقل : هذا الحزب منحل ، وهذه الجمعية منحلة إذا كان قد بطل قيامهما وزال قوامهما ، من تلقاء أنفسهما .

والسبب في ذلك أن وزن "انفعل" في اللغة العربية يمثل رغبة الفاعل في الفعل ، إرادية كانت أو طبيعية ، كما قلنا نحو "انطلق فلان وانصرف" وانحاز وانضم وانتهوى" ومن ذلك "انقشع الغيم ، وانجأ السحاب ، وانكشف الظلام ، وانكسر الغصن ، وانداح الشيء" وكذلك ما جرى مجرى انفعل من الأفعال الأخرى كتفعل لل لازم نحو "تدلى الغصن ، وتولى فلان هارباً ، وتدنى وتعلّى ، وتثنى ، وتغنجت فلانة وتزيت وتبرجت وتحلت وتدللت" وقد مر في دحر .

وهذا من الأمور التي يفتتها ويؤكدها الواقع اللغوي ، ويحمل الحق والجهل أحياناً محمل العقل ، في هذا المعنى من باب حمل الضد على الضد مثال ذلك "انخنقت الشاة" ، قال الجوهري في الصحاح : "وانخنقت" الشاة بنفسها ، فهي منخنقة" ، وزاد في لسان العرب "فأما الانخناق فهو انعصار الخناق في خنقه ، والاختناق فعله بنفسه" . وقال الجوهري في ج ب ر : "وجبر العظم بنفسه أي انجبر" ، فسّر الفعل الذي قام به الفاعل في نفسه ، بوزن انفعل ، وقال أي انجبر . وهذا الوزن "انفعل" موجود في اللغة الأكديّة ، وهي لغة سامية من أخوات اللغة العربية ، ألا أنه جاء بصورة "افعل" ، ثم استثقل التشديد في العربية ، فأبدل أحد الضعفين نونا ، لأن النون من الحروف الخفيفة ، ولذلك اختير للتنوين التثني

وغيره من التناوين ، ألا ترى أن القدماء قالوا "قُبْرَة وقُبيرة" ، بإبدال النون من الباء ، وهي أحد الضعفين ، ولولا أن وجود الضعفين معا في الفعل ضروري لإفادة معاني التضعيف لأبدل أحد الضعفين نونا في أفعال كثيرة ، وهو ظاهر في اللغة العامية كقولهم جندله لجذله ، وخطل فلان لخطل ، وصنقر لصقر ، أما الإبدال في الأسماء عند العوام فكثير كما عند الفصحاء ، كالدينوس للدينوس ، والعنجر للعنجر والزمار للزمار والإنجاص للاجاص والأترنج للأترج .

قل : تأكدت الشيء ، تأكدا ولا تقل : تأكدت من الشيء .

والفعل "تأكد" لم يرد في كلام العرب إلا لازما بمعنى توكد فقد قالوا : تأكد الأمر أي ثبت ثبوتا وثيقا ، وجاء في لسان العرب "وكد العقد أو العهد : أوثقه ، والهمز فيه (أي أكد) لغة ، يقال : أوكدته وأكدته وأكدته أيكادا ، وبالواو أفصح أي شدته ، وتوكد الأمر وتأكد بمعنى (واحد) . ويقال : وكدت اليمين ، والهمز في العقد أجود" . ولما كانت اللغة العربية سائرة في طرقها الاشتقاقية نشأ فيها "تأكد" المتعدي في كلام الكتاب وكتاباتهم قياسا على "تفعل فلان الشيء" أي أصابه بأصل الفعل ، مثل "تبين فلان الأمر" أي أوقع عليه البيان ، وتحققه أي أوقع عليه التحقيق ، فتأكد فلان الشيء بمعنى أوقع عليه التأكيد وهذه الأفعال المتعدية الثلاثة هي غير اللازمة التي هي بوزنها نحو "تأكد الأمر" أي ثبت ثبوتا وثيقا وتبين أي ظهر واتضح وتحقق أي بان حقيقته ، فالأول قياسي والثاني والثالث سماعيان .

ولذلك لا نجد موضعا لاستعمال "من" في قولهم "تأكد فلان من الأمر ومن المبلغ" لكن كثرة استعمال هذا الغلط جعلتهم لا يفكرون في تركيب جملته ، وتحري الصحة فيه ، لأنهم فكروا في تأدية المعنى حسب ،

وليس من شأن المتكلم إن لم يكن لغويا أن يفكر في دقائق التركيب بعد أن يجده منطبقا على قواعد الإعراب العامة ، والعرب تستعمل "من" في مثل هذه الجملة عند استعمال المصدر أو الاسم لوصولهما بما يفيد تمام المعنى مثل "أنا على بينة من هذا الأمر ، وأنتم على ثقة من أمركم" .

قل : ملأ الوظيفة الشاغرة ، وينبغي ملء الشواغر .

ولا تقل : إملاء الشواغر .

وذلك لأنك تقول : ملأ الوظيفة الشاغرة ، ومصدر ملأ المشهور هو الملى لا الإملاء ، والإملاء يكون مصدرا لفعلين مختلفين ، أحدهما "أملئ فلان على الكاتب شيئا إملاء" ، أي القاء عليه ليكتبه ، والآخر "أملأه الغداء إملاء" أي أصابه بالملأة ، وهي الزكام ، أو ثقل يأخذ في الرأس من امتلاء المعدة" والثلاثي منه هو ملئ يملأ نحو زكم يزكم ، فهو مملوء ومزكوم" فالإملاء هو الزكام ، قال السيد محمد مرتضى الزبيدي ، في تاج العروس : "الملاء ممدودا والملاء كغراب والملاء كمتعة . . . الزكام يصيب من الامتلاء أي امتلاء المعدة ، وقد ملئ (فلان) كغني مبتيا للمفعول ، وملؤ مثال كرم ، وأملأه الله تعالى إملاء ، أي أزكمه فهو مملأ . . ."

فقل : ملء الشاغر أو الشواغر ، ولا تقل : إملاء الشواغر .

قل : تخرج فلان في الكلية الفلانية .

ولا تقل : تخرج من الكلية الفلانية .

وذلك لأن تخرج في هذه الجملة وأمثالها بمعنى "تأدب" و"تعلم" وتدرّب فيقال : "تعلم في الكلية" و"تأدب فلان في الكلية وتدرّب" ولا محل لحرف الجر "من" فليس المقصود الخروج من الكلية في قولنا "تخرج في الكلية" ولو كان المقصود الخروج ، لكان لكل طالب في اليوم خرقة أو خرجتان ، ولذهب المعنى المقصود .

والعجيب أن "التخرُّج" لا يزال في اللغة العامية العراقية يفيد معنى العلم وحسن التصرف فالعوام يقولون في ذكر من يسيء التصرف والعمل ، ويرتبك في الأشغال "فلان ما يتخرَّج بهذا الشغل ، وفلان يتخرَّج" إلا أن استعمال النفي هو الغالب عليه .

قل : الطبيب الخافر ، وطبيب الحفَر ، والجندي الخافر وجندي الحفَر .

ولا تقل : الطبيب الحفَر ولا الجندي الحفَر .

وذلك لأن الخافر اسم فاعل ، من خفره وخفر به وخفر عليه أي أَمَنَه وحَمَاه وأجاره وحرسه فيكون لفظ "الخافر" مستعملاً على سبيل المجاز للطبيب وعلى سبيل الحقيقة للجندي أما «الحفَر» فهو مصدر الفعل "خفرت المرأة تخفر خفراً وخفارة أي استجيت أشد الحياء ، فهي خفرة وخفير ومخفار" ومن البديهي أن الذي يستعمل الحفَر لا يريد خَفَر المرأة ، ولا يخطر ذلك بباله ، بل يريد صاحب النوبة والرقيب والموكل بالتدبّر أو النظر أو الحراسة ، ويجوز أن يكون الأصل في هذا الاصطلاح "الطبيب ذو الحفَر" وهو بمعنى الطبيب الخافر ، باعتبار أن المراد باسم الفاعل هو النسبة إلى الفعل ، فقولهم "ذو الحفَر" هو رجوع إلى الأصل ، فينبغي أن يقال إذن "الطبيب ذو الحفَر" أو طبيب الحفَر بإضافة الاسم إلى فعل صاحبه وذلك أثقل من "الطبيب الخافر" وكذلك القول في "الجندي ذي الحفَر" وجندي الحفَر "فتسكين الفاء واجب لئلا يلتبس الحفَر الذي هو الحفظ والحراسة بالحفَر الذي هو الحياء ، ثم إنه لا يجوز أن يكون الحفَر جمعاً ، قياساً على حارس وحرس ، وخادم وخدم ، وطالب وطلَب ، وقاعد وقعد ، وسامر وسمر وناشئ ونشأ ، لأن المقصود خافر واحد لا جماعة ولا جمعية واستعمال الجمع مكان المفرد هو من اللغة العامية إذا

كان المفرد غير مجزأ كقولهم ، فلان أشقياء ، وأبناء الثلاثين ، وفلان أرياب .

قل : نقول الموظفين ونقلاتهم ولا تقل : تنقلاتهم .

وذلك لأن "التنقلات" جمع المصدر "التنقل" ، المشتق من "تنقل فلان" ومضارع "يتنقل فلان" أي انتقل من شيء إلى آخر ، ومن مكان إلى آخر ، ومن بلدة إلى أخرى ، عدة مرات بحسب رغبته وهواه ، ومن ذلك قول الشاعر : "تنقل فلذات الهوى في التنقل" فتنقلات الموظفين ليست مكررة عدة مرات في تلك المرة ، ولم تكن برغبة منهم وعلى هواهم ، فالصواب "النقول والنقلات" أي نقلات الموظفين ، ولكل موظف "نقلة" والنقلة مصدر المرة ، كما تقول في الخرجة خرجات ، وفي السفر سفرات ، وفي الطلعة طلعات ، وفي الحملة حملات ، وفي الدخلة دخلات ، وتقول في النقلة نقلات ، لأن الموظف إذ ذاك نُقل نقلة واحدة ، وجمع النقلة نقلات كما ذكرت آنفاً ، فقل : نُقلات الموظفين ، كما تقول : سفرات الموظفين ، وحملات الجيش ، والفرق بينهما أن النقلة مضافة إلى مفعولها وتلك مضافة إلى فاعلها ، ولا تقل : تنقلات الموظفين بهذا المعنى ، فتنقلات الموظفين تكون في أيام إجازاتهم أو استراحاتهم ، أو تفتيشهم وتحقيقاتهم ، أي حينما ينتقلون مرة بعد مرة ، باختيار أو بإذن للاعتبار والاختبار .

قل : القِطَاع ولا تقل : القِطَاع ولا القِطَاع .

وذلك لأن القِطَاع من اصطلاحات الهندسة القديمة وقد استعير للتقسيمات الاقتصادية باعتبار أن مجموع الاقتصاد دائرة والقطاع يقطع جزءاً منها ويفرزهُ ، قال أبو عبد الله محمد بن أحمد بن يوسف الخوارزمي الكاتب من أهل القرن الرابع للهجرة : "الشكل القِطَاع - بفتح

القاف وتشديد الطاء - قطعة من دائرة ، رأسها إما على مركزها وإما على محيطها مثل هذين ^(١) الشكلين ^(٢) .

وهذه التسمية من باب تسمية الكل بالجزء كما قالت العرب "الحائط" للبستان مع أن الحائط هو جداره وكما سمي المصريون عدة أشياء بالمنطقة من غير أن يشترطوا الاستدارة في الشيء المسمى وذلك خطأ قبيح لأن المنطقة كالحزام فتستعمل للاستدارة لا للتبسط ، فقولهم "المنطقة الاستوائية" من الأرض صحيح ، لأن الخط دائر مع خط الاستواء كالنطاق وإن كان متصوراً ، وقولهم "المنطقة المحرمة" من البلاد خطأ لأنها لا استدارة فيها . أما القطاع آلة القطع أو طائفة من الليل والدراهم فلا محل لها في ارادة هذا المعنى .

قل : تعرّفت الشيء والأمور ، وتعرّفت إلى فلان واعترفت إليه ، واستعرفت إليه ، وقالت العامة . تعرفت بفلان .

ولا تقل : تعرفت إلى الشيء والأمور ولا تعرفت عليها .

وذلك لأن لغة العرب تميز في هذا الفعل بين الإنسان وغيره ، كما تميز بين مدلولي صيغة الفعل "تفعل" . في هذه العبارة ، فتعرفت الشيء وتعرفت الأمور هما على وزن "تفعل" ولكن مدلوله غير مدلول "تعرفت إلى فلان" .

أي تفعل أيضاً مع مخالفة مدلول هذا الفعل لمدلول ذاك ، فلهذا العرب لغة اشتقاقية وأوزان أفعالها أي صيغ أفعالها محدودة معدودة والمعاني كثيرة ، فلم يكن بد من أن تدل الصيغة الواحدة والوزن الواحد على أكثر من معنى واحد للوفاء بالمعاني وأدائها ، ومن تلك الصيغ المشتركة

(١) لم يرد شكلاً في الكتاب المطبوع بمصر .

(٢) مفاتيح العلوم ص ٢٠ طبعة إدارة الطباعة المنيرة بمصر .

المعاني "تفعل" التي جاء على وزنها "تعرف" فقولنا "تعرفت الشيء والأمور" هو "تفعل" الذي بمعنى أوقعت أصل الفعل على المفعول أي أوقعت المعرفة عليه بعد أن كان مجهولاً ، وأقول بعبارة أخرى هو بمعنى "أصبه بالمعرفة" . وأما قولنا "تعرفت إلى فلان" ففيه تعرف بمعنى أظهر الفعل من نفسه خاصة مرة بعد مرة أي أظهر معرفة نفسه بتكرار لتأكيد الفعل ، فهو لازم ملازم لفاعله ، وشواهد الأول أعني "تعرفته" كثيرة ، أنا ذكرها بعد النصوص اللغوية ، قال الجوهري في الصحاح : "وتعرفت ما عند فلان أي تطلبت حتى عرفت وتقول : أيت فلانا فاستعرف إليه حتى يعرفك" وكرره مؤلف لسان العرب ناقلاً . وذكر قول طريف العنبري :

تعرفوني أنني أنا ذاكم

شالك سلاحي في الفوارس معلّم

وتعرفه قد أورده الفيروز أبادي في القاموس كإيراد الجوهري له في الصحاح .

أما الواقع اللغوي فمنه ما ورد في أخبار الخوارج من الكامل للمبرد من قول القائد العظيم المهلب بن أبي صفرة لهرم بن عدي المجاشعي ، "إني لا آمن أن يكون قطري كاذباً بترك موضعه فاذهب فتعرف الخبر" . وقول بعض الفصحاء في موضع آخر منه : "يتعرفه النصر ويساعده الظفر" . ومنه قول بعض الفصحاء في أخبار ابن مسحج في الأغاني "وما منعني من عتقه إلا حسن فراستي فيه ولئن عشت لا تعرفن ذلك" ومن قول بعضهم في أخبار ابن المولى "فلما أفاق ابن المولى من علته ونهض دخل عليه يزيد بن حاتم متعرفاً خبره" . ومنه قول الجاحظ في كتابه الحيوان : "جعلها في موضع امتحان إخلاصهم وتعرف صدق نياتهم" . وأما قولهم "تعرف فلان إلى فلان" فقد ورد في كتب اللغة الموثوق بها المعتمد عليها مثل لسان العرب وفي تعابير الفصحاء ، فقد جاء في كتاب الأغاني في أخبار معبد المغني الكبير الشهير : "غنيت فأعجبني غنائي وأعجب الناس وذهب لي به صيت وذكر فقلت : لآتين

مكة فلا سمعن من المغنين بها ولا غنيتهن ولا تعرفن إليهم" . وقال الأديب الكبير أبو هلال العسكري في جمهرة الأمثال "لا الملك معرفة ولا البحر جار أي لا تتعرف إلى الملك ولا تجاور البحر" . أما تعرف به "فقد نقل الأستاذ رينهارد دوزي" المستشرق في معجمه المستدرك للغة العربية بالعربية والفرنسية من كتاب تاريخ الموحدين لابن صاحب الصلاة قوله ، "حين دخل بغداد وتعرف بسلطانها" فهذا شاهد "تعرف به" ونقل من مرجع آخر قول القائل "تعرف بالناس" . والظاهر أن "تعرف به" أي صار معروفا عنده هو من التعابير العامة ومن العامة ما هو فصيح ولا يزال عوام بغداد يستعملونه في كلامهم كقولهم "إتعرفت بي" وتأويله اللغوي ، أن المتعرف كان مجهولا فلما اتصل به صار معروفا ، فإذا كان ذلك بالنسبة للمجرور كان التعبير صحيحا وإذا كان بالنسبة للفاعل كان من سوء التعبير .

قل : هذا يرمي إلى الإصلاح ويستهدفه .

ولا تقل : يهدف إلى الإصلاح .

وذلك لأن "هدف للشيء" لا يؤدي هذا المعنى ، وله معنى آخر لا تستغني عنه اللغة العربية ومن أجله اشتق الفعل من الهدف قال الزمخشري في أساس البلاغة : "وهدف للخمسين وأهدف : قارب" وجاء في لسان العرب "ويقال : هل هدف إليكم هادف أو هبش هابش ؟ يستخبره هل حدث ببلده أحد سوى من كان به ؟ . . . وهدف إلى الشيء : أسرع" . وجاء في القاموس "وهل هدف إليكم هادف : هل حدث ببلدكم أحد سوى من كان به . . . وهدف إليه : دخل وهدف للخمسين : "قاربها كأهداف" . وجاء في المعجم الوسيط "هدف إليه هدفا : دخل . وهدف فلان للخمسين : قاربها . . . وهدف إلى الشيء : جعله هدفا له ، مولى" . وهذا المولد خطأ ، لأن جميع معاني "هدف" المتقدمة على هذا المعنى تعني قرب الوصول والدخول وما أشبههما ،

على حين أن "رمى" إلى الشيء لا يعني القرب منه ولا أصابته وإنما يعني الاجتهاد والسعي لإصابته ، فالهدف يكون بعد الرمي وهو مقاربة النجاح ، يقال "رمى إلى النجاح فهدف له" أي قاربه .

أما "استهدفه" فمعناه اتخذه هدفاً ، وقد ورد ذلك في كلام الإمام علي (ع) على إحدى روايتين ، وهي في قوله : "دار بالبلاء محفوفة . . . وإنما أهلها فيها أغراض مستهدفة . ترميهم بسهامها وتفنيهم بحمامها" قال عز الدين بن أبي الحديد : "ومستهدفة بكسر الدال : منتصبة مهياة للرمي ، وروي مستهدفة بفتح الدال على المفعولية كأنها قد استهدفها غيرها أي جعلها أهدافاً^(١) . ونقل ذلك فخر الدين الطريحي ولم يشر إليه قال في مجمع البحرين : "فيه أغراض مستهدفة بكسر الدال : المنتصبة"^(٢) ، واستهدفت أي طلبت اتخاذ هدف وهو كل شيء مرتفع من تراب أو رمل ، ومنه مستهدفة بفتح الدال

وقال أسامة بن منقذ : "وكان قد هدف من العرب إلينا خلق كثير^(٣) أي قصد إلينا . وأسامة كان من رجال القرن السادس للهجرة ، ولا يقوم كلامه لمناهضة كلام العرب الفصحاء الذي ضُمته معجمات اللغة .

قل : الشيء الذي ذكرته آنفاً أو سالفاً أو المذكور آنفاً .

ولا تقل : الشيء الأنف الذكر .

جاء في مختار الصحاح "وقال كذا آنفاً وسالفاً" وهو أسلوب القرآن الكريم ، قال تعالى : "ومنهم من يستمع إليك حتى إذا خرجوا من عندك

(١) شرح نهج البلاغة مج ٢ ص ٨٢ ، ٨٤ .

(٢) الثواب "منتصبة" لأن المفسر نكرة .

(٣) الاعتبار لأسامة بن منقذ ص ٤٠ .

قالوا للذين أوتوا العلم ماذا قال آنفا؟^(١) فالصواب "المذكور آنفا" ،
والمذكور سالفا وهو أدل على المعنى إذا أريد زمن مضي الشيء ، قال
الراغب الأصبهاني : "واستأنفت الشيء : أخذت أنه أي مبداه ، ومنه
قوله - عز وجل - : ماذا قال آنفا أي مبتدأ^(٢) . وجاء في كليلة
ودمنة "وعجزت رأيي في سيرتي بما تكلمت به آنفا"^(٣) وقال أشعب في
ذكر زيد بن عمرو بن عثمان زوج سكينه بنت الحسين (ع) أنه قال
له : غني ويحك غير هذا فإن أصبت ما في نفسي فلك حلتى هذه وقد
اشتريتها آنفا بثلاثمائة دينار^(٤) . وقال ابن فارس في كتابه مقاييس
اللغة في الكلام على مادة أن ف : "الهمزة والنون والفاء أصلان منهما
تتفرع مسائل الباب كلها ، أحدهما : أخذ الشيء من أوله ، والثاني
أنف كل ذي أنف وقياسه التحديد ، فأما الأصل الأول فقال الخليل :
استأنفت كذا أي رجعت إلى أوله واثنتفت اثتنافا ، ومؤتفت الأمر : ما
يُبتدأ فيه . ومن هذا الباب قولهم : فعل كذا آنفا . كأنه ابتدأه ، وقال
الله تعالى : قالوا ماذا قال آنفا" .

قل : فلان يبهرج البضاعة ويزاول البهجة وهو مبهرج بضاعة .

ولا تقل : فلان يزاول القجع والتهريب .

وذلك لأن كلمة "القجع" كلمة أعجمية ، تركية الأصل واللفظ
وصورتها "قاجاق" والمزاولة لهذا الضرب من العمل تسمى "قاجا قلق" أي
البهجة ، جاء في لسان العرب "وفي الحديث أنه أتى بجراب لؤلؤ
بهرج" . قال القتيبي : أحسبه بجراب لؤلؤ أي عدل به عن الطريق
المسلوك خوفا من العشار . قال الأزهري : "وبهرج بهم إذا أخذ بهم
في غير المحجة" . وقد نقل صاحب اللسان هذا النص اللغوي وشرحه من

(١) سورة محمد - ص ١٦ .

(٢) مفردات القرآن ص ٢٨ طبعة مصطفى البابي .

(٣) ص ٩٢ طبعة المرسقي .

(٤) الأغاني ٣ : ٣٦٧ طبعة دار الكتب المصرية .

كتاب النهاية في غريب الحديث والأثر وفيه ذكر للمآتي ونصه : وفي حديث الجساج أنه أتى بجراب لؤلؤ بهرج" . وورد في المصباح المنير "وبهرج الشيء ، بالبناء للمفعول : أخذ به على غير الطريق" .

ومن المعلوم أن بضاعة "القجج" مأخوذ بها على غير الطريق تفصيا من أداء العشر أو المكس ، أما التهريب فإن صح استعماله فلأنما يصح للإنسان فهو الذي يهرب أي يفر ، والبضاعة لا تفر ولا وجه لاستعمال الهرب المجاري لها البتة .

قل : عرض فلان للتعذيب والعقوبة والأذى وجعل عرضة لها .

ولا تقل : تعرض لها .

وأصل هذا الغلط في استعمال "تعرض" ما ذكرناه من كلام الأديب الكبير المقدم ذكره في المقدمة وهو من ذوي الأساليب التي اقتدي بها وشاعت بين فريق من الكتاب ، والسبب في غلط الاستعمال أن "تعرض" يدل على رغبة الفاعل في الفعل والمفعول به إن وجد ، والمعذب أو المعاقب أو المؤذى كائن ما كان الأذى لم يرغب في العذاب والعقوبة والأذى ، وإنما قهر وأجبر على مكابذتها ، ولو صح أن الذي عرض لهذه البلايا راغب فيها وتائق إليها لم يكن معذبه أو معاقبه أو مؤذيه ملوما ، قال ابن فارس في المقاييس : "وتعرض لي فلان بما أكره ورجل عريض أي متعرض" وورد في الصحاح ومختاره "وتعرض لفلان تصدى له ، يقال : تعرضت (لهم) أسألهم" ، . وجاء في المصباح المنير "وتعرض للمعروف وتعرضه ، يتعدى بنفسه وبالحرّف إذا تصدى له وطلبه ، ذكره الأزهري وغيره ومنه قولهم : تعرض في شهادته لكذا أي تصدى لذكره" وقال قبيل ذلك : "وما عرضت له بسوء أي ما تعرضت" وفي لسان العرب "ويقال : انطلق فلان يتعرض بجمله السوق إذا عرضه على البيع ، ويقال : تعرض أي أقامه في السوق . . وأنشد ابن الأعرابي :

وقوما آخرين تعرّضوا لي ولا أجني من الناس اعتراضا . . والعرب تقول : عرض لي الشيء ، وأعرض وتعرض واعترض بمعنى واحد . . ورجل عريض مثل فسيق يتعرض الناس . . وتعرض معروفه وله : طلبه . . وقال الليث : يقال : تعرّض لي فلان بما أكره " فهذه النصوص اللغوية للتعرض بمعنى الاعتراض وهي تدل على أن الفعل "تعرض" ومصدره التعرض يفيدان رغبة الفاعل والمفعول به ، وقد تركت نصا واحدا ورد في الصحاح ومختاره يخالف واقع اللغة وأناي ذاكره بعد إيرادي شواهد واقع اللغة أي استعمال "تعرض" في كتب الأدب وكتب التاريخ قال رجل من قيس عيلان : "كان الأعشى يوافي سوق عكاظ وكان المحلق الكلاب متنائا مملقا ، فقالت امرأته : يا أبا كلاب ما يمنعك من (التعرض) لهذا الشاعر . (١)" وجاء في خبر هبار بن الأسود "قال : رسول الله - ص - وهبار يعتذر إليه : إن الإسلام محا ذلك ونهى عن التعرض له (٢)" وقال الجاحظ : "وسأصرب لك مثلا قد استوجب أغلظ منه وتعرضت لأشد منه ولكننا نستأني بك وننتظر أوبتك (٣)" . وجاء في أخبار صفين لنصر بن مزاحم المنقري من أهل القرن الثالث للهجرة :

إلا أن تتعرض للبلاء - ص ٢٩ - . وجاء في الأكليل "عن أبي الحسن الشامي عن عكرمة عن عباس عن ابن أخي النجاشي قال : قال : عمر ابن الخطاب وفدت على النعمان - وأنا غلام شاب - في فتية من قریش من أهل مكة تتعرض لمعروفه (٤)" . وورد في خبر نصر بن حجاج الشاب الجميل الذي نفاء عمر بن الخطاب (رض) "وأنته يوما أم نصر حين اشتدت عليها يوما غيبة ابنها فتعرضت لعمر بين الأذان والإقامة فقعدت على الطريق (٥)" .

(١) الأغاني ٦ : ١٢١ طبعة الكتب المصرية .

(٢) شرح البلاغة لأبن أبي الحديد نقلا من كتاب الواقدي "مجلد" ص ٢١٧ .

(٣) الحيوان ١ : ٢١٨ .

(٤) الأكليل "ج ٨ ص ٣٥ طبعة مطبعة السريان ببغداد" .

(٥) شرح البلاغة "مجلد" ص ١٠ .

وجاء في سيرة الوزير يحيى بن هبيرة قول سبط ابن الجوزي :
 "وقال جدي الشيخ أبو الفرج في كتاب المنتظم : وكان الوزير يسأل الله
 تعالى الشهادة ويتعرض لأسبابها^(١) .

فهذه شواهد الواقع اللغوي للفعل "تعرض" ومصدره التعرض تؤكد أن
 التاء "تفيد رغبة الفاعل في الفعل ، أما الشاهد المخالف للواقع اللغوي فهو
 ما ورد في الصحاح ومختاره وهو "عرضه لكذا فتعرض له" ونقله منه
 صاحب اللسان وهو من دعوى وجود "المطاوعة" التي أصبحت حديث
 خرافة ولم نجد عربيا فصيحاً قال "عرضت فلانا للعقوبة فتعرض لها" دليل
 على الإجماع في إيقاعها عليه ، وهذا تناقض ظاهر ، وقد يقع في كلام
 المولدين الذين يتكلمون بلغة العامة التي لا باعث عليها ، ولا ملجئ
 إليها لأنها مخالفة لجميع أقوال الفصحاء ، والفرق بينها وبين اللغة
 الفصيحة حذف قليل كما رأيت .

ومن شواهد الواقع اللغوي للفعل "عرضه تعريضا" أي جعله عرضة
 وهدفا قول ناس من بني عجل لعنتيبة بن النحاس العجلي لما صرف
 الخطيئة ولم يعطه شيئا : "لقد عرضتنا ونفسك للشر . قال : وكيف ؟
 قالوا : هذا الخطيئة وهو هاجينا أخبث هجاء^(٢) . ولم يقولوا تعرضنا بك
 للشر لأنهم لم تكن لهم رغبة فيه . وقال إبراهيم الموصللي للخليفة
 الهادي :

يا ابن خير الملوك لا تتركني

غرضاً للعسدو يرمي حيالي

فلقد في هواك فسارقت أهلي

ثم عرضت مهجتي للزوال^(٣)

(١) وفيات الأعيان ٢ : ٢٩٧ . طبعة إيران .

(٢) الأغاني ٢ : ١٦٨ ، الطبعة المذكورة آنفاً .

(٣) المرجع المذكور ٥ : ١٦٢ .

وقال أبو حيان التوحيدي : "إذا حفظ الصحة فلتقد أفاده كسب الفضائل وفرّغه وعرضه لاقتنائها^(١)" وهو على سبيل الاستعارة ، أراد «وأعانه على اقتنائها» .

قل : هؤلاء الطغام والطغامة .

ولا تقل : الطغمة .

ويقولون للعصبة الشريفة أو الرديئة : هذه الطغمة ويؤكدون رداءتها أحياناً فيقولون : هذه الطغمة الرديئة أو الفاسدة ، والصواب "الطغام والطغامة" وهما مستعاران من أرذل الطير والسباع كالرعا وأصله النعام والهَمْج وأصله الذباب الصفار يقع على وجوه الحمير وعيونها أو الغنم المهزولة ، قال ابن منظور في لسان العرب : الطغام والطغامة : أرذل الطير والسباع ، الواحدة طغامة للذكر والأنثى مثل نعام ونعام ، ولا ينطبق منه بفعل ولا يعرف له اشتقاق ، وهما أيضاً أرذل الناس وأوغادهم أنشد أبو العباس :

إذا كان اللبيب كذا جهولا

فما فضل اللبيب على الطغام

الواحد والجمع في ذلك سواء ويقال : هذا طغامة من الطغام ، قال الشاعر :

وكنت إذا هممت بفعل أمر

يخالفني الطغامة والطغام

وقول علي (رض) لأهل العراق : يا طغام الأحلام . إنما هو من باب إشفى المرفق . " وقول الإمام الذي أشار إليه ورد في خطبته بالبخيلة يحث على الجهاد ، ذكرها المبرد في أول كتابه الكامل ، قال : "وقوله يا

(١) الامتاع والمؤانسة ٣ : ٦١ .

طعام الأحلام فمجاز الطعام عند العرب من لا عقل له ولا معرفة عنده
وكانوا يقولون طعام أهل الشام كما قال :

فما فضل اللييب على الطعام^(١)

ومن رجز أيام صفين قول الحر بن سهم بن طريف :

إني لأرجسو إن لقسينا العاما

جمع بني أمسية الطعاما

أن تقتل العاصي والهاما^(٢)

وقول الإمام علي (ع) من القصيدة متمثلا :

فلو أني أطعت عصمت قومي

إلى ركن اليمامة أو شمام

ولكني متى أبرمت أمرا

منيت بخلف آراء الطغمام^(٣)

وقال في شأن الحكمين : "جفأة طعام عبيد أقزام ، جمعوا من كل
أوب ، وتلقطوا من كل شوب" .

قال ابن الحديد : "جفأة جمع جاف أي هم أعراب أجلاف ، والطعام
أوغاد الناس ، الواحد والجمع فيه سواء ، ويقال اللثام ، والأشرار عبيد
وإن كانوا أحرارا^(٤)" .

أما الطغمة فقد ذكر البستاني في محيط المحيط أنها "الزمرة من

(١) الكامل ١ : ١٦ ، ٢٠ ، بالمطبعة الأزهرية وفي نهج البلاغة "علوم الأطفال" وأشار الشارح إلى نقل المبرد شرح

ابن أبي الحديد مج ١ : ص ١٤٢ ، ١٤١ .

(٢) الشرح المذكور ١ : ٢٧٧ نقلا من أخيار صفين لتصرفين مزاحم .

(٣) المذكور ٢ : ٣٤٢ .

(٤) المذكور ٢ : ٢٨٦ « .

الناس شأنهم واحد" والظاهر أنها من الألفاظ النصرانية ، إلا أنها لا تستعمل إلا في المدح وللأخيار لأنه ذكر بعد ذلك "طغمت الملائكة" أي طبقاتهم ، وليس في الملائكة أشرار ولا أردياء ، وهل من سبب وجيه معقول يبعث الكاتب العربي على ترك لفظة عربية فصيحة قديمة خاصة بالأندال واستعمال كلمة نبطية اصطلاحية ، لا أحسبه موجودا .

قل : دعسته السيارة دعسا وداسته دوسا .

ولا تقل : دهسته دهسا .

ويقولون لمن داسته السيارة بعجلاتها "دهسته السيارة" بتعدي الفعل "دهس" إلى مفعوله به واحد مع نصب هذا المفعول ، واشتقاق مصدر له هو "دهس" ، وقد مرت عشرات سنين على هذا الفعل الغريب ومصدره . ودخلا في سجلات الحوادث في دواوين الشرطة ودواوين المحاكم ، وذاعا في صحف الأخبار ، واستعملا في القصص والآثار ، مع أنهما ليس لهما بالدعس ولا بالدوس صلة وثيقة ولا واهية حتى يحتاج محتج لهما بضرب من الاستعارة ، يضاف إلى ذلك الوهم القبيح واختلاق ما ليس من لغة العرب أن الفعل "دهس" إنما يستعمل للون وهو لازم لا متعد ، كسائر أفعال الألوان لاستقرار الفعل في الفاعل ، فما يدري الناقد اللغوي ماذا يذكر من المعاييب ؟ قال ابن فارس في كتابه المقاييس : "الدال والهاء والسين أصل واحد يدل على لين في مكان ، فالدهس المكان اللين وكذلك الدهاس ، والدهسة لون كلون الرمل" وورد في لسان العرب الأصمعي : الدهاس كل لين جدا ، وقيل الدهس : الأرض السهلة يثقل فيها المشي ، وقيل هي الأرض التي لا يغلب عليها لون الأرض ولا لون النبات . وأدهس القوم : ساروا في الدهس كما يقال أوعثوا : ساروا في الوعث . . والدهس والدهاس . . المكان السهل اللين لا يبلغ أن يكون رملا وليس هو بتراب ولا طين ورمال دهس ، وفي الحديث : أقبل من الحديدية فنزل دهاسا من الأرض . ومنه

حديث دريد بن الصمة : لا حزن ضرر ولا سهل دهن .

وفي النصوص اللغوية بيان لما ذكرت ، فلا وجود للفعل دهن إلا اللون الذي يشبه لون الرمل ، ومثله "ادهاس ادهيساسا" ، وأما "أدهس إدهاسا" فمعناه سار في الدهس وهي الأرض اللينة السهلة التي تسوخ فيها الأقدام بعض السوخ فمن أين أتى المتحذلق المختلق "بدهسه" بمعنى "دعسه ودأسه" ؟ ولماذا ترك الفعل الشائع بين العامة والخاصة "داسه يدوسه دوسا" لأن العامة تستعمله ؟ وهو فصيح مليح ؟ ومع هذا يتهمون اللغويين بالتحذلق والأغراب وهم يتحذلقون فيما لا وجود لمعناه في لغة العرب ، فيجب أن يقال في الأقل "دعسته السيارة دعسا" جاء في لسان العرب "الدعس : شدة الوطء ودعست الإبل الطريق تدعسه دعسا ، ووطئته ووطئا شديدا . . وطريق دعس . دعسته القوائم ووطئته وكثرت فيه الآثار" وإذا ووطئت السيارة الإنسان ووطئا شديدا قتلته أو كسرت بعض أعضائه فصار عاثا أي ذا عاهة .

وبما يضحك في استعمالهم "دهسه" بمعنى داسه ودعسه أنه لو حسبنا أن "دهس" موجود وأنه متعدد أو أنه موجود وعديناه بالهمزة وقلنا "دهسته السيارة أو أدهسته إدهاسا" لكان ذلك بمعنى "لينته وأزالت خشوته" فأنظر بعد ذلك كيف يكون تليين الإنسان وإزالة خشوته ؟ .

قل : إنسان شيق أو شيق القلب وكتاب شائق الموضوع ، وموضوع شائق .

ولا تقل : كتاب شيق الموضوع ولا موضوع شيق .

ذلك لأن "السيق" معناه المشتاق ، كالقيم بمعنى المستقيم ، ولأن الكتاب لا يكون مشتاقا ، قال ابن فارس في كتاب المقاييس : "الشين والواو والقاف ، (أصل) يدل على تعلق الشيء بالشيء ، يقال : شقت الطنب إلى الوند ، يعني شددت حبل البيت إلى الوند ، واسم ذلك

الخيوط هو (الشياق) ، والشوق مثل النُّوط (وزنا ومعنى) ، ثم اشتق من ذلك الشوق ، وهو نزاع النفس إلى الشيء ، ويقال : شاقني يشوقني (شوقاً) ، وذلك لا يكون إلا عن علق حب" .

وقال الزمخشري في أساس البلاغة : "وبلغت مني الأشواق ، وما أشوقني إليك ، وقلب شيق" . وقال الفيومي في المصباح المنير : "شاقني الشيء شوقاً من باب قال . . واشتقت إليه ، فأنا مشتاق وشيق" . فالشيقي معناه المشتاق كما ذكرنا آنفاً ، ولذلك قال صاحب المصباح المنير "أنا مشتاق وشيق" . والشيقي بمعنى المشتاق كالقيم بمعنى المستقيم ، ومنه كتب قيمة بمعنى مستقيمة ، فليس معناها أنها "ذوات قيمة" ، وقال أبو زيد الطائي ، من قصيدة أنشدها عثمان بن عفان ، (رضي الله عنه) :

من مبلغ قومنا النائن إذ شحطوا

أن الفؤاد إليهم شقيق ولع

وقال أبو الطيب المتنبي :

مساح برق أو ترتم طائر

إلا اثنت ولي فؤاد شقيق

فالـفؤاد الشيق في البيتين هذين ، هو الفؤاد المشتاق ، وأما استعمال الشائق فدليله ما ورد في لسان العرب ، قال مؤلفه : "يقال : شاقني الشيء يشوقني فهو شائق ، وأنا مشوق ، وجاء في كتاب الروضتين في أخبار الدولتين : "وأنشأ فلان معنى شائقاً" ، وقال العماد الأصفهاني في جريدة القصر وجريدة العصر «وهي أبيات شائقة وقال أبو الحسن الخزرجي ، في كتابه العسجد المسبوك في ترجمة القاسم بن أبي الحديد المدائني : "وأشعاره كثيرة رائقة ، ومعانيه بديعة شائقة" ، ويجوز قسْر الشيق بالمشوق كفسر الصّين بالمصون وفسر الرّيض بالمروّض .

قل : ضدّ وضدّ وضدّ .

ولا تقل : « ضدّ » دائماً .

قل : فلان يكافح الاستعمار ويحاربه .

ولا تقل : يكافح ضد الاستعمار ويحارب ضده .

ويستعملون "الضد" منصوباً دائماً كأنه ظرف منصوب على الظرفية ، ويقولون ذلك اتباعاً للفرنج كقول الإنكليز "أكينست" والفرنسيين "كوتتر" والضد في العربية صفة حشرها التطور مع الأسماء وهي مشتقة من "ضادّه يضاده مضادة وضداداً أي خالفه" ثم اشتق منه صفة أخرى انتقلت إلى الاسمية أيضاً وهي "ضديد" وهاتان الصفتان المنتقلتان إلى الاسماء قياسيتان عندي من كل "فاعل يفاعل" بحسب الحاجة إليهما ، وعدم الالتباس في استعمالهما وثبوت الوصف فيهما ، كالشبه والشبيه والمثل والمثيل والتد والتديد وما لا يأتي عليه الاحصاء فكيف يكون الاسم المعرب كسائر الأسماء مقصوراً على الظرفية منصوباً أبداً ؟ فالصواب إعرابه بأنواع الإعراب الثلاثة للأسماء وتثنيته وجمعه فيقال "هذا تلقيح ضدّ الجدرى" برفع ضدّ أي بضم الدال ، و"بدؤوا تلقيحاً ضدّ الجدرى" بنصب ضدّ ، و"ابتدؤوا بتلقيح ضدّ الجدرى" بجر الضدّ و"هذان تلقيحان ضدّ المرضين" و"هذه تلقیحات أضداد الأمراض المتوطنة" .

وأقبح مما ذكرنا قولهم "فلان يحارب ضد الاستعمار" هو "يحارب مخالف الاستعمار" وأمثاله ، فينعكس المعنى عليهم ، وينطقون بضدّ ما يريدون ، لأن معنى "يحارب ضد الاستعمار" هو "يحارب مخالف الاستعمار" فهو مؤيد إذن للاستعمار ، فتأمل الجهل كيف يجعل الإنسان ينطق بخلاف ما يريد من المعاني لسوء الترجمة من اللغات الإنكليزية ؟ ويقولون "للق ضدّه كذا كذا" أي اختلق وزور ، وهو تعبير فاسد منظور فيه إلى اللغتين الإنكليزية والفرنسية المقدم ذكرهما ، والصواب عند

العرب "لَفَّقَ عليه" مثل "زَوَّرَ عليه" واختلق عليه وولد عليه ، فالصواب وضع "عليه" موضع "ضده" في هذا التعبير وأمثاله .

ونحن إنما ذكرنا مثالا فالنبيه يقيس على المثال فلا يقول "فلان يدافع ضد المتألبين عليه" لأنه بمعنى ينصرهم ويؤيدهم بل يقول "يدافع المتألبين" . ومن الوكلاء . أي المحامين عند أهل العصر من اقتبس التعبير الفرنسي ويقول "أنا أدافع فلانا في المحكمة" وهو يريد "أدافع عن فلان" والعبارة الأولى تفيد ضد ما يريد ، فإنه إذا دافع موكله فقد نصر خصمه عليه ، وأصل العبارة المختصرة الصحيحة : "دافع عن فلان" هو "دافع عن فلان خصمه" ولكون الخصم معلوما في هذه العبارة استغني عن ذكره كما يقال "حافظ عليه" وأصله "حافظ المعتدي عليه" أي غالبه في الحفظ .

قل : يرأس اللجنة والقوم ولا تقل : يرئسهم .

ويقولون : رأس فلان اللجنة أو القوم يرئسها ويرئسهم بكسر الهمزة ، أي صار رئيسها أو رئسهم ، وإنما اقتدوا في ذلك بالضبط الوارد في المنجد : تأليف الأب النصراني لويس معلوف اليسوعي ، والرجل لم يكن لغويا بل اختار كلم معجمه من محيط المحيط للبستاني وزينه بصور ، بله أن المنجد لا يعتمد عليه في ضبط الكلم وبخاصة الأفعال الثلاثية فأمرها عسير ، ولم أعلم أنى له كسر عين المضارع من الفعل "رأس" ؟ فالمسموع المدون والمقيس فيه فتحها ، أما المدون ، فقد جاء في مختار الصحاح "رأس فلان القوم يرأسهم بالفتح رئاسة فهو رئسهم ويقال أيضا ريس بوزن قيم" . وورد في المصباح المنير "ورأس الشخص يرأس ، مهموز بفتحيتين رأسه : شرف قدره فهو رئيس والجمع رؤساء مثل شريف وشرفاء" . وفي لسان العرب "ورأس القوم يرأسهم بالفتح رأسه وهو رئسهم ، إذا زاحم عليها وأرادها . . وفي حديث القيامة : ألم أذكر ترأس وتربع ؟ رأس القوم : صار رئسهم ومقدمهم" .

فالنصوص المسموعة المدونة مجمعة على أن عين مضارع الفعل "رأس" أي يرأس مفتوحة وأما القياس فهو فتح عين المضارع الثلاثي إذا كانت العين أو اللام من أحرف الخلق وهي الهاء والحاء والعين والغين والهمزة ، مثل نهج ينهج ونده ينده وقحل يقحل ومنح يمنح ، وفعل يفعل ونفع ينفع ، وشغل يشغل ودمغ يدمغ ، وسأل يسأل ودرأ يدرأ ، إلا ما نص اللغويون على خلافه ، والمكسور العين من غير المثال قليل أو نادر مثل رجع يرجع ونزع ينزع وخطأ يخطئ على إحدى لغتين ، ودمغ يدمغ على إحدى ثلاث لغات ، وما ذكروا من الوارد بلغتين ، فتح العين وضمها برأ يبرأ ويرؤ وجنح يجنح ورعدت السماء ترعد ورعف يرفع وسلخ يسلخ وشجب يشجب وصلاح يصلح وفرغ يفرغ ومخض يمحض ومضغ يمضغ وهنأ الإبل يهنأها ويهنؤها وقيل ورد فيه أيضا الكسر وزار الأسد يزار ويزثر ، وشحج البالغ يشحج وشهق الرجل يشهق ورضع الطفل يرضع ونطح ينطح ومنح يمنح ونبح ينبح ، وزادت لقة الثالثة نحت ينحت ونبح ينبح ونهق ينهق ورجح يرجح ونحل ينحل وسحاه يسحوه ويسحيه وشح يشح ولغى يلغى ويلغى ويلغو . ولم يكن "يرأس" من هذا النادر المنصوص عليه فالمنجد هو الذي أفشى هذا الغلط ، فينبغي للأديب أن لا يعتمد عليه عند الالتباس واختيار الصحيح من الضبط والتصريف .

قل ، أمل فلان النجاح يأمله .

ولا تقل : أمل النجاح يأمله .

لأنه من باب "نصر ينصر" فالشيء مأمول ومنه قول كعب بن زهير "والعفو عند رسول الله مأمول" وتقول أيضا أملت الشيء ، أوّملته تأميلا بمعنى رجوت الحصول عليه وفيه ضرب من المبالغة وهو شدة توقان النفس إلى إدراكه والاحتواء عليه . فلا تقل أمل يأمل لأنه لم يرد في السماع ولا أجازته القياس .

قل : استشهد فلان في الحرب .

ولا تقل : استشهد فلان في الحرب .

أي قُتِل فيها شهيدا ورزق فيها الشهادة ، فهو من الأفعال المبنية للمجهول ، كقولك "احتضر فلان" إذا حضره الموت ، واستلحم إذا نشب في الحرب فلم يجد مخلصا ، وارث فلان إذا حمل من المعركة رثينا أي جريحا وبه رمق ، واستهتر بالشيء إذا ألع به لا يتحدث بغيره ولا يفعل غيره ، واستغرق في الضحك إذا بالغ فيه ، واستطير إذا دُعر ورُعِبَ .

قل : خرج فلان عن القانون أو حاد عنه أو عدل عنه أو نكّب عنه نكوبا أو نكّب تنكيبا أو تنكبه تنكبا .

ولا تقل : خرج على القانون .

وذلك لأن الخروج يستلزم استعمال حرف المجاوزة والمجانبة والابتعاد وهو "عن" ، أما "على" فتستعمل في مثل "خرج فلان على الدولة" أي ثار عليها ، ووثب بأصحابها ، ومن ذلك اسم الخوارج ، وهم الذين خرجوا على الدولة الإسلامية ، في خلافة الإمام (ع) . ومن شواهد استعمالهم "خرج عنه" بمعنى حاد عنه ما جاء في كلیلة ودمنة ، من أقوال ابن المقفع الكاتب البليغ المشهور ، كقوله : وما هو عليه من الخروج عن العدل ، وما ورد في تجارب الأمم ، للقيسوف المؤرخ الأديب مسكويه ، وهو قوله "تقدم الجيش البختياري . زحفا بغير أمر ، وفارق المصافّ وخرج عن النظام" ، وجاء في العقد الفريد : "فطرب القوم حتى خرجوا عن عقولهم" .

ولا يقتصر الخطأ في قولهم "خرج فلان على القانون" على مخالفة التعبير الصحيح ، بل يفيد عكس المراد ، لأن معنى "خرج فلان على القانون" ، وهو سيره على حسب ما يوجبه القانون . قال الشريف

الرضي في الكلام على الحديث النبوي الشريف ، الخاص بالتحليل ومنافعها ظهورها حيرز وبطونها كنز" : "وهذا القول خارج على طريق المجاز" . يعني أنه سائر في طريق المجاز ، وظاهر على طريق المجاز وقال ابن جني في الخصائص ١ : ١٥٦ ، "وإن ضيوع إنما خرج على الصحة" فقل : خرج فلان عن القانون أو حاد عنه أو عدل عنه أو نكب عنه أو تنكب عنه .

قل : كان الحاكم جباراً ذا حكم جباري .

ولا تقل : كان دكتاتوريا وكان حكمه دكتاتوريا .

وذلك لأن كلمة "جبار" العربية تقابل كلمة "دكتاتور" في اللغات الإفرنجية ، قال تعالى في سورة هود "وتلك عاد جحدوا بآيات ربهم وعصوا رسله واتبعوا أمر كل جبار عنيد" ، وقال تعالى في سورة ق : "نحن أعلم بما يقولون وما أنت عليهم بجبار" .

والدكتاتور هو الأمر الذي لا معقب لأمره وكذلك الجبار وبه وصف الله تعالى نفسه في قوله : "هو الله الذي لا إله هو ، الملك القدوس السلام المؤمن المهيمن العزيز الجبار المتكبر" . قال في لسان العرب "الجبار : الله عز اسمه ، القاهر خلقه على ما أراد من أمر ونهي . . قال الأزهرى : جعل ابن الأنباري جبارا في صفة الله تعالى أو في صفة العباد من الإجبار وهو القهر والإكراه لا من جبر" ثم قال صاحب اللسان : "وقيل كل عات جبار وجبير ، وقلب جبار لا تدخله الرحمة ، وقلب جبار ذو كبر لا يقبل موعظة ورجل جبار : مسلط قاهر قال الله تعالى : وما أنت عليهم بجبار أي بمسلط فتقهرهم على الإسلام والجبار الذي يقتل على الغضب والجبار القتال في غير حق ، وفي التنزيل العزيز : " وإذا بطشتم جبارين ، وكذلك قول الرجل لموسى في التنزيل العزيز : أن تريد ألا تكون جبارا في الأرض أي قتالا في غير حق ، وكله راجع إلى معنى التكبر" انتهى المراد نقله من اللسان . فالجبار فيه

معنى الدكتاتور وأكثر منه والحكم الجباري فيه معنى الحكم الدكتاتوري وأكثر منه والجبّار والجبّاري أخف تلفظاً وأقل أحرفاً وأقصر لفظاً من الدكتاتور والدكتاتوري .

والدكتاتور كلمة رومية أي لاتينية كانت تطلق على القضاة الحكام في روما في أحوال عصيبة أو خاصة ومرتبكة وكان لمجلس الأعيان الرومي قدرة على نزع الجمهورية من الشعب بإظهار دكتاتور وإسناد الحكم إليه وقتياً ، لا تزيد مدته على ستة أشهر ، يكون في أثنائها غير مسؤول عن تبعة أعماله وله أن يفعل كل ما يشاء مما يراه جالبا للمنفعة العامة ومن الدكتاتوريين المشهورين أي الجبارين المشاهير "سنسيناتس" الرومي في القرن الخامس قبل الميلاد وكاميل الرومي أيضاً المتوفى سنة ٣٩٠ قبل الميلاد ، وقيصِر الذي أخذ من اسم اسم قياصرة الروم وهو جول قيصر المقتول بمؤامرة مجلس الشيوخ سنة ٤٤ قبل الميلاد ، فكلمة دكتاتور ليست حديثة حتى يقال : لا يترجم الحديث بالقديم ولا الجديد بالعتيق .

قل : ثُكنة الجند والجيش .

ولا تقل : ثُكنة الجند والجيش .

وذلك لأن العرب نطقت بها مضمومة التاء ساكنة الكاف ، قال الفيروزآبادي في القاموس : "الثكنة : بالقسم القلادة . . ومركز الأجناد ومجتمعهم على لواء صاحبهم وإن لم يكن هناك لواء ولا علم جمعها (ثُكن) كصُرد" . وقال ابن مكرم الأنصاري في لسان العرب : "وُثُكن الجند مراكزهم واحدها ثُكنه (وهي) فارسية . . وقال الليث : الثُكن مراكز الأجناد على راياتهم ، ومجتمعهم على لواء صاحبهم ولهم وإن لم يكن هناك علم ولا لواء وواحدتها ثُكنة"

وأصل الثكنة العلامة والراية والعلم ومنها استعيرت لمركز الجند
لاجتماعهم تحت الراية ، وقد أحسن الذي خص "الجيش" بالثكنة ، وخصَّ
الشرطة بالمركز للتمييز بينهما .

قل : جَدِبَ المعاهدة والقول والرأي واستقبحها وذمَّها .

ولا تثقل : شجبها .

ويقولون : شجب فلان المعاهدة الفلانية أو قول فلان أو رأي فلان
أي عابها ، وليس ذلك بصواب ، قال ابن فارس في المقاييس : "الشين
والجيم والباء كلمتان تدل إحداهما على تداخل ، والأخرى تدل على
ذهاب وبطلان . الأولى قول العرب : تشاجب الأمر إذا اختلط ودخل
بعضه في بعض ، قالوا : ومنه اشتقاق المشجب وهي خشبات متداخلة
موثقة تنصب ، وتنتشر عليها الثياب ، والشجوب أعمدة من عمد
البيت . . ويقال وهو ذلك المعنى إن الشجاب السِّداد ، يقال شجبه
بشجابه أي شده ، وأما الأمر الآخر فالشجب وهو الهالك ، يقال : قد
شجب وقال :

فَمَنْ يَكُ فِي قَسْطِهِ يُمْتَرِي

فَإِنْ أَبَا نَوْفَلٍ قَدِ شَجِبَ

وربما سَمَّوا المحزون شَجِباً ، ويقولون شجبه : إذا أحزنه ، وشجبه
الله أي أهلكه الله ، وقال ابن السكيت : شجبه شجبا : إذا شغله ،
وأصل الشجب ما ذكرناه وكل ما بعده فمحمول عليه "ورد في لسان
العرب" شجب بالفتح يشجب بالضم شجوبا ، وشجب بالكسر يشجب
شجبا فهو شاجب وشجب : حزن أو هلك ، وشجبه الله يشجبه أي
أهلكه ، يتعدى ولا شجباً : حزنه وشجبه : شغله وفي الحديث : الناس

ثلاثة شاحب وغام وسالم ، فالشاحب الذي يتكلم بالردى ، وقيل الناطق بالحناء المعين على الظلم ، والغام الذي يتكلم بالخير ينهي عن المنكر ويغنم ، والسالم الساكت ، وفي التهذيب : الشاحب الهالك الآثم ، قال : وشجب يشجب شجوباً إذا عطب وهلك في دين أو دنيا . . الأصمعي : يقال : إنك لتشجبنى عن حاجتي أي تجذبني عنها ، يقال : هو يشجب اللجام أي يجذبه . . وشجب الشيء يشجب شجبا وشجوبا : ذهب . . "فجميع معاني هذه المادة لاتفيد معنى "العيب" والاستقباح فقولهم "شجب المعاهدة" لا يخرج عن أن يعني "سدها أو أحزنها أو أهلكها أو شغلها" فضلا عن أن الشاحب هو المتكلم بالكلام الردى ، المعين على الظلم ، مع أن عيب الإنسان معاهدة قد يدل على إصلاح وإرشاد وإحقاق حق ، كما قد يدل على خطأ ، فهو بحسب مقاصد القائل ، وليس ذلك بالمراد ، وإنما المراد العيب وحده ولذلك وجب أن يقال : جذب المعاهدة يجذبها جذبا ، أو ما ذكرناه ، قال ابن فارس في المقاييس : الجيم والذال والباء أصل واحد يدل على قلة الشيء . . ومن قياسه الجذب وهو العيب والتنقص ، يقال : جذبته إذا عبه وفي الحديث : جذب لهم السممر بعد العشاء أي عابه ، قال ذو الرمة :

فسيا لك من خد أسيل ومنطق

رخيم ومن خلق تعلل جساديه

أي إنه تعلل بالباطل لما لم يجد إلى الحق سبيلا . . وورد في لسان العرب "وجذب الشيء يجذبه جذبا : عابه وذمه ، وفي الحديث : جذب لنا عمر السممر بعد عتمة أي عابه وذمه وكل عائب فهو جادب ، قال ذو الرمة : فيا لك من خد . . يقول : لا يجد فيه مقالا ولا يجد فيه عيبا به ، فيتعلل بالباطل وبالشئ ، يقول وليس بعيب" .

وجاء في مجالس ثعلب ١ : ٣٧١ "الجذب : العيب ، قال : جذب لنا عمر السممر بعد الصلاة أي ذمه وعابه" .

وليت شعري أي صاحب ذوق فاسد دلّ المترجمين والكتاب ورجال السياسة على "شجب" المتنافرة الأحرف العاجزة عن أداء المعنى المراد ، فتركوا "جذب" الفصيحة السهلة المنسجمة الأحرف ؟ ولو كان أحد النقاد اللغويين اختار "شجب" لقالوا ما أفسد ذوقه وما أقل طوقه ؟

قل : القانون الدولي .

ولا تقل : القانون الدولي .

لأنه منسوب إلى دول ويراد بنسبته الدلالة على اشتراك الدول فيه ، وذلك كقول العرب "شعوبي" للقائل بمقالة الشعوبية ، و"أصولي" للعالم بالأصول ، و"إخباري" للعالم بالأخبار كالمسعودي ، فهم لم يقولوا "رجل شعبي" بمعنى شعوبي ولا "أصلي" بمعنى أصولي ولا "خبري" بمعنى إخباري ، فالنسبة إلى الجمع واجبة إذا أريدت الدلالة على الاشتراك الجمعي . أفلا ترى أن الأمير عبيد الله بن عبد الله الطاهري صاحب ابن المعتز سمى رسالة له "السياسة الملوكية" ولم يقل "الملكية" . وقال قبله شيخ الكتاب الفصحاء أبو عثمان الجاحظ في كتاب الحيوان "إن سهره بالليل ونومه بالنهار خصلة ملوكية" . وقال شيخ الإخباريين أبو الفرج الأصفهاني في وصف العباس بن الأحنف "كان ظاهر النعمة ملوكي المذهب" وأنت تقول "دراسة حقوقية" لا "حقيقية" . وسمى عثمان بن جني العلامة كتابه "التصريف الملوكي" وهو مطبوع ، والدولي (بضم الدال أو كسرهما وفتح الواو) يوازي "انترناشنال" في الإنكليزية و"انترناشيونال" في الفرنسية ، وأما "الدولي" بسكون الواو فإنه يستعمل للتمييز عن "الشعبي" و"العرفي" و"قانون العشائر" و"الأهلي" وما إلى ذلك ، ثم إن العرب أجازت النسبة إلى الجمع إذا كان للحرفة والصناعة كالإبري والإمشاطي والمحاملي ، وإذا كان يوازنه في ظاهر اللفظ مفرد من المفاريد ، فالدول يوازن "الصدر" والعرب جعلت النسبة للتمييز واتخذت القواعد ذرائع وأسبابا لا غايات ولا نهايات وقد مر في المقدمة شيء من هذا .

قل : السكك الحديدية .

ولا تقل : السكك الحديدية .

وذلك لأن السكك المذكورة مصنوعة كلها من الحديد ، ولم يصف إليه شيء آخر من الغلطات والمعدنيات ، وكان الناس يقولون " سافر فلان في قطار السكة الحديد " وكذلك كانوا يكتبون حتى ظهر مؤلف " تذكرة الكاتب " أسعد خليل داغر ، فدعا الناس إلى ترك هذه العبارة مع أنها صحيحة ، قال في تذكرة الكاتب - ص ٤١ - " ويقولون : سافر فلان في السكة الحديد فكأنهم يضيفون السكة إلى الحديد أو يجعلون الحديد أو السكة الحديدية " انتهى قوله . وهذا القول من الأوهام ، لأن المقرر في كتب النحو أن الشيء إذا وصف بالجوهر أي المادة ، وكان جميعه من تلك المادة فيؤتى بالمادة بعينها من غير إضافة ، تقول : الخاتم الذهب ، لأنه كله من الذهب والكأس الفضة لأنها كلها من الفضة ، والسكة الحديد لأنها كلها من الحديد والكرسي الخشب إذا كان جميعه من الخشب .

أما إذا أضفت إلى ذهب الخاتم قليلا من الفضة أو غيرها مثلا فحينئذ تقول : " الخاتم الذهبي " للدلالة على أن أكثره ذهب . قال الخطيب البغدادي في أول تاريخ بغداد من تأليفه " عن أبي عثمان عن جرير يرفعه قال رسول الله (ص) : تبني مدينة بين دجلة ودجيل وقطر بل والصراة لأهلها أسرع هلاكا في الأرض من السكة الحديد في الأرض الرخوة " . فهذا الحديث الذي جاء فيه " السكة الحديد " وإن كان من الأحاديث العلييلة التي اختلقت بعد تأسيس بغداد سنة ١٤٥هـ فهو قديم جرى على ألسنة الناس قبل أكثر من ألف سنة وهو يؤكد القاعدة التي ذكرت هنا أنما من كتب النحو .

فقل : السكة الحديد والسكك الحديد ولا تقل : السكة الحديدية ولا السكك الحديدية ، ولزيادة البيان أقول إذا كان عندك مشوش أو منديل مصنوع من الحرير الخاص قل : المنديل الحرير ، وإذا كان مع الحرير قطن أو غير ذلك من مواد الغزل جاز لك أن تقول " المنديل

الحريري" فالنسبة إذن لا تفيد أن المنسوب هو من ذات المنسوب إليه بل تفيد أن له صلة به ومجانسة وما جرى مجرى ذلك ، أعني أن النسبة تفيد الجزئية لا الكلية .

قل : استهتر فلان بالدنيا واستهتر بالخمير ، واستهتر الزاهد بعبادة الله ، واستهتر غيره بالنساء ، فالأول مستهتر بالدنيا والثاني مستهتر بالخمير ، والثالث مستهتر بعبادة الله ، والرابع مستهتر بالنساء ، ومعنى استهتروا بها وبهن أنهم أولعوا بهن إيلاعا كثيرا وأحبوهن حبا جما تجاوز المعقول المقبول .

ولا تقل : استهتر فلان ولا فلان مستهتر .

لأنه من الأفعال المبنية للمجهول ، المجهول فاعلوها ، جاء في لسان العرب "في الحديث سبق المفردون . قال : والمفردون يجوز أن يكون عني بهم المفردون المتخلون لذكر الله ، والمستهترون المولعون بالذكر والتسبيح" ، وجاء في حديث آخر : هم الذين استهتروا بذكر الله أي أولعوا به ، يقال : "استهتر فلان بأمر كذا وكذا أي أولع به لا يتحدث بغيره ولا يفعل غيره" وقال قبل ذلك : "وأما الاستهتار فهو الولوع بالشيء ، والإفراط فيه حتى كأنه - أي الإنسان المستهتر - اهتر أي خرف" ثم قال : "وفلان مُستهتر بالشراب أي مولع به لا يبالي ما قيل فيه" ثم قال : "واستهتر فلان (بالشيء) فهو مستهتر إذا ذهب عقله فيه ، وانصرفت هممه إليه ، حتى أكثر القول فيه بالباطل" ، فاستعمال "واستهتر ذو المجور" للذم المطلق غير صحيح .

فيذا قيل "فلان مُستهتر" فقط انصرف القول إلى الذم ، ففي كتاب "الفائق" للزمخشري قال ابن عمر (رضي الله تعالى عنهما) : أعود بك أن أكون من المستهترين قال الزمخشري : هم السقاط الذين لا يباليون ما قيل لهم وما شتموا به . يقال : استهتر فلان إذا ذهب عقله بالشيء وانصرفت همته إليه حتى أكثر القول فيه وأولع به ، أراد (ابن عمر) المستهترين بالدنيا .

قل : الغاية تسوغ الوساطة تسويغاً وتبرّرها إبراراً .

ولا تقل : تبرّرها تبريراً .

قال ابن فارس في مقاييس اللغة : "الباء والراء في المضاعف أربعة أصول : الصدق وحكاية صوت وخلاف البحر ونبت ، فأما الصدق فقولهم : صدق فلان وبر ، وبرت يمينه : صدقت ، وأبرّها ، أمضاها على الصدق وتقول برّ ، الله حجك وأبره وحجة مبرورة ، أي قبلت قبول العمل الصادق ، ومن ذلك قولهم : يبرّ ربه أي يعطيه ، وهو من الصدق ، قال :

لا همّ لولا أن بكرنا دونكا

يبرّك الناس ويفجرونكا

وقولهم للجواد السابق (المبرّ) هو من هذا ، لأنه إذا جرى صدق وإذا حمل صدق ، قال ابن الأعرابي : سألت أعرابياً هل تعرف الجواد المبر من البطيء المقرّف ؟ قال : نعم . وأصل الأبرار ما ذكرناه من القهر والغلبة ومرجعه الضر ، قال طرفة :

يكشفون الضر عن ذي ضرهم

ويبـرون على الأبـي المبر

ومن هذا الباب قولهم : "يبرّ ذا قرابته ، وأصله الصدق في المحبة ، يقال : رجل بارّ وبرّ ، وبررت في يميني ، وأبرّ الرجل ، ولد أولادا أبراراً" وفي كل ما ذكر ابن فارس لم نر إلا "برّ" الثلاثي "أبرّ إبراراً" الرباعي ، وفتشنا الصحاح للجوهري فلم نجد فيه "برّره تبريراً" وذكر الراغب الأصبهاني في غريب القرآن الفعل الثلاثي حسب وقوله تعالى : "لا ينهاكم عن الذين لم يقاتلوكم في الدين ولم يخرجوكم من دياركم أن تبروهم" وقال "حج مبرور أي مقبول" . ولم يذكر الزمخشري في أساس البلاغة من الأفعال إلا الثلاثي والرباعي "أبر إبراراً" وكذلك فعل المطرزي في المغرب والفيومي في المصباح المنير والمبارك بن الأثير في

النهاية وابن مكرم الأنصاري في لسان العرب والفيروز آبادي في
القاموس المحيط والطريحي في مجمع البحرين ، وأحمد فارس الشدياق
في كتابه "سر الليال في القلب والإبدال" ص ١٣٦ .

وأنا أجز "بِرّه يبرره تبريرا" لغير ذلك المعنى : أجزه للبشر ،
فنقل الفعل الثلاثي اللازم إلى الرباعي المضعف العين لإفادة نسبة المفعول
إلى أصل معنى قياسي عندي ، تقول : بخله أي نسبه إلى البخل وبدعه
أي نسبه إلى البدعة وبرّاه أي نسبه إلى البراءة وجرمه أي نسبه إلى
الجرم وجوره أي نسبه إلى الجور وحمقه أي نسبه إلى الحمق وخطاه أي
نسبه إلى الخطأ وخوته أي نسبه إلى الخيانة وخوره أي نسبه إلى الخور
وزكاه أي نسبه إلى الزكاة وزناه أي نسبه إلى الزنا وسقّه أي نسبه إلى
السفاهة وصدقه أي نسبه إلى الصدق وضلّله أي نسبه إلى الضلال وظلمه
أي نسبه إلى الظلم وعدّله أي نسبه إلى العدل وعقله أي عدّه عاقلا
وغلطه أي نسبه إلى الغلط وفجره أي نسبه إلى الفجور وقّدسه أي نسبه
إلى القدس وكفّره أي نسبه إلى الكفر ، فهذه واحد وعشرون فعلا من
الضرب المذكور خطرت ببالي عند ذكرى هذا الاشتقاق القياسي وليست
العربية خلية من أفعال غيرها جاءت لهذا المعنى العام الخاص بالبشر ،
فالصواب أن يقال : أبرّ الشيء يبره إبراراً أو سوّغه يسوغه تسويغاً .

جاء في مختار الصحاح "وساغ له ما فعل أي جاز له ذلك وأنا
سوّغته أي جوزته" وفي المصباح المنير "ساغ يسوغ سوغا من باب قال :
سهل مدخله في الحلق . . ومن هنا قيل : ساغ فعل الشيء بمعنى
الإباحة ويتعدى بالتضعيف فيقال : سوّغته أي أبحتّه" .

قل : أنا آسف عليه وأؤمن بالله .

ولا تقل : أنا آسف عليه وأؤمن به .

وذلك لأن العرب إذا توالّت في لغتها همزتان هكذا وكانت الثانية
ساكنة قلبت الثانية مدة مجانسة لحركة الهمزة الأولى فتقول : "آسف

عليه" لا أسف عليه ، وأجر الدار ، لا آجر الدار ، وأمن بالله لا أمن بالله ، وأنا آمن بالله ولا أؤمن بالله ، وأوخذ إلى الدار لا أؤخذ إلى الدار ، وأوَجِر الدار لا أُوَجِر الدار ، وما أحلى الإيمان لا الإيمان ، وآتِ فلانا فقل له أسف ، لانت فلانا وقل له أسف . وإذا كانت الهمزة وصلية ودخلت الكلمة في أثناء الكلام سقطت فبطلت القاعدة ، تقول : أطعني وأتِ فلانا فقل له ، وتقول : كن وقتاً وأسف على صديقك المخلص المتوفى .

قل : الهويّة .

ولا تقل : الهوية .

فالهوية مأخوذة من "هو" والهاء فيها مضمومة لا مفتوحة ، إنهم اشتقوا "الهوية" من "هو" كما اشتقوا "الماهية" من "ماهو" والكمية من "كم" والكيفية من "كيف" والمعية من "مع" والآنية من "إن" والأنوية والأنانية من "أنا" .

قل : أزمة سياسية .

ولا تقل : أزمة ولا أزمة .

فأما الأزمة فهي ساكنة الزاي في لغة العرب ولم يرد لها وجه آخر وإذا جمعتها جمع مؤنث سالما قلت "أزمات" بفتح الزاي بعد أن كانت في المفرد ساكنة وذلك لأنها من الأسماء وليست من الصفات ، وكذلك أشباهها كالمصدر ، فكل اسم على وزن فغله وكل مصدر على وزن "فَعَلَة" مثل "أزمة وتمرّة وحملّة وثروة" وليس كل منهما بمضعف مثل "بطّة" و"مُدّة" ولا معتل العين مثل "ثورة" فيجمع على "فعلات" تقول "أزمات وتمرات وحملات وثروات" .

أما المضعف مثل "بطّة" و"مُدّة" والمعتل العين فيبقيان على أحوالهما

تقول "بطات ومدات وثورات" . وأما الصفة على وزن "فعلة" فتبقى على حالها في الجمع تقول "حفلة ضخمة" و"حفلات ضخمة" فالحفلة أجريتها على سبيلها وفتحت الفاء لأنها اسم منقول من المصدر وأما "ضخمت" فقد أبقيت المفرد "ضخمة" على حاله ساكن الحاء وحذفت التاء ، وتقول على هذا القياس "حفلة فخمة وحفلات فخمت" وامرأة برزة أي تحدث الرجال ونساء برزات ، وسفرة سهلة وسفريات سهلات ، وقتاة شهمة وفتيات شهمات .

قل : مصير الأمة ومصاير الأمم ، ومكايد السياسة ومكينة ومكاين ومصيصة ومصايد .

ولا تقل : مصائر الأمم ومكاند السياسة ولا مكائن ومصائد .

وذلك لأن الياء في المصير والمكيدة والمكينة والمصيصة ، أصلية لا مجتبلة ، أي أنها من أصول أحرف الكلمة ، لا زائدة ، ولا مزيدة ، فالمصير مأخوذ من الفعل "صار يصير" وفيه الياء أصلية ، والمكيدة مشتقة من الفعل "كاد يكيد" والمكينة ياءؤها أصلية لأنها أعجمية والمصيصة من صاد يصيد ومثلها المضيق من ضاق يضيق ، ويأؤه أصلية فجمعه مضايق ومثله مشيخة فالياء الأصلية تبقى ياء في الجمع ، ولا تقلب همزة ، فيقال "مصير مصاير ، ومكيدة مكاييد ، ومشيغة مشايخ ، ومسيل ومسائل ، وكذلك الأمر في الألف المنقلبة عن الواو ، نحو "المجاز والمدار ، والمعاد والمراس" فإنها تجمع على المجاوز ، والمداور ، والمعاود ، والمراوز ، بالمحافظة على الواو الأصلية التي قلبت في المفرد ألفاً ، فالمجاوز من جاز يجوز ، والمداور من دار يدور ، والمعاود من عاد يعود ، والمراوز من راض يروض ، ولم يشذ من كلمات الواو وهي ألوف ، إلا مصائب لأنها من أصاب يصيب ، والثلاثي صاب يصوب ، وإعلال الواو في الرباعي وإبدالها ياءً ، هو الذي سهل أن يقال مصائب ، ومنهم من يقول أيضا مصاوب على القياس ، وإلا منائر جمع

المنارة ، ومنهم من يقول "المناور" على الأصل ، واختلفوا في المدائن ، والصحيح أنها مشتقة من الفعل من مدن بالمكان أي أقام به ، فالمدينة ياؤها على هذا القول زائدة ، والياء زائدة تقلب همزة كصحيفة ، وصحائف ، وكذلك الألف الزائدة تقلب همزة ، كصحيفة وصحائف ، وكذلك الألف الزائدة كحمالة وحمائل ، وكذلك الواو الزائدة كركوبة وركائب ، وعجوز وعجائب .

فقل إذن مصابير الأمم ومكايد السياسة ومشايخ العرب ومكاين الزراعة بالياء وأترك الهمزة فإنه غلط .

قل : توغّل ووغّل في البلاد وتخلّل البلاد .

ولا تقل : تسلل فيها وإليها .

وذلك لأن التسلسل هو خروج وتفصّ وتخلص من زحام أو غمار أو جمع ، وليس هو بدخول ولا وغول ولا اندساس ، فأقرب الكلمات معنى من المراد اليوم بالدخول سرا في البلاد من حدودها الخارجية هو التوغّل والوغول والإيغال والتخلّل ، فهذه كلمات أربع ، تؤدي المعنى المراد . يقال : وغل في الشيء ، يغل وغولا : أي دخل فيه وتوارى به وأوغل القوم أي أمعنوا في سيرهم داخلين في أرض العدو أو بين الجبال ، وتوغّل في البلاد : دخل فيها وأبعد ، وتخلّل القوم : دخل فيهم وبينهم وتخلّل الشيء الشيء : نفذ فيه . ولو كان في معنى التسلسل ما يفيد الدخول والتخلّل والوغول . ولو مجازاً لصح التعبير به عن المعنى المقصود ، ولكن حركة التسلسل معاكسة للدخول فهي خروج باستخفاء .

قل : الباب مفتوح ، وهو باب واحد .

ولا تقل : الباب مفتوحة : والباب واحدة .

وذلك لأن "الباب" مذكر ، في اللغة العربية الفصيحة ، ولم يرد تأنيثه إلا في العصور الأخيرة ، في لغة أهل بغداد وما حولها ، أما أهل الموصل وعدة قبائل عربية عراقية فيذكرون الباب على الوجه الفصح ، والباب مذكر في أقدم النصوص العربية المضربة المكتوبة ، قال تعالى : "فضرب بينهم يسور ، له باب باطنه فيه الرحمة ، وظاهره من قبله العذاب" على اعتبار أن الباطن من الباب . وقال تعالى : " وقال يا بني لا تدخلوا من باب واحد ، وادخلوا من أبواب متفرقة " وقال عز من قائل : "ولو فتحنا عليهم بابا من السماء ، فظنوا فيه يعرجون . . . " وقال تعالى : "حتى إذا فتحنا عليهم بابا ذا عذاب شديد ، إذا هم فيه مبلسون" . ولم نجد تأنيث الباب ، في كتاب من كتب اللغة الخاصة ، فتأنيثه عامي لا يجوز الأخذ به ، ولا القياس عليه ، ولا الاستناد إليه .

قل : أجب عن السؤال إجابة وهو جواب عن الكتاب .

ولا تقل : أجب على السؤال إجابة وهذا جواب على الكتاب .

وذلك لأن المسموع عن العرب ، والمذكور في كتب العربية هو «أجاب عن السؤال» ، لا «أجاب عليه» ولأن معنى الفعل "أجاب" يستوجب استعمال "عن" ، لإفادة الإزاحة والكشف والإبانة والقطع والخرق ، ولا يصلح معه استعمال "على" التي هي للظرفية الاستعلانية ، قال ابن مكرم الأنصاري في لسان العرب : "الإجابة رجع الكلام تقول منه : أجابه عن سؤاله ، وقد أجاب إجابة ، وإجابا وجوابا وإجابة" انتهى .

وإذا كانت الإجابة هي من الشق والخرق ، والقطع والإبانة ، وجب استعمال "عن" معها ، قال ابن مكرم الأنصاري في اللسان أيضا : "وفي حديث أبي بكر رضي الله عنه أنه قال للأنصار يوم السقيفة : إنما جئبت العرب عنا ، كما جئبت الرحى عن قطبها ، أي خرقت العرب عنا ، فكنا وسطا ، وقال بعد ذلك : "والجواب عنه الظلام انشق ، والجوابت الأرض انخرقت" انتهى .

وبهذا علمنا أن معنى "أجاب عنه" هو شقَّ عنه ، وأبان عنه وقطع عنه وخرق عنه ، أي شقَّ عنه الغموض ، أو الجهل أو الإبهام ، وأبانه عنه وقطعه عنه وخرقه عنه ، فكما لا يقال "شقَّ الإبهام عليه ولا أبان الإبهام عليه ، ولا خرق الإبهام عليه ، كذلك لا يقال : أجب عليه ، بل أجب عنه ، أي عن السؤال ، وإذا أريدت الظرفية فلا مانع من استعمال الحرفين معا ، يقال : أجب المسؤول عن السؤال على ورقة ، كما يقال : تكلم المحامي عن موكله على القضية ، وذلك باستعمال حرفي الجر "عن" و"على" ولكل منهما معناه وموضعه . وإن كانا في جملة واحدة . نضيف إلى ذلك أن "أجاب عليه" عند الافصحاء يفيد معنى "غطاه وغطى عليه" فتأمل ذلك وقل : أجب عنه .

قل : غصَّ المكان بالزوار ينصُّ بهم غصصا .

ولا تقل : غصَّ المكان يُنصَّ بهم .

لأن الفعل "غصَّ" من الأفعال اللازمة التي تحتاج إلى فاعل ولا تحتاج إلى مفعول به ، فلذلك لا يبنى للمجهول إلا مع الظرف أو الجار والمجرور والمصدر وهو من التعابير النادرة ، والفعل من باب "فرح" على اللغة المشهورة الفصيحة ، قال الجوهري في الصحاح : "العَصَص مصدر قولك غصصت يا رجل تغصَّ فأنت غاص بالطعام وغصان . . . والمنزل غاص بالقوم (أي هو) ممتلئ بهم" .

وأوضحه مؤلف مختار الصحاح أي مختار صحاح الجوهري قال : "والعَصَصُ بفتحتين مصدر قولك غصصت بالطعام أغصَّ فأنا غاصُّ به وغصَّان . . . والمنزل غاصَّ بالقوم : ممتلئ بهم" .

وجاءت فيه لغة أخرى غير فصيحة وهي "غصَّ يغصُّ" قال مؤلف لسان العرب : "والغصص مصدر قولك : غصصت يا رجل تغصَّ فأنت غاصَّ بالطعام وغصَّان وغصصت أغصَّ بها غصاً وغصيصاً : شجيت ، وغصَّ

بعضهم به الماء . . يقال غَصِصْتُ بالماءُ أَغْصُ غَصِصًا إذا شَرَقَتْ به أو
وقف في حلقك فلم تكُ تَسِيغُه . قال أبو عبيد : غَصَصْتُ لغة
الرباب . يعني أنها لغة قبيلة واحدة . ويؤيد اختصاصه بالشراب قول
الشاعر :

وساغ لي الشراب وكنتُ قبلاً
أكساد أغصُ بالماء الفُرات

وإنما جاء على وزن فَعِلَ يَفْعُلُ لأنه من أفعال التغير الظاهر نحو
عَطِشَ يعطش فهو عَطِشٌ وعطشان ، ووسين يوسن فهو وسنٌ ووسنان .

قل : هادنه على وفق شروط .

ولا تقل : هادنه وفق شروط .

وقولهم : "وفق شروط" خطأ والصواب عند فصحاء الأمة "على وفق
شروط" أي على حسب شروط وبحسبها .

قال عمر ابن أبي ربيعة :

فما جئتنا إلا على وفق موعِد

على ملاً منا خرجنا له معسا

وقال العماد الأصفهاني الكاتب البليغ المشهور : "وجاء على وفق
الآمال اقتراحه ، وختم باليمن والإقبال رواحه^(١)" .

وقال ابن المنير الإسكندري في الانتصاف : "فإذا أجيبوا على وفق
مقترحهم فلم ينجع فيهم كانوا حينئذ على غاية من الرسوخ في العناد

(١) الفتح القدسي (ص ١٣٩) ضجة المطبعة الخيرية .

المناسب لعدم النظرة^(١) . وجاء في أخبار شعر الزنج الشاعر "قأومأنا إليه بالقيام على الوفق الذي كان بيننا فوثب وهو يبكي"^(٢) وقال ابن الحاجب متأثراً بالفصحاء : "ويجوز أن يأتي قبل المخصوص أو بعده ميمز أو حال على وفق مخصوصه"^(٣) . وجاء في أخبار الوزير كمال الملك السميمري "قال أنو شروان : فشرع الوزير في المصادرات وسمى ديوانها ديوان المفردات ، قال عماد الدين : ولم يكن كما ذكر ، ولا على وفق ما أنكر"^(٤) . وجاء في المصباح المنير "وقد استعمل الفقهاء الشك في الحالين على وفق اللغة نحو قولهم : من شك في الطلاق ومن شك في الصلاة" .

أما استعمال "الوفق" بغير حرف جر فله موضع آخر ومعنى آخر ، يقال "كسب فلان وفق عياله" . أي قدر كفايتهم لا فضل فيه ، وهذا المقدار من المال وفق لكثرة حاجاتهم" . وقال سويد بن كراع العكلي :

وإن كان نارا فسهي نار بملتقى

من الريح تشبيهها وتصفقها صفقا

لأم علي أوقدتها طماعة

لأوبة سفر أن تكون لهم وفقا^(٥)

ويقع هذا الغلط في عبارات أخرى كقولهم "ألف هذا الكتاب وفقا لمنهج الوزارة" و"حكم على المجرم فلان بكذا وكذا وفقا للمادة المذكورة" والصواب "على وفق منهج الوزارة وعلى وفق المادة" . ومصداق الصحة في استعمال "الوفق" المجرور بعلی هو أن يجيء بمعنى "على حسب كذا وبحسب كذا" ، واستعمال غير المجرور أن يأتي بمعنى "قدر ومقدار" .

(١) حاشية الكشاف ج ١ ص ٢٨٥ طبعة المطبعة البهية

(٢) فوات "لوفيات ابن شاکر الکتبي" ١ : ١٩٩ ، طبعة مطبعة السعادة .

(٣) شرح الكافية ١ : ٢٤٥ .

(٤) زبدة النثر ص ١٢٠ طبعة مطبعة الموسوعات

(٥) في "عطانة من معجم البلدان" .

قل : كابد العدو خسارة كذا وكذا .

ولا تقل : تكبد العدو الخسارة .

وذلك لأن "تكبد" على وزن "تفعل" وقد ذكرنا في الكلام على "تعرض" أن تاءه وتاء أمثاله تدل على رغبة الفاعل في الفعل والمفعول به ، والعدو لم يرغب في الخسارة ، كما هو بديهي ، يضاف إلى ذلك أن "تكبد" له عدة معان ، ليس فيها ما يقابل "كابد" أي قاسى وتحمل بمشقة أو ما يقاربه ، قال ابن فارس في المقاييس : "الكاف والباء والdal أصل صحيح يدل على شدة في شيء وقوة ، من ذلك الكبد وهي المشقة ، يقال : لقي فلان من هذا الأمر كبداً أي مشقة ، قال تعالى :

"لقد خلقنا الإنسان في كبد . . . ومن الاستعارة كبد السماء : وسطها . . . ويقال : تكبدت الشمس إذا صارت في كبد السماء . . . وتكبد اللبن : غلظ اللبن : غلظ وخش . . . وورد في لسان العرب "وتكبدت الشمس السماء : صارت في كبدها ، ويقال : تكبدت الأمر قصده ، ومنه قوله : يروم البلاد أيها يتكبد . . . وتكبد الفلاة : إذا قصد وسطها ومعظمها . . . وتكبد اللبن وغيره من الشراء : غلظ وخش . . . فتكبد الشيء المانع لا مطمع فيه لتوجيه الخطأ في قولهم "تكبد خسارة" لأنه مشتق من الكبد وبمعنى صار مثل الكبد ، وتكبدت الشمس السماء وتكبد فلان الفلاة والأمر" يدل على إرادة الفاعل لفعل ، كما ذكرنا ، فلا وجه لاستعارة جديدة كأن يقال : أراد العدو الدخول في وسط الخسارة" فإنه لا يريد بها بل يريد الفوز والفألج والظفر والغلبة والإخسار ، فالصواب ما ذكرناه وهو "كابد العدو الخسارة قال ابن فارس : "وكابدت الأمر : قاسيته في مشقة" وورد في لسان العرب في تفسير الآية المذكورة أنفاً : " . . . وفي كبد يكابد أمر الدنيا والآخرة ، قال أبو منصور : ومكابد الأمر معاناة مشقته ، وكابدت الأمر إذا قاسيت شدته . . . الليث : الرجل يكابد الليل إذا ركب هوله وصعوبته . ويقال : كابدت ظلمة هذه الليلة مكابدة شديدة . . . وكابد

الامر مكابدة وكبادا : قاساء . . . قال العجاج :

وليلة من الليالي مـرت

بكابد كـابدتـها وجـرت

أي طالت . هذا معظم النصوص اللغوية المعجمية لاستعمال "كابد" ،
ومن شواهد الواقع اللغوي لها ما ورد من كلام أيديكم إلى آخر الدهر ،
أما إنني قد أمرتكم فعصيتُموني فمكثت (أكابد ما في نفسي) ورأيت في
الليل^(١) . . " وثأني المكابدة للمقاومة عامة والمنازلة مع مقاساة مشقة ،
فمن ذلك ما ورد في أبيات عزيت إلى معاوية بن أبي سفيان في قوله :

أكابده والسيف بيني وبينه

ولست لأثواب الدنيء بلابس

وإنني لأرجو خسير ما نال نائل

وما أنا من ملك العراق بيائس^(٢)

وقال ابن الجوزي : " . . . عنه وهب بن منبه قال : إنني وجدت
فيما أنزل الله على أنبيائه أن الشيطان (لم يكابد) شيئا أشد عليه من
مؤمن عاقل وأنه "يكابد" مائة جاهل فيستجرهم حتى يركب رقابهم
فينقادون له حيث شاء "وكابد" المؤمن العاقل فيتعصب عليه حتى لا ينال
منه شيئا من حاجته^(٣) " . وقال جحدر سجين الحجاج :

وتقدّمي لليت أرسفُ نحسوه

حتى أكابده على الإحراج^(٤)

(١) شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد "ج ١ ص ٧٤ طبعة الحلبي الأولى .

(٢) الكامل في الأدب "ج ١ ص ٢٢٩ طبعة الأزهرية

(٣) كتاب الأذكياء "ص ٤ طبعة المكتبة العلمية .

(٤) المحاسن والأضداد "ص ٧٩ طبعة مطبعة المعاهد بالقاهرة

وجاء في أخبار قبيلة جديس قول عفيرة بنت الأسود الجدسي^(١)
لأخيها الأسود : "لا تفعل هذا فإن الغدر فيه ذلة وعار ولكن (كابدوا)
القوم في ديارهم تظفروا أو تموتوا كراما"^(٢) .

وبما نقلنا من نصوص واقع اللغة العربية في استعمال "كابد" يظهر
للقارئ تقصير اللغويين القدامى في ذكر معاني هذا الفعل المجازية
الاستعارية التي هي جناحا كل لغة محلقة في سماء الحضارة والجدارة
بالازدهار والتقلب في جميل الأطوار ، وباب الاستعارة مفتوح في اللغة
العربية على شرط أن تكون سائغة عذبة في أذواق العرب .

قل : أثر فيه والتأثير فيه .

ولا تقل : أثر عليه والتأثير عليه .

ويقولون : أثر عليه تأثيرا . واستطاع التأثير عليه في الأشياء
الحسية والأمور المعنوية ، غير أن استعماله في الأمور المعنوية هو الغالب
اليوم ، وليس ذلك بصواب لأن معنى "أثر" أحدث أثرا ، والأثر يكون
في الشيء من جهة العمق لا من جهة العلو ، فهو في داخل الشيء لا
خارجه ، مع أن "عليه" لا تفيد الوغول بل تفيد العلو ولا تستلزم
الاندماج ، وهذه العبارة "أثر عليه" ترجمة من الجملة الفرنسية وهي
"انفلوسي سور" فالفرنسيون يستعملون فيها "على" والمترجمون
قلدوهم ، وقد يحتج محتج بأن حروف الجر يقوم بعضها مقام بعض
كثيرا ، وهو قول لم يعتمد على إدراك أسرار العربية بله إنه ليس
بقياسي فما يدع ذلك فيه يبق على سماعه ولا يجوز القياس في غيره ،
ولم يسمع من الفصحاء أنذين دون كلامهم "أثر عليه" ولا التأثير
عليه ، وأشهر ما يحتج به القائلون بالنيابة قوله تعالى "ولأصلبنكم في

(١) أنسية إلى جديس عندي « جدسي » ككثيف وثقفي وعتيك وعتكى . لأنه علم مشهور .

(٢) مروج الذهب ج ١ ص ٢١٧ طبعة المطبعة البهية المصرية .

جدوع النخل" ، وحرف الجر فيه للظرفية الخالصة ، واستعماله "في" بدلا من "على" منظور فيه إلى أن الصلب في ذلك العصر هو سمر اليدين والرجلين في الخشب لا تعليق الجسد ، وهي الحال التي يصور فيها عيسى"ع" المعتقدون لصلب اليهود له ، وهي شائعة في التصاوير النصرانية الدينية ، فلذلك استعملت "في" في الآية الكريمة .

قال الجوهري في الصحاح : "التأثير : إبقاء الأثر في الشيء" فاستعماله "في" في شرحه دليل على لزومه له ، وقال في وس م وسمه وسما وسمة إذا أثر فيه بسمّة وكى" . قال : أثر فيه ولم يقل "عليه" وورد في المصباح المنير "وأثرت فيه تأثيرا : جعلت فيه أثرا وعلامة فتأثر أي قبل وانفعل" وأورد صاحب اللسان قول زهير :

والمرء ما عاش ممدود له أمل

لا ينتهي العمر حتى ينتهي الأثر

قال : "وأصله من أثر مشيه في الأرض" وقال : "وأثر بوجهه وبجبينه السجود وأثر فيه السيف والضربة" وورد في القاموس "وأثر فيه تأثيرا : ترك فيه أثرا" .

فهذه النصوص اللغوية مجمعة على استعمال حرف الجر "في" مع الفعل "أثر تأثيرا" وعلينا الآن أن نذكر الواقع اللغوي وهو الاستعمال ، وورد في حديث أبي بكر (رض) "فاجتنبوني لا أؤثر في أشعاركم وأبشاركم" (١) . وجاء في نهج البلاغة "وخرج بسلطان الامتناع من أن يؤثر فيه ما يؤثر في غيره" (٢) .

وقال الأعشى في معلقته :

(١) تاريخ الخلفاء للسيوطي ص ٧١ مطبعة المدني بالقاهرة سنة ١٩٦٤ "وشرح نهج البلاغة" مج ٤ ص ١٦٦ ، ١٦٧ طبعه البابي الأولى بمصر .

(٢) شرح نهج البلاغة "مج ٢ ص ٢٠٦ طبعه البابي الأولى"

أثرت في جأجي، كأن الـ .

ميت عولين فوق عوج رسال^(١)

وقال أبو دلالة لروح بن حاتم المهلبى : "أما والله لو أن تحتي فرسك
ومعي سلاحك لأثرت في عدوك اليوم أثراً ترتضيه^(٢)". وقال أبو
عبدة : "وأى حرة حسان تسمع قول بشار فلا يؤثر في قلبها؟^(٣)".
وجاء في أخبار الخوارج "كان المغيرة ابن المهلب بن أبي صفرة الأزدي إذا
نظر إلى الرماح قد تشاجرت في وجهه نكس على قريوس السرج
وحمل من تحتها فردّها بسيفه وأثر في أصحابها^(٤)". وورد في وصف
الأرض وسكانها قول المسعودي ناقلاً قول عمر (رض) : "فصف لي
المدن وأهويتها ومساكنها وما تؤثره التربة والأهوية في سكانها^(٥)".
وقول المسعودي نفسه : "والأخبار عن شكل الأرض وهياتها وما قالتها
حكماء الأمم . . . وتنازع الناس في كيفية ثباتها وتأثيرات الكواكب في
سكانها . . . ومجاري الأفلاك . . . ووجوه تأثيراتها في عالم الكون
والفساد^(٦)".

وقال الشريف المرتضى : "خبر عن نفسه أن الشيطان يعتريه حتى
يؤثر في الأشعار والأبشار ويأتي ما يستحق به التقويم" وقال : "لأنه لا
يؤثر في أحوال فاعله وحط رتبته^(٧)". وقال في موضع آخر : "وقد
يكون الشيء في نفسه مطعوناً عليه وإن لم يطعن عليه طاعن ، كما قد

(١) جمهرة أشعار العرب ص ١٢٨ .

(٢) الأغاني ص ١٠ ، ٢٤٢ طبعة دار الكتب المصرية .

(٣) المرجع المذكور ص ١٨٣ .

(٤) الكامل للمبرد ص ١٩١٣ وشرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد ص ٢٨٨ .

(٥) مروج الذهب ص ١٧١ طبعة المطبعة البهية .

(٦) التنبيه والإشراف ص ٢ طبعة مصر .

(٧) شرح نهج البلاغة ص ١٦٦ .

يكون بريثا من الطعن وإن طعن فيه بما لم يؤثر فيه^(١) . وقال الشريف الرضي :

دهر تؤثر في جسمي نوابه
فما أهتامي أن أودى بسريلي

وقال ابن أبي الحديد : "ولهذا متى توالى منه الأفعال القبيحة الظاهرة وتكررت قدحت في حاله وأثرت في ولايته" وقال بعد ذلك : "وإن لم يكن مقطوعا يؤثر في هذا الباب ويكون أقوى مما تقدم . (٢) . فهذه شواهد من قديم اللغة ومولد تعابيرها ، للتأثير الحسي والتأثير المعنوي ، تفيد أن حرف الجر الذي يصاحب الفعل "أثر" بتشديد الشاء هو "في لا غير" ، ولم أجد استعمال "أثر عليه" على كثرة مطالعتي لكتب الأدب والتاريخ إلا في شعر الأعسر بن مهارش الكلابي وكان معاصرا لسيف الدولة الحمداني ، وذلك في قوله :

فخلت البكا من رقعة الخد أنه

يؤثر من حدر على صفحة الخد^(٣)

وقد اضطرتته ضرورة الوزن أن يضع "على" موضع "في" ويجوز للشاعر ما لا يجوز للنثر كما هو متعالم .

وجاء في خبر البزاز الذي تزوج جارية السيدة شغب أم الخليفة المقتدر بالله قوله "فلما جاء الليل أثر في الجوع^(٤)" .

وفي كتاب آخر "فلما جاء الليل أثر الجوع بي^(٥)" ولعله تصحيف مع

(١) أمالي المرتضى ج ١ ص ٢٨٨ الطبعة الأولى .

(٢) شرح نهج البلاغة مج ١ ص ٢٢٢-٢٢٣ .

(٣) بنية الطلب في تاريخ حلب لابن العديم الحلبي نسخة دار الكتب الوطنية ببغداد ١٣٢٨ و ١٧١٦ .

(٤) المنتظم ٦ : ٢٥٩ .

(٥) الفرج بعد الشدة ٣ : ١٧١ .

قربه من الفصيح . ثم إن الذي جعل هذا الغلط يشيع ويذيع هو استعمال المثقفين له في أثناء كلامهم وأحاديثهم فضلا عن الكتابة .

قل : المترفون والأتراف .

ولا تقل : الأرستقراطيون والأرستقراطية .

وذلك لأن "الأتراف" هو أشبه الكلمات العربية بالكلمة اليونانية الطويلة الثقيلة "أرستقراطية" جاء في الصحاح أترفته النعمة : أطفته . ومن المعلوم أن مصدر "أترفه" هو الأتراف ومصدر أطفته هو "الأطفاء" ، وجاء في لسان العرب "وفي الحديث : أوه لفراخ محمد بن خليفة يستخلف ، عتريف مترف ، (قال) المترف : المتنعم المتوسع في ملاذ الدنيا وشهواتها ، وفي الحديث (أيضا) أن إبراهيم (ع) فربه من جبار مترف (قال) ورجل مُتَرْف ومُتَرْف أي موسع عليه وترف الرجل وأترفه : دَلَّه ومَلَّكه وقوله تعالى : إلا قال مترفوها أي أولو الترفة ، وأراد رؤساءها وقادة الشر منها . . والمترف : الذي قد أبطرتة النعمة وسعة العيش وأترفته النعمة أي أطفته" . انتهى النقل من لسان العرب . وتام الحديث الخاص بإبراهيم "يقتل خَلْفِي وخَلْف الخَلْف" .

فأنت ترى أن الحديث جمع المترف مع الجبار تارة ومع العتريف تارة أخرى والعتريف هو الغاشم الظالم والخبيث الفاجر الذي لا يبالي ما صنع وفسر الأتراف بالتدليل والتسليك وما في القرآن الكريم من ذكر "المترفين" يؤيد رأيي في أن الأرستقراطي هو "المترف" بالعربية ، قال تعالى : "وأصحاب الشمال ما أصحاب الشمال في سَمُومٍ وحَمِيمٍ ، وظِلٍ من يحموم لا بارد ولا كريم إنهم كانوا قبل ذلك مُتَرْفِينَ وكانوا يصرون على الحِثِّ العظيم" . وقال تعالى : "وما أرسلنا في قرية من نذير إلا قال مترفوها إنا بما أرسلتم به كافرون وقالوا نحن أكثر أموالا

وأولاداً وما نحن بمعذبين" وقال عزّ من قائل : "وكذلك ما أرسلنا من قبلك في قرية من نذير على آثارتهم مقتدون" . وقال تعالى : "وإذا أردنا أن نهلك قرية أمرنا مترفيها ففسقوا فيها فحقّ عليها القول فدمرناها تدميراً" وقال : "حتى إذا أخذنا مترفيهم بالعذاب إذا هم يجأرون" . إلى أن قال : "فكنتم على أعقابكم تنكصون مستكبرين به سامراً تهجرون" .

والأرستقراطية كلمة يونانية مركبة من لفظين هما "أرستوي" أي العظماء و"كراتوس" أي السلطان ، فمعناها "سلطان العظماء" و"سلطة الكبراء" و"قدرة العظماء" و"حكم الكبراء" هذا هو أصلها ثم استعملت لحكم العظماء أو الأغنياء أو طبقة متميزة تكتسب بالنسب أو الغنى أو الأهلية ، فقل : مترفون وإتراف ، ولا تقل : أرستقراطيون وأرستقراطية .

قل : احتفل أهل العراق عربهم وأكرادهم وتركمأنهم .
ولا تقل : عرباً وأكراداً وتركمانا .

لأن "عرباً" في قولهم عرباً وأكراداً . . حال ، والعرب جيل من الأجيال الكبيرة الشهيرة ، والحال من اسم الجيل لا تجوز وإنما الحال لم يتبدل الأحوال ، فإن عدت العرب حالاً ها هنا جاز أن يكونوا هم أنفسهم "غير عرب" في موضع آخر كما تقول : "جاء فلان راكباً فرساً" فإنه يجوز أن يكون في موضع آخر وقت آخر "جالساً أو نائماً أو ماشياً" فهذه صفة الحال ، فالصواب إعراب هذه الأسماء وأمثالها على البدلية تقول : "احتفل أهل العراق عربهم وأكرادهم وتركمأنهم" . ولا يجوز أن تقول "عرباً وأكراداً وتركمانا" لأن العرب لا يتبدلون بغير العرب والأكراد لا يصيرون قوماً آخرين والتركمان لا ينقلبون عرباً ولا أكراداً ولا غيرهم ، وهذا واضح لكل ذي عقل سليم .

قل : فلان مُغترض

ولا تقل : مُغرض .

لننظر ما معنى المغرض عند فصحاء العرب ؟ جاء في لسان العرب "وأغرضت البعير : شددت عليه الغرض - يعني حزام الراحل - . . . وعَرَضَ الحوض والسقاء يغرضهما غرضا : ملاهما . قال ابن سيده : وأرى اللحياني حكى أغرضه . . والعَرَض : الضجر والملال . . وغرض منه غرضا فهو غرض . . وقد غرض بالمقام يغرض غرضا وأغرضه غيره . . وأغرضت للقوم غريضا : عجنت لهم عجينا ابتكرته ولم أطعمهم بآثنا .

فالمغرض هو شاد الغرض أي حزام الراحل ، أو المالى أو المضجرا أو العاجن ، وكل هذه المعاني بعيدة عن "اتخاذ الغرض" أي الهدف ، وجاء في لسان العرب "وأغترض الشيء : جعله غرضه أي هدفه والغرض أيضا الحاجة والغبية ، ومما يستغرب شيوع "المغرض" مع أنها لم تقص الغرض ، والعزوف عن المقترض الذي هو الكلمة الصحيحة الفصيحة .

قل : هذا مستشفى جديد .

ولا تقل : هذه مستشفى جديدة .

وذلك لأن المستشفى ، اسم مكان مذكر ، ومشتق من الفعل "استشفى يستشفى استشفاء" ، أي طلب الشفاء ، واسم المكان من الفعل غير الثلاثي يكون على وزن اسم المفعول ، مستعملا كان كمستعطى ، أو غير مستعمل كمستلقى ، وهو مذكر دائما ، ولا يقبل تاء التأنيث مع بقاءه اسم مكان ، فلا يقال "مستشفأة" ، لمكان طلب الشفاء ، فهو بخلاف الثلاثي الأصل ، فإنه يقبل تاء التأنيث سماعا ، نقول "محط ومحطة" ومنزل ومنزلة ، ومقام ومقامة ، ومكان ومكانة ، ومحل ومحلة ، ومنزل ومنزلة ، وموقع وموقعة ، ومرحل ومرحلة ، وما يصعب استقصاؤه .

والظاهر أن الذي ابتدع تأنيث المستشفى ، قاسه على "الخستخانة" الفارسية المتركة ، أي المستعملة في لغة الترك ، فالخستخانة مؤنثة ، فجعل المستشفى مؤنثا قياسا عليها وهذا غلط ، فالمستشفى مذكر كما قلت ، ولا يجوز تأنيثه بحال من الأحوال ، فقل : هذا مستشفى جديد ولا تقل جديدة .

قل : المصرف

ولا تقل : المصرف .

فالمصرف اسم مكان من "صرفت الذهب بالدرهم أصرفه بكسر الياء صرفا ، أي بعته بها" وكان الصرف مأخوذ من الصريف وهي الفضة ، واسم المكان من "صرف يصرف" هو المصرف كالمجلس والمنزل ، ولا يجوز أن يقال المصرف "بفتح الراء" لأنه غلط بكونه مخالفا للقياس وغير مسموع ولا مدون ثم إن العرب بطبيعة لسانها تميل إلى كسر العين من اسم المكان وإن خالف القياس فمن ذلك المسجد والمطبخ والمغرب والمشرق والمسكن والمرق والمنبت والمنسك والمسقط كمسقط الرأس بكسر الثالث ، فإن عين المضارع من أفعالها مضمومة وقد اختار بعض المعاصرين لنا "المصرف" للبنك الإنكليزي والبنك الفرنسي ، ولا نرى بأسا في ذلك^(١) لأن التسمية كالرمز والإشارة فلا تستوجب الإحاطة والاستيعاب كما يريد البعيدون عن فقه أسرار اللغات . ومثل المصرف من أسماء المكان "المعرض والمحفل" فلا يجوز فتح الراء والفاء منهما .

(١) واستعملها بعض أئمة ، لموضع صرف المياه قال المسعودي في مروج الذهب "فأجمع القوم رأيهم على عمل مصارف إلى براري تقذف بالماء إلى البحر وأخبروا الملك أن الماء إذا حفر المصارف الهابطة طلبها . فحفر الملك المصارف حتى اتحد الماء وانصرف .

قل : قلانة عضوة

ولا تقل : عضو .

والسبب في ذلك أن "العضو" نقل من الاسمية إلى الوصفية ، كما قيل في الشلو وهو العضو "شلوة" وفي الثبج وهو الوسط "تبجة" ، قال النبي (ص) لأبي بن كعب وقد أعطاه الطفيل ابن عمرو الدوي قوساً جزاءً على إقرائه القرآن "تقلدها شلوة من جهنم" . قال الشريف الرضي في المجازات النبوية "وإنما قال شلوة ولم يقل شلواً لأنه حمل على معنى القوس وهي مؤنثة ، والشلو : العضو" . وجاء في كتاب النبي (ص) لوائل بن حجر الحضرمي "وأعطوا الثبجة" . قال مجد الدين بن الأثير في النهاية "أي أعطوا الوسط في الصدقة لا من خيار المال ولا من رذالته ، وألحقها هاء التأنيث لانتقالها من الاسمية إلى الوصفية" .

ثم أتى العرب يتساهلون في التأنيث ، قال الجوهري في الصحاح "الكوكب : النجم يقال كوكب وكوكبة كما قالوا بياض وبياضة وعجوز وعجوزة" . ثم ذكر أنهم قالوا منزل ومنزلة ، وعلى هذا يجب أن يقال للممثلة البارعة أي الحاكية الماهرة "كوكبة" لا كوكب .

قل : متخصص بالعلم

ولا تقل : أخصائي به .

ذلك أن "الأخصائي" ^(١) على وزن الاعدامي إنما هو منسوب إلى "الأخصاء" على وزن الاعدام ، والأخصاء مشتق من "الخصي" أي المخصي ، قال جار الله الزمخشري في "ربيع الأبرار" وهو كتاب مشهور : "إن من لا يعلم إلا فناً واحداً من العلم ينبغي أن يسمى خصي العلماء" .

(١) ومن الناس من يقول "أخصائي" على وزن "أحيائي" كأنه جمع خصيص ، وليس ذلك بصواب في التلطف ، فيكون به القاطع مضاعفاً .

والسبب في ذلك أن الوقوف على علم واحد عند القدماء كان عجزاً وعيباً ، من لفظ "الخصي" المذكور أخذوا الفعل "أخصى يخصي" والمصدر "الاخصاء" . فمعنى أخصى فلان هو "صارخصيا في العمل" مثل أثرى أي صار ثريا وأفصح بمعنى أصبح فصيحاً . قال مؤلف القاموس "واخصى : تعلم علماً واحداً" . وفي قوله إشارة إلى أنه لم يتقن العلم الواحد ، ولو كان فيه دلالة على الإتقان لقال "تعلم علماً واحداً وأتقنه وبرع فيه ومهر فيه وتبحر فيه" وما إلى ذلك ، فالأخصاء أقرب إلى الذم من التصريح به ، ثم إن قباحة اللفظ تدل على قبح معناه ، وقد أحسن بذلك من اختاره لتأدية معنى "سببسيا ليست" الفرنسية ، فاجتنب اسم فاعله القبيح وهو "المخصي" على وزن المجرى وأخذ مصدره "الأخصاء" ونسب إليه ليغطي على عواره ويستتر من شينه ، مع أن العرب تقدم اسم الفاعل والصفة المشبهة على غيرهما في مثل هذا المعنى ، لذلك قالت "الرازق والمفسد والمستقصي" ولم تقل "الرزقي والإفصادي والاستقصائي" وقالت الشريف ولم تقل الشرفي لتأدية معناه . فأنت ترى أن "الأخصائي" اسم قبيح في المعنى وغلط في الوضع (١) .

قل : مكان وطني، وخفيض أي منخفض .

ولا تقل : مكان واطئ .

لأن الوطني هو السهل والمنخفض قال ابن مكرم الأنصاري : "الوطني السهل من الناس والدواب والأماكن ، وقد وطئ الموضوع بالضم يوطئ وطاء ووطوء ووطنه : صار وطنياً . . والوطاء ما انخفض من الأرض بين النشاز والأشراف والميطاء كذلك . . . ويقال : هذه أرض مستوية لا رباء فيها ولا وطاء أي لا صعود فيها ولا انخفاض" . انتهى

(١) من أدلتنا على صحة التخصص قول النقفلي في ترجمة ابن عبد الأعلى المنجم المصري "وعلي هذا من المتخصصين بعلم النجوم وله مع هذا أدب وشعر" .

المراد نقله من لسان العرب . أما الواطئ : فهو اسم فاعل من "وطئ الشيء" يطؤه وطاءً أي داسه ، قال الشاعر :

ووطئنا وطاءً على حنق

وطء المقصيد نابت الهـزم

فالواطئ هو العالي بالنسبة إلى الموطئ ، فاستعمال الواطئ يدل على عكس المراد قتل : مكان وطيء .

قل : نذيع بينكم وفيكم

ولا تقل : نذيع عليكم .

ويقولون "نذيع عليكم" بمعنى "نذيع بينكم وفيكم" وذلك خطأ ، لأن "على" في العربية تفيد الاستعلاء والتسلط والأذى في الأعم الأغلب ، فمعنى "نذيع عليكم" هو ننشر أخبارا سيئة وأوصافا قبيحة لكم أو ما تكرهون نشره من أحوالكم ، كما يقال "قال عليهم وتقول عليهم ونشر عليهم ونادى عليهم ورفع عليهم ، قال الجوهري في الصحاح : "ذاع الخبر يذيع ذيعا وذيوعة وذيعانا أي انتشر ، وأذاعه أي أفشاه ، والمذيع الذي لا يكتُم السر" . . وورد في أساس البلاغة للزمخشري : "ذاع سره ذيوعا ، وأذاع الخبر والسر وأذاع به ، وهو مُذيع مذياع" . وفي المصباح المنير "ذاع الحديث ذيعاً وذيوعاً : انتشر وظهر ، وأذعته : أظهرته" . وفي القاموس "ذاع الخبر يذيع ذيعاً وذيوعاً وذيوعة وذيعانا" "حركة" : انتشر ، وأذاع سره وبه : أفشاه وأظهره أو نادى به في الناس" ، وفي لسان العرب "الذَّيْعُ : أن يشيع الأمر ، يقال : أذعناه فذاع ، وأذعت الأمر وأذعت به ، وأذعت السر إذاعة : إذا أفشيتَه وأظهرته ، ذاع الشيء والخبر . . وأذاعه وأذاع به أي أفشاه ، وأذاع بالشيء" . . وفي التنزيل وإذا جاءهم أمر من الأمن أو الخوف أذاعوا به ، قال أبو إسحاق : يعني بهذا جماعة من المنافقين وضعفة من

المسلمين ، ومعنى أذاعوا به أي أظهروه ونادوا به في الناس وأنشد :
أذاع به في الناس حتى كأنه
بعلياء نار أوقدت بشقوب

فهذه معظم النصوص اللغوية للفعل "أذاع" ومصدره "الإذاعة" ولم يذكر اللغويون حرفها ولا الظرف المتمم لجمليها ، سوى ما ورد في بيت الشعر ، فمن البيهقي أن يكون الحرف "في" والظرف "بين" ويجوز "عند" إذا اقتضاء المعنى كما يقال "نشر فيهم وبيتهم" .

أما "أذاع عليه" فكما ذكرنا في أول التنبيه يفيد النشر السيء والوصف القبيح ونشر ما يكره نشره ، جاء في مادة رفع من أساس البلاغة "ورفع فلان على العامل : أذاع عليه خبره" . يعني نشر بين الناس اختيانه أو احتجانه ، ومع هذا فأنا على عادتي لا أترك ما أحتج له أو ما أنبه عليه خلوا من شواهد الواقع اللغوي أي الاستعمال لكي يطمئن القارئ ويجد فائدة زائدة على ما ذكر اللغويون فإن نصوصهم في تناول المتناول - جاء في أخبار نصيب قول قائلة : "قرأيت السوداء تخطب الأسود وتقول له : شهرتني و(أذعت في الناس) ذكري . فإذا هو نصيب وزوجته^(١) وقال أبو الأسود الدؤلي في بعض الرجال وقد ذكرناه آنفا في النصوص اللغوية ولم يذكروا قائله ليقولوا ناقله :

أذاع به في الناس حتى كأنه

بعلياء نار أوقدت بشقوب^(٢)

أما "أذاع عليه أو عليهم" فيفيد النشر السيء ، أو الوصف القبيح أو نشر ما يكره نشره أو يكرهونه ، جاء في أخبار ديك الجن عبد السلام ابن رغبان الشاعر "وحمل ابن عمه بغضه إياه بعد مودته وإشفاقه عليه ،

(١) الأغاني ٦ : ١٢٢ "طبعة دار الكتب المصرية" .

(٢) الأغاني ج ٢ ص ٢٠٥ من الطبعة المذكورة .

بسبب هجائه له على أن (أذاع على تلك المرأة) التي تزوجها عبد السلام أنها تهوى غلاماً له^(١) . وقال عمرو بن مسعدة الأديب الكاتب للمأمون : " وإنما كنت غيباً لو (أذعت سرا على السلطان) فيه ندم أو نقض تديير^(٢) .

وقال موسى بن علقمة المكي في قصة فتى من النساك مغرم بجارية أشد الغرام وهائم بحبها أشد الهيام : " قدخلت عليه يوماً ، ولم أزل به ألح عليه إلى أن حدثني بحديثه وما يقاسيه وسأل "أن لا أذيع عليه ذلك ولا يسمع به أحد ، فرحمته لما يقاسي وما صار إليه^(٣) " . وقدما قول الزمخشري في مادة ر ف ع من أساس البلاغ "ورفع فلان على العامل" .

ولقائل أن يقول : إن باب الاستعارة مفتوح في العربية وباب التضمين غير مغلق أفلا يجوز أن يستعمل "أذاع عليه وعليهم" بمعنى قرأ عليه وعليهم ؟ قلنا لو لم يستعمله الفصحاء بذلك المعنى الذي ذكرناه ، ولو لم يذع على النحو الذي ذكرنا شواهد لجاز ذلك ، فلماذا لا يقال "نقرأ عليه وعليكم" ولماذا هذا العبث بأسلوب العرب الفصيح في خطابهم وكتابهم ؟ فالصواب : نذيع فيكم وبينكم .

قل : هذا بدل المشاركة في الجريدة أو المجلة

ولا تقل : هذا بدل الاشتراك .

وذلك لأنك تقول "شاركت في الجريدة أو المجلة ، أشارك شراكاً ومشاركة" ، ولا يصح البتة أن تقول "اشتريت في المجلة أو الجريدة" ، لأن "اشتري" يدل على التشارك ، أعني أن "افتعل" هاهنا بمعنى "تفاعل"

(١) الأغاني ج ١٤ من ٥٥ من الطبعة المذكورة .

(٢) أعاد الكتاب لأبي عبد الله محمد بن عبد الله بن الأبار "من ١١٢ ضبعة دمشق" .

(٣) مصارع العشاق للسراج القارئ من ٢٢٨ طبعة مطبعة السعادة بالقاهرة .

الاشتراكي ، ولا يصح أن يكون من جهة واحدة ، بل يكون من جهتين فاعلتين أو أكثر منهما ، ألا ترى أنه لا يجوز لك أن تقول "اعتونت" وتكتفي ، ولا "اقتلت" وتسكت ، ولا "انتمرت" وتدعي الإفادة . فلا بد لك من أن تقول "اعتونت أنا وفلان" أي تعاوتتما ، واقتلت أنا وعدو الوطن أي تقاوتلتما ، و "انتمرت أنا وفلان بالخانن" أي تأمرتما به ، فكذاك "اشتركت أنا والقوم في المجلة" . فإذا لم يكن معك واحد معلوم رجعت إلى "المفاعلة" ، فقلت : شاركت في المجلة ، كما تقول : عاوت وقاتلت وأمرت ، ويؤيد ذلك أن الفصحاء ، منذ وجدت العربية إلى اليوم ، لم يقل أحد منهم "فلان متشارك ولا مشترك" ، بل قالوا : هو "شريك ومشارك" ولا قال أحد "هو متعاون بل معاون" ولا قال أحد "هو متقاتل" بل قالوا "مُقاتل" إلا "التأمر" فإن من الذين لا يعلمون من العربية شيئا جليلا قالوا "فلان متأمر" ، والصواب "مؤامر" كمشارك ومقاتل ومحاسب والمباري والمسابق وقد تكلمنا عليه في موضعه .

قل : الانتكاس أو الانتكاس النوعي

ولا تقل : الشذوذ الجنسي ولا الانحراف الجنسي

وقل : فلان منتكس

ولا تقل : فلان شاذ جنسياً ولا منحرف جنسياً

ويقولون للرجل والشاب اللذين يأتيان ما يخالف طبيعتهما البضاعية ، وللمرأة والشابة المخالفتين لطبيعتهما البضاعية : شاذان وشاذتان جنسياً أو منحرفان ومنحرفتان جنسياً . ويسمون تلك الصفة من لواط وسحاق "الشذوذ الجنسي والانحراف الجنسي" وهذه الصفة وهذه التسمية من أسوء الترجمة الفاسدة من اللغات الأعجمية كالفرنسية والإنكليزية ، فالجنس عندهم ترجمة "سيكس" الفرنسية وهي تمييز الاناث من الذكور ، فأول ما فيها من الخطأ القبيح إطلاقهم

"الجنس" على "النوع" فالبشر جنس وهو الجنس البشري ، والذكورة منه نوع والأنوثة منه نوع ، والجنس أعم من النوع والنوع أخص من الجنس ، جاء في المصباح المنير "الجنس : الضرب من كل شيء ، والجمع أجناس وهو أعم من النوع ، فالحيوان جنس والإنسان نوع" ثم قال : "النوع من الشيء : الصنف . . . قال الغاني : النوع أخص من الجنس ، وقيل هو الضرب من الشيء كالثياب والثمار حتى في الكلام" . وورد في لسان العرب "الجنس : الضرب من كل شيء وهو من الناس والطير . . . والإبل جنس من البهائم والعجم . . . والبقر جنس والشاة جنس . . . والجنس أعم من النوع ومنه المجانسة والتجنيس ، ويقال : هذا يجانس هذا أي يشاكله ، وفلان يجانس البهائم ولا يجانس الناس ، إذا لم يكن له تمييز ولا عقل" .

فقول صاحب المصباح المنير : "فالحيوان جنس والإنسان نوع" يستوجب أن يكون "الإنسان جنسا والذكر والأنثى نوعين له" على حسب تدرج العموم والخصوص ، فقولهم "الجنس اللطيف" ^(١) لإناث الإنسان و"الجنس الخشن" لذكور الإنسان غلط مبين درج عليه المؤلفون والكتاب على سبيل التقليد والاقتداء ، والصواب "النوع اللطيف والنوع الخشن" .

وبما قدمنا يظهر الغلط من استعمال "الجنس" في قولهم "الشذوذ الجنسي" و"الانحراف الجنسي" لأن البشر جميعهم "جنس" بحسب التدرج الذي ذكرناه آنفاً ، فكان عليهم أن يقولوا "الشذوذ النوعي والانحراف النوعي" على أن في واقع اللغة العربية ما يغني عن هذا الاستعمال الذي هو غلط على شطط ، وهو "الانتكاس" قال الأديب المؤلف الإخباري أبو هفان عبد الله بن أحمد : "حدثني سليمان بن أبي سهل قال : سألت أبا نواس أن يجعل شربه عندي أياماً متتابعة ضئالة

(١) في اللغة الفرنسية لويجيكس "أي النوع الجميل وما أدري لماذا ترجموا الجميل بالطيف ؟ فكل ساقطة لا تظن . وما ليس بجميل في عينيك ورأيك جميل عند غيرك وكذلك النساء .

ومنافسة على ما كان يفوتني منه ، فأجابني إلى ذلك ، فأعددت له ما احتجت إليه من سماع وغيره وبدأنا في الشرب ، فلما كان آخر الليل جعل يشكو وجده بجارية قد فتنته ويصف أنه ما يهنؤه لذة ولا يسوغ له في شراب ولا يصفو له عيش بسببها ، فقلت : ويحك (قد انتكست) وصرت تتعشق النساء أيضا .

قال : هو والله لك^(١)

فقله لأبي نواس "قد انتكست" أراد به "قد شذبت أو انحرفت عن النوع البشري الذي تريده" وإن كان هذا الانحراف أو الشذوذ "اعتدالا" و"استقامة" في الحقيقة ، فالتائل كان هو نفسه "منتكسا" أي شاذ النوع ومنحرفه ، يسمى الاعتدال والاستقامة بعد الزيف . والضلال "انتكاسا" وإذا زاع الإنسان عن الهدى سمى الأشياء والأفعال بغير أسمائها ، تسويغا منه لما أراد بها . ومن الأمور المسلمة أن كلمة واحدة ، لها واقع من الاستعمال القديم ، تفضل كلمتين موهوما في معانيهما واستعمالهما . فالانتكاس يفضل "الشذوذ الجنسي أو الانحراف الجنسي" والمنتكس يفضل الشاذ جنسيا أو المنحرف جنسيا ، ولا بأس باستعمال "الانتكاس النوعي" لزيادة الإيضاح .

وقد ذكر الأستاذ الكبير ساطع الحصري "معاني كلمة الجنس" وقال : "إن استعمال الكلمة الواحدة للدلالة على هذا القدر من المعاني المتباينة يفسح^(٢) مجالا واسعا للالتباس ويحول دون استقرار المعاني في الأذهان بوضوح تام"^(٣) . وهذا قول صحيح مليح ، وقال بعد ذلك : "وأما استعمال الجنس مقابل (سكس) الفرنسية فهو من الاستعمالات الحديثة ، فليس من اليسير استبعاد هذا المعنى أيضا في الأحوال الحاضرة"^(٤) . وهذا القول ظاهر الفساد لما بيناه من أن كلمة (سكس)

(١) أخبار أبي نواس لأبي هاشم "طبعة دار مصر للطباعة" ٤٠ .

(٢) الصواب يفتح مجالا أو "يفسح في المجال" لأن "فسح لازم لا متد ويستعمل معه" في "إجراء" حدثه .

(٣) آراء وأحاديث في اللغة والأدب من ١٩٤٤ .

(٤) المرجع المذكور ص ١٩٥ .

الفرنسية تعني "النوع" في العربية ، ولأن البشر جنس والرجال نوع ، والنساء نوع ، فلا يمكن تجريد البشر من كلمة "الجنس" المشتركة بين الرجال والنساء لإطلاقها على أحد النوعين منهما .

قل : أكدنا على فلان الأمر أو في الأمر .

ولا تقل : أكدنا على الأمر .

ذلك لأن الأمر هو الذي يستحق التأكيد أو الوصية في شأنه فينبغي أن يتعدى الفعل إليه أو يقدر له مفعول به كالوصية أو القول أو النصح ، وتبقى "على" من حروف الجر أو الظروف ، مفيدة التسلط على الإنسان ، وهو فرع من الاستعلاء ، والعرب تستعمل "على" للضرر والتسلط في الغالب ، وهي بخلاف اللام عندهم فهي للنفع والإيناس ، فكانوا يخشون أن تكون "على" في أول كلامهم ، لما فيها من إشعار المخاطب بطول الأذى ، ولذلك قالوا "سلام عليك" وهو القياس والواجب ، أعني أنهم أخروا "على" وخالفوا القاعدة استجابة للنفس ، وقالوا "ويل لفلان" ولم يقولوا "لفلان ويل" وهو القياس والواجب ، لأن اللام عندهم للنفع والإيناس ، فأخروها عن موضعها لئلا يشعر المخاطب بالنفع والإيناس ، ولما أنشد أبو تمام قوله مبتدئا :

على مثلها من أربع وملاعب

تذال مصونات الدموع السواكب

قال بعض الحاضرين "لعنة الله والناس أجمعين فصار الكلام" على "مثلها لعنة الله" وكان ينبغي له أن يؤخر "على" فيقول :

تذال مصونات الدموع السواكب

على مثلها من أربع وملاعب

وأما تقدير المفعول فكأن يقال : أكدت عليه الوصية في الأمر أو القول في الأمر أو النصح في الأمر .

قل : المساحة والزراعة والصناعة

ولا تقل : المساحة والزراعة والصناعة

وذلك لأن المساحة حرفة من الحرف أو مهنة من المهن فهي تحتاج إلى مزاولة طويلة ومعاناة غير قليلة ، وإذا زاد الفعل زادت أحرف مصدره فطول المصدر يدل على طول المعالجة ، ويكون على وزن "فِعالَة" بكسر الأول كالتيجارة والبقالة والعمالة والحيدادة والزراعة والصناعة والمساحة ، وإلى هذا الوزن تقلب الحرف وأشباه الحرف كالإمارة والنقابة والوزارة والوكالة ، أي المحاماة ، هذا مع وجود النّقابة والوزارة والوكالة ، في اللغة ، فإذا أريدت الحرفة والصنعة فهي مكسورة الأول ، وإذا أريد مجرد الاسم فهي مفتوحة الأول ، فكثرة الخطابة تؤدي إلى الخطابة وكثرة النّقابة تؤدي إلى النّقابة وكثرة الوكالة تؤدي إلى الوكالة .

قل : أسّست هذه المدرسة في السنة الأولى من حكم فلان وأسّس المسجد على عهد فلان .

ولا تقل : تأسست المدرسة وتأسس المسجد .

وذلك لأن الفعل "تأسس" خاص بما يقوم بنفسه ، والمدرسة وأشباهاها من العمارات والمسجد وأمثاله من البنيان لا تقوم بأنفسها ، أعني أنها لا تكون كونا طبيعيا ، كالثبات والبشر والحيوان ، وليس من شيء مصنوع يقوم أساسه بنفسه لأن الأساس بعينه معمول ومصنوع أي ناشئ عن العمل والصناعة ، ولذلك لم تستعمل العرب قط الفعل

"تأسّس" وإنما هو من اللغة العامية ، لأن اللغة العامية فقدت الفعل المبني للمجهول منذ عصور كثيرة ، فلا يقول العوام "أكل الطعام بل أنشكّل أو أنكّل أو أنوكل على اختلاف لهجاتهم ، ولا يقولون "أسّست الدار" بل تأسّست ، فالصواب "أسّست المدرسة وأسّس المسجد ، قال الله تعالى : لمسجد أسّس على التقوى من أول يوم أحق أن تقوم فيه" . وذلك لأن النبي محمداً (عليه الصلاة والسلام) هو الذي أسّس المسجد ، وقال تعالى "أفمن أسّس بنيانه على تقوى من الله ورضوانه خير أم من أسّس بنيانه على شفا جُرَف هاوٍ"^(١) .

وجاء في لسان العرب قال الليث تقول : "أسّست داراً إذا بيّنت حدودها ورفعت من قواعدها" . وجاء في القاموس : "والتأسيس بيان حدود الدار ورفع قواعدها وبناء أصلها" . وقال الزمخشري في أساس البلاغة : "من لم يؤسّس ملكه بالعدل فقد هدمه" .

وهذا الفعل وأمثاله تؤيد دعاوي بأن المطاوعة المزعومة في اللغة حديث خرافة ، فإن العربي الفصيح لم تطاوعه نفسه على أن يقول "تأسّس المسجد والمدرسة وإنما يقول : أسّس المسجد والمدرسة ، وعلى ذلك يقاس .

قل : اللّجّة واللّجان واللّجنات .

ولا تقل : اللّجنة واللّجان واللّجنات .

وذلك لأن اللّجنة ، سُمعت وأثّبتت في كتب اللغة ، بفتح اللام الأصلية ، وليس لنا أن نجعل فتحّها ضمة ، قال مجد الدين الفيروزأبادي في القاموس : "اللجنة الجماعة يجتمعون في الأمر ويرضونه" انتهى . ولا أحسب كلمة "اللجنة" عربية الأصل بل أراها معربة

(١) سورة التوبة الآية ١٠٨ ، ١٠٩ .

من إحدى اللغات الأعجمية ، فالجوهري لم يذكرها في الصحاح ، ولا ذكرها غيره ممن رجع إلى كتبهم اللغوية مؤلف لسان العرب فإنه لم يثبتها في اللسان ، فصاحب القاموس نقلها من أحد كتب اللغة الأخرى ، وقد يجوز أن يتكلف لها أصل عربي من الفعل "لَجَنَ" أي خلط ، ومنه قولهم "لَجَنَ ورقَ الشجر ونحوه أي خلطه بشعير أو دقيق ، حتى يشخن فتعلفه الإبل" .

وجُمع اللّجنة للكثرة أي ما تجاوزت عدته عَشْرًا ، هو لجان ، كحربة وجِراب وظيفية وظيفاء ، وللقلة أي من الثلاث إلى العشر ، هو لَجَنَات ، كعرصة وعَرَصات ، فلا تقل "لجنة" ، لجان .

قل : جواز السَّفَر وأجوزة السفر وجوازاته .

ولا تقل : باسپورت .

وذلك ، لأن العرب تسمي هذا الأذن المكتوب ، "الجواز" على وزن المتاع ، وتجمعه قياساً وسماعاً على "أجوزة" كأمتعة وتجمعه أيضاً قياساً على جوازات ، فإن لم يسمع هذا الجمع عن فصحاء العرب فقد سجل في كتبهم الأدبية ، وينبغي لنا ، أن نستفيد من الجموع القياسية ، فنقيس عليها ، لنزيل عن اللغة العربية الجمود ، الذي صبه عليها المتخرجون من القياس ، الذي هو كالدّم الطري ، لقلب اللغة العربية النايض ، قال الزمخشري في أساس البلاغة : "وَحَدَّ جَوَازَكَ وَخَذُوا أَجَوَزَتَكَ ، وهو صك المسافر لئلا يُتعرض له" . وقال ابن مكرم : "والجواز صك المسافر" وجاء في تشوار المحاضرة للقاضي التنوخي ، أن الخليفة المعتضد الهمام ، أمر ذات مرة أن لا يدخل أحد مدينة قزوين ، ولا يخرج ١٠ إلا بجواز ، وذكر ابن الساعي في سنة ٦٠٣ هـ ، من كتابه الجامع وفاء يوسف بن القايني حاجب سور بغداد ، ومتولي ١١ مسكويه في تاريخه تجارب الأمم ، أن فرقة من الجيش ونفقات ، وأنحدروا إلى واسط ، لاحقين بالأمير بجكم

قل : هو جَهْوَري الصوت وجَهْير الصوت .

ولا تقل : جَهْوَري الصوت .

هو الرفيع الصوت الذي ينتبذ صوته بعيدا ، فالجهوري كأنه منسوب إلى جَهْور ، ولو كان صفة مبالغة لقليل "جَهْوري" مثل عقور وغفور ولم يحتج إلى ياء النسبة ، والواو في جَهْوري للمبالغة كواو كوثر ونوفل وحوصلة وروسَم وروشم وخوشبة .

قل : خِطبة الزواج

ولا تقل : خُطبة الزواج .

يقال خَطَب المرأة يَخْطُبها خِطْبَةً فهو خاطب وخِطَّيب وهي مخطوبة ويقال هي خِطَّيْبة إذا كانت قد خُطبت الرجل على نفسها . أما الخُطْبَة فهي الكلام الذي يلقيه الخطيب من على المنبر أو غيره ، يقال : خَطَب فلان القوم وفي القوم بخُطْبَةٍ بليغة .

قل : يؤدّ فلان أن يفنى في خدمة الوطن ، ويؤدّ الفناء في خدمة الأمة .

ولا تقل : يريد أن يتفانى في خدمة الوطن ، ولا يريد التفاني في خدمة الوطن .

وذلك لأن الفعل "تفانى" ، من أفعال الاشتراك في اللغة العربية ، فلا يصدر إلا من جهتين مختلفتين ، يقال : تفانى القوم ، والقوم تفانوا ، أي أفنى بعضهم بعضاً ، قال زهير بن أبي سلمى :

تداركتما عبساً وذبيانَ بعدما

تفسانوا ودقّقوا بينهم عطر منشم

قال ابن مكرم في لسان العرب : "تفانى القوم قُتلاً : أي أفنى بعضهم بعضاً ، وتفانوا أي أفنى بعضهم بعضاً في الحرب" . فالعرب لم يستعملوا "تفانى" إلا للاشتراك والإهلاك والإبادة ، ولقائل أن يقول : وأين أنت من القياس ، وهو سبيل من سبيل حياة اللغة ؟ فأقول له : إذا أخذنا من الفعل "فنى" فعلاً على وزن تفاعل وجب أن يقاس على طائفة من الأفعال ، ذوات المعنى القياسي الصيغة ، فيكون تفانى مثل تمارض وتماوت ، وتهالك وتعامى ، وهي أفعال رياء وإظهار لغير الحقيقة ، فيصير التفانى مراءاة ومداجلة ومخادعة ، وهي غير مرادة فضلاً عن كونها عيوباً ولو كان التفانى للنار أو للبخار أي لغير الإنسان لجاز ذلك بعض الجواز فالصواب "الفناء في خدمة الوطن وهو يفنى في خدمة الأمة" .

قل : جندي ماشٍ وجنود مُشاة .

ولا تقل : مَشاة ولا مَشاة .

فالماشي يجمع على المشاة كالرامي الرماة والقاضي القضاة والساقي والسقاة والعاتي والعناة والبناني والبناة والهادي والهداة والغالي والغلاة ، وهو جمع قياسي في كل وصف للإنسان على وزن فاعل ، معتل الآخر بالياء .

قل : في الأقل وفي الأعم وفي الأغلب وفي الغالب .

ولا تقل : على الأقل وعلى الأعم وعلى الأغلب وعلى الغالب .

قال القاضي الأديب أبو علي المحسن بن علي التنوخي : "فإنني في الأقل ربما كتبت شيئاً أعلم أنه موجود في الدفاتر^(١)" . وكذلك يقال : "في الأعم الأغلب" لا على الأعم الأغلب ، قال عز الدين بن أبي

(١) نشوار المحاضرة وأخبار المذاكرة ١ : ١٠٠ .

الحديد : "ومنتهى بقاء هذه القوة في الأعم الأغلب مائة^(١) وعشرون سنة^(٢)" ثم قال : "ويقال للأنثى ابنة اللبون لأن أهمها في الأغلب ترضع غيرها فتكون ذات لبن^(٣)" . وقال الرضي الأسترباذي : "يكون المقتضي أمراً خفياً معنوياً وما يقوم به المقتضي أمراً ظاهراً جلياً في الأغلب" وقال : "وإنما يجرد المضاف في الأغلب عن التعريف لأن الأهم من الإضافة إلى المعرفة تعريف المضاف وهو حاصل للمعرفة^(٤) . فهذا التحوي الكبير قد اتبع الفصحاء في هذه العبارة ، ونيابة حروف الجر بعضها عن بعض نادرة وليست قياسية ألا ترى أنك لا تقول "دخلت على الدار" بمعنى "دخلت فيها" ولا "شرعت على العمل" بمعنى "شرعت في العمل" ولا "فكرت على الأمر" بمعنى "فكرت فيه" ولا "هو على الدار" بمعنى "هو في الدار" ولا "المال على الصندوق" بمعنى "المال في الصندوق" فلكل معنى وقد مرّ مثل هذا .

قل : ما زال الخلاف قائماً ولم يزل قائماً . وما زلت أقرأ .

وذلك لأن أفعال الاستمرار الماضية لا يكون نفيها بحرف النفي "لا" بل يكون بحرف النفي "ما" تقول : ما زال قائماً وما زلت قائماً ، فهي كسائر الأفعال الماضية التي لا تكرر معها "لا" وذلك أنك لا تقول : لا جاء محمد . فقط بل ينبغي أن تكرر "لا" فتقول : "لا جاء محمد ولا أرسل رسولاً" فإن لم يكن تكرر وجب أن تقول "ما جاء محمد" وكذلك زال وأخواتها . فليس فيها تكرر . واستثنيت حالة واحدة لاستعمال "لا" من غير تكرر وهي حالة الدعاء والرجاء كأن يقال "لا زال فضلك داراً" كما يقال "لا خاب سعيك" ويقال : لا برحت محفوظاً ، كما يقال : لا حرمت ثمرة غرسك .

(١) هذا الرسم الأصح الجديد الذي ينبغي أن نستعمله .

(٢) شرح نهج البلاغة مج ١ ص ٤٦٥ .

(٣) المرجع المذكور مج ١ ص ٢٢٨ .

(٤) شرح الكافية ١ ص ٢٩٨ ، ٣٠٠ ضبعة الأستانة

قل : هو عائل على غيره وهم عائلة على غيرهم

ولا تقل : هو عائلة على غيره

وذلك لأن "عائلة" جمع عائل مثل قادة وقائد وذادة وذائد وساقاة
وسائق ، والعائل هاهنا بمعنى المقتدر الذي يعيش بكسب غيره ، وجمعه
العائلة ، قال مرداس .

وكنا يداً حتى سعى الدهر بيننا

فصرّفنا والدهر فيه الدوائر

يفسرق ألقاً ويترك عائلةً

أناساً لهم وفر من المال دأثر

وقال النبي (عليه الصلاة والسلام) : "إنك إن تدع أو تترك عيالك
أغنياء خير من أن تدعهم عائلةً يتكففون الناس" . قاله لسعد بن أبي
وقاص حين استأذنه سعد في أن يتصدق بجميع ماله . رواه البخاري في
جامعه ومسلم في كتابه واقتبسه الجاحظ في كتاب البخلاء ونقله جار الله
الزمخشري العلامة في كتابه الفائق ، قال الزمخشري : "العائلة جمع عائل
وهو الفقير . ولا يقال : فلان عائلة بل فلان عائل ، قال الله تعالى
"ووجدك عائلاً فأغنى" . والجمع عائلة .

قل : دعا لكم بالرفاء والبنين

ولا تقل : بالرفاه والبنين

وذلك لأن "الرفاء" مأخوذ من مادة "رفأ" ، والرفاء هو الالتئام
والاتفاق ، قال السيد محمد مرتضى الزبيدي ، في تاج العروس من
جواهر القاموس ، يقال : "رفأ فلان المملك ترفئة وترفيئاً : إذا قال له
بالرفاء أي بالالتئام والاتفاق ، والبركة والنماء ، وجمع الشمل وحسن
الاجتماع ، قال ابن السكيت : وإن شئت كان معنى الرفاء السكون ،

والهدوء والطمأنينة ، فيكون أصله من غير الهمزة ، من قولهم رفوت الرجل إذا سكنته ، وعليه قول أبي خراش الهذلي :

رَفُونِي وَقَالُوا يَا حُويلدُ ولا تُرْعُ

فقلت : وأنكرتُ الوجوه همُهم

وفي حديث النبي (ص) أنه نهى أن يقال : بالرفقاء والبنين ، وإنما نهى عنه كراهيته إحياء سنن الجاهلية ، لأنه كان من عاداتهم ، وفي حديث شريف أنه قال له رجل : قد تزوجت هذه المرأة . فقال : بالرفقاء والبنين ، وفي حديث بعضهم أنه إذا رفاً رجلاً قال له : بارك الله عليك ، وبارك فيك ، وجمع بينك وبين زوجك في خير" انتهى .

قل : حقوق الطبع محفوظة على المؤلف وعلى الناشر

ولا تقل : حقوق الطبع محفوظة للمؤلف ولا للناشر .

يقال : حفظ فلان عليه الشيء حفظاً فالشيء محفوظ عليه ، قال الإمام علي بن أبي طالب (ع) "فإن نسيت مقالتي حفظها عليك غيرك فإن الكلام كالشاردة يثفها هذا ويخطئها هذا"^(١) . هذا هو كلام الفصحاء ، وكان الإمام زين العابدين علي بن الحسين (ع) يقول في دعائه : "اللهم احفظ علي سمعي وبصري إلى انتهاء أجلي"^(٢) . ولما أنصرف رسول الله (ص) إلى خيبر فكان ببعض الطريق قال من آخر الليل : "من رجل يحفظ علينا الفجر لعلنا تنام . قال بلال : أنا يا رسول الله أحفظه عليك"^(٣) . وقال محمد المهدي بن أبي جعفر المنصور يعني أباه : "وكان يحفظ عليكم ما لا تحفظون على أنفسكم"^(٤) .

(١) نهج البلاغة مج ٤ ص ٢٧١ طبعة الباهي الأولى .

(٢) المرجع المذكور مج ٣ ص ٢٩ .

(٣) سيرة ابن هشام مع الروض الأنف للسهيلى ٢ : ٢٤١ "وتاريخ الطبري" ٩٦٠ للطبعة الحسينية .

(٤) تاريخ اليعقوبي ٣ : ٢٧١ طبعة النجف الأشرف .

وقال عمر بن بانه لمحمد بن جعفر بن موسى الهادي - على ما روى الأصبهاني في الأغاني - "أنا أتحمّل هذه الرسالة وكرامة على ما فيها حفظاً لروحك فإني لا آمن من أن يتمادى بك هذا الأمر^(١)". وقال أبو الحسن علي بن محمد الصغاني في كتاب الفرائد والقلائد : "وما يديم لك نصحتهم ووفاءهم ويحفظ عليك ودهم وولاءهم قلة الطمع فيهم وحسن المقابلة لمساعدتهم^(٢)". يعني العمال ، وقال الحجاج بن علاط السلمي للعباس بن عبد المطلب : "أحفظ علي حديثي يا أبا الفضل فإني أخشى الطلب ثلاثاً^(٣)". وجاء في رفعه لأبي الفتح بن العميد "فإن لم يحفظ علينا النظام بإهداء المدام عدنا كبنات نعش والسلام^(٤)". وقال المقدسي محمد بن معشر : "الشريعة طب المرضى والفلسفة طب الأصحاء ، والأنبياء يطبون للمرضى حتى لا يتزايد مرضهم وحتى يزول المرض بالعافية فقط ، فأما الفلاسفة فإنهم (يحفظون الصحة على أصحابها) حتى لا يعتريهم مرض أصلاً^(٥)". وقال أبو حيان التوحيدي نفسه : "ولما لم يرد من الإنسان أن يكون حماراً حُفِظَ عليه ما هو إنسان ودرج إلى كمال الملك الذي هو به شبيهه^(٦)". وقال أبو القاسم الكاتب الأديب الشاعر :

وكم ملك قد خصّني بكرامة

حفظت عليه أمره وهو ضائع^(٧)

ولا نود أن نطيل بذكر الشواهد أكثر مما فعلنا ، وإنما نذكر أن لقولهم "حفظ له كذا" معنى آخر كقولك : "أحسنْتَ إلى فلان فحفظ لي ذلك" أي ذكر الإحسان ورعى ذكره ، فهو كالكفاء والجزاء .

(١) لباب الأديب لأسامة بن منقذ "ص ١٤١" والأغاني "١٨ : ١٠٠".

(٢) اللباب "ص ٧".

(٣) الطبري "٣ : ٩٧".

(٤) الأديب لياقوت الحموي "٥ : ٣٥١".

(٥) الإمتاع والمؤانسة لأبي حيان التوحيدي "٢ : ١١ الطبعة الأولى".

(٦) المرجع المذكور "٣ : ١٨٦".

(٧) الأوزاق للصولي "١ : ١٨٥".

قل : تساهل عليه وتجاهل عليه

ولا تقل : تساهل معه ولا تجاهل معه

وذلك لأن "تفاعل من أوزان الظهور بفعل غير حقيقي الرغبة في الفاعل ولا صادقها ، كما في موضع آخر هو مشهود في أفعال الرياء كتمارض وتناوم وتماوت ، فالتساهل ليس بسهولة طبيعية إرادية ، وإنما هو إظهار بسهولة مصطنعة ، ولذلك استعملت معه "على" قليل "تساهل على خصمه تساهلاً" ومن أجله لم يجر استعمال "مع" لأنها تفيد المشاركة ، والمراد هو بيان سهولة مصطنعة من جانب واحد فإذا أريد وقوع المساهلة من كل جانب من الجانبين قيل : سَاهَلَ محمد قاسماً ، وسَاهَلَ قاسم محمد ، وقد تساهل محمد وقاسم ، وقد تساهلا وتساهل القوم وتساهلوا .

والتساهل هو التسامحُ قال الجوهري في الصحاح يقال : غَمَضَ عنه إذا تساهل عليه في بيع أو شراء . قال : تساهل عليه ولم يقل : تساهل معه ، لأنه خطأ

وقال محمد بن داود الأصفهاني :

هب العسروض تساهلنا عليك به

فأي نحو بهذا العقل يحتقِب ؟

قل : هذا هوِي طوابع ، وهؤلاء هوو طوابع ، وهو الهوي ، وهم المهورون ، ولم يكونوا هوين من قبل

ولا تقل : هذا هاوي طوابع ، ولا هؤلاء هواة طوابع ، ولا هم الهواة ، بهذا المعنى . وذلك لأن "الهَوَى" أقرب إلى العادات منه إلى الحالات العارِضات ، فينبغي أن تصاغ له صفة مشبهة على وزن "قِيل" والمثنى منها "قَعِلَان" والجمع "قعلون" نحو هو فرح وهما فرحان وهم

فرحون وتقول : هوي فلان يهوى هوى ، مثل جوى يجوى جوى ، وشجى يشجى شجى ، فالأول الهوى والثاني الجوى والثالث الشجى ، وجاء في لسان العرب "والهوى مقصور هوى النفس ، وإذا أضفته إليك قلت : هواي . قال ابن بري : وجاء هوى النفس ممدوداً في الشعر يعني للضرورة قال :

وهان على أسماء أن شطت النوى
نحنُ إليها والهوا يتوق

(وقال) ابن سيده : الهوى العشق ، يكون في مداخل الخير والشر . . ، وهوى النفس إرادتها والجمع الأهواء .

وفي التهذيب قال اللغويون : الهوى محبة الإنسان الشيء وغلبته على قلبه . قال الله عز وجل : ونهى النفس عن الهوى . معناه : نهاها عن شهواتها ، وما تدعو إليه من معاصي الله عز وجل ، (وقال) الليث : الهوى مقصور هوى الضمير ، تقول : هوي يهوى أي أحب ، ورجل هو : ذو هوى مخامر ، وامرأة هوية ، لا تزال تهوى ، على تقدير فعلة . . . وفي حديث بيع الخيار : يأخذ كل واحد من البيع ما هوى أي ما أحب ، وما تكلم بالهوى مطلقاً لم يكن إلا مذموماً حتى ينعت بما يخرج معناه كقولهم : هوى حسن موافق للصواب وأثبت سبويه الهوى لله عز وجل فقال : فإذا فعل فقد تقرب إلى الله بهواه وهذا الشيء أهوى إلى . . . والجمع أهواء وقد هويه هوى فهو هو . واستهوته الشياطين . . . جعله الزجاج من هوي يهوى أي زينت له الشياطين هواه انتهى المراد نقله من لسان العرب . وقال يزيد بن الحكم بن أبي العاص يعاتب ابن عمه عبد الرحمن بن عثمان بن أبي العاص :

أراك إذا لم أهواً أمسراً هويتــــه
ولست لما أهوى من الأمر بالهوى

وقال عمرو بن كلثوم في معلقته :
 وإنا التاركون لما سخطنا
 وإنا الآخذون لما هويينا

وقال المبرد في الكامل : "تقول : هوي يهوي ، كما تقول فرق يفرق ، وهو هوي كما تقول هو فرق كما ترى" . وأما الهاوي فهو اسم فاعل من هوى يهوي هويًا أي سقط إلى أسفل ، فالهاوي هو الساقط ، والهواة هم السقاط ، فقل : هذا هوي غناء ، وهؤلاء هوي غناء ، وهو من الهوين للغناء ، لا من الهواة أي السقاط وهم اللؤماء .

قل : ينبغي لك أن تعمل ، ولا ينبغي لك أن تكسل ، وينبغي لك العمل ، ولا ينبغي لك هذا الشيء وما ينبغي .
 ولا تقل : ينبغي عليك أن تعمل ، ولا تقل ينبغي عليك أن لا تكسل .

وذلك لأن الفعل "ينبغي" هو بمعنى يراد ويطلب ويستحب ، وما جرى مجراه من الأفعال . كُنْشَدُ الشيء أي يُبَحَثُ عنه ويُفْخَصُ عنه ، ويصلح ، جاء في لسان العرب "قولهم ينبغي لك أن تفعل كذا ، فهو من أفعال المطاوعة ، تقول : بغيته فانبغي كما تقول كسرتة فانكسر" ثم قال : "قال الزجاج : يقال : انبغى لفلان أن يفعل كذا ، أي صلح له أن يفعل كذا ، وكأنه قال : طلب فعل كذا فانطلب ، أي طأوعه ، ولكنهم اجتزؤا بقولهم : انبغى . ويقال : انبغى الشيء (أي) تيسر وتسهل ، وقوله تعالى : وما علمناه الشعر وما ينبغي له . أي ما يتسهل له ذلك ، لأننا لم نعلمه الشعر ، وقال ابن الإعرابي : وما ينبغي له (أي) وما يصلح له" .

وقال الفيومي في المصباح المنير : "وينبغي أن يكون كذا ، معناه يندب ندبا مؤكدا ، لا يحسن تركه ، واستعمال ما ضيه مهجور ، وقد عدوا "ينبغي" من الأفعال التي لا تتصرف ، فلا يقال : انبغى . وقيل في

توجيهه : إن ينبغي مطاوع بغى ، ولا يستعمل (انفعل) في المطاوعة ، إلا إذا كان فيه علاج وانفعال ، مثل كسرتة فانكسر ، وكما لا يقال : طلبته فانطلب ، ولا قصدته فانقصد ، لا يقال : بغيته فانبغي لأنه لا علاج فيه ، وأجازه بعضهم وحكي عن الكسائي أنه سمع من العرب . وما ينبغي أن يكون كذا ، أي ما يستقيم أو ما يحسن . وهذا يؤيد ما ذهبت إليه ، من أن المطاوعة خيالية ، فانبغي ينبغي " لا مطاوعة فيه ، وهو أقدم الأفعال ، بدلالة وروده في القرآن الكريم احتوى استعمال اللام مع الفعل (ينبغي) ، كما ورد في الآية الكريمة ، ولا حجة في استعمال بعض المتأخرين ، من اللغويين للمحرف "على" مع الفعل "ينبغي" وهو صاحب تاج العروس ، فقد قال في مادة ن ب أ من التاج : "كان ينبغي على المؤلف . . . وهذا خطأ والصواب : كان ينبغي للمؤلف ، وقد ذكرنا غير مرة ، أن "على" تفي ، الأذى والتعدي ، فضلاً عن الاستعلاء ، فمعنى "ينبغي عليك" هو "يراد على الرغم منك" وبغير موافقة منك ، كما يقال "أفادت عليه ، يفتات عليه ، وانتقد عليه ينتقد عليه ، وباع عليه يبيع عليه" قال الفيومي في المصباح المنير : "وباع عليه القاضي . أي من غير رضاه ، وفي الحديث : لا يخطب الرجل على خطبة أخيه ، ولا يبيع على بيع أخيه . أي لا يشتر ، لأن النهي في هذا الحديث ، إنما هو على المشتري ، لا على البائع ، بدليل رواية البخاري : لا يبتاع الرجل على بيع أخيه" . انتهى المراد نقله وقد تكلمنا على هذا غير مرة فيما قدمناه ، ومعنى الحديث في الخطبة أنه لا يجوز للخطاب أن يخطب امرأة ، سبقت إليها خطبة رجل آخر ، ولم تزل الخطبة في المداولة والمفاضلة .

قل : هذا تلميذ مستتم ، وهذه تلميذة مستتمة وهذا تلميذ إكمالي ، وهذه تلميذة إكمالية .

ولا تقل : هو مُكْمَل ولا إكمال ولا مستكمل .

ذكرت ذلك إجابة لأحد السائلين الفضلاء عن الاسم الذي ينبغي أنه

يسمى به المقصر في الامتحان تقصيرا يمكن تلافيه وتداركه هو مكمل أم إكمال أم مستكمل ؟

وذاك لأن المستتم هو طالب التمام ، والتمام للشيء هو ما يتم به ، قال مؤلف لسان العرب : "استتم الله النعمة : سأل إتمامها . . . والمستتم : الذي يطلب التمة أي التمام ، فالطالب المقصر في الامتحان ، تقصيرا جائزا تداركه وتلافيه ، على حسب قانون الدراسة ، ينبغي أن يسمى "مستتما" ، ويجوز أن يسمى إكماليا ، أي منسوباً إلى الإكمال على التفاؤل ، والنسبة لا تستوجب اشتغال المنسوب على جميع المنسوب إليه ، ولو اشتملت على جميعه لكان المنسوب مثله ، فالمنسوب يكون ذا صلة بالمنسوب إليه ، قوية كانت أو ضعيفة ، وكلية كانت أو جزئية ، فإذا قلنا : هذا طالب إكمالي فمعنى ذلك أنه ذو صلة بالإكمال على سبيل الاتساق والتفاؤل ، أما إذا قلنا هذا الطالب إكمال فيحتمل التعبير وجهين ، أحدهما الإخبار عنه بالمصدر ، وهو ضرب من المبالغة البالغة ، ومعناه أن الطالب حاز الإكمال والإنجاح ، حتى صار هو الإكمال نفسه ، أي مكملا دراسته إكمالا تاما دائما ، كما تقول : هذا القاضي عدل ، وأنت حرب لمن حاربنا ، وسلم لمن سالمنا ، أي أشد من محارب لمن حاربنا ، وأعظم من مسالم لمن سالمنا ، وهذا المعنى لا يؤدي المراد بقولهم : فلان إكمال .

والوجه الآخر هو أن الطالب "ذو إكمال" فيكون من باب المجاز ، بحذف المضاف ، والاستغناء عنه بالمضاف إليه ، وذو الإكمال هو الذي أكمل عمله ، لأن "ذا" تفيد التملك والاحتواء في أشهر معانيها ، والمقصر في دروسه ليس بذو إكمال ، وإنما هو نقصان وتقصير ، ومحتاج إلى الإكمال .

وأما المكمل والمستكمل فهما اللذان أكملا واجبهما وانتهى عملهما بالنجاح والإنجاح وكان مأمولا ، أن يكون "استكمل" للطلب ، قياسا على وزن الطلب العام ، الذي هو "استفعل" ، إلا أن العرب استعملته بمعنى "أكمل" كما استعملت "استخرج" بمعنى أخرج ، واستجمع

بمعنى اجتمع ، واستنطال بمعنى طال ، واستعد بمعنى أعد ، واستجاب بمعنى أجاب ، واستبان بمعنى أبان في أحد معنيين ، واللغة ، كما هو معلوم سماعية قبل أن تكون قياسية ، والمسموع مفضل على المقيس ، وإن كان للمقيس وجه مقبول ومعقول عند التعارض بينهما ، والغاية الأصلية من التزامنا السماع هو فهمنا آدابنا القديمة ، وإزالة اللبس الناشئ عن استعمال الكلمة في غير موضعها لغير معناها .

قل : عمران البلاد

ولا تقل : عمران البلاد .

وذلك لان العُمران في الأصل مصدر من قولهم : عمر الرجل ماله وبيته عُمرانا أي لزمهما وحفظهما ثم استعير العُمران للعمارة ، جاء في نهج البلاغة : " وليكن نظرك في عمارة الأرض أبلغ من نظرك في استجلاب الخراج لأن ذلك لا يدرك إلا بالعمارة ومن طلب الخراج بغير عمارة أخرج البلاد وأهلك العباد ولم يستقم أمره إلا قليلا . وإن العمران محتمل ما حملته وإنما يؤتى خراب الأرض من إعواز أهلها" .

أما "العِمران" بكسر العين فلم يجئ في اللغة بمعنى "العمران" بضم العين ، ثم إنه لو جاز التلطف به لتركه العرب أيضا لأنه يلتبس بعِمران الذي هو اسم من أسماء الإعلام ، وأكره ما تكره العرب في لغتها الالتباس وذلك لأن اللغة معتمدة على البيان والوضوح دون اللبس والغموض . فالعُمران كالغُفران والكُفران والشُكران والحُسبان .

قل : الحِطَّة الاقتصادية .

ولا تقل : الحِطَّة الاقتصادية .

قال الجوهري في الصحاح : " والحِطَّة بالضم : الأمر والقصة" . وجاء

في لسان العرب "والخُطَّة بالضم : شبه القصة ، والأمر" وفي حديث الحديبية : لا يسألوني خُطَّةً يعظمون فيها حرِّمات الله إلا أعطيتهم إياها ، وفي حديثها أيضا : أنه قد عرض عليكم خُطَّةٌ رشد فاقبلوها . أي أمراً واضحاً في الهدى والاستقامة . (ويقال) في رأسه خُطَّة أي أمر ما . والخُطَّة : الحال والأمر والخطب . . "أما الخُطَّة بكسر الخاء فهي الأرض يخططها الرجل لنفسه ليبينها داراً وإنما سميت خُطَّةً لأنه يعلم عليها علامة بالخط ليعلم أنه قد احتازها ، ومن ذلك علم الخُطط وهو معرفة المباني والطرق ومساحات العمارات والمنشآت الأخرى .

قل : نقد على فلان قوله وانتقد عليه قوله .

ولا تقل : نقد فلاناً وانتقده .

وذلك لأن النقد والانتقاد ينبغي أن يوجها على شيء من أشياء فلان لا على فلان نفسه ، وإذا كان النقد والانتقاد من باب المؤاخذه في الظاهر استعملنا "على" وهي تفيد الأذى والاستعلاء والضرر ، كما قلنا عدة مرات ، تقول : نقدت على فلان قوله وانتقدت على فلان قوله ، فقوله منقود ومُنْتَقَد وهو منقود عليه ومُنْتَقَد عليه .

وفي العربية موضع واحد تقول فيه : نقدت فلاناً وانتقدته ، وهو إذا ألفت كتاباً في نقد شخصيته من حيث الصدق والكذب في الحديث كميزان الاعتدال في نقد الرجال لشمس الدين الذهبي أو من حيث السيرة والأخلاق .

قل : وردت علينا برقيةٌ مُعَادِها كيت وكيت .

ولا تقل : مَعَادِها .

وذلك لأنك تقول : أفادت البرقية كيت وكيت ، على سبيل

الاستعارة ، أي جاءت بفائدة خبرية ، والمصدر الميمي من أفاد يُفيد هو "مُفاد" على وزن اسم المفعول ، وذلك من القياس المطرد ، فاللفاد ها هنا كالمُصاب ، قال بعض الشعراء القدماء :

أَظْلَمُوا إِنْ مَسَّ صَابَكُمْ رَجُلًا
أَهْدَى السَّلامَ تَحِيَّةً ظَلَمَ

أي يا ظلموا إن إصابتكم رجلا ، ومنه ما في قوله تعالى "وقل ربي أدخلني مدخل صدق وأخرجني مخرج صدق" أي إدخال صدق ، وإخراج صدق .

أما "اللفاد" فهو مصدر ميمي ، لفعل من الأفعال المعروفة بالأخذاد ، من معانيه حصول الفائدة والحياة ، والموت والتبخر ، وفي استعماله التباس كثير ، فضلا عن بعده عن المراد .

قل : اعتذر من التقصير أو الذنب .

ولا تقل : اعتذر عن التقصير أو الذنب .

يقال "اعتذر من التقصير والذنب" لا "اعتذر عنهما" جاء في مختار الصحاح "اعتذر من الذنب" وجاء في لسان العرب "واعتذر من ذنبه : تنصّل" ثم جاء فيه في الاعتذار بمعنى الدروس : "وأخذ الاعتذار من الذنب من هذا لأن من اعتذر شاب اعتذاره بكذب يعفي ذنبه" . وجاء في وصف عبد الملك بن مروان على لسان عمرو بن العاص "أخذ بثلاث تارك لثلاث : أخذ بقلوب الرجال إذا حدث وبحسن الاستماع إذا حدث وبأيسر الأمرين عليه إذا خولف ، تارك للميراء وتارك لمقاربة اللئيم ، وتارك لما يعتذر منه" . وجاء في كتاب الإمام علي (ع) بعث به إلى قثم بن العباس (رضي) : "فأقم على ما في يدك قيام الحازم

الطيب ، والناصح اللبيب التابع لسلطانة المطيع لإمامه وإياك وما يعتذر منه^(١) .

وقال ابن أبي عتيق للثريا : "هذا عمر قد جشمني السفر من المدينة إليك فجئتكم معترفا بذنب لم يجنه معتذراً إليك من إساءته إليك^(٢)" . وغنى الدلال أبو زيد ناقد المدني مولى عائشة بنت سعيد بن العاص :

طربت وهاجك من تذكّر

ومن لست من حبه تعتذر^(٣)

وقال ابن عرادة السعدي في مدح سلم بن زياد بن أبيه :

يقسولون اعتذر من حب سلم

إذن لا يقسبل الله اعتذاري^(٤)

ومدح الراعي عبيد بن الحصين "سعيد بن العاص بن سعيد بن العاص" قال المفضل الضبي : "قال لو كيله كم عندك ؟ قال : ثلاثة آلاف دينار . قال : ادفعها إليه واعتذر من قتلها^(٥)" .

وجاء في كليله ودمنة . ص ٣٧٧ . "فدعا الأسد بابن أوى واعتذر إليه مما كان منه . وقال عبد الله بن محمد بن البواب خليفة الفضل بن الربيع في حبه الهادي بن المهدي في أمر وقع له مع الأسود بن عمارة النوفلي : "قدنوت منه وأخبرته خبر الهادي واعتذرت من مراجعتي إياه^(٦)" . وقال أبو علي الحسن بن حمدون : "وكتب يوسف بن ديوداذ

(١) شرح نهج البلاغة مج ٤ ص ٥٢ .

(٢) الأغاني ١ : ٢٢٢ طبعة دار الكتب المصرية وآمالى المترضى ٢ : ٢٢٠ .

(٣) المرجع المذكور ٤ : ٢٨٨ .

(٤) أنساب الأشراف ٢ : ٧٦ .

(٥) المرجع المذكور ١ : ١٣٢ .

(٦) مجالس العلماء للزجاج ص ٢١٥ .

إلى الوزير أبي الحسن علي بن الفرات يعرفه الخبر ويعتذر إليه من تأخير المال الذي واقفه عليه^(١) . وقال بشار بن برد :

قلت وإذا شاع ما اعتذارك مما
ليس لي فيه عند همك عذر^(٢)

وقال ابن عبدوس الجهشياري : "حكى لنا أن موسى الهادي سخط بعض كتابه . . . فجعل يقرعه بذنوبه ويتهدده ، فقال له : يا أمير المؤمنين إن اعتذاري مما تُقرعني به رد عليك^(٣)" . وقال بعض الفضلاء في خبر له : «وجعلت أعتذر إليه منه بعذر . . . وكيف يكون اعتذار إنسان من كلام قد تكلم به^(٤)" .

وقد تصحفت "من" إلى "عن" في المصباح المنير مع أن مصحح الطبعة الشيخ حمزة فتح الله الأديب الكبير المشهور ، وإنما تستعمل "عن" مع اعتذر ومصدره لإفادة معنى النيابة ، يقال "اعتذر زيد عن عمرو من الذنب الذي جناه أو من تقصير ومنه ما ورد في مستدرك المعجمات لدوزي" إلا اعتذرت لهم عني^(٥) لأنه "لم يرد لقاءهم ، وفي ن س ل من لسان العرب" ذكره أبو منصور واعتذر عنه أنه أغفله في باب فائتبه في هذا المكان .

قل : الدين الإسلامي السمح ، والديانة الإسلامية السمحة ،
والرجل السمح ، والمرأة السمحة .

ولا تقل : الديانة السمحاء .

وذلك لأن الصفة الواردة ، من مادة السماحة ، جاءت على وزن

(١) تاريخ الوزراء لابن الصابي "٢٤٠" .

(٢) الأغاني ٣ : ١٨٢ .

(٣) كتاب الوزراء والكتاب "١٦٩ طبعة البابي" وأعتاب الكتاب لابن الأثير "٧٥" .

(٤) عصر اللأمون ص ٣٤٢ .

(٥) مستدرك المعجمات العربية لدوزي ٢ : ١٠٧ .

"فعل" ، للمذكر ، وعلى وزن "فَعلة" ، للمؤنث نحو "سهل وسهلة" ، وضخم وضخمة ، وشهم وشهمة ، وبحت وبحتة ، ولأن فعل هذه الصفة هو من باب "فَعْل يفعل" ، ولا تأتي الصفة من هذا الوزن على "أفعل وفعلاء" لكي يقال "سمحاء" بل تأتي على "فعل وفعيلة" ، "وفعل وفعلة" قياساً وفعل وفعلة ندوراً كشريف وشريفة ، وسمّح وسمحة ، وصلب وصلبة ، وما ورد من شذوذ أعجف وعجفاء ، وأدم وأدماء ، وأسمر وسمراء ، وأحمق وحمقاء وأخرق وخرقاء ، وأرعن ورعناء ، فمردود بأنه قد جاء في اللغة المسموعة أيضاً "عجف وأدم ، وسمر وحمق وخرق ورعن" ، فيجوز اشتقاق الصفات منهن على أفعل وفعلاء ، بله أننا نرى أن من الصفات ما سبق الأفعال ، لأن الصفات محسوسة ، فهي سابقة في الاشتقاق لأفعالها ، وبيان ذلك عندنا أن "الأسود" يجوز أن يكون سمي "أسود" أولاً ، ثم اشتق منه الفعل "سود" يؤيد ذلك أن العرب تقول "أسود الشيء يسود أسوداداً" أكثر من قولها "سود الشيء يسود سوداً" فاسودّ يسود عندنا مأخوذ من الصفة أسودّ وسوداء مأخوذة من "أسود" كذلك بتأخير الألف الأولى إلى آخر الكلمة ، فالألف لما كانت في أول الصفة دلت على التذكير وفي آخرها على التأنيث وهذا مما لم يقف عليه العلماء القدماء .

وأعود إلى السّمح والسّمحة ، فأقول قال ابن فارس في المقاييس : "السين والميم والحاء ، أصل يدل على سلاسة وسهولة . . ." ورجل سمح أي جواد وقوم سمحاء" ، وقال الجوهري : "وامرأة سمحة ونسوة سِمَاح" ، وجاء في لسان العرب "سمح سَمَاحٌ وسَمُوحةٌ وسَمَحاً : جادٌ ، ورجل سمح وامرأة سمحة ونساء سِمَاح وسَمَحاء فيها ، وقولهم : الخنيفية السمحة (أي) ليس فيها ضيق ولا شدة . وما كان سمحاً ولقد سَمَحَ بالضم سَمَاحَةً وجاد بما لديه ، وعود سمح بين السَمَاحة والسَمُوحة أي لا عقدة فيه ، ويقال : ساجه سمحة إذا كان غلظها مستوي النبتة ، وطرفاها لا يفوتان وسطه ولا جميع ما بين طرفيه من نبتته . فإن اختلف طرفاه وتقاربا فهو سمح أيضاً . قال بعض

الأئمة : وكل ما استوت نبتته حتى يكون ما بين طرفيه منه ليس بأدق من طرفيه أو أحدهما ، فهو من السّمح .

وتفرد الفيومي بذكر "السّمح" قال في المصباح المنير "وسمّح فهو سمح وزان خشن فهو خشن لغة ، وسكون الميم في الفاعل تخفيف ، وأمرأة سمحة وقوم سمحاء ونساء سِمَاح" . فقل : الدين الإسلامي السّمح والديانة الإسلامية السمحة ولا تقل : السمحاء .

قل : رأيته البارحة ، ليلية التي قبل نهارك والبارحة الأولى للتي قبلها

ولا تقل : رأيته الليلة الماضية ولا ليلة أمس .

وذلك لأن "البارحة" في الأصل صفة لليلة التي قبل نهارك ، إذا تكلمت بعد الزوال أي بعد الظهر ، ثم حذف الموصوف ، وبقيت الصفة فصارت اسما من الأسماء ، وقولي : إذا تكلمت بعد الزوال أي الظهر ، تفسيره أنك إذا أردت أن تذكر الليلة ، فلها أسماء بالنسبة إلى الزوال ، فإذا تكلمت قبل الزوال أي قبل الظهر قلت : فعلت الليلة كذا وكذا ، وجرى الليلة أي بعد الظهر قلت : فعلت الليلة كذا وكذا ، وجرى الليلة حادث مهم ، وما أشبه ذلك ، وإذا تكلمت بعد الزوال ، جاء في لسان العرب : "العرب تقول : فعلنا البارحة كذا وكذا ، لليلة التي قد مضت ، يقال ذلك بعد زوال الشمس . ويقولون قبل الزوال : فعلنا الليلة كذا وكذا . . والعرب تقول : ما أشبه الليلة بالبارحة أي ما أشبه الليلة التي نحن فيها بالليلة الأولى ، التي قد برحت وزالت ومضت ، والبارحة أقرب ليلة مضت ، تقول : لقيته البارحة الأولى وهو من برح أي زال" انتهى كلام صاحب اللسان .

هذا للفعل الماضي . أما المضارع وما أشبهه فلا يشترط معهما زوال وعدم زوال ، تقول وأنت بالليل : أكتب رسالتي الليلة أو هذه الليلة" وإني كاتبها الليلة أو هذه الليلة . كما تقول : أكتبها اليوم أو هذا اليوم .

قل : بالإضافة إلى الشيء أي بالنسبة إليه والقياس عليه .

ولا تقل : بالإضافة إليه بمعنى زيادة عليه ومضافا إليه .

وذلك لأن معنى "بالإضافة إلى الشيء" عند فصحاء الأمة هو "بالنسبة إليه" فالمعنيان مختلفان جدا ، ولو لم يكن هذا التعبير قد شاع وتعرف وثبت معناه في كتب اللغة وكتب الأدب وكتب التاريخ وكتب الدين لتكلفنا مخرجا له ، قال ابن مكرم الأنصاري في ع ظ م من كتاب لسان العرب : "وأمر لا يتعاضده شيء" : لا يعظم بالإضافة إليه وجاء في الأغاني من كلام عصر إبراهيم بن المهدي "إذا فعل ذلك فهو بالإضافة إلى حاله الأولى بمنزله الاسكدار للكتاب^(١)" وقال أبو حيان التوحيدي : "وهذه كلها غليظة بالإضافة إلينا . وفوق الدقيقة بالإضافة إلى أعيانها"^(٢) . وقال مسكويه : "والطبيعة ، وإن كانت ضعيفة بالإضافة إلى العقل منحة الرتبة ، فإنها قوية فينا"^(٣) . وقال أبو الفرج ابن الجوزي : "ووجدت أهل الإسلام في الأرض قليلا بالإضافة إلى الكفار"^(٤) . وقال ابن جبير الأندلسي : "لأن لهم على كل حمل طعام يجلبونه ضريبة معلومة خفيفة بالإضافة إلى الوظائف المكوسية التي كانت قبل اليوم"^(٥) . والوظيفة هنا ما يوظفه السلطان على ذوي التجارات والمبيعات ، ثم قال : "وهي بالإضافة إلى ما كانت عليه قبل انحاء الحوادث عليها ، والتفاف أعين النواصب إليها ، كالطلل الدارس ، والأثر الطامس أو تمثال الخيال الشاخص"^(٦) . وقال القزويني : "حتى أن جميع المكشوف من البوادي والجبال بالإضافة إلى الماء كجزيرة صغيرة في بحر عظيم" عجائب المخلوقات ص ٧ في وصف الأرض .

(١) الأغاني ٥ "٢٨٧٠" . طبعة دار الكتب المصرية .

(٢) الإمتاع والمؤانسة ١ : ١٥٢ ، ٢٠٧ .

(٣) الهوامل وأنشوا مل لأبي حيان التوحيدي ص ٢٦٥

(٤) صيد الخاطر ص ٢٧ .

(٥) رحلة ابن جبير ص ٦٩ طبعة لندن .

(٦) المرجع المذكور ص ٢١٧ .

وهذا قول لا شك فيه ولا تأويل ولا تخريج ، ولا يجوز تشويه كلام القوم وعباراتهم بتقليد من لا يعرفهما ، وشواهد استعمال "إضافة" بغير ياء لأداء المعنى المراد متعارفة ، منها ما ورد في كتاب الحوادث في أخبار سنة ٦٣٩هـ قال مؤلفه : "وفيها ردّ النظر في نهري الملك وعيسى إلى حاجب باب النبوي تاج الدين علي بن الدوامي (إضافة إلى ما يتولاه) من أمر الشرطة والعمارة^(١)" وورد في حوادث سنة ١٨٧ "وفيها رتب نجم الدين محمد بن أبي العز مدرسا بالنظامية . إضافة إلى القضاء^(٢)" . وهذا التعبير وإن كان مولدا فهو قريب من الجملة التي أفسدت باستعمالها لغير معناها .

قل : فلان ذو كفاية في العمل .

ولا تقل : فلان ذو كفاءة في العمل .

فالكفاءة المساواة والمماثلة ومنها الكفاءة في الزواج والدماء ، والعمل في الوظيفة لا يحتاج إلى كفاءة أي مساواة بل يحتاج إلى كفاية أي طاقة وقدرة محسنة ، ولذلك لُقّب القدماء القديرَ على العمل القيم به الناهض بعينه "الكافي" وهو اسم فاعل من "كفى فلان في وظيفة" والتقدير "كفى الحاجة وكفى المراد في الوظيفة" فهو الكافي ، وكان الوزير أبو الحسن علي بن محمد الكوكبي وزير بهاء الدولة يلُقّب "الكافي" ولو كان المراد الكفاءة للقبوه "المكافئ" ومن ذلك لقب "كافي الكفاءة" الوزير صاحب بن عباد ، وأن غيره من أصحاب لقب الكافي كثير .

ويجوز استعمال "الكفاءة" في أول التوظيف باعتبار أن الرجل الطالب للوظيفة كالخاطب امرأة على نفسه ، فكما تحتاج المرأة إلى الكفاءة بينها

(١) "ص ١٤٧" .

(٢) المذكور "ص ١٥٦" .

وبين الرجل فكذلك الحال بين الرجل والوظيفة ، ولذلك صح قولهم في التوظيف "شروط كفاءة الموظف" أو طالب التوظيف ، و"توفرت الكفاءة في فلان للوظيفة المذكورة" وتقول : عيّن فلان في الوظيفة بكفاءة ثم أظهر فيها كفايةً وصرامةً وشهامَةً .

قل : وقفت تجاه فلان وبازائه وقبالتة .

ولا تقبل : وقفت أمامه .

ومن يرد أن يعرف معنى "أمام" فليتذكر وقوف "الإمام" في الصلاة ، فالاسمان من أصل واحد ويدلان على وجهة واحدة ، فالإمام يقف "أمام" المصلين المؤمنين به ويؤمهم ، أي يوليهم ظهره ولا يستقبلهم ، ولذلك ولغيره سمي "إماماً" قال : أبو مخنف في بعض أخبار حرب الجمل : "وبلغنا أن عبد الرحمن بن طود البكري قال لقومه : أنا والله قتلت عمرا وإن الأشر كان بعدي (وأنا أمامه) في الصعاليك ، فطعنت عمرا طعنة لم أحسب أنها تجعل للأشتر دوني ، وإنما الأشر ذو حظ في الحرب وإنه ليعلم أنه كان (خلفي) ولكن أبى الناس إلا أنه صاحبه^(١)" .

وجاء في ذكر آداب المتعلم وما يجب عليه للمعلم مما نسب إلى أمير المؤمنين علي (ع) "وأن تعظمه وتوقره ما حفظ أمر الله وعظمه (وأن لا تجلس أمامه)^(٢) . أي أن لا توليه ظهره . وقال (ع) : "فكونوا كالسابقين قبلكم (والماضين أمامكم) قوضوا من الدنيا تقويض الراحل واطووها طي المنازل^(٣)" . وقال حماد عجرد في منيعة جارية أبي عمرو ابن العلاء وكانت رسحاء عظيمة البطن :

(١) شرح نهج البلاغة مج ١ ص ٨٧ طبعة الباني الأولى .

(٢) الشرح المذكور مج ١ ص ٢٧٥ .

(٣) المذكور ٣ : ٥٠٩ .

لو تأتى لك التحول حتى
 تجعلني خلفك الطيف (أماماً)
 ويكون القسدام ذو الخلقة الجز
 له خلفاً مؤثلاً مستكاماً
 لإذن كنت يا منيعة خسير الناس
 خلفاً وخسيرهم قداماً^(١)

وقال ابن علقمة سنة (١١٥) هـ :
 أرق عيني أخوا جـ ذام
 كيف أنام وهمما أمامي
 إذ يرحلان والهسجير طامي
 أخو حشيم وأخو حرام^(٢)

فقولك "وقفت أمام فلان معناه أوليته ظهره وجعلت وجهك في ضد وجهته ، كما تقول : سرت أمامه .

قل : حاز فلان الشيء

ولا تقل : حاز عليه

فالفعل «حاز» يتعدى بنفسه إلى مفعول به يقع عليه الحوز أي الحيازة . قال الجوهرى في الصحاح : الحوز : الجمع وكل من ضمَّ إلى نفسه شيئاً فقد حازه حوزاً وحيازةً . وفي مقاييس اللغة لابن فارس « وكل من ضمَّ شيئاً إلى نفسه فقد حازه حوزاً » عذاه بنفسه أيضاً ،

(١) الأغني « ١٤ : ٢٥٠ » طبعة دار الكتب المصرية .

(٢) تاريخ الأمم والملوك « ٤ : ١٥٦ » طبعة المطبعة الحسينية .

وقال الزمخشري في أساس البلاغة : « حاز المال واحتازه لنفسه ، وعليك
 بحيازة المال وحاز الإبل : ساقها إلى الماء وحوزها » . وقال المبارك بن
 الأثير في النهاية : « فيه أن رجلاً من المشركين جمع الأمة كان (يحوز
 المسلمين) أي يجمعهم ويسوقهم .

حازه يحوزه : « إذا قبضه وملكه واستبد له » . وورد في لسان
 العرب في تفسير الماحوز « وقال بعضهم هو من قولك : حُزَت الشيء إذا
 حرزته » وقال : « الحوزي المتوحد وهو الفحل منها وهو من حُزَت الشيء
 إذا جمعته أو نحيته » وقال : « وحُزَت الأرض إذا أعلمتها وأحييت
 حدودها » وقال في التحيز : « وقال سيبويه هو تفعيلٌ من حُزَت الشيء »
 وقال : « والحوز : الجمع وكل من ضم شيئاً إلى نفسه فقد حازه حوزاً
 وحيازةً وحازه إليه واحتازه إليه » . وفي المصباح المنير حزت الشيء
 أحوزه حوزاً وحيازة : ضممته وجمعته ، وكل من ضم إلى نفسه شيئاً
 قد حازه . وأكثر هؤلاء اللغويين متشابهو الأقوال ويدل على ذلك اقتباس
 بعضهم عن كتب بعض ، ومن الشواهد الشعرية على تعدية « حاز »
 بنفسه قول الصفار . وهو من شعر الشعوبية :

أنا ابن الأكـارم من نسل جـم

وحسانز إرث ملوك العـسـجم^(١)

وحاز حيزاً من باب سار . لغة فيه وحزت الإبل باللغتين سقتها .
 والنصوص اللغوية متضاربة في تعدي « حاز » بنفسه على اختلاف معانيه .

قل : كشفت عن الأمر الحقي خفاءه

ولا تقل : كشفت الأمر الحقي

قال ابن فارس في مقاييس اللغة : « الكاف والشين والفاء أصل
 صحيح يدل على سَرَو الشيء كالثوب يُسرى عن البدن ، يقال :

(١) معجم الأدباء ، ١ : ٢٢٢ «نبذة مرغوليوث الأولى» .

كشفت الثوب وغيره . . . ، وجاء في لسان العرب : «الكشف : رفعك الشيء عما يواريه ويغطيهِ ، كشفه يكشفه كشفاً وكشفه . . . » وفي أساس البلاغة «كشفت عنه الثوب . . . ومن المجاز : كشف الله غمه وهو كشف الغم» ، وقال الراغب الأصفهاني في مفردات غريب القرآن : «كشفت الثوب عن الوجه وغيره ، ويقال : كشف غمه ، قال تعالى : «وإن يمسك الله بضر فلا كاشف له إلا هو» .

وهذا كتاب الله تعالى شاهداً . قال تعالى في سورة ق «لقد كنت في غفلة من هذا فكشفنا عنك غطاءك فبصرك اليوم حديد» . فالمكشوف هو الغطاء وما جرى مجراه من الحسيات والمعنويات كالغم ، وقد يحذف المفعول به كقوله تعالى في سورة النمل : «فلما رأته حسبته لجة وكشفت عن ساقها» أي : وكشفت ثوبها عن ساقها كما يفعل الخائن للماء الضحل ، ولا بد للأشياء المادية كالكنوز ، والمعنوية كالطائفات من استعمال «عن» فالفصحى أن يقال «الكشف عن الأمر الخفي والطاقات» قال الإمام علي (ع) على ما ورد في نهج البلاغة : «فإن في الناس عيوباً والي أحق من سترها فلا تكشف عن غاب عنك منها ، فإنما عليك تطهير ما ظهر لك»^(١) . وفي كلام الله تعالى وكلام الإمام علي (عليه السلام) غنى عن طلب الفصاحة في غيرهما .

قل : ردّ فلان القول

ولا تقل : رد على القول .

ويقولون : رددت على قول فلان ، وذلك خطأ فإنه يقال «ردّ على فلان قوله» فالتقول مردود وفلان مردود عليه ، قال الإمام علي (ع) في كتاب له إلى أبي الحارث الهمداني : «ولا ترد على الناس كل ما حدثوك به فكفى بذلك جهلاً»^(٢) . ولم يقل : ولا تردّ على كل ما

(١) شرح نهج البلاغة «مج ٤» ص ١١٢ طبعة الباني الأولى .

(٢) شرح نهج البلاغة «مج ٤» ص ٢٢٦ طبعة الباني الأولى .

حدثوك به ، وقال يزيد بن عبد الملك يوماً لمعيد : يا أبا عباد إني أريد أن أخبرك عن نفسي وعنك ، فإن قلتُ فيه خلاف ما تعلم فلا تتحاش أن ترد علي فقد أذنت لك^(١) . وقال أبو واثلة الهذلي لعمر بن العاص : كذبت والله ، لقد صحبت رسول الله (ص) وأنت شر من حماري هذا . وقال (عمر) : والله ما أرد عليك ما تقول : وأيم الله لا نقيم عليه^(٢) . وقال رجل مدني لأبراهيم الحارثي نديم موسى الهادي بن محمد المهدي : « وأحرى به أن ترد علي رسول الله (ص) قوله : بين قبري ومنبري روضة من رياض الجنة ؟ »^(٣) . ومن الكتب الوارد ذكرها في كشف الظنون « رد الانتقاد للبيهقي » لا « الرد على الانتقاد » و« رد القول الخائب في القضاء على الغائب » لابن قطلوبغ ، و« رد القول القبيح في التحسين والتقييح » لسليمان الطوفي . هذا هو التعبير الصحيح الفصيح ، وهذه شواهد على صحة ما قلت ، تبدأ بكلام الإمام علي بن أبي طالب (ع) وتنتهي بالقرن التاسع للهجرة .

قل : صدره على المال ، أو استنصفى أمواله ، أو استنظف أمواله ، أو استولى عليها أو استحوز عليها ، وصادره على السلاح .

ولا تقل : صادر أمواله وسلاحه .

وذلك لأن الفعل « صادر » مشتق من « الصّدر » وهو أعلى مقدّم الإنسان ويستعار لغيره كما أن « ساعد » مأخوذ من الساعد ، و« عاصد » مأخوذ من العصد ، و« ظاهر » مأخوذ من الظّهر ، و« باطن » مشتق من البطن ، فمعنى صادره عندي : وضع صدره بإزاء صدر الغريم ، يداه الحساب ، ويناقشه إياه ، ومن اللغويين من يعد

(١) الأغاني : ١ : ٦٨ .

(٢) تاريخ الطبري : ٤ : ٢٠٢ .

(٣) جمع الجواهر في الملح والنوادر للحصري « ص ٨ » طبعة المطبعة الرحمانية .

«المصادرة» من الصَّدْر ، وهو اسم من قولك «صَدَرَ فلان عن الماء وعن البلاد» أي خرج ، فمعنى صادره عنده : غالبه في الصدور . قال مؤلف لسان العرب : «ومن كلام كتاب الدواوين ، أن يقال : صُودِر فلان العامل على مال يؤديه ، أي فُورِق على مال ضمنه» انتهى قول صاحب اللسان .

وأياً كان أصل الفعل «صادر» ، فآثره يقع على الإنسان ، حين استعماله في الجملة الصحيحة التركيب المفيدة المعنى ، أعني أن الإنسان هو الذي يُصادر من جهة الفاعلية ، ويُصادر من جهة المفعولية ، ولا يُصادر الإنسان على مال كائناً ما كان ، إلا إذا كان مُطالباً بدين سابق ، أو محتجناً لمال من أموال الدولة ، أو مديناً لها ، فيحاسب على ذلك ، ويُصادر عليه ، ويعترف به ، وبالإعتراف تتم المصادرة ، ويبدأ الاستثناء والاستيفاء والاستنظاف ، والاستنضاض . ومما قدمت من الشرح ، يُعلم أن المصادرة ، هي غير استصفاء الأموال واستنظافها ، أي الاستيلاء والاستحواذ عليها ، ولو كان ذلك بالقهر والغلبة ، وبغير شرعي ، أو شبه شرعي ، وقد ذكر عز الدين بن أبي الحديد ، في سيرة عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - في شرح نهج البلاغة ، أن عمر كان يصادر المختارين من العَمال أي الولاة . فصادر أبا موسى الأشعري ، وكان عامله على البصرة ، وقال له : بلغني أن لك جاريتين ، وأنت تطعم الناس من جفنتين . وأعادته بعد المصادرة إلى عمله ، وصادر أبا هريرة ، وأغلظ عليه ، وكان عامله على البحرين ، فقال له : ألا تعلم أنني استعملتك على البحرين ، وأنت حافٍ لا نعلٍ في رجلك ؟ وقد بلغني أنك بعت أفراساً بألف وستمئة دينار ؟ . وصادر الحارث بن وهب أحد بني ليث ، وقال له : ما قِلاص وأعبد بعتها بمائة دينار^(١) . وفصل الكلام ابن أبي الحديد في المجلد الثالث من الطبعة المصرية الأولى في المصادرة ، توسّع المتأخرون فاستعملوا المصادرة بمعنى الاستصفاء

(١) شرح نهج البلاغة « ١٠٤ : ٢ » .

والاستيلاء ، والفصيح هو ما ذكرت . فقل : صادره على أموال ولا تقل
صادر الأموال .

قل : رأيته ذا مساء وذا صباح .

ولا تقل : رأيته ذات مساء وذات صباح .

وذلك لأن العرب لم تستعمل مع الصباح والمساء كلمة "ذات" بل
استعملت مذكرها "ذا" قال الجوهري في الكلام على "ذي" من الصباح :
"وأما قولهم ذات مرة وذا صباح ، فهو ظرف زمان غير متمكن ،
تقول : لقيته ذات يوم وذات ليلة ، وذات غداة وذات العشاء ، وذات
مرة ، وذا صباح وذا مساء ، بغير تاء فيهما ، ولم يقولوا ذات شهر
ولا ذات سنة" . وجاء في مادة (م ك ن) من لسان العرب : قول مؤلفه
ناقلا من الصباح أيضا في الكلام على الاسم غير المتمكن : " وإنما يؤخذ
سماعا عنهم وهي ذا صباح وذا مساء . . . الخ" .

وكثير من الكتاب المشاهير يظنون أنه لا يقال إلا ذات صباح
وذات مساء ، في استعمال الظرف قياسا على غير ذلك من الظروف ،
مع أن اللغة في مثل هذا سماعية لا قياسية ، والأمر بالعكس فلا يقال
في الظرفية إلا "ذا صباح وذا مساء" كما تقول : خرجت ذا مساء من
الدار ، ولقيت ذا صباح فلانا في الطريق ، والتذكير في الحقيقة أولى من
التأنيث ، لأن الزمان والابان والوقت ، والدهر اليوم والأوان والحين
والعصر هي من الأسماء المذكرة ، وعلى ذلك يكون التقدير "خرجت وقتنا
ذا مساء ، أو زمانا ذا صباح ، أو حيننا ذا مساء أو عصرنا ذا صباح" أما
ذات فعلى تأويل آخر ، وتقدير آخر وهما من العسر بمكان .

قل : أمحمد في الدار أم مستأجرها ؟

وقل : أمقيم أنت أم مسافر ؟

وقل : أردت هذا أم لم ترد ؟ .

ولا تقل : هل محمد في الدار أم مستأجرها .

ولا تقل : هل مقيم أنت أم مسافر .

ولا تقل : هل أردت هذا أم لم ترده ؟ .

وذلك لأن الهمزة هي الأصل في الاستفهام ، قال الزمخشري في المفصل : "والهمزة أعم تصرفاً في بابها من أختها (هل) . تقول أزيد عندك أم عمرو؟" يعني أنه لا يجوز في الكلام العربي الفصح أن يقال : هل زيد عندك أم عمرو؟ فإذا استعملنا حرف العطف (أم) للتعين بعد الاستفهام وجب أن نستعمل معها همزة الاستفهام ولا نستعمل "هل" ، كقوله تعالى :

"وإنا لا ندري أشر أريد بمن في الأرض أم أراد بهم ربهم رشداً؟" وقوله تعالى : "فأن تولوا فقتل أذاتكم علي سواء وإن أدري أقريب أم بعيد ما توعدون؟" وقال الشاعر :

فـقـمـت للـطـيـف مـرتـاعاً وأـرقـني
فـقـلـت أهـي سـرت أم عـادني حـلم ؟

وتحذف الهمزة في الشعر خاصة إذا دل عليها كقول ابن أبي ربيعة :

لـعـمـرك ما أدري وإن كنت دارياً
بـسـبع رُـمـين الجـمـر أم بـثـمـاني

أراد : أبسبع رمين الجمر أم بثمانى .

قل : ذهباً معا ، وجاء معا .

ولا تقل : ذهباً سوية ، ولا جاء سوية .

وَقُل : ذَهَبُوا مَعًا ، وَجَاؤُوا مَعًا .

وَلَا تَقُل : ذَهَبُوا سَوِيَّةً ، وَلَا جَاؤُوا سَوِيَّةً .

وذلك لأن السوية تأتي على وجهين ، أحدهما كونها مؤنث السوي ، وهو الخالي من العيب والميل ، والآخر كونها اسم مصدر ، كالبلية والرزية . والقضية والنقيصة ، وهي بمعنى المساواة والاستواء والتساوي ، قال الجوهري في الصحاح : " وقسم الشيء بينهما بالسوية " انتهى ، يعني بالمساواة بينهما في القسمة ، وقال الزمخشري في أساس البلاغة : " وهما على سوية من الأمر وسواء ، وفيه النصفة والسوية " وقال ابن فارس في كتابه المقاييس : " السين والواو والياء ، أصل يدل على استقامة ، واعتدال بين شيئين ، يقال : هذا الأمر سواء " . وورد في لسان العرب " يقال : هما على سوية من الأمر ، أي على سواء أي استواء " . ومن الشواهد على السوية التي تمثل الواقع اللغوي للكلمة ، وتظهر قيمتها الاستعمالية ، بعد قيمتها المعجمية قول أبي جعفر الإسكافي في نقض بعض كتب الجاحظ " كرهوا إعطاء علي (ع) وقسمه بالسوية " أي بالمساواة . وجاء في كتاب الأغاني قول إبراهيم الموصلي : " وأول شيء أعطيته بالغناء ، أني كنت بالري ، أنادم أهلها بالسوية ، لا أرزؤهم شيئاً " . يعني منادمتهم إياهم بالمساواة بينهم ، وعدم تفضيل بعضهم على بعض ، وجاء في بعض أحاديث الزكاة " فإنهما يتراجعان بينهما بالسوية " ، يعني العدل ، قال مجد الدين بن الأثير في كتابه النهاية في غريب الحديث والأثر : " وفي قوله بالسوية دليل على أن الساعي على الزكاة ، إذا ظلم أحدهما فأخذ منه زيادة على فرضه ، فإنه لا يرجع بها على شريكه . وإنما يغرم له قيمة ما يخصه من الواجب عليه دون الزيادة " . والظاهر أن قولهم : ذهبوا سوية ، هو من اللغة العامية ، فكثير من الناس يقولون " رحنا سوية وجينا سوية " .

أما قولنا " ذهبوا معاً ، وذهبوا معاً " فمعناه : ذهبوا مصطحبين وذهبوا مصطحبين " . قال الجوهري في الصحاح : " مع : كلمة تدل على

المصاحبة ، والدليل على أنه اسم حركة آخره مع تحرك ما قبله ، وقد يسكن وينون تقول : جاؤوا معاً .

قل : هؤلاء الضباط البُسلاء والباسلون .

ولا تقل : هؤلاء الضباط البواسل .

لأن : "البُسلاء" هو جمع البُسيل في الأصل وجمع الباسل في الاستعارة المعروفة باستعارة الجموع ، والبُسيل والباسل معناهما الشجاع والبطل الشديد ، وجمع العقلاء على فعلاء أي بسلاء نحو كريم وكرماء هذا لبُسيل ، ويقال باسل وبُسلاء نحو شاعر وشعراء وفاضل وفضلاء .

أما "البواسل" فهو جمع لغير العقلاء وللمؤتث تقول أسد باسل وأسود بواسل وفتاة باسلة وفتيات بواسل ، أي باسلات ، قال في لسان العرب : "والبُسلالة الشجاعة والباسل الشديد والباسل الشجاع والجمع بُسلاء ، ولم نذكر الجمع الآخر الذي هو بُسل لأنه غريب ، قال ابن مكرم الأنصاري في لسان العرب : "وفي حديث خيفان قال لعثمان (رضي الله عنه) أما هذا الحي من همدان فأعجاذ بسل أي شجاعان وهو جمع باسل وسمي به الشجاع لامتناعه ممن يقصده" .

وأما الجمع الصحيح "باسلون وبُسيلون" فيستعمل عند إرادة الحدث أي الحدوث في الصفة أوفي زمانها ، قال الله تعالى في سورة المؤمنون : "ثم إنكم بعد ذلك لميتون" أي ستكونون موتى ، وقال عز من قائل في سورة الصافات : "أفما نحن بميتين إلا موتتنا الأولى وما نحن بمعذبين" أي لن نموت إلا موتتنا الأولى ، وقال جل وعز في سورة الزمر : "إنك ميت وإنهم ميتون ثم إنكم عند ربكم تختصمون" يعني أنهم سيموتون بدلالة أنهم كانوا أحياء حين خاطبهم على لسان نبيه . أما الذين ماتوا ودرجوا وعبروا فيقال لهم "أموات وموتى" . وهذا هو القياس وقد يأتي خلافه شاذاً .

قل : فلان من شذاذ الرجال .

ولا تقل : فلان من شواذ الرجال .

والسبب المانع من جمع الشاذ للإنسان على شواذ هو السبب الذي منع جمع "الباسل" للإنسان على البواسل ، وإنما يقال جمل شاذ وجمال شواذ وقول شاذ وأقوال شواذ .

أما الشذاذ فهو جمع إنسان من صفة الشاذ مثل كاتب وكتاب وحاسب وحساب وعامل وعمال وسارق وسراق ، وحاذق وحذاق وما لا يحصى لكثرتة ، وهو جمع قياسي ، مطرد في كل المثل .

قل : نقطة ونقاط ونطفة ونِطاف .

ولا تقل : نُقاط ونُطاف .

وكل اسم على هذا الوزن يجوز جمعه على فعال وإن لم يسمع الجمع من العرب ، كما يجوز جمعه على فُعل كنُقْط ونُطف ، وهو الجمع الأشهر ، ثم إن وزن "فُعال" ليس من أوزان الجموع ، وما جاء من الجمع على فُعال فهو شاذ ومن قبيل التوهم في سماع الألفاظ .

قل : لا أفعل ذلك ، ولن أفعل .

ولا تقل : سوف لا أفعله ، ولا سوف لن أفعله .

وذلك لأن "سوف" ، من الحروف التي تدخل على الفعل المضارع ، فتجعله للاستقبال ، وتصرفه عن زمان الحال ، ولا تدخل إلا على الفعل المثبت ، ولا يجوز الفصل بينها وبين الفعل ، ومن المعلوم أن قولنا "لا أفعل ذلك ولن أفعله" من الأفعال المنفية ، وإن قولنا "سوف لا أفعل ذلك وسوف لن أفعله" ، فيه غنطتان إحداهما ادخال "سوف" على الفعل

المنفي ، مع أنها للمستقبل المثبت ، والأخرى هي الفصل بين سوف والفعل بفاصل هو "لا" و"لن" ، وجاء ما ورد في القرآن الكريم من استعمال "سوف" هو للإثبات ، قال تعالى في سورة التكاثر : "ألهاكم التكاثر ، حتى زرتم المقابر ، كلا سوف تعالون ثم كلا سوف تعلمون" .

وقد ورد استعمال "سوف" مفصولا بينها وبين الفعل لضرورة الشعر ، ومع ذلك وردت للإثبات ، قال عبد الله بن المعتز :

أروح للشعرة البيضاء ملتقطا

فيصيح الشيب للسوداء ملتقطا

وسوف لا شك يعييني فأتركه

ختم استخدام المقراض والمشتط ؟

أراد "سوف يعييني فأتركه ولا شك" فأقحم "لا شك" بين سوف والفعل "يعييني" .

فقل : لا أفعل ذلك ولن أفعله ، ولا تقل : سوف لا أفعل ولا سوف لن أفعله .

قل : بالأصالة عن نفسي ، والوكالة كالأصالة .

ولا تقل : الإصالة .

وذلك لأن "الأصالة" مصدر الفعل "أصل يأصل" وهو من أفعال الغرائز وأشباهاها فينبغي أن يكون مصدره على وزن "قَعَالَة" قال الجوهري في الصحاح : "ورجل أصيل الرأي أي محكم الرأي وقد أصل أصالة مثل ضخامة ومجد أصيل أي ذو أصالة" وجاء في مختار الصحاح "وقد أصل

من باب ظُرف ومجد أصيل : ذو أصالة" وورد في لسان العرب : "أصل الشيء : صار ذا أصل . قال أمية الهذلي :

وما الشغل إلا أنني متـهـيب

لعرضك ما لم تجعل الشيء يـأـصـلُ

. . . ويقال : إن النخل بأرضنا أصيل أي هو بها لا يزال ولا يفنى ، ورجل أصيل : له أصل ، ورأي أصيل : له أصل ، ورجل أصيل : ثابت الرأي عاقل وقد أصل أصالةً مثل ضخم ضخامةً وفلان أصيل الرأي والعقل ، ومجد أصيل أي ذو أصالة" انتهى النقل من لسان العرب .

وفذلكة القول أن "الأصالة مفتوحة الهمزة لا مكسورتها وأنها مصدر أصل يأصل يأصل" وهو وزن من أوزان الثلاثي المجرد لازم غير واقع ، وهو عندي من أوزان المجرد الحديثة ، ابتدعته العرب ليعبر عن نشوء الغرائز والتغيرات الأصلية ، كما اختارت "فعل يفعل" للتغيرات الظاهرة نحو "عطش يعطش وفرح يفرح" . وإنما حكمت بحدائث هذين الوزنين لأن الأصل في الأفعال التعدي بسبب أن حرية الحي غايتها التعدي على غيره ، وهو قانون الأحياء العام ، ولما احتاجت الإنسانية المتمدنة إلى الفعل اللازم اخترعت هذين الوزنين ، ووضعت على الأول ضمتين لماضييه ضمة ولضارعه ضمة ، وأمره شبيه بالمعدوم لأن الغرائز لا يؤمر بها قديماً فلا يقال "أشرف فلست شريفاً" و "أضخمي فلست ضخمة" و أعظم فلست عظيماً" فإن ذلك لا يدخل في الإمكان ، واختيار الضمة للماضي والمضارع من هذا الضرب اللازم من الأفعال ، يُبطل دعوى من ادعى من المعاصرين لنا أن الضمة تمثل الشدة أو الغلبة ، فقل : أصالة ولا تقل : إصالة . ومثل الأصالة "الأداء" اسم مصدر "التأدية" .

قل : كان عمله مَرْضِيَا ، وكانت طريقته مَرْضِيَّة .

ولا تقل : كان عمله مرضيا ، وكانت طريقته مَرْضِيَّة .

لأن "الرضا واقع على العمل والطريقة ، قال الجوهري في الصحاح : رَضِيتُ الشيءَ وارتَضَيْتُهُ ، فهو مَرْضِيٌّ ، وقد قالوا مَرْضَوْ ، فجاؤوا به على الأصل" ثم قال : "وعشية راضية أي مَرْضِيَّة . . . وأَرْضَيْتُهُ عني ، وَرْضَيْتُهُ بالتشديد أيضا فرضي ، وترَضَيْتُهُ وأَرْضَيْتُهُ بعد جهد واستَرْضَيْتُهُ فأَرْضَانِي" وقال الفيومي في المصباح المنير : رَضِيتُ الشيءَ وَرْضَيْتُ به رضا : اخترته . . . وشيء مرضي أكثر من مَرْضَوْ وجاء في لسان العرب : "وَرَضَيْتُ الشيءَ وارتَضَيْتُهُ فهو مَرْضِيٌّ ، وقد قالوا مَرْضَوْ ، فجاؤوا على الأصل ، ورضيه لذلك الأمر فهو مَرْضَوْ ومرضني" ثم قال : "يقال هو مَرْضِيٌّ ومنهم من يقول مَرْضَوْ ، لأن الرضا في الأصل من بنات الواو ، وقيل : عيشة راضية أي مرضية أي ذات رضى" .

فأنت ترى أنهم قالوا : شيء مرضي لا شيء مَرْضٍ ، وفسرت عيشة راضية بعيشة مرضية ، لا مَرْضِيَّة ، وقالوا : أرضاني فلان ولم يقولوا "أرضاني الشيء" وإن كان باب المجاز مفتوحا ، وباب الاستعارة غير مغلق ، وقال تعالى في القرآن المجيد : "اليوم أكملت لكم دينكم ، وأتممت عليكم نعمتي ورضيت لكم الإسلام ديناً" . فالإسلام مرضي ، في الآية الكريمة ، وأوقع الرضا في القرآن الكريم على الإنسان أيضا ، قال تعالى في ذكر إسماعيل (ع) : "وقال عزّ قائلًا : يا أيُّهَا النَّفْسُ الْمُطْمَئِنَّةُ ارْجِعِي إِلَىٰ رَبِّكِ ، رَاضِيَةً مَرْضِيَّةً" . وفي كل ما نقلناه من القرآن العزيز ، وكلام العرب لم نجد من وصف الشيء وما جرى مجراه بالمرضِي حقيقة ولا مجازاً حتى أن ما ورد في التنزيل العزيز ، من عيشة راضية فسر بعيشة مرضية ، كما نقلت أنفاً ، والظاهر أن قولهم "كان عمله مَرْضِيَا وكانت طريقته مَرْضِيَّة" من باب القراءة الموهوم فيها ، لأن الجملتين غير مشكولتين ، فقل : كان عمله مرضيا وكانت طريقته مَرْضِيَّة .

قل : كُسرَت سن من أسنانه ، وإحدى أسنانه مكسورة وسنّه كبيرة أي متقدّم في العمر .

ولا تقل : أحد أسنانه مكسور ، ولا سنه كبير

وذلك لأن (السن) مؤنثة ، ولم يرد فيها جواز التذكير إلا في الشعر والشعر ذو ضرائر ، وتصغر السن على سنيته ، جريا على طريقة التصغير ، في الاسم المؤنث الثلاثي ، الخالي من علامة التأنيث ، قال الجوهري في الصحاح : "والسن واحدة الأسنان" . ولم يقل : واحد الأسنان ، وقال الزمخشري في الأساس "وحطمت السن العالية" وقال : "ومن المجاز كبرت سنّه" ، وقال الفيومي في المصباح المنير : "السن من الفم مؤنثة ، وجمعه أسنان ، مثل حمل وأحمال . . . والسن إذا عنيت بها العمر مؤنثة أيضا ، لأنها بمعنى المدة" ثم قال : "الضرس مذكر ما دام له هذا الاسم ، فإن قيل فيه سن فهو مؤنث ، والتذكير والتأنيث باعتبار لفظين ، وتذكير الأسماء وتأنيثها سماعي" . وقد ورد تذكير السن لضرورة الشعر ، قال زيد بن جندب الأيادي الخارجي الأزرقى :

أشغى عقنبة وناب ذو عصل

وقلح باد وسن قــــد نصل

وقال أحد شعراء المغرب القدماء :

ولكن التــــجلّد لي خــــسدين

فــــسني ضاحك والقلب دامي

وقال الحسين بن الضحاك :

ولو كنت شكلا للصبا لاتبعته

ولكن سني بالصبا غير لائق

فالسن الحقيقية مؤنثة ، واستعارتها للعمر لم تغير تأنيثها ، أما قول

صاحب المصباح : أنها تؤنث إذا عني بها العمر لأنها بمعنى المدة ، فغير وجيه ، فلو كان التأنيث جانبيها من تأويل العمر بالمدة ، لأنث العمر أيضا بتأويله بالمدة مع أنه مذكر . وقد ذكر السن المبارك بن الأثير في كلامه في النهاية ، ولا عبرة بكلامه بعد إجماع اللغويين على التأنيث .

وأما تأنيث الفعل قبل السن ، بقولنا "كسرت سن من أسنائه" مع كون السن مؤنثة مجازيا ، فالباعث عليه أن العرب يرجحون تأنيث الفعل ، قبل الثلاثي ، المؤنث تأنيثا مجازيا ، عند خلوه من علامة التأنيث وذلك للتنبية على أنه مؤنث ، قال تعالى : "والتفت الساق بالساق" وجاء في أخبار شريح القاضي في نهج البلاغة لأبن أبي الحديد ، ما هذا نصه "ثم عاد إلى القضاء وقد كبرت سنه فاعترضه رجل ، وقد انصرف من مجلس القضاء ، فقال له أما حان لك أن تخاف الله . كبرت سنك وفسد ذهنك ، وصارت الأمور تجور عليك" .

قل : فعل ذلك على الرغم من أنف فلان ،

وقل : فعله برغم أنف فلان وفعله على رغم فلان إذا فعله على كره منه ، أي من خصمه ، مريدا إذلاله في الافتيات عليه

ولا تقل : فعله رغم أنف فلان

وذلك لأن نصب كلمة "رغم" ليس له وجه من النحو مقبول ، عند إرادة هذا المعنى بالعبارة المذكورة أنه لم يفعل لإرغامه خاصة ، بل فعله لمنفعة يريدها ، في حال عدم الرضا من خصمه ، وأكثر من ذلك ، أي في حال إجباره على السكوت .

واللغة العالية هي في استعمال "على" أي "على الرغم من أنفه" ، و"على رغم أنفه" ، ودونها لغة استعمال الباء أي "برغم" ، وغير النصيح هو

قولهم "فعله رغم أنف فلان" ولا يجوز إلا في الشعر ، وللشعر ضرورات لا تسمح للناثر الحر المختار . فقل "على الرغم من أنفه وبالرغم منه" ولا تقل "رغم أنفه" إلا في الشعر .

قل : أحاطوا الكتمان بالمحادثات وينبغي إحاطتهم الكتمان بالمحادثات .

ولا تقل : أحاطوا المحادثات بالكتمان ، وينبغي إحاطتهم المحادثات به .

وذلك لأن معنى "أحاط الشيء بغيره وإحاطته إياه بغيره" ، هو جعله له كالحائط والحظار والسور والجدار ، ومن البديهي أن "أحاط" الرباعي المستعمل غالباً للأذى ، مأخوذ من الثلاثي "حاط" ، المستعمل غالباً للخير ، يقال : حاطه يحوطه ، حوطاً وحيطاً وحياطة" أي حفظه وصانه وحماه ، ومنه الحائط وهو بمعنى الحافظ ، وتطور اللغة يشعر بأن أصل حاطه هو حاط به ، كما أن أصل "حقه يحقه" ، هو حف به ، وكلاهما فصيح أي حقه وحف به .

فحذف الباء من حاط به قديماً ، لم يغن أفعّل الرباعي ، عن استصحاب الباء ، فقالوا "أحاط به" ، والمفعول مقدر ، والتقدير ، "أحاط الشيء به" أي جعله له كالحائط وحذف المفعول من جملة الفعل ، لا يدل على أن الفعل لازم ، ولو كان هذا الحذف شبيهاً بالدائم ، كمثّل صبر وكفّ ، ودافع غريمه وحامى خصمه وعدوّه وعلى هذا يكون الأصل ، في الجملة المذكورة أنفاً ، "حاط الكتمان بالمحادثات وحوط الكتمان بالمحادثات" فإذا أدخلنا همزة التعددية الثانية ، قلنا : أحاط فلان الكتمان بالمحادثات ، وينبغي إحاطتهم الكتمان بالمحادثات" أما أحاطوا المحادثات بالكتمان فمعنى ذلك أن المحادثات صارت كالحائط للكتمان ، وليس ذلك بالمراد ، بل هو عكس المراد .

فقل : أحاطوا الختسان بالمحادثات ، وينبغي إحاطتهم الكتمان بالمحادثات . جاء في نهج البلاغة "أوصيكم عباد الله بتقوى الله ، الذي ضرب الأمثال ، ووقت لحم الأجال ، وألبسكم الرياش ، وأحاط بكم الإحصاء" أي جعل الإحصاء من - ولكم - والإحصاء في هذه العبارة ، كالكتمان في تلك العبارة ، وجاء في الدعاء المرفوع : "اللهم من أراد بنا سوءاً ، فأحط به ذلك سوء ، كإحاطة القلائد بالزناديق الولائد" .

قل : وزّع بينهم الجوائز ، ووزعها فيهم ، إذا أعطاهم إياها مفرقة ولا تقل : وزع عليهم الجوائز ، إذا أعطاهم إياها مفرقة

وذلك لان "وزّع" بمعنى فضّ وفرّق وقسّم ، فإذا استعملنا حرف الجر "على" معه ، وهي للأذى والتسلط ، والتكليف والاستعلاء ، كان معنى "وزّع عليهم" جعل عليهم ضريبة ، وأتاوة وتكليفاً ، ومن المعلوم أن الجائزة ليست ضريبة ، أعني أنها يعطيها المجيز غيره من مستحقيها ، ولا يأخذها ، يضاف إلى ذلك أن مراد القائل "وزع عليهم الجوائز" هو أنه أعطاهمها ، لا أخذها منهم ولا ضربها عليهم ، ثم إن المسموع من فصحاء العرب ، والمذكور في كتب اللغة هو أن يقال "وزّع الأشياء بينهم أو فيهم" إذا أريد أنه فرقها فيهم ، وأعطاهم إياها مفضوضة ، جاء في لسان العرب "التوزيع القسمة والتفريق ، ووزّع الشيء : قسّمه وفرّقه ، يقال : وزّعنا الجزور فيما بيننا . . . وفي الحديث أنه خلق شعره في الحج ، ووزعه توزيعاً" . فقد نقل مؤلف اللسان من أقوال العرب "وزّعه بينهم" ، وفيما بينهم ولم يقل "وزعه عليهم" لأن المراد الإعطاء . وقال جار الله العلامة محمود الزمخشري في أساس البلاغة ، في مادة وزع : "ووزّع المال والخراج توزيعاً قسّمه" . وقال في مادة الخاء والياء والفاء ، من أساس البلاغة أيضاً : حَيَّفَ المال بينهم وزّع" . أما شاهد "وزّعه فيهم" بمعنى أعطاهم إياه مفرّقاً ، فما رواه الواقدي في مغازيه ، قال خفاف بن إيماء ابن رخصة : كان أبي ليس شيء أحب إليه من إصلاح

بين الناس ، (وكان) موكلًا بذلك ، فلما مرت به قريش أرسلني بجزائر
عشر هدية لها ، فأقبلت أسوقها ، وتبعني أبي فدفعتها إلى قريش ،
فقبلوها (ووزعوها في القبائل) . قال وزَّعوها في القبائل لا عليها .

وإذا قال القائل "وزَّع فلان عليهم مالا" ، فمعنى ذلك ، وضعه
عليهم ضريبة أو عقوبة أو آتاوة ، أو خراجا . وأوجب عليهم دفعه إليه ،
وذلك كما يقال "وظف عليهم وظيفة وضرب عليهم مالا" ، وأوجب عليهم
مالا وشاهده ما ورد في مغازي الواقدي أيضا ، قال : قال خفاف بن
إيماء : مرَّ أبي على عتبة ابن ربيعة ، وهو سيد الناس يومئذ . فقال له :
يا أبا الوليد ما هذا المسير ، قال : لا أدري ، والله غلبت . قال أبي :
فأنت سيد العشيرة فما يمنعك أن ترجع بالناس ، وتحمل دم حليفك ؟
وتحمل العبر التي أصابوا بنخلة ، (فتوزَّعها على قومك) فوالله لا يطلبون
قبل محمد إلا هذا" . إنه قال : (فتوزَّعها على قومك) أي يؤدوها إلى
مستحقيها مفرقةً عليهم .

قل : وفقه الله للخير والإنجاح .

ولا تقل : وفقه الله إلى الخير والإنجاح .

وذلك لأن وفقه الله للشيء ، معناه جعله وفقاً له أي موافقا ومطابقا
له وملائما ، فهذا موضع اللام ، لا موضع إلى ، والقاعدة العامة في اللام
وإلى ، هي جواز أن توضع اللام مكان إلى ، ولا يجوز العكس ، لأن
المراد بوضع اللام موضع إلى هو التخفيف فإذا وضعت إلى موضع اللام ،
كان تطويلا وتثقيلا ، فضلا عن استعمال الحرف في غير معناه ، يقال :
"دعاه إلى الطعام ، ودعاه للطعام ، وقدم إليه هديةً ، وقدم له هديةً ،
وقصد إليه وقصد له ، وعمد إليه وعمد له ، وأهدى إليه وأهدى له" .
ويقال : وفقه الله للخير ، ولا يقال : وفقه إلى الخير ، ويقال : نصح له ،
ولا يقال : نصح إليه ، ورضخ له من ماله شيئا ، ولا يقال : رضخ إليه ،

ووهب له مالا ، ولا يقال : وهب إليه ، وتعرض له ، ولا يقال تعرض إليه ، وقد يقول الذين لا علم لهم بالفصاحة " تعرض إليه " ، كما قال غير الفصحاء " وفقه الله إلى الخير " ، والاحتجاج بالتضمنين عند الشعور بالخطأ ، هو حجة المخطئ المقوية ، لا حجة الفصيح القوية .

قل : الهندسة المعمارية والمهندس المعمار .

ولا تقل : الهندسة المعمارية ولا المهندس المعماري .

وذلك لان الأشياء ، من الفنون والعلوم والآداب ، ينبغي أن تنسب ، عند إرادة النسبة ، إلى الفن نفسه ، والعلم نفسه ، والآداب نفسه ، وليس في الفنون والعلوم فن أو علم يسمى "المعمار" ، حتى ينسب إليه ، فالمعمار صفة مشتقة ، من الفعل " عمر يعمر عمراناً وعمارة وإن أردت الحقيقة ، فالمعمار اسم آلة ، استعيرت صيغته لتأدية المبالغة ، كالمفضال والمحواج والمذبايع " للكثير الفضل " ، والكثير الحاجة ، والكثير الإذاعة ، فأنت لا تقول "الشؤون التجارية" ، بل الشؤون التجارية ، ولا تقول "الأحوال الصناعية" ، بل "الأحوال الصناعية" ، فكذلك ينبغي أن يقال "الهندسة المعمارية" ، نسبة إلى العمارة لأن الفن والصناعة هي العمارة .

وإذا كان المعمار يُراد به الوصف في الأصل ، ثم نقل إلى الاسم ، يكون كالتاجر والصانع والمهندس ، والطابع والمنجم ، فلا يقال لهؤلاء "التاجري والصانعي ، والمهندسي والطابعي والمنجمي" ، حتى يقال "المعماري" ، فالصواب "المهندس المعمار" أو "المعمار" وحده . ومما يحضرني من شواهد استعماله وصفا للمبالغة ، قول أبي الفوارس سعد ابن محمد التميمي ، يمدح الوزير جمال الدين أبا جعفر محمد ابن علي الأصفهاني ثم الموصلية :

وتقرّ عين محمد بن محمد

محيي دريسي علمه والمنزل

معمار مرثده وحافظ دينه

ومعين أمته بجود مسبل

ومن شواهد استعماله اسما من الأسماء ، ما ذكره ياقوت في معجم الأدباء ، في أخبار الأمير ابن أبي حصينة الشاعر ، مع الأمير محمود بن صالح بن مرداس ، في بناء دار : "يا مولانا هذا الرجل تولى عمارتها ، ولا أدري كم صرف عليها ؟ فسأل المعمار (فقال) : غريم عليها ألفي دينار مصرية" ، ومن ذلك أبو عبد الله محمد بن أبي بكر ، البغدادي المعروف بابن المعمار ، مؤلف كتاب الفتوة ، وقد نشره مع جمعية من الفضلاء ، ويجمع المعمار على المعامير ، كالمذاييع والمذاييع ، والمفضال والمفاضيل ، ولا يجوز معمارون ، لأنه اسم آلة في الأصل كما ذكرت فلا يجمع جمع مذكر سالما .

قل : هو رجل أبله ، وهي امرأة بلهاء ، وهم رجال بله وهن نساء بله .

ولا تقتل : هم رجال بلهاء .

وذلك لأن "الأبله" صفة من صفات العيوب الظاهرة ، كالأخرق والأحمق والأنوك والألوث والأثول ، والمؤنث "بلهاء" كخرقاء وحمقاء ، ولوثاء وثولاء ، ويجمع الأبله ومؤنثه البلهاء ، على بله ، أي وزن فعل ، ولم يسمع فيه غير ذلك ، وجاء في الحديث النبوي الشريف : أكثر أهل الجنة البله ، فالبله جمع أبله ، والأبله ، كما في لسان العرب ، وهو ذو البله والبلاهة ، والبلاهة هي غلبة سلامة الصدر ، وحسن الظن على الإنسان ، جاء في لسان العرب في تسمية السليمي الصدر بالبله "لأن

البله أغفلوا أمر دنياهم فجهلوا حذق التصرف فيها ، وأقبلوا على آخرتهم فشغلوا أنفسهم بها ، فاستحقوا أن يكونوا أكثر أهل الجنة فأما الأبله ، وهو الذي لا عقل له فغير مراد في الحديث : (أكثر أهل الجنة البله) فإنه (عليه الصلاة والسلام) عنى البله في أمر الدنيا ، ثقله اهتمامهم بها ، وهم أكياس في أمر الآخرة ، قال الزبير بن بدر : خير أولادنا الأبله العقول . يعني أنه لشدة حيائه كالأبله ، وهو عقول ، وقد بله فلان يبله بلها وبلاهة" ، وجاء في لسان العرب أيضا : "قال أحمد ابن حنبل في تفسير قوله : استراح البله ، قال : العافلون عن الدنيا وأهلها ، وفسادهم وغلهم ، فإذا جاؤوا إلى الأمر والنهي فهم العقلاء الفقهاء" . قال : "والمرأة بلهاء وأنشد ابن شميل :

ولقد لهُوت بطفلة مـيـالة

بلهـاء تطلعني على أسرارها

وأنشد غيره :

من امرأة بلهـاء لم تُحفظ ولم تُضـيـع

يقول لم تُحفظ لعفافها ، ولم تضيع مما يقوتها ويصونها ، فهي ناعمة عفيفة .

قال : البلهاء من النساء الكريمة الغريرة المغفلة . . والأبله : أيضا الرجل الأحمق الذي لا تمييز له . . وفي التهذيب : الأبله الذي طبع على الخير فهو غافل عن الشر لا يعرفه ، وقال النضر بن شميل : الأبله الذي هو ميت الداء يريد أن شره ميت لا ينبه له ، وعيش أبله : واسع قليل الغموم ، ويقال شاب أبله لما فيه من الغرارة . .

وقال الأزهري : الأبله في كلام العرب على وجوه ويقال : عيش أبله إذا كان ناعما . . . " .

وخلاصة الكلام أن الأبله صفة حسنة إذا كانت البلاهة في أمور

الدنيا مقرونة بالفقاهة في أمور الآخرة ، وصفه قبيحة إذا كانت صفة عامة ، وتظهر بلادة الذهن ، وفيولة الرأي وسخافة العقل .

قل : قاسوا عذابا أليما ، وتمادوا ، في سكوتهم ، وسمّوا أنفسهم شجعانا .

ولا تقل : قاسوا عذابا ، ولا تمادوا في سكوتهم ، وسمّوا أنفسهم شجعانا .

هذه أمثلة من الخطأ ، في تصريف الأفعال ، يكررها كثير من المذيعين والخطباء والقارئين ، في المشرق والمغرب ، وطائفة من الناطقين بها وأمثالها ، والسبب في ارتكاب مثل هذا الخطأ ، قلة العلم بتصريف الأفعال ، وضعف تعليمه ، وضالة العناية به والنظر إليه نظر الاستهانة والاستخفاف مع أن الصرف أو التصريف على التسمية الأخرى ، من ضرورات العلم باللغة العربية ، في النطق بها ، والكتابة فيها ، وقد يخفى الغلط الصرقي في الكتابة ، وينجو الكتاب من المؤاخذه عليه ، ولكنه يظهر في النطق ويبرز في اللفظ ، فيقول قائلهم " قاسوا عذابا أليما ، وتمادوا في سكوتهم ، وسمّوا أنفسهم شجعانا مع أن "قاسوا" هذا فعل ثلاثي مصدره القياس ، يقال : قاس الشيء ، وقاساه قياسا كلاهما ، وقاسوه كلهم . مع أن مراد القائلين هو "قاسوا" بفتح السين أي كابدوا وعانوا وتحملوا ، وهو مأخوذ من قسا يقسو قسوة وقساوة ، ولا صلة له بقياس يقيس ، فالغلط في حركة واحدة وهي الفتحة قلب صورة الفعل وغير معناه تغييرا تاما واللغة العربية تتغير بتغير الحركات إذا كانت من أصل ثلاثي واحد ، فكيف الحال ، إذا أخرجها تغير الحركات من أصلها ، وأصارها إلى أصل آخر ، كما في قاسوا وقاسوا ، وسمّوا من الاسم ، وسمّوا من السم ؟ أو قلبها إلى صيغة أخرى من الأفعال ؟

ورأس الخطأ ، في هذه الأوهام جهل تصريف الفعل المعتل ، وخاصة المعتل بالأنف الظاهرة ، المنقلبة عن ياء أو واو ، نحو "دَعَوْا ورمَّوا وعانَوا ولاقُوا ، وثمَّادُوا وسمَّوا ، وسوَّوا وعادُوا وغدَّوا" فالأنف في مثل هذا ، تحذف وتبقى الفتحة دليلا عليها ، نحو "عادى يعادي وعادوا يعادون" فإذا أخطأنا في الحركة قلنا : وعادُوا ، لبيان العدوان ، صار بمعنى رجعوا وآبوا ، وتغير من العداوة إلى العودة أي الرجوع والإياب ، وشتان ما بينهما . وإذا قلنا "لاقُوا" بمعنى لاقُوا ، انقلب الفعل الماضي إلى فعل أمر ، وأنا أعجب أشد العجب من يتكسب باللغة العربية ، ولا يكلف نفسه معرفة المبادئ من قواعدها ، والضروري من نحوها وصرفها ، والدهر يأتي بالعجب .

قل : فعلتْ خَصَّيصِي وخاصة وخصوصا

ولا تقتل : فعلتْ هذا خصيصا

وذلك لأن "الخَصَّيص" صدر الفعل "خصّ يخصّ" كما يقال : خلف يخلف خليفي ودل يدل دليلي وهو من المصادر النادرة نحو "بز بزيزي وخلص خليسي وخب خليبي وشم شميمي وقتّ قتيّتي ونفّض نفيسي ومكث مكثي وزل زليلي وردّ رديدي وفخر فخيري ومسّ مسيسي ودسّ دسيسي وسبّ سببيني وهجر هجيري أي هذى هذيانا ، وغير ذلك ، واستعمال "خاصة" وخصوصا أسهل من "خصيصي" .

أما "خَصَّيص" فهي صفة مولدة ، بمعنى المختص والقريب والمقرب والخليل ، تقول : كان هذا الرجل خصيصا بأبي وأنا خصيص بابنه ، وجمع الخَصَّيص أخصاء كحبيب وأحباء ، جاء في كتاب الديارات للشابشتي "وكان خصيصا به أثيرا عنده" وجاء في تجارب الأمم لمسكويه "وكان خصيصا بأبي محمد الحسن" .

قل : توفر عليه

ولا تقل : توفر له

قال الفصحاء "توفر الشيء عليه" لا له ، و "توفر فلان على فلان" .
ونحن لا نقول كقول أسعد خليل الداغري :

"ويستعملون الفعل توفر بمعنى وفر أو توافر أي كثر فيقولون :
يجب أن تتوفر فيه الخبرة التامة . وهذا الأمل لم تتوفر فيه الأسباب
الكافية . وفي اللغة توفر عليه رعى حرمانه وصرف همته إليه^(١) فإن هذا
الرجل كان متسرعاً متترعاً بله أن توفر ورد في كلام الفصحاء وأنه
يختلف عن الفعل "توافر" فهذا بمعنى : تكاثر ، والقائل توفر لم يرد
التكاثر بل أراد : تجمّع وحصل ، ولكنهم يستعملون "على" معه ، قال
زياد ابن أبيه : "ما يتوفر على من تهالك غيرهم على العمارة وأمنهم
جوري أضعاف ما وضعت عن هؤلاء^(٢) . وقال رجل لآخر من أهل
الكوفة : وأنا أسألك أن تقوم معي إلى رحلي فتكون في ضيافتي إلى
الكوفة وتتوفر دنانيرك عليك^(٣) . وقال ابان بن عبد الحميد اللاهقي
لأبي نواس : "فإن أنت توليته^(٤) مع تشاغلك بلهوك ولذتك (لم يتوفر
عليك فكرك) وخاطرك ، ولم يخرج بالغا في الجودة والحسن ، وإن
(توفرت عليه) واهتمت به قطعك ذلك عن لهوك ولذتك ومتعتك"^(٥) .
وقال مسكويه : "وكانت الكرامة (متوفرة عليه) من الأمير أبي عبد الله
الحسين من أبي علي العارض^(٦) . يعني البريدي ثم قال : "وأوماً إلى
مصالحته على مال يحمله يقوم بما أنفق على ذلك العسكر (وتتوفر ، بعد

(١) تذكرة الكاتب ص ٦٦

(٢) شرح نهج البلاغة مج ٤ ص ١٢٦

(٣) الفرج بعد الشدة للقاضي المحسن التنوخي ٢ : ٤٢٠ مطبعة الهلال .

(٤) أراد ترجمة كليله ودمته شعراً .

(٥) طبقات الشعراء لابن المعتز ص ٢٤١ طبعة دار المعارف بالقاهرة .

(٦) مجارب الأمم ٥ : ٢٨١ طبعة فرج الله الكردي بالقاهرة .

ذلك بقية على خزانة السلطان ويضمن إصلاح حاله^(١) .

وقال الوزير أبو شجاع ناقلاً "فقال له الصوفي : هذا شيء نحسب أن يتوفر عليك وقد عملت لأصحابنا ما يصلح لهم^(٢) .

وقال ابن أبي الحديد : "فليت شعري ما يتوفر على أبي بكر وستة نفر معه^(٣)" وقال سبط ابن الجوزي : هو الذي أشار بخراب عسقلان (لتتوفر) العناية على حفظ القدس^(٤) . وجاء في كتاب الحوادث الذي سمي غلطا بالحوادث الجامعة "فأمر السلطان بإجرائهم على عادتهم منذ فتحت بغداد (فتوفر عليهم) شيء كثير^(٥)" .

فهذه شواهد الواقع اللغوي لاستعمال "توفر عليه" من عصر زياد ابن أبيه إلى القرن السابع للهجرة ، وجاء في لسان العرب "وتوفر عليه أي رعى حرمانه . . . وتوفر على فلان يبره" ولم يخرج عن ذلك الحرف ، وليست نيابة حروف الجر بعضها عن بعض قياسية وأن ورد أكثرها في الشعر وأقلها في النثر ، ألا تراك لا تقول : "غضبت له" بمعنى غضبت عليه ولا "تعصبت له" بمعنى تعصبت عليه ، ولا "حكمت له" بمعنى حكمت عليه ، ولا "وظفت له" بمعنى وظفت عليه ، ولا "قلت له" بمعنى قلت عليه ، ولا "توقفت له" بمعنى وقفت عليه ، فالصواب أن تقول : "توفر عليه" .

قل : الإرواء والثروة لسقي الزرع والغرس

ولا تقل : الرّي ولا الرّي ولا الرّوي

وذلك لأنه يقال . روي الزرع أو الغرس بنفسه من الماء ، يروي رّيا

(١) المرجع المذكور ٦ : ٢٧٤ .

(٢) ذيل التجارب ٧ : ١٩١ "مع التجارب" .

(٣) شرح نهج البلاغة ٤ : ٨٢ .

(٤) مختصر مرآة الزمان ٨ : ٤١٢ "طبعة حيدر آباد" .

(٥) كتاب الحوادث ص ٤٩٣ .

وريا وروى ، ويقال تروى ترويا ، فإذا سقاه الإنسان بالإجراء أو الإساحة ، أو بطريقة من الطرائق غيرهما ، قيل "أرواه يرويه إرواءاً ورواه يرويه ترويةً ، قال الجوهري في الصحاح : "رويت من الماء بالكسر أروي ريا وريا أيضا وروى أيضا ، مثل رضا ، وارتويت وترويت كله بمعنى " .

وجاء في لسان العرب "رَوَيَّْ من الماء بالكسر ، ومن اللبن يروى ، ريا وروى أيضا ، مثل رضا ، وتروي وارتوى كله بمعنى ، والاسم الري أيضا ، وقد أرواني ، ويقال للناقة الغريرة وهي تروي الصب . انتهى ، وقد نقل أكثر كلام الجوهري في الصحاح ، إلا أنه جعل "الري اسما للمصدر ، وزاد عليه الرباعي المتعدي ، وهو "أرواني" ومصدره "الإرواء" ويقال للمبالغة "رواه يرويه تروية" ، قال عوف القوافي ، يرثي سليمان بن عبد الملك :

ذاك سقى ودقا فروى ودقه

قبر امرئ أعلم ربي حقه

قال أبو العباس المبرد : وقوله : ذاك سقى ودقا فروى ودقه ، يقال فيه قولان أحدهما : فروى الغيم ودقه هذا القبر ، يريد من ودقه فلما حذف حرف الجر عمل الفعل ، والقول الآخر كقولك : رويت زيدا ماءً . وروى أكثر من أروى لأن روى لا يكون إلا مرة بعد مرة ، يقول : فروى الله ودقه أي جعله رواءاً انتهى . وقال ديك الجن :

رويت من دمها الثرى ولطاما

روى الهوى شفتي من شفتيها

وقد ورد "روى يروي" متعديا بالحرف ، وهو بمعنى استقى ، قال الجوهري في الصحاح : قال يعقوب بن السكيت : رويت القوم أرويههم إذا استقيت لهم الماء " وجاء في لسان العرب مثله وزاد عليه قوله "يقال رويت على الراوية أروي ريا إذا شددت عليها الرّواء" يعني الحبل الذي يروى به على الراوية ، ثم قال "ورويت على أهلي ولأهلي ريا أتيتهم

بالهاء" . فعلمنا أن أصل قولهم "رويت القوم أرويههم" هو "رويت القوم ورويت عليهم" أي استقيت لهم ، معلوم أن الاستقاء غير تروية الزرع واروائه ، فقل : الارواء أو التروية ، ولا تقل الري والروي بهذا المعنى :

قل : كان ثوبه أدكن وكانت جبته دكنا .

ولا تقل : كان ثوبه داكنا ولا كانت جبته داكنة .

وذلك لأن الوصف من الألوان ، يأتي للمذكر على وزن "أفعل" كأبيض وأحمر ، وللمؤنث على وزن فعلاء ، كبيضاء وحمراء ، والأدكن والدكنا لونهما الدكنة ، وهي العبرة والميل إلى السواد ، جاء في لسان العرب : دكن يدكن دكنا وأدكن وهو أدكن" . ومؤنث الأدكن دكنا ، كما هو معلوم ، وسمى لبيد بن ربيعة زق الخمر "الأدكن" لسواد لونه قال في معلقته :

اغلي السَّبَاء بكل أدكن عاتم

أو جونه قدحت وفُضَّ خِستامسها

وإذا اتسخ الثوب أو أصابه الدخان كثيرا واغبر لونه صار أدكن ، وإذا اشتدت السمرة ضاربة إلى السواد فهي دكنة ، وكما لا يقال للأبيض بانض ولا للأحمر حامر ، ولا للأصفر صافر ، ولا للأسود ساود ، كذلك لا يقال : للأدكن داكن ولا للدكنا داكنة فقل : أدكن ودكنا .

قل : رأيت أضواءً وسمعت أنباءً وطففت أنحاءاً وعرضت آراءً وعددت أسماءاً .

ولا تقل : رأيت أضواء وسمعت أنباء وطففت أنحاء

فهذه الأسماء وأمثالها من أسماء الجنس الثلاثية مصروفة أي قابلة

للتنوين في أنواع الإعراب الثلاثة : الرفع والنصب والجر ، إذا كانت نكرات كما جئت بها في الأمثلة ، أما الأسماء الممدودة الممنوعة من الصرف فهي المختومة بألف تأنيث ، مفردة كانت أو جمعا ، فالمفردة مثل عذراء وسوداء وحسنا والجمع مثل "أنبياء وعقلاء وأوداء وأعزاء" .

وأما "أشياء" فقد منعت من الصرف أي التنوين كقوله تعالى "لا تسألوا عن أشياء إن تبدلكن تسوء كم" لأنهم اختلفوا في أصل كلمة "شيء" أثلاثية هي أم رباعية ؟ ومجئها ممنوعة من الصرف في القرآن الكريم يدل على أن أصلها رباعي ثم اختصرت ، كأن يكون أصلها "شبي" مثل "نبي" فجمعت على أشياء ثم على أشياء مثل أنبياء ثم اختصرت فقيـل "أشياء" لثقل أشياء على اللسان وبقيت ممنوعة من الصرف للدلالة على أصلها ، وقيل جُمع الشيء أيضا على أشاوي وأشايا وأشياوات ، وقلب الهمزة واوا يدل على أن الأصل رباعي وأنها لمد ألف التأنيث .

قل : استصحب فلان زوجته في السفر أي زوجه .

ولا تقل : اصطحب زوجته في السفر .

وذلك لأن المراد بهذه الجملة ، هو جعله زوجته صاحبة ورفيقة له ، في السفر كما هي صاحبه وحليلته في الحضر ، والفعل الذي يؤدي هذا المعنى ، هو "استصحب" ، مثل استبدل واستعمل ، واستحجب واستوزر ، أي اتخذ بدلا ، وعاملا ، وحاجبا ووزيرا ، وأصل استصحب : دعا إلى الصحة ، ثم توسع في استعماله كاستخرج ، فأصله دعا إلى الخروج ، قال مؤلف لسان العرب ناقلا : "واستصحب (فلان) الرجل : دعاه إلى الصحة ، وكل ما لازم شيئا فقد استصعبه قال :

إن لك الفضل على صحبتي

والمسك قد يستصحب الرامكا

ويقال : "استصحبته الكتاب وغيره" . انتهى المنقول من لسان العرب .

وقال الزمخشري في أساس البلاغة (يقال) "استصحبْتُ الكتاب وغيره : حملته صحتي ، ومن هنا قيل : استصحبْت الحال إذا تمسكت بما كان ثابتاً ، كأذك جعلت تلك الحالة ، مصاحبة غير مفارقة" ، وجاء في نهج البلاغة "اللهم أنت الصاحب في السفر ، وأنت الخليفة في الأهل ، ولا يجمعهما غيرك ، لأن المستخلف لا يكون مستصحباً ، والمستصحب لا يكون مستخلفاً" . وذكر ابن خلكان في أخبار بعض السلاطين السلجوقيين ، أنه كان معه مارستان مستصحب أي مستشفى سيار .

أما "اصطحب" فهو فعل اشتراك ، جاء في لسان العرب : "واصطحب الرجلان وتصاحبا ، واصطحب القوم : صحب بعضهم بعضاً ، وأصله اصتحب . . . إلى آخر كلام المؤلف ، فاصطحب إذن يساوي تصاحب ، ولا يصدر إلا من جهتين أو أكثر منهما ، مثل ذلك اصطحب الرجلان ، وقال الزمخشري في أساس البلاغة : "واصطحبوا وتصاحبوا" . وقال ابن القفطي في أخبار الحكماء ، في ترجمة ثابت بن قرة الحراني الصابي : "كان صيرفياً بحران اصطحبه محمد بن موسى بن شاكر ، لما انصرف من بلد الروم" . فقلوه "اصطحبه" يريد به استصحبه ، فأخطأ وجه الصواب ، والظاهر لنا أن هذا الخطأ قديم ، على حسب ما دل عليه هذا الكتاب ، أعني أخبار الحكماء للقفطي ، إن لم يكن هناك تحريف في النسخ .

واصطحب الرجلان ، واصطحب الرجال من الأفعال اللازمة ، وقد ورد اصطحب متعدياً لغير الاشتراك ، جاء في لسان العرب : "واصحب الرجل واصطحبه : حفظه" . فإذا قيل : اصطحب فلان أهله بمعنى ذلك حفظهم وصانهم وحماهم ، وليس هذا هو المعنى المراد بل المراد الاستصحاب .

قل : أمره فأطاع أمره وأذعن له ، واثتمر بأمره .

ولا تقل : انصاع لأمره .

وذلك لأن "انصاع" ، بمعنى انقتل راجعا ، ومر مسرعا ونكص
نكوصا سريعا ، وبمعنى تفرق ، وبمعنى ذهب سريعا ، وكل هذه المعاني
لا تدل على الطاعة والإذعان والإتتمار ، قال ابن فارس في المقاييس :
"الصاد والواو والعين أصل صحيح ، وله بابان أحدهما يدل على تفرق
وتصدع ، والآخر إناء ، فالأول قولهم : تصوعوا إذا تفرقوا ، قال ذو
الرمة :

عسفتُ اعتساف الصَّدع كل مهيبة

تظل بهسا الأجال عني تصوّع

. . . ويقال : انصاع القوم سراعا : "مروا" . وقال الجوهري في
الصحاح : "صنعت الشيء فانصاع أي فرقته فتفرق ومنه قولهم : يصوع
الكمي أقرانه إذا أتاهم من نواحيهم . . . وانصاع : أي انقتل راجعا
ومر مسرعا والتصوع : التفرق . . ."

وقال الزمخشري في أساس البلاغة : يحوذهم . . . ومنه انصاع
القوم إذا مروا سراعا" . وعقب الأزهري على التفسير القديم قال :
"ومعنى الكمي يصوع أقرانه أي يحمل عليهم فيفرق جمعهم" . وقال
الفيروزآبادي في القاموس : "انصاع : انقتل راجعا مسرعا" .

هذا ما ذكره اللغويون الذين ذكرناهم ومن سواهم من
معاني "انصاع" وينبغي لنا أن نبحث عن الواقع اللغوي لهذا الفعل ، فلعل
فيه ما يفيد الطاعة والانقياد ، والإتتمار والإذعان ، قال أبو ذؤيب
الهمداني ، يصف الثور الوحشي :

فانصاع من حذر فسدة فسوجه

غضف ضوار وافيسان وأجدع

قال أبو زيد محمد بن أبي الخطاب القرشي في جمهرة أشعار

العرب : "انصاع : انحرف" . ونحن نعلم أن الانحراف ضد الطاعة والإذعان ، وقال الأخطل التغلبي :

فانصاع كالكوكب الدرّي مَنَعَهُ

غضبسان يخلط من معج وإحضار

قال أبو زيد أيضاً : «انصاع : انحرف» فأكد قوله السابق ، وقال ذو الرمة :

فانصاع جانبه الوحشي وانكدرت

يلجن لا يأتلي المطلوب والطلب

قال أبو زيد : "فانصاع أي انحرف" . وهذه المرة الثالثة التي يفسر فيها الفعل المذكور بكلمة واحدة بعينها .

ونعود إلى استعمال "أطاع" ، بدلا من "انصاع" ، فنجد صوابا ونلفي أطاع من الوضوح بحيث يكون شرحه من تحصيل الحاصل ، وكذلك الائتمار ، ويبقى "أذعن" قال ابن فارس في المقاييس : "الذال والعين والنون أصل واحد ، يدل على الاسحاب والانقياد ، يقال أذعن الرجل إذا انقاد ، يذعن إذعانا ، وبنائوه ذع ن إلا أن استعماله "أذعن" هو الراجح ويقال ناقة مذعان : سلسلة الرأس منقادة" . وجاء في لسان العرب "قال الله تعالى : وإن يكن لهم الحق يأتوا إليه مذعنين ، قال ابن الأعرابي : مذعنين : مقرين خاضعين وقال أبو إسحاق جاء في التفسير : مسرعين . قال : والإذعان في اللغة الإسراع مع الطاعة ، وقال الفراء : مذعنين : مطيعين غير مستكرهين ، وقيل : مذعنين منقادين ، الإذعان الانقياد ، وأذعن الرجل : انقاد وسلس" انتهى . وذكر استعمالا آخر إلا أن المعنى العام هو كما ذكرنا آنفا : الإسراع مع الطاعة ، مع أن الانصياع إسراع وانحراف ، ونكوص ومرور سريع فلا يشعر بالطاعة ، جاء في كليله ودمنة قوله : "بما يدعوه إليه من طاعته والإذعان لدولته" ، فقل ، أطاع أمره واتتمر به ، وأذعن له إذعانا ، ولا تقل : انصاع لأمره .

قل : ثبت ذلك بدلالة كذا وكذا ، وهذا ثابت بدلالة كذا وكذا .

ولا تقل : بدليل كذا وكذا .

وذلك لأن موضع هذا موضع المصدر ، أو ما يقوم مقامه وهو اسمه ، فأنت تقول : ثبت هذا بدلالة ما قدمنا من القول كما تقول : ثبت الحق بشهادة فلان ، وأنت لا تقول : ثبت الحق بشاهد فلان ، لأن فلانا هو الشاهد ، قال أبو حيان التوحيدي في الإمتاع والمؤانسة : "فإن الحد راجع إلى واضعه ومنقيبه ، بدلالة أنه يضعه ويفصله ، ويخلصه ويسويه ويصلحه" . وقال أبو الفتح بن جني في كتابه "سر صناعة الإعراب" : "لأن التذكير هو الأصل بدلالة أن الشيء مذكر وهو يقع على المذكر والمؤنث" . هكذا كان يقال في القرن الرابع للهجرة ، وفيما قبله ، ثم نشأ قولهم "بدليل كذا" ومن المؤسف أننا نرى هذا الخطأ كثيرا ، في كتب النحويين ، الذين عليهم المعول في حفظ اللغة من اللحن ، والسبب في شيوعه في كتبهم كونهم من الأعاجم العائشين في بلادهم فإذا غلط بعضهم قلده في غلظه .

قل : الحقوق القبلية ، والرسوم الكنيسية .

ولا تقل : الحقوق القبلية والرسوم الكنسية .

وذلك لأن القبيلة والكنيسة اسمان من أسماء الجنس أعني أن القبائل كثيرة ، والكنائس كثيرة ، فلا يجوز حذف الياء منهما ، عند النسبة إليهما ، أما حذف الياء فيكون مقصورا على الأعلام ، كقبيلة بجيلة وجزيرة ابن عمر ، وقبيلة ثقيف ، وعتيك ، وجهينة وعرينة وسليم وهذيل ، فيقال "بجلي وجزري وثقفي ، وعتك ، وجهني وعرني وسلمي وهذلي ، ومع وجود هذه القاعدة الخاصة بالأعلام ، شذ منها "تممي" لأنه مضاعف فلم يقولوا "تممي" وشذ منها من النسب إلى البلدان والمواضع نوادر ، كالحديشي نسبة إلى الحديث ، والحظيري نسبة إلى الحظيرة ،

والقطيعي نسبة إلى محلة القطيعه بـداد ، فإن كانت هذه القاعدة لا يبنى عليها إلا في الأعلام ، وكثير الشواهد منها في الأعلام بأعيانها فكيف يبنى عليها في أسماء الجنس ، كالبديهة والقبيلة والكنيسة ؟ فإن جاز حذف الياء في العلم فذلك لأن العلم له من الشهرة والاستفاضة ما يحفظه عند الحذف ، وله من قوة المنسوب ما يميزه عن غيره . ويبيعه عن اللبس .

ومن الخطأ القديم الذي ارتكب في هذه النسبة ، قولهم "فلان الفرضي" نسبة إلى علم الفرائض بدلاً من الفرائضي ، قال أبو سعد السمعاني في الأنساب ، وعز الدين بن الأثير في الباب "الفرائضي" . ويقال لمن يعلم ذلك ، فَرَضِي وفرائضي وفارض " وذكر من الفرائضيين أبا الحسن الجرجاني الفرائضي ، وقد توفي سنة ٢٥٤هـ ، وأبا الليث الفرائضي وقد توفي سنة ٢١٤هـ ، فنسبه الفرائضي سابقة للفَرَضِي ، بنحو مائة سنة ، وهذا يدل على أن الخطأ حدث في القرن الرابع للهجرة .

وبناء بعض الصرفيين القاعدة على الغلط حمل غيره على أن يعد الصواب غلطاً في قول الشاعر :

ولمست بنحوي يلوك لـسسـساته

ولكن سليسقي يقـسـول فيـعـرب

فالنسبة إلى السليقة ، سليقي لأنها من أسماء الجنس ولا يجوز حذف الياء ، ومن يقل سلقى ، فقد سلق اللغة العربية وصلقها ، فقل بديهي وقبيلي ، وكنيسي وسليقي ، ولا تقل بدهي وقسيلي وكنسي وطبعي .

قل : هو الأمر الرئيس بين الأمور ، وهي القضية الرئيسة بين القضايا .

ولا تقل : الأمر الرئيسي والقضية الرئيسية .

وذلك لأن "الرئيس" والرئيسة ، في هاتين العبارتين وأمثالهما ، هما من الصفات المصوغة على وزن فاعيل ، ومؤنثه فعيلة ، كالشريف والشريفة ، والنقيب والنقيبة ، والعظيم والعظيمة ، قال ابن مكرم في لسان العرب : رأس القوم يرأسهم بالفتح أي يفتح همزة ، رأسه وهو رئيسهم ، ورأس عليهم فرأسهم وفضلهم ، ورأس عليهم كأمر عليهم يعني صار أميراً عليهم" ثم قال : "قال ابن الأعرابي : رأس الرجل يرأس رأسه ، إذا زاحم عليها وأرادها ، وكان يقال إن الرئاسة تنزل من السماء ، فيعصب بها رأس من لا يطلبها" .

وقال الزمخشري في أساس البلاغة : "ومن المجاز رأستُ القوم رأسه ، قال النمر بن تولب :

ويوم الكلاب رأسنا الجسموع

ضـرأـرا وجمـع بني منقـر

وقد استعيرت الرأس من الإنسان لغيره على سبيل المجاز أيضا ، فقليل الأمر الرئيس والقضية الرئيسة ، أما إضافة الياء المشددة إلى الصفة كأن يقال "الرئيسي والرئيسية" فليست من الاستعمالات العربية ، ثم إن إضافة الياء المشددة التي هي ياء النسبة ليست قياسية في غير النسبة ، وقول الراجز "والدهر بالإنسان دؤاري" هو من قبيل الضرائر ، وإلا فكيف يقال للشريف شريفي ، وللعجيب عجيب وللكبير كبير ، فذلك عبث باللغة فطبع ، قال الشريف الرضي في كتابه المجازات النبوية : "لأن القلب سيد الأعضاء الرئيسة والأخناء الشريفة" . وقال أبو حيان التوحيدي في الإمتاع والمؤانسة : "ولكل واحد من الحيوان ثلاثة أرواح في ثلاثة أعضاء رئيسة" وذكر ابن النديم في الفهرست كتابا اسمه "سير العضو الرئيس من بدن الإنسان" وذكر الخوارزمي في مفاتيح العلوم "الأعضاء الرئيسة في الإنسان" وذكر الثعالبي في كتاب الطرائف قول الشاعر :

وجسدت رئيسة للذا

ت أربعة متى تحسب

وقال نصر الله بن الأثير في رسائله : " فلم يرضَ إلا بالرأس من الأعضاء الرئيسية " . وقال ابن أبي الحديد في شرح نهج البلاغة : " فإن الجوع المفرط يورث ضعف الأعضاء الرئيسية واضطرابها واختلال قواها " . وقال العلامة الصاغاني في كتابه مجمع البحرين : " والأعضاء الرئيسية عند الأطباء أربعة : وهي القلب والدماغ والكبد والأنثيان ، ويقال للمتقدمة رئيسة من حيث الشخص على معنى وجود (الإنسان) بدونها أو بدون واحد منها لا يمكن ، والرابع رئيس من حيث النوع ، ومن قال إن الأعضاء الرئيسية هي الأنف واللسان وغيرهما فقدسها " .

وقد رأيت هذا الخطأ ، أعني استعمال النسبة بغير باعث عليها ولا ملجئ إليها في كلام القلقشندي مؤلف "صبح الأعشى في صناعة الإنشا" قال : " وأما استيفاء الدولة فهي وظيفة رئيسية وعلى متوليها مدار أمور الدولة في الضبط ^(١) " . والصواب "وظيفة رئيسة" كما قدمناه ، واستعمل الأتراك العثمانيون هذا الغلط في عباراتهم فقد كانوا يقولون "رئيسي جمهور" بمعنى "رئيس جمهورية" وسرى الخطأ من الجهتين إلى الكتاب حتى أعتربنا الله تعالى على الصواب .

قل : إن هذه الأمسية فريدة بين الأماسي .

ولا تقل : هذه الأمسية (بالتخفيف) .

وذلك لأن "الأمسية" بمعنى المساء أصلها أمسية على وزن أفعولة فأبدلت الواو ياء وأدغمت في الياء الأخيرة ، فصارتا ياء مشددة أي أمسية ، كالأغنية وأصلها أغنوية ، والأمنية أصلها أمنية ، والأحجية أصلها أحجوية ، والأضحية أصلها أضحية ، كالأضحكة والأغلوطة ، والأنشودة والأحدثة ، ولأفعال ذوات الوجهين صورتان الأصلية والإبدالية وكالأدحية والأدحوة لمبيض النعام . فالأدحية التي أصلها

(١) صبح الأعشى "ج ٤ ص ٢٠"

"أدحويّة" مشتقة من دحى الشيء يدحاه دحوا أي بسطه ، والادحوة التي لا إبدال فيها ، هي من دحا الشيء يدحوه دحواً أي بسطه وذوات الياء منها أكثر من ذوات الواو في الاستعمال ، لأن الياء في هذا أخف من الواو ، فقولنا "أمسية" على الخطأ هو نقلها إلى "أفعلّة" بحذف الواو ، وكسرت السين لمكان الياء بعدها ، وهذا مخالف للسمع والقياس ، وكل ما خالف السماع والقياس يجب أن يطرح وينبذ ، وشذت "الأمثلة" على لغة ضعيفة .

وجمع الأمسية أماسي كأماشي جمع الأمنية ، وأحاجي جمع الأحجية وأغاني جمع الأغنية ، والتخفيف جائز في الجمع دون المفرد ..

قل : هذا الحمام من حمام الزاجل بالإضافة . أي الحمام الهواوي أو الهادي أو الهدى وحمام البطائق والمراسلة .
ولا تقل : من الحمام الزاجل ، على النعت .

وذلك لأن "الزاجل" هو الرجل الذي يزجل الحمام ، أي يرميه في الهواء يطيره من أبراجه للمراسلة على بعد ، ويقال له أيضاً "الزّجال" ، جاء في لسان العرب : "والزّجلُ" : إرسال الحمام الهادي من مزجل بعيد ، وقد زجل به يزجل ، وزجل الحمام الهادي زجلاً : أرسلها على بُعد ، وهي حمام الزاجل والزجال ، (نقل ذلك) عن الفارسي . وقال الجوهري في الصحاح "والزّجل أيضا إرسال الحمام" . وقال الزمخشري في أساس البلاغة "وزجل الحمام الهادي : أرسله زّجلاً ، يعني رمياً .

ومما روج هذا الخطأ أعني قولهم "الحمام الزاجل" بدلا من حمام الزاجل أن "الزجل" ورد في العربية بمعنى الجلبة ورفع الصوت للتطريب ، قال في لسان العرب : "أنشد سيبويه :

له زجل كأنه صوت حاد

إذا طلب الموسيقى أو زمير

وقد زجل زجلا فهو زجل وزاجل وربما أوقع الزجل على الغناء ، قال (الراجز) : وهو يغنيها غناء زاجلا والزجل : رفع الصوت الطرب ، قال يا ليتنا كنا حمامي زاجل" .

فإذا أريد حمام المراسلة فهو "حمام الزاجل" وإذا أريد به الحمام المغني أي الهادل الساجع فهو الحمام الزجل والزاجل .

وإذ ذكرنا الحمام الهادي وجمعه الهودي والهدى كالغازي والغزى نذكر أن العلامة السيد محمد مرتضى الزبيدي عدّ من مراجع كتابه اللغوي الواسع تاج العروس "كتاب الحمام الهدى" لمحمد بن قاسم بن عزرة الأزدي ، وقد ورد اسم هذا الكتاب في طبعة دولة الكويت"ج ١ ص٦" على هذه الصورة" وكتاب الحمام والهدى له أيضا" ومحقق هذا الجزء هو الشيخ عبد الستار أحمد فراج المصري ، فعلق على ذلك قوله : بهامش المطبوع : قوله له أيضا أي لابن قاسم ، وفي كشف الظنون أن كتاب (الهدى) لأبي عبد الله محمد بن القيم ، فلعل التحريف وقع في القيم أو القاسم وفيه أيضا أن كتاب اللجام وكتاب الحمام لأبي عبيدة معمر بن المثنى فيحرر"فتأمل هذا التخليط من هؤلاء الفضلاء المعلقين الذين جعلوا الصحيح تحريفا ، وظنوا كتاب حمام الزاجل أي الحمام الهوادي كتابا للهدى والارشاد ، وجعلوا محمد بن القاسم بن عزرة الأزدي "ابن قيم الجوزية" وهكذا فليكن التعليق الفضولي المبني على قلة العلم والتشبع به .

قل : رأيتهم يتكلم بعضهم مع بعض إذا كانوا جماعة رجال ، ورأيتهن تتكلم بعضهن مع بعض لجماعة النساء .

ولا تقل : رأيتهم يتكلم أحدهم مع الآخر ، لجماعة ، ولا رأيتهن تتكلم إحداهن مع الأخرى للجماعة من النساء .

وذلك لأن كلمة "بعض" تدل على الواحد والواحدة ، إذا كانت غير

مكررة ، فإذا كررت دلت على الجماعة ، ويراد بالواحد والواحدة ، ماله
 حيز منفصل ، ومقدار معلوم وجسم غير متصل ، كالإنسان والنخلة
 واليوم والسنة ، والانفصال طبيعي كجسد الإنسان ، واصطلاحى كالיום
 والسنة ، فإذا قلت : رأيت بعض أصدقائي في بعض الأيام ، فمعنى ذلك
 عند فصحاء الأمة العربية : أنك رأيت أحد أصدقائك ، في أحد الأيام ،
 قال الله تعالى في التنزيل العزيز ولو نزلناه على بعض الأعجمين فقرأه
 عليهم ، ما كانوا به مؤمنين" . قال "قرأه" ولم يقل غير ذلك فهو واحد ،
 وقال تعالى "وإذا أسر النبي إلى بعض أزواجه حديثا ، فلما نبأت به
 وأظهره الله عليه ، عرف بعضه وأعرض عن بعض ، فلما نبأها به قالت
 من أنبأك هذا ؟ قال : نبأني العليم الخبير" . قال "نبأت به" للواحدة ،
 وقال تعالى : "قال قائل منهم لا تقتلوا يوسف ، في غيابه الحب يلتقطه
 بعض السيارة ، إن كنتم فاعلين" أي يلتقطه أحد رجال السيارة أي
 القافلة ، وحسبك استعمال القرآن وإن أحببت الازدياد من الشواهد
 فإني لا أحسبك إلا سامعاً قول لييد :

تراك أمكنة إذا لم أرضها

أو يرتبط بعض النفوس حمامها

فقد أراد ببعض النفوس نفسه بالبداهة^(١) . وقول بشار بن برد :

ياقوم أذنني لبعض الحي عاشقة

والأذن تعشق قبل العين أحيانا

وقول أبي دلالة :

أقاد إلى السجون بغير ذنب

كانني بعض عمال الخراج

(١) يراجع شرح شواهد الكافية لعبد القادر بن عمر البندادي .

فبشار أراد ببعض الحي إحدى نسائه ، وأبو دلالة أراد ببعض عمال الخراج أحدهم .

ولا تستعمل مع أحدهما إلا الآخر ، ولا مع إحداهما إلا الأخرى ، فهذا كلام الفصحاء ، قال تعالى : "واتل عليهم نبأ آدم بالحق ، إذا قربنا قربانا ، فتقبل من أحدهما ، ولم يتقبل من الآخر" . وقال تعالى "فإن لم يكونا رجلين فرجل وامرأتان ، ممن ترضون من الشهداء ، إن فضل إحداهما فتذكر الأخرى الثانية" . ولم يقل فتذكر إحداهما الثانية لأنه خارج عن كلام العرب الفصحاء ، فإن استبدلت بفصاحة القرآن غيرها فأنت وما تريد .

قل : بعث إليه بكتاب وبهدية .

ولا تقل : بعثت إليه كتاباً وبعثت إليه هدية .

وذلك لأن الكتاب لا ينبعث بنفسه أي لا يسير بنفسه ولأن الهدية لا تنبعث بنفسها أي لا تسير بنفسها ، فينبغي أن يكون معهما مبعوث ، وهو المفعول المقدر لاشتغاره ولتساوي وجوده وحذفه في إفادة السامع والقارئ فالتقدير : بعثت إليه رجلاً بالكتاب وبعثت إليه رسولا بالهدية وما جرى مجرى ذلك من التقدير ، مثل "بعثت البريد بالكتاب" وهذا هو التعبير العربي الفصيح المليح .

وكذلك يكون حكم ما أشبه هذا الفعل من الأفعال ، تقول : أرسلت إليه برسالة ووجهت إليه بالأمانة أي الوديعة ، فلا تقل : أرسلت إليه رسالة ولا وجهت إليه الأمانة ، لأنهما لا تذهبان إليه بأنفسهما ، ولا يقتصر ذلك على الجماد بل يشمل الأحياء من الحيوان والأناسي المقهورين ، تقول : بعثت إليه بفرس رافع وأرسلت إليه ببغل فار ، ووجهت إليه بطائر جميل وبعثنا إليهم بالأسرى ، لأنهم غير مختارين في السير والحركة .

فإذا كان المشار إليه ينبعث بنفسه قلت : بعثت سفيرا وأرسلت رسولا ووجهت مندوبا عني ، وإلا فلك قدوة في قوله تعالى حكاية عن بلقيس "وإني مرسله إليهم بهدية فناظرة بم يرجع المرسلون" والتقدير "وإني مرسله إليهم رسلا بهدية" . بدلالة قولها "فناظرة بم يرجع المرسلون" . فالمرسلون هم الرسل . وقال تعالى "ولقد أرسلنا موسى بآياتنا" وقال تعالى : "وقالوا إنا كفرنا بما أرسلتم به ، ولم يقل أرسل لأن الرسالة النبوية لم تجئ بنفسها .

قل : أمرهم وقد أهمه الأمر .

ولا تقل : أمرهم وقد همّ الأمر .

قال الراغب الأصبهاني في مفردات غريب القرآن : وأهمّني كذا أي حملني على أن أهم به قال تعالى : "وطائفة قد أهمّتهم أنفسهم" . فالأنفس مهمة إذن لا هامة ، فالشيء المهم هو الذي يبعث الهمة في الإنسان ، ويجعله يهم ويقلقه أحيانا ، ونقل اللفظ من الوصفية إلى الاسمية فقليل له "المهم" وجمع على المهام تكسييرا وعلى المهمات تصحيحا ، وهو بالبداية اسم فاعل من أهمّه يهتم إهماماً .

والهام هو المحزون وهو من همه أي أحزنه حزنا يذيب الجسم ، ولا محل له في تلك الجملة ، وقال ابن السكيت وهو الدليل القريب في اللغة العربية ، قال في كتابه اصطلاح النطق : "ويقال قد أهمني الأمر : إذا أقلقك وأحزنك ، ويقال : قد همني المرض أي أذابني . . . ويقال : همك ما أهمك" .

وجاء في لسان العرب : "ويقال : همك ما أهمك . جعل "ما" نقيا في قوله : ما أهمك أي لم يهمك . ويقال : معنى ما أهمك أي ما أحزنك أو ما أقلقك أو ما أذابك ، يريد أن "ما" في الوجه الثاني تكون اسما موصولا ، ومرادنا من إيراد هذه الجملة المبهمة هو فعلها الرباعي "أهمك

يهمك اهتماما ، فهو المستعمل عند العرب في مثل هذا المعنى .

وجاء في لسان العرب ما يُلبس المعنى على القادح : يزر الفطن قال : "الهم : الحزن وجمعه هموم ، وهمّة الأمر هما ومهمّة وأهمّة فاهتم واهتم به" . أراد بقوله : همّة الأمر : أحزنه ، لأنه بدأ المادة بتة
الهم ، مع أن قولنا ، أهمني الأمر يهمني يعني جعلني أهم به ، بدلالة ما نقل صاحب اللسان بعد ذلك قال : وفي حديث سطيح "شمر فانك ماضي الهم شميم" أي إذا عزمت على شيء أمضيت الهم ما هم به الإنسان في نفسه تقول : أهمني هذا الأمر" . هذا ولو صحت دعوى أن "همّة الأمر" بمعنى أهمّة الأمر الذي اشتق منه المهم وجمعه المهمات والمهمات لسمت العرب "المهم" باسم "الهام" ولجمعتة على "هوام وهامات" . ولكن هذا لم يكن ولم يصير إليه قط ، فالهام لم يرد في لغة العرب بمعنى المهم .

ثم إن "هم" بهذا لو كان فصيحاً لاستعمله الفصحاء في كلامهم وخطبهم ورسائلهم ولورد في القرآن الكريم ، فالوارد فيه هو الرباعي قال تعالى في سورة آل عمران : وطائفة قد أهمتهم أنفسهم يظنون بالله غير الحق ظن الجاهلية يقولون هل لنا من الأمر من شيء ؟

نضيف إلى ذلك أن "هم" لو صح بمعنى "أهم" في المعاني المشار إليها ، لفضله الفصحاء على الرباعي ، لأن قاعدة الفصاحة العامة في ذلك تفضيل الثلاثي على الرباعي إذا كانا بمعنى واحد إلا إذا نبه على العكس بالنص والتصريح ، فنعشه أفصح من أنعشه ورجعه أفصح من أرجعه ، ووقفه أفصح من أوقفه ، ونقصه أفصح من أنقصه ، وعاقه أفصح من أعاقه ونتجه أفصح من أنتجه وغاض الماء يغيضه أفصح من أغاض الماء .

أما الشواهد على رجحان "أهمّة يهمه" فهو مهم على قولهم "همّة يهمّه فهو هام" . بعد شاهد القرآن الكريم فكثيرة كقول ابن المقفع في كيلة ودمنة ويرتاح إليه في جميع ما أهمّه" وقوله "فأهمّه ذلك وقال : ما كان للأسد أن يغدر بي" . وجاء في نهج البلاغة "ما أهمني أمر أهملت

بعده حتى أصلي ركعتين وأسأل الله العافية" وقال أبو زينب بن عوف
يخاطب عمار بن ياسر : "ما أحب أن لي شاهدين من هذه الأمة شهدا
لي عما سألت من هذا الأمر الذي أهتمني مكانكما" .

ذكر ذلك نصر بن مزاحم في أخبار صفين وقال البراءض على رواية
الفصحاء :

وداهية تهم الناس قسيلي
شددت لها بكر ضلوعي
هدمت بها بيوت بني كلاب
وأرضعت الموالي بالضروع

وقال عمر بن الخطاب (رض) : دلوني على رجل أستعمله على أمر
قد أهتمني" . ذكر ذلك البيهقي مؤلف المحاسن .

قل : فلان فائق من جماعة فوقة وفائقين كفائزين .

ولا تقل : متفوق من متفوقين .

قال مؤلف لسان العرب ناقلاً عن أئمة العربية في لسانه :

"فاق الشيء ، فَوْقا وفَوْقا : علاه ، وتقول : فلان يفوق قومه أي
يعلوهم ويفوق سطحاً أي يعلوه . . . وقال ابن الأعرابي : "الفوقة :
الأدباء الخطباء" . وقال الجوهري في الصحاح : "فاق الرجل أصحابه
يفوقهم أي علاهم بالشرف" . وقال الزمخشري في أساس البلاغة :
"وفاق قومه : فضلهم ورجل فائق في العلم" . وقال صاحب القاموس
المحيط في قاموسه : "فاق أصحابه فَوْقا وفَوْقا : علاهم بالشرف" .

وعلى هذا ينبغي أن يقال : فاق فلان غيره في الامتحان أو العلم
فَوْقا وفَوْقا ، فهو فائق وكان هؤلاء الفوقة في الامتحان والفائقين ، وقد
أجيز الفائق بجائزة ، لفواقه الآخرين .

أما "تفوق" فقد ذكر صاحب القاموس أن معناه "ترفع" ومعنى ترفع هو "تعلّى" وقال الزمخشري في الأساس : "وهو يتفوق على قومه . ولم يفسره ، وأياً كان معناه فإنه يفيد التكبر والتكلف في الفواق مع أن المراد اليوم هو العلو في العلم أو في الأدب أو في الفن أو غير ذلك بقدره وبغير تكلف ، ومعلوم أن "تفوق" على وزن تفعل والتفعل في مثله هو أحد وزني الرياء والتكلف ، والوزن الثاني هو "تفاعل" مصدره التفاعل نحو تناوم وتمارض ، أما تفعل للرياء فمثل ، "تعطش وتكبر" أي أظهر عن نفسه العطش وليس بعطشان ، وأظهر الكبر في المقام وليس بكبير ولا رفيع ، وترفع مثل ذلك ، إلا أن هذه الأفعال وأشباهها يقل بعدها عن الحقيقة ويكثر على حسب المؤثرات الاجتماعية فتواضع فلان هو من أوزان الرياء إلا أن التواضع مما يستحسنه المجتمع وإن كان رياءً .

قل : أرصد مبلغاً للعُمران ، يرصده ، فالمبلغ مرصّدٌ للعُمران .

ولا تقل : رَصَدَ مبلغاً له ، فالمبلغ مرصود .

وذلك لأن "رصد الشيء يرصده رصداً" ، معناه رقبه يرقبه رقابةً ، والحيوان يرصد غيره للوثوب عليه ، ومنه رصد النجوم الكواكب أي رقبانها في حركاتها ، وجريانها وسريانها ، فهذا وما قاربه من معاني رصد "الثلاثي" ، لا يؤدي المعنى المراد ، فينبغي استعمال "أرصد يرصد أرصاد ، للمعنى المشار إليه ، جاء في لسان العرب ، وهو مجموع من عدة معجمات لغوية : "أرصد له الأمر أعده . . وأرصدت له شيئاً أرصده : أعددت له . وفي حديث أبي ذر ، قال له النبي (ص) ما أحب أن عندي منه ديناراً إلا ديناراً أرصده لدين أي أعده لدين ، ويقال أرصدت له العقوبة إذا أعددت لها ، وحقيقته جعلتها على طريقه كالترقبة له . . وفي حديث الحسن بن علي (ع) وذكر أباه قال : ما خلف من دنياكم إلا ثلاثمائة درهم ، كان أرصدها لشراء خادم . وروى عن ابن سيرين أنه قال كانوا لا يرصدون الثمار في الدين ، وينبغي أن

يرصد العين في الدين ، وفسره ابن المبارك قال : إذا كان على الرجل دين ، وكان عنده مثله من العين - يعني النقد الذهب - لم تجب عليه الزكاة ، وإن كان عليه دين وأخرجت أرضه ثمرة ، يُجب فيها العُشر لم يسقط عشر الزكاة عنه ، من أجل ما عليه من الدين ، لاختلاف حكمهما ، وفيه خلاف . انتهى المنقول ، وجاء في نهج البلاغة " وأخذوا يميناً وشمالاً : طعننا في مسالك الغي ، وتركنا لمذاهب الرشد ، فلا تستعجلوا ما هو كائن مرصد ، ولا تستبطئوا ما يجيء به الغد " وقوله " ما هو كائن مرصد " معناه ما هو " حادث معد " . وجاء فيه أيضاً " أوصيكم عباد الله بتقوى الله ، الذي ضرب الأمثال ، ووقف لكم الآجال ، وألبسكم الرياش ، وأرفع لكم المعاش ، وأحاط بكم الإحصاء ، وأرصد لكم الجزاء " قال عز الدين عبد الحميد بن أبي الحديد ، الشافعي المدائني : " قوله : وأرصد يعني أعد ، وفي الحديث : إلا أن أرصده لدين عليّ " . وجاء فيه أيضاً في وصف القرآن المجيد ، وذكر المعاملات " ومباين بين محارمه ، من كبير أوعده عليه نيرانه ، أو صغير أرصد له غفرانه " وقال أمية بن أبي الصلت الثقفي في مجمرته :

وأرصدنا لريب الدهر جرّدا

لها ميماً وماذيا حصينا

قل : فإذا أنا به واقفا .

ولا تقل : فإذا أنا به واقف .

يقولون : " بحثت عن فلان فإذا أنا به واقف " برفع " واقف " علي وجه أعرابي متمحل مخالف للصواب ، هو اعتداد الباء زائدة في " به " وهي دعوى باطلة ، فالعبارة من العبارات العربية المختصرة التي لا يتم تركيبها إلا بتقدير نحو قولهم : " من لي بفلان أو بكذا وكذا ؟ " و " كيف لي به ؟ " و " لا عليك " و " إليك عني " و " هل لك إلى أن تفوز ؟ "

فالأول تقديره "من مظفر أو آتٍ؟" والثاني "كيف الظفر؟" والثالث لا بأس والرابع "أرجع أو أنكص" والخامس "هل لك حاجة أو توق"، ولذلك يجب أن يكون أصل قولهم "فإذا أنا به واقفا" : "فإذا أنا ظافر به واقفا" أو عاثر به أو شاعر به . . . ويكون "واقفا" على هذا التقدير حالا من الضمير المجرور بالباء وهو الهاء . ولا يجوز الرفع البتة ، وفي كلام العرب المدون في الكتب الصحيحة النسخ والضبط شواهد على ذلك ولغة أسرار يدركها الأحبار .

الملحق رقم (١)

بين أنستاس الكوملي وأسد داغر.
للأستاذ مصطفى جواد.

أغلاط اللغويين والأقدمين

لما وقّعنا على كلام الأستاذ داغر حكمنا صديقنا المحقق واللغوي المدقق الأستاذ مصطفى جواد وطلبنا إليه رأيه بنشر هذا المقال في السياسة الصادرة في ١١ يوليو من سنة ١٩٣٣ وهذا نصه بحروفه :

شاء صديقي العلامة انستاس ماري الكرمللي أن يجعلني حكما في ما شجر بينه وبين بعض الأدباء ثقة منه بي وسكونا إلى صراحتي وإيقانا بصدقني وأنا - على شكري له هذا الإيمان الذي أنعم به علي - غير أهل لأن أكون حكما له ولكنه عزيز علي أن لا أقول بكلمات هي نتيجة نصه^(١) إياي عما أخذه عليه الأستاذ أسعد خليل داغر في الأهرام الصادرة في ١١ مايو سنة ١٩٣٣ وعده غلطا منه . وإذا علمت أن الأستاذ أسعد خليل صاحب تذكرة الكاتب أيقنت بأنه يريد أن يتبع الناس ما سنه فيه وأن يذكرهم ما نسوه منها وما غفلوه وأطرحوه لاشتغال الغلط

(١) نص فلان فلانا : استقصى مسأله حتى علم ما عنده . وهي من الألفاظ الكريمة .

عليه وركون الشطط إليه غير فاطن إلى أن غريزة الحرص وطبيعة الاستبداد وخليقة تنزيه النفس ليست من مزايا المصلحين ولا المستصلحين فلقد تصدينا لتذكرة الكاتب مرارا فأشرنا إلى ما تضمنته من الغلط وإلى جمودها ورجوعها بالعربية إلى عهد الجاهلية . ولولا استيقاني أن نية صاحبها سليمة وغيرته على العربية صادقة لاتهمته في ما كتب ولعددته من المأجورين على تكريه العربية إلى الناس وتعجيزها بين لغات العالم وكراريس نقضنا لتذكرته عديدة عندنا نهتبل لها فرصتها ولولا كراهمتنا لرواج عن البحث لبسطنا له منها ما لم يخطر له ولا عن لدننه حتى يوقن أن في نفسه حاجة إلى الاستقصاء ورغبة في البحث واجبة عليه . أما الكلمات التي عدها غلطا في كلام العلامة انستاس فها هي مع رأينا في أقواله :

١. كان الأب قد قال "حتى إذا أرادوا نقل النار وحافظوا عليها من الانطفاء" فقال هو "والصواب ووقايتها من الانطفاء" فأنا ما أدري أجاد هذا الرجل الفاضل أم مازح في تصحيحه ؟ ما قول هذا إلا هزء بالعربية ولعب بها!! وإلا فكيف يسوغ للناقد أن يخصص كلمة بمعنى من المعاني ويوجب على الناس استعمالها ؟ مع أن لهم حقا في استعمال ما قاربها في معناها ، فالفعل (حافظ) يستعمل خاصا وعاما كثنائيه (حفظ) فإذا قلنا (حافظ عليه) كانت المحافظة عامة وإن قلنا (حافظ عليه من كذا) كانت خاصة ، فيقال (حافظ على ولدك من المرض وسوء الخلق وتعدي الناس عليه وغير ذلك) فالناقد لم يعلم بعد خصوص الأفعال ولا عمومها ، ويعلم (علم الساعة) لأنه يراجع معجمات العربية فإن لم يجد تعبيرا بنصه حكم بأنه غلط ، (وعلم الساعة) هذا يفتك بالعربية كفتك سم الساعة بالأجساد ، فعلماء العربية لم يعنوا في معجماتهم اللغوية بالتخصيص والتعميم ، ثم إننا وجدنا له قولاً في ص ٢٢ من تذكرته هذا نصه (ويجيء ما يكتبون صافيا على قدر الإمكان من أكدار اللحن ونقيا من شوائب الغلط) فليذكر لنا أي معجم لغوي جاء فيه (صفا من الأكدار ونقى من الشوائب) فإن قال قولاً احتججنا عليه بمثله ، فهم قد ذكروا

غالب الأفعال على العموم لا على الخصوص والناقد لم يستكمل أدوات النقد فلا عجب من وقوعه في ذلك .

٢- وقال الأب انستاس "وهو معروف لأعمال مختلفة" وقال الناقد "والصواب في أعمال مختلفة" فمن أنباء (هداه الله) أن الأب أراد الظرفية ، ولو أراد الظرفية لم يجز لأحد منعه ، فإن اللام جاءت للظرفية بمعنى "في مطردة المجيء" كما نص عليه العلماء وتعلمه النشء ، فاللام التي في كلام الراهب "لام السبب" تقع في جواب "لماذا" فيقول السائل لماذا عرف هذا الشيء فيقال له : عرف لأعمال مختلفة فهو معروف لها أي من أجلها وبسببها ومنه قول الإمام علي في نهج البلاغة "وكلما عظم قدر الشيء المتنافس فيه عظمت الرزية لفقده"^(١) أي بسبب فقده ومن أجله . فذلك الشيء صار معروفا لتعاود الأعمال إياه . فما الحيلة لمن لم يفهم ما يقال مع وضوحنا ؟

٣- وقال الأب "وقد تطورت" فقال صوابه : نشأت أو تحولت أو ترقّت . فما أعلمه بمرادف الكلم! يعد النشوء والترقي سيين ، ثم يعدهم من مرادفات التطور! فالتطور أيها الفاضل غير النشوء والنشوء غير الترقي ، ولم تصب إلا في "تحولت" وهو مثل "تطورت" في الاشتقاق والتوليد ، فالتطور مأخوذ من الطور والتحول مشتق من الحال ، ومن هذا القياس المطرد "التلون والتكون والتغير والتغلب" فمن ذا الذي منع اشتقاق "تطور" وهو من ذلك القياس "وأي أعجمي يحق له أن يكبح الغريزة العربية والسليقة العدنانية عن طبيعتهما ، قيل أن الإمام جعفر الصادق بن محمد الباقر عاد السيد الحميري وقد ثقل عليه المرض فقال له (قل الحق يكشف الله ما بك ويرحمك ويدخلك جنة أولياته" فلم ينشب الحميري أن قال "تجفرت باسم الله والله أكبر) أي صرت جعفري المذهب ، فقد اشتق من (جعفر) تجفرت ، فظهر التجعفر ونحو هذا (الزندق والتمجس واليهود والتنصر) فالسليقة العربية جارية أبداً وإن

(١) من المستدرك لغويات مخطوطة .

قوما مرنت لغتهم على اشتقاق الكلمات من أسماء الذوات فقالوا (أسد فلان وتأنث الرجل ودنر الوجه وتحجر الشيء واستأنس الحمار) لأبعد الناس عن الجمود اللغوي ، وتعطيل سبل الرقي ، ثم إن (التطور) قد اشتق منذ عهد بعيد ماض وجرى على الألسنة ووافق روح العربية قال الشعرا في طبقاته (كان الشيخ حسين أبو علي من أكمل العارفين وأصحاب الدوائر الكبرى وكان كثير "التطورات" وذكر عن الخضر أنه كان قادرا (على تطوير نفسه) فاستعمل التطور والتطوير ، ومن ذكر التطور ابن خلدون وذلك في مقدمته ، وسنة العلماء أن ما قيس على كلام العرب فهو منه وقاعدتهم قياس المنشور على نشرهم والمنظوم على نظمهم ولقد بان لنا أن تغليب الناقد للراهب العلامة تجن وتحامل عليه لأنه كان قد قال : في ص ٢٧٠٢٦ من تذكرته "ومما يجب على المجمع أن يوجه التفاته إليه ، هو (كذا بإضماره للإسم قبل ذكره إضمارا ممنوعا لضعفه) الكلمات الكبيرة المستعملة الآن في غير ما وضعت له ، وليس في كتب اللغة ما يجوز استعمالها هذا إلا على ضعف وتكلف ، ولكنها شاعت وذاعت حتى بين بلغاء الكتاب وليس من السهل أن يستبدل بها كلمات أخرى فمنها هذه الأسماء . . . والأفعال :تفرج وتطور واكتشف أفهكذا عمل العداوة حتى تريك صاحبها في ورطة العبث والتناقض ، ثم أليس هو قد قال في ص٢٢ من التذكرة ، وما يجد كل يوم من المكتشفات "والمكتشفات اسم مفعول من "اكتشف" الذي ذكره مع تطور ، فكيف يستجيز لنفسه ما يمنع غيره منه مع ثبوت الشيوع والاشتراك ، وهل استعمل أحد في عصر ابن خلدون والشعراني "اكتشف" حتى يعادل "تطور" فإن كان قول الراهب ضعيفا في رأيه فيجب عليه أن يعد قول نفسه أضعف ولا سيما أن "اكتشف" قد استعملتها العرب بمعنى حسر عن رأسه ما عليه من الثياب" كما ورد في الأغاني ٤ : ١٨٨ "ومغازي الواقدي على ما نقل ابن أبي الحديد في ، المجلد ص ٣٣٢ من شرحه .

٤- وقال الأب "أول من سبق استعمال" فقال الناقد "والصواب : إلى

وقال (وقد يقال للجمع والمؤنث صديق) وقوم قليلون وقليل قال الله تعالى (واذكروا إذ كنتم قليلا فكثرتُم) قلت : وقال السموءل :

تَعَيَّرْنَا أَنَا قَلِيلٌ عَدِيدُنَا

فَسَقَلَتْ لَهَا إِن الْكَرَامَ قَلِيلٌ

وفي سورة آل عمران (وكم من نبي قاتل معه ربيون كثير فما وهنوا لما أصابهم في سبيل الله . .) فقول الأب العلامة (وآله الكريم) من الكلام الكريم ، وقوله تعالى (ربيون كثير) يؤيد ما ذكرنا من جواز نعت الجمل بفعيل ، وبقيية الأمثلة توضح الحجة لأن النعت والخبر مشتركان في الجمع والأفراد .

١٨- وقال الأب (ويترك دونها حسنا) قال الناقد (الصواب : ما دونها حسناً) لماذا ؟ لأنه قضى على العرب ألا يستعملوا (دون) إلا ظرفاً وأن يتركوا (دوناً) بمعنى غير حسن وهين ، ولكن الراهب العلامة لم يذعن لقضاء الظالم فاستعمل (الدون) قال الزمخشري في الأساس (وشيء دون هين) وقال ابن أبي الحديد في الشرح (٤ : ٣٩٦) وقد يكون من هو دون الدون) فاستعمل الظرف مع الوصف ونقل الجوهري قول الشاعر :

إِذَا مَا عَلَا الْمَرْءَ رَامَ الْعَلَا

ويقنع بالدون من كان دوناً

١٩- وقال الأب العلامة (يقاسي الأهوال) فقال الناقد صوابه : العناء أو المشقة أو التعب قلنا : إن العناء قد يسبب الأهوال وإن الأهوال تسبب العناء فاستعمل الأب في كلامه ما آل إليه الأمر ، كقوله تعالى ودخل معه السجن فتيان قال أحدهما إني أراني أعصر خمراً . . . وإنما هو يعصر عنباً ولكن لما كان العنب يؤول إلى خمر سلط عليه فعله ، فللراهب في عبارة القرآن قدوة ، قال الفيومي في مادة برى من

مقيس في وصف صحيح اللام على فاعل أو فاعلة نحو : ضارب وضرب
وصائمه وصوم وضاربة . . .) والثاني مقيس أيضا مع ورود السماع
به قال ابن الأثير في النهاية (وعجزهم جمع عاجز كخادم وخدم) فذكر
هذين الوجهين إنما هو لإرشاد من يرى العربية بعين الضيق والضالة
ويحسب أن الدراسة القليلة تتيح له مجادلة فلاسفة بالعربية ، وقد
قدمنا أن منشأ خطأ الناقد هو إنكاره أن يأتي لفظ (العجوز) للرجل ،
وكذلك فعل بقولهم (هو رجل كسول) كما أورد في تذكرة الكاتب مع
أن القواعد التي يدرسها النشء ، قياس فعول بمعنى فاعل مع استواء
المذكر والمؤنث فيه" والقواعد تنسخ ما في المعجمات إذا تعارض
حكماهما وكنا قد قلنا في المجلد "٣٤٤٠١٨" من الكلية ، ما بعضه
وجهل أحدهم لهذا القياس حمله على ادعائه أن كسولا لا يكون إلا
للمؤنث بحجة أنه لم يجده في صحف اللغة إلا كذلك والقاعدة العامة أن
فعولا . . ، فضلا عن ورود النصوح بمعنى النصيح في أغاني الأصبهاني
وورود الكسول للمذكر في قول عبيد الراعي :
طال التقلب والزمان ورابه

كسل ويكره أن يكون كسولا

والقصيدة موروثة في جمهرة الشعراء لأبي زيد القرشي الذي لم يعرف
عصره أحد من المعاصرين غيرنا فقد عاش في القرن الخامس للهجرة لأنه
ذكر صحاح الجوهري في جمهرته والجوهري توفي سنة ٣٩٢ ولأن ابن رشيق
صاحب العمدة نقل عن جمهرته وهو قد توفي سنة ٤٦٣ .

٦- وقال الأب "يأنسون إلى ذلك الوطن" فقال الناقد صوابه
يأنسون بذلك الوطن أو يصبون إليه أقول : ليس هذا على شيء من
الحق لأن قول الراهب العلامة صحيح فصيح فقد قال الزمخشري في
أساس البلاغة : "وأنست به واستأنست به وأنست إليه قال الطرماح :
كل مستأنس إلى الموت قد خا

ض إليه بالسيف كل مخاض

وقال آخر :

إذا غاب بعلها لم أكن لها

زؤورا ولم تأنس إلى

فما أغنى الناقد عن هذا الارتباك فلا السليقة العربية : اتبع ، ولا البحث استوفى ، فيا ويلى على لغة العرب!

٧. وقال الأب : "من ألواح الرخام مكتوب عليها" فقال الصواب "مكتوبا عليها" مع بتره كلام الأب فكيف يميز القراء صحة دعواه والكلام الذي يعرف به الصواب من الخطأ مبتور ؟ ونحن لم نعرف أول كلام الراهب حتى يجوز أن يكون حكمنا لفصيلته ، ولكن يظهر لنا من قوله "من ألواح الرخام" وقوله "مكتوب" أن الاسم المتقدم الموصوف بالجار والمجرور "نكرة" فالناقد يريد جعل "مكتوب" حالا منه ، ولا حق له في ذلك . لأن الوجهين في مثل هذا جائزان فصيحان" قال طخيم الأسدي كما ورد في الكامل (١ : ٣٢٠) :

كأن لم يكن يوم بزورة صالح

وبالقصر ظل دائم وصديق

ولم أرد البطحساء يمزج مائها

شراب من البروقتين عتيق

فلجواز الوصفية بل لرجحانها عندي قال (عتيق) ويؤيد ما قلناه من رجحان الوصفية قول الزمخشري في المفصل . وتنكير ذي الحال قبيح إلا إذا قدمت عليه كقوله (لمية موحشا طلل) فقول الناقد قبيح عند الزمخشري وصرح ابن عقيل بالجواز في ذكره قوله تعالى "وما أهلكنا من قرية إلا ولها كتاب معلوم" فقد قال (ولا يصح كون الجملة صفة لقرية . لأن الواو لا تفصل بين الصفة والموصوف وأيضا وجود (إلا) مانع لها من ذلك فهو قد رد جواز الوصفية بالواو وبإلا وليستا في كلام الراهب

" . من ألواح الرخام مكتوب عليها" ومن هذا الباب قوله تعالى "ولما جاءهم كتاب من عند الله مصدق" فالمشهود فيه الرفع ، قال ابن هشام في شرح شذور الذهب" وقرأ بعض السلف . . مصدقاً ، فجعله الزمخشري حالا من كتاب لوصفه بالظرف" فالحالية مرجوحة كما قلنا .

وبعد ساعة من كتابنا هذا الذي قرأت زرنا الراهب العلامة فاستعلمناه أصل القول فأرانا أهرام الثامن من يوليو ووجدنا فيها قوله على هذه الصورة"وهناك قناديل من فضة . وعدد لا يحصى من ألواح الرخام مكتوب عليها" فهو كما ظننا لأننا موقنون بتبحر الراهب العلامة فلفظ"عدد" نكرة وما بعده صفات له كما يقال"وهناك شيء لم أعرفه جميل منقوش عليه صور" فتعدد صفة النكرة لا يؤثر شيئاً في ما ذكرناه ففي التنزيل"لقد جاءكم رسول من أنفسكم عزيز عليه ما عنتم حريص عليكم بالمؤمنين رؤوف رحيم" فعسى أن يتعلم الناقد فلا يعود إلى مثلها .

٨ . وقال الأب "تأكد أن لا فرق" فقال أسعد خليل داغر "صوابه تؤكد أو تتحقق لأن الفعل تأكد لازم" وقد أصاب في هذه التخطئة على كثرة خطئه وكنا قد خطأنا الأديب جورج مسرة في المجلد الخامس (ص ١٩٧) من مجلة الدليل البرازيلية بقوله "كما تأكدنا" معتمدين على النقل ومن الإنصاف أن نعرض النقل على العقل لأن الجمود والعجز ليسا من صفات اللغات الحية والقياس "يجيز يتأكد" بجعل التاء للطلب كقولهم "تحققه ، وتبينه ، وتعجله ، وثبته ، وتبصره ، وتنوره ، وتبحره ، وتيقنه ، وتأثره ، وتألقه ، وتأنفه ، وتأثله ، وتأوله وتبدله ، وتنظره" فهذا شيء مطرد وليس لي ولا للناقد أن يجبر الناس على أعمال طبيعة اللغة العربية ، فأعظم ما يقال هنا "أن الأب ترك السماع وتبع القياس" فإن قبل الأب منا هذا القياس - وأراه فاعلاً - ارتفعت عنه تخطئة الناقد وبقي كلامه فصيحاً وإلا فلسنا من المنكرين للقياس ولا من المقصرين في تحبيب العربية وتطويرها مع العصور .

٩- وقال الأب "إن كنيسة سان تريزة هو أحسن موطن" فقال الناقد (والصواب : هي أحسن موطن) قلنا : إن ما جاء به الناقد هو المتعارف في التعابير المتعالة ، ولكن من أمثوا دراسة العربية أو كادوا ، يعلمون أن الضمير المرفوع المنفصل الوارد بعد المسند إليه يجوز اتباعه في التذكير والتأنيث ما قبله وما بعده ، قال الطريحي في آخر معجمه المسمى مجمع البحرين (إذا توسط الضمير بين مذكر ومؤنث أحدهما يفسر الآخر جاز تأنيث الضمير فلو قيل : ما القدر قلنا هي الهندسة وهو الهندسة) قلنا : فإذا قدمنا المؤنث جاء العكس فنقول (ما الهندسة) والجواب هي القدر أو هو القدر) والعلة في الأول علة للثاني ففي الأول تبع الضمير ما بعده في التأنيث وفي الثاني تبع الضمير في التذكير ما بعده وكلا الأمرين من الجوائز لا من الأوجب فقول الأب العلامة (هو أحسن موطن) منظور فيه لأحسن وهو مذكر ، فاشكروا الله على توسيع هذا التوسع المسهل لصعابها .

١٠- وقال الأب (يعاونهم في إنشائها) فقال الناقد (صوابه : على إنشائها) لأنه لم يرد تعدي (عاون) في المعاجم اللغوية وهي غير مستوفاة البحث ولا مستقصاة التحري ، ألم تر أنه قد منع في تذكرته أن يقال : (استقصاء) لأن أصحاب المعاجم لم يعدوا بنفسه في مادة (ق ص ١) فخطأناه في لغة العرب (٩ : ٢٥) واستشهدنا قول الإمام علي (لا يستنفذه سائل ولا يستقصي سائل) وهو من نهج البلاغة ومنه كتاب الأمثال المسمى (المستقصي) للزمخشري ومهما يكن الأمر ، فإن قول الأب (يعاونهم في إنشائها) لا يقابل (يعاونهم على إنشائها) لأن المعاون عليه في التعبير الأول محذوف وتقديره (يعاونهم في إنشائها على الصعوبات) وهو الأصل في التعابير على ما يستوجبه العقل ، فالجار (في) للظرفية لا للتعددية كما وهم فيه الناقد . ومثله (استقصي في الحساب على فلان) وساعده في الأمر على أعدائه "فأي أعجمي يمنع استعمال "في" لكل كلمة تمكّن فيها الظرفية حقيقة أو مجازاً ؟ فالأولى مثل "جلس في المكان" والثانية نحو اجتهد في الأمر .

١١- وقال الأب "لم تنحصر في القاهرة فقط" فقال الناقد والصواب في القاهرة ، لأن معنى الانحباس أقاده الفعل تنحصر فأعنى عن فقط وهذا القول هو الغلطة التي نعاها على الكتاب في تذكرة الكاتب (ص ٢٠) فمضمون كلامه وجوب رفع التوكيد من العربية ، ويلي على أهلها : ورفع يستوجب إهمال مادة أكده ومرادفتها ، وحذف باب التوكيد من كتب النحو ليقّل أجبر الطبع والورق ، ومع هذه البلية السوداء والدهياء نسأل الناقد أن يذكر لنا كلاماً فيه فقط لنرى كيف يستعملها هو ؟ لأن كلامه يوجب أن تهمل أبداً ، مع أنها ارتجلت لتوكيد الاكتفاء لا تستعمل لما وضعته له ؟

ولا سوء في أن تأتي للناقد بمثل أو أكثر استعمل فيه الفصحاء "فقط" لتوكيد الاكتفاء في كلام ظهر معناه أكثر من معنى كلام الراهب ففي مادة ص ح ب من مختار الصحاح "قلت : لم يجمع فاعل على فعالة إلا هذا الحرف فقط" وفي مادة "قط" منه "تقول : رأيت مرة واحدة فقط" وفي مادة ح م م "وعن العامة أنها الدواجن فقط" ففي القول الأول استعملت بعد أداة الحصر ، وفي الثاني جعلت بعد التوكيد المعنوي واحدة وفي الثالث بعد التوكيد بأن ، فما كان أولى الناقد بترك هذه التكاليف والتحملات!!

١٢- وقال الأب "أما الآن . . أخذت أقول" فقال صوابه "فأخذت أقول" فنقول : هذا صواب على حسب تلفظه "أما" فقد عدها مشددة الميم للشرط والتوكيد فوجب عنده ربط جوابها بالفاء ، والأصل أنها مخففة الميم للتحقيق والتنبية قال الجوهري "أما : مخفف تحقيق للكلام الذي يتلوه تقول : أما أن زيد عاقل ، تعني أنه عاقل على الحقيقة لا على المجاز" فلماذا قرأ الناقد غلطاً فكتب سقطاً ؟

لقد كان واجبا عليه أن يتلمس وجه التلفظ قبل أن ينكدر إلى النقد والمؤاخذة ، وإحسان الظن قبل إساءته عند الشفقاء على البشرية ، ثم أن حذف الفاء من جواب إما "بالتشديد" قد ورد في الشعر قال الحارث بن خالد المخزومي :

فأما القتال لا قتالاً ،
ولكن سيدي ، مراض المراكب

وقال آخر :

فأما الصدور لا صدور لجعفر
ولكن إعجازاً شديداً ،

ولكن قدمنا أن شهادة الشعر للشعر ودلالة النثر للنثر . فذلك
الصراط السوي .

١٣- وقال الأب "دبت في شرقنا نهضة" فقال الناقد "الصواب ،
سمعت أو متعت" فكأنه هداه الله للحق يحرم "الاستعارة المجردة" بل يظهر
لنا أنها محرمة عليه . ألم ير إلى قوله تعالى "فأذاقها الله لباس الجوع"
فأين الإذاقة من اللباس ؟ أو إلى قول زهير "لدى أسد شاكي السلاح"
مقذف "فليس بواجب ترشيح الاستعارة ، ولا حق للناقد في إجبار الأب
على ترك (دبت) والاستبدال به ، وعنده شاهد من القرآن الكريم .

١٤- وقال الأب (وهو منعكف في صومعته) فقال الناقد (صوابه :
معتكف) ولقد كان حرياً أن يذكر علة التخطئة وسبب التصويب ، فهل
هما إغفال أصحاب المعاجم اللغوية لـ (انعكف) ؟ لئن كانوا قد أهملوا
سماعاً لقد تركوا قياساً يجري على رغم الجامدين مع الزمن وتحدد
المرافق والآلات ، فانعكف مطاوع (عكفه) يقال (عكفه فانعكف وزجره
فانزجر ، وظلمه فانظلم) وما يصعب استقصاؤه على أن شرط القياس
قبول أثر الفعل ، والانعكاف من هذا الباب ليبحت عن (انجرح) في كتب
اللغة ، فهل يجده فيها ؟ ولكنه استعمل عند الحاجة ، قال الحافظ أبو
الطاهر أحمد بن محمد السلفي "عشرت في منزل سكناي فانجرح
أخمصي ، فشقت وليدة في الدار خرقة من خمارها وعصبت رجلي" من
الوفيات" (١٠٣ : ١) طبعة إيران الصحيحة المصححة ، فتخريج كلام الأب

"عكفه الله أو عقله في صومعته فهو منعكف فيها" كما قيل "هو منصب في الكلام ومنبعق فيه" قال في مختار الصحاح "إن الله يكره الانبعاق في الكلام فرحم الله عبدا أوجز فيه ، وهو الانصباب فيه لشدة" فكان أولى للناقد ألا يكون منصبا في ما لا فائدة فيه ، وقد غلط الشيخ إبراهيم اليازجي بمنع الانصباب في ذكر أولي الألباب .

١٥. وقال الأب "تتوفر علائم الانقراض" قال الناقد "صوابه تتوافر" فلماذا خطأ الأب ؟ لأنه لم يجد "توفر" في مادتها من القاموس أو من غيره ، فكان الكتب في رأيه قد استوفت الكلم وهذا هو الخطأ الكبير والبلاء المبين للعربية ، فالفعل "توفر مطاوع" وفرة" مثل "كسره فتكسر وجمعه فتجمع وعلمه فتعلم وحطمه فتحطم" وقد ذكرنا أمر المطاوعة في الردة السابقة لهذه ، ومع فصاحة قياس الأب لـ (توفر) نستحسن ذكره منقولاً عن الأسلاف الفصحاء قال بشار بن برد (إن عدم النظر يقوي ذكاء القلب ويقطع عنه الشغل بما ينظر إليه من الأشياء فيتوفر حسه) عن الأغاني (٣ : ١٤٢) وقال الشريف المرتضى في أماليه (١ : ٥٦) لتفسير (تقذ الفصيل) ما صورته (تقذ الفصيل برجلها . أي تركله وتدفعه عن الدنو إلى الرضاع ليتوفر اللبن على الحلب) ونقل المسعودي في مروج الذهب (٢ : ٤٦٢) قول ابن حمدون نديم المعتضد بالله العباسي (فتعجبت من ذلك في أول أمره ثم تبينت القصة فإذا أنه يتوفر من ذلك في كل شهر مال عظيم" وقال ابن خلكان في ترجمة أبي حامد محمد بن يونس الشافعي "وتوفرت حرمة عند القاهرة أكثر مما كانت عند أبيه" من الوفيات (٢ : ٥١٠) وقال ابن أبي الحديد (فليت شعري كم مقدار ما يتوفر على أبي بكر وستة نفر معه . . . أترى أن يكون المتوفر على أبي بكر وشهوده من التركة عشر عشر درهم ؟) عن شرح النهج (٤ : ٩٢٠) وفي ص ١٢٦ منه قول زياد بن أبيه (ما يتوفر على من تهالك غيرهم على العمارة وأمنهم جوري أضعاف ما وضعت عن هؤلاء الآن) وقال القفطي في تاريخ الحكماء (ص ١٧٠) ما نصه (قلو طرخس كان فيلسوفاً مذكوراً في عصره يعلم جزءاً متوفراً من هذا الشأن) وقال

في ص ٢٦٢ (وكان لأبي الحسن هذا أدب متوفر وشعر حسن) فيرى الناقد والقراء أنا ذكرنا من الناطقين ب (توفر) أو (متوفر) زيادا ويشارا وابن حمدون والأصفهاني والشريف المرتضى وابن أبي الحديد والقفطي وابن خلكان ، فأولهم من رجال صدر الإسلام وآخرهم من جيل القرن السابع ، ومجموع الصفحات التي طالعناها حتى انتهينا إلى تلك الكلمة (خمسة آلاف صفحة) فأين فتحة واحدة للقاموس من هذا الاستقصاء الدال على الغرام بالعربية والحفاظ عليها وإنقاذها من العابثين بها الجاهلين لأسرارها ، ومما قدمنا يظهر للمتحري أن "توفر" قد وردت في المعاجم اللغوية ولكنهم لم يفصلوا استعمالها بأنها للناس وللمال وبقية الأشياء فظن الناقد أنها مقصورة على الناس وأن "توفر المال" تخالف "توفر فلان على العمل" وليست من معناها فقول زياد "يتوفر على . . . اضعاف" دليل على ما قلنا ، وكذلك قول الشريف "ليتوفر اللبن على الحلب" .

١٦. وقال الأب "تعز بهذه الخسارة" فقال الناقد "صوابه عن هذه الخسارة" ونحن لم يبق لنا صبر على مثل هذا الجمود ولا شوق إلى بسط الكلام ، فعلينا أن نقول له ما قال ابن أبي الحديد في شرحه "٢٦٠: ٤" ما صورته "دخل كعب القرشي الهاشمي على محمد بن عبد الله بن طاهر يعزيه في أخيه" وتعزى مطاوع "عزاء" ووضع الباء مكان "في" مألوف معروف . وقول الناقد منقوض .

١٧. وقال الأب (وآله الكريم) فقال الناقد (والصواب الكرام) قلنا : هذا الرد غلط من وجهين أولهما أن (الآل) اسم جمع فإن استعمل للأدبيين جاز أفراد وصفه على اللفظ وجاز جمع الوصف على المعنى ، وهذا شيء يدرسه النشء في المدارس وثانيهما أن (الكريم) يجوز وصف الجمع به واسم الجمع ، مع بقائه مفردا ، لأن فعيل للوصف المجرد من الحدث ، فمن ذلك الرقيق قال في المختار (والرقيق المملوك واحد وجمع)

وقال (وقد يقال للجمع والمؤنث صديق) وقوم قليلون وقليل قال الله تعالى (واذكروا إذ كنتم قليلا فكثرتُم) قلت : وقال السموءل :

تَعَيَّرْنَا أَنَا قَلِيلٌ عَدِيدُنَا

فَسَقَلَتْ لَهَا إِن الْكَرَامَ قَلِيلٌ

وفي سورة آل عمران (وكم من نبي قاتل معه ربيون كثير فما وهنوا لما أصابهم في سبيل الله . .) فقول الأب العلامة (وآله الكريم) من الكلام الكريم ، وقوله تعالى (ربيون كثير) يؤيد ما ذكرنا من جواز نعت الجمل بفعيل ، وبقيية الأمثلة توضح الحجة لأن النعت والخبر مشتركان في الجمع والأفراد .

١٨- وقال الأب (ويترك دونها حسنا) قال الناقد (الصواب : ما دونها حسناً) لماذا ؟ لأنه قضى على العرب ألا يستعملوا (دون) إلا ظرفاً وأن يتركوا (دوناً) بمعنى غير حسن وهين ، ولكن الراهب العلامة لم يذعن لقضاء الظالم فاستعمل (الدون) قال الزمخشري في الأساس (وشيء دون هين) وقال ابن أبي الحديد في الشرح (٤ : ٣٩٦) وقد يكون من هو دون الدون) فاستعمل الظرف مع الوصف ونقل الجوهري قول الشاعر :

إِذَا مَا عَلَا الْمَرْءَ رَامَ الْعَلَا

ويقنع بالدون من كسان دونا

١٩- وقال الأب العلامة (يقاسي الأهوال) فقال الناقد صوابه : العناء أو المشقة أو التعب قلنا : إن العناء قد يسبب الأهوال وإن الأهوال تسبب العناء فاستعمل الأب في كلامه ما آل إليه الأمر ، كقوله تعالى ودخل معه السجن فتيان قال أحدهما إني أراني أعصر خمرا . . . وإنما هو يعصر عنباً ولكن لما كان العنب يؤول إلى خمر سلط عليه فعله ، فللراهب في عبارة القرآن قدوة ، قال الفيومي في مادة برى من

المصباح المنير وبريت القلم برياً . . وهذه العبارة فيها تسامح لأنهم قالوا : لا يسمى قلماً إلا بعد البراية وقبلها يسمى قصة ، فكيف يقال للمبري برية : لكلمة هي بما يؤول إليه . إذا مثل عصرت الخمر ومن الدلائل السماعية على صحة قولنا السابق قول الزمخشري في الأساس وعقبة هولة صعبة فقد قابل الصعوبة بالهول ، وهذا المجاز الصريح الصحيح قالوا أكل من المأكولات اللذيذة وشرب من المشروبات فهل يفهم الناقد منه أنهم أكلوا من الفرث وشربوا من اللبن بعد قاس غيرهم ؟

٢٠ . وقال الأب يكلف يقسط منه ، ونكلفه بوضع ه . هذه الفهارس قال الناقد والصواب قسطاً منه ، ووضع مثل هذه الفهارس وظاهر حجته أن كلف ورد في المعاجم اللغوية معدى إلى مفعولين بنفسه وإن تكلف مطاوعه جاء فيها متعدياً بنفسه ، ولكن هذه الحجة لا توهم كلام الراهب العلامة لأنه استعمل الفعل مراعياً أصله فهو مضعف (كلف به من باب طرب) وقياسه (كلف به فتكلف به) لكن العرب لما كانت تحب الاختصار حذفوا الباء وأوصلت الفعل إلى مفعوله الثاني بنفسه ، فليس استعمال الأصل ممنوعاً ، ومن ذلك قول العلامة ابن أبي الحديد في شرحه (٤ : ١٣٦) ما صورته (وربما احتجت فيما بعد أن تكلفهم بحادث يحدث عند المساعدة بما لا يقسطونه عليهم . . .) واستعمل مصدره واسم مفعوله على الأصل أيضاً قال أبو جعفر الاسكافي (متى كان الصبي عاقلاً مميّزاً كان مكلفاً بالعقليات وإن كان تكليفه بالشرعيات موقوفاً على حد آخر) نقله ابن أبي الحديد في شرحه (٣ : ٢٦١) والقائل من معاصري الجاحظ الناقضين لبعض كتبه ، وقال ابن أبي الحديد في موضع ثان (١ : ٤٦٧) كما لا يكون الإنسان مكلفاً في الدنيا بما يخص .

وقد شاع الأصل هذا حتى أن ابن العبري استعمله في مختصر الدول (٣٩٥) قال (الترخان هو الحر الذي لا يكلف بشيء من الحقوق السلطانية) . وماذا درس الناقد البائس وهو لم يعرف بعد أن (الباء) تدخل زائدة على المفعول أيضاً قال الإمام علي في حديث له (وفيه ثلاث

أعين أنبتت بالضغث) قال ابن قتيبة (قوله أنبتت بالضغث أحسبه . . .
والباء زائدة تقديره أنبتت الضغث كقوله تعالى (تنبت بالدهن) وقال ابن
أبي الحديد المذكور (وتقول ملك زيد بفلانة بغير ألف والباء هنا زائدة
وإنما حكمنا بزيادتها لأن العرب تقول : ملكت أنا فلانة أي تزوجتها)
عن الشرح (٤ ، ٣٦٣ - ٨) ومنه "استشفعه واستشفع به ورماه ورمى به
وألقيه وألقى به ودفعه ودفع به وقذفه وقذف به وأخذه وأخذ به" فطعن
الناقد مردود بهاتين الجنتين : مراعاة الأصل والمجاز ، وقد ذكرنا سابقا
قول الجرجاني "ويكون المجاز بزيادة كقولهم بحسبك درهم وقوله
تعالى : وكفى بالله شهيدا ، المعنى : حسبك وكفى الله" .

٢١ . وقال الأب "لا يمكن لأحد" قال الناقد "صوابه لا يمكن أحدا"
قال هذا وغيره لأنه لم يجده في القاموس ولأنه كتبه في تذكرة الكاتب
فكان على رأيه فريضة على الناس ، ولو كان قد عرض ما في التذكرة
على أعلم منه لوقاه شر هذا الارتباك ونبهه على ما لم يقف عليه ،
فأمكن له الشيء ، غير أمكنه الشيء ، ويا عجباً للذي يجهل هذا من
العربية وينبهي للناس يخطئهم وهو المخطئ ، ويفغلهم وهو الغافل ،
فالهمزة في أمكنه "للتعدية وفي أمكن له" للوجود ومنه "أمكنت الضبة
والجراد : ظهر منها المكن" وأثمرت الشجرة : ظهر فيها الثمر ، فأمكن
له الشيء : ظهرت له المكنة منه أي التمكن : ومنه تمثل ابن أبي عتيق
بقول عمر بن أبي ربيعة : وصورته "أمكنت للشارب الغدر جمع
غدير ، أي ظهرت له أمكنتها (راجع الأغاني ١ : ٢٢٩) كقولهم في
الأمثال "أسمحت قروته وقرينته" أي أنقاد وسمح وقالوا "أصبح فلان :
ظهرت منه الصبغة وزال منه الإباء ، وهذا شيء نعلمه تلامذتنا ، ولرب
معتز يقول "أليس للعدران أمكنة ظاهرة حتى تظهر" فنقول له "إن هذا
التعبير منظور فيه إلى جزيرة العرب وأمثالها مما يضل فيه الراكب فيشتد
به العطش لحفاء أمكنة الغدران عليه ، فإذا اهتدى إليها فذلك ظهور منها
له بعد خفاء وهذا مستفاد من الأصل أي قول ابن أبي ربيعة :

سلكوا خل الصفـفـاح لهم

زجل أحـداجـهم زمـر

قال حاديههم لهم أسسلا أمكنت للشارب الفسدر

فكلام الناقد ساقط بدافع العقل والنقل ، ولو قال قائل "لا يمكن له كذا" مريدا "لا يمكنه" ما جاز للناقد أن يخطئه ولا حق ، لأن اللام هذه للتقوية تدخل على معمول اسم الفاعل والمصدر واسمه وأفعل التفضيل وعلى معمول الفعل المتقدم عليه والمتأخر عنه على لغة ، وما هذا سبيله فلا يقال له "غلط وصوابه كذا" فشهد معمول المتقدم على فعله من هذا النوع قوله تعالى "إن كنتم الرؤيا تغيرون" وشاهد المتأخر قوله "عسى أن يكون ردف لكم" قال محمد بن يزيد المبرد في الكامل (٢ : ٤٧) ما نصه "والذي يستعمل في صلة الفعل اللام لأنها لام الإضافة تقول : : لزيد ضربت ولعمرو أكرمت والمعنى : عمرا أكرمت . . . إن أخر المفعول فعربي حسن ، والقرآن محيط بكل اللغات الفصيحة قال الله عز وجل : وأمرت لأن أكون أول المسلمين ، والنحويون يقولون في قوله جل ثناؤه : قل : عسى أن يكون ردف لكم . إنما هو ردفكم" فالذي عابه على الناس في تذكرته عربي حسن .

٢٢. وقال الأب (المرادفات) قال الناقد (والصواب : المترادفات) وأنا ما أدري ماذا أراد الراهب بالمرادفات أجمع مرادفة أم جمع مرادف ؟ فإن كان الأول مراده فلا محل للاعتراض وإن كان الثاني فنرد قول الناقد بأن (المرادفات تجوز قراءتها بفتح الدال على اعتبار أن غيرها قد رادفها وبكسر الدال على عدها مرادفة لغيرها ، قال الفيومي في مادة كتب من المصباح المنير (وكتابت العبد مكاتبة وكتابة فالعبد مكاتب بالفتح اسم مفعول وبالكسر اسم فاعل لأنه كاتب سيده فالفعل منهما فكل واحد فاعل ومفعول من حيث المعنى) فذكر أحد الفرعين في كلام الراهب مستوجب لتذكر الثاني ومن عن ذكره ، قال ابن فارس في الصحابي (ص ١٨١) (العرب تصف الجميع بصفة الواحد كقوله جل ثناؤه إن كنتم جنبا وهم جماعة) وباب نسبة الشيء إلى أحد اثنين وهولهما

معروف متعالماً في كتب فقه اللغة ، فلا حاجة بنا إلى ذكر البديهيّات ، وكان الأولى بمن يناقش الناس هذا النقاش أن يحاسب نفسه أكثر فيسألها عن قوله في حاشية ص ٣٠ من التذكرة (وهذه كما لا يخفى معربة) أعلى العلماء لا يخفى أم على الجهلاء ؟ وعلى العقلاء أم على المجانين ، وعن قوله (بل يشاركون فيها حتى الخوذي) بحذف الفاعل ليشترك مع ذكر المعطوف عليه ، مما لا يؤيده سماع ولا يعضده قياس .

٢٣- وقال الأب "المؤدى المطلوب" فقال هذا الناقد "صوابه المعنى المطلوب" فما أسرع زلله وما أقل رشده! من أراد أن الراهب العلامة أراد اسم المفعول لا المصدر الميمي فيكون كالتأدية ، بل لو أراد اسم المفعول من قولهم "أدى اللفظ المعنى" فالمعنى مؤدى لكان من أفصح كلام العرب قال الزمخشري في باب الحال من المفصل (ص ٦٣) ما تصه والحال المؤكدة هي التي تجي ، على أثر جملة عقدها من اسمين لا عمل لهما لتوكيد خبرها وتقريب مؤداه ونفي الشك عنه "فاستعمل المؤدى مكان المعنى قبل ثمانمائة سنة بل أكثر منها ، ثم جاء الناقد ليهدم ما قبله الفصحاء وينوه على الفصاحة لماذا ؟ لأنه نظر في القاموس فلم يجده ، فليصن نفسه عن هذه الترهات ، وليشفق على العربية أن تتلاعب بها الصرور وتضحك منها هوازي اللغات ليقل لنا هل خطأ أحد بقوله في (٣٠) من التذكرة "يظل دون مدلول الكتابة" وهل قال له من أين لك المدلول ؟ فإنه من "دل اللفظ على المعنى" فهو مدلول عليه ، وحذفت الصلة فقليل مدلول ، مع أن "المؤدى ليس فيه حذف صلة! وهذا الوهم الذي وهمه في المؤدى في تذكرته وفقنا الله لتطهيرها وإصلاحها . وليت شعري لم لم يصلح الناقد قوله في التذكرة "مع أنه لا ينقصها شيء" مما في اللغات الأخرى" كما في ص ٢٤ منها فقد استعمل "ينقص" بمعنى يعوز وله حاجة ويحتاج إلى ، فأخرجه عما وضع له أو استجيز عليه ، فهو لا يؤدى المعنى حقيقة ولا مجازاً ، لأنه يفيد البخس والتقليل ، يقال (نقصه جعله ناقصاً ونقصت فلاناً حقه : بخسته إياه) وفي القرآن الكريم (أولم يبرأ أنا نأتى الأرض ننقصها من أطرافها ؟) وفيه (قد علمنا ما تنقص

الأرض منهم وعندنا فتارة . . .) و"قال يا قوم اعبدوا الله ما لكم من
إله غيره ولا تنقصوا الماء والماء زان" وقال صفوان الأنصاري يذكر
وأصلا :

وما نقصته الرأ إذا في الـة سادرا

على الـة . . . واللفظ مطرد سرود

أي لم تجعله ناقصا لقدرته على الـة . . . فصواب عبارة الناقد :
ليست بها حاجة إلى شيء مما في اللغات الأخرى . . . "و" لا تحتاج
إلى . . . "و" لا يعوزها . . . قال الفرزدق :

لئن فركتكم عجلة الـة

وأعووزكم المـة في السنب

ومن الكلام المنسوب إلى الإمام علي "عليهم بالآداب فإن كنتم
ملوكا برزتم وإن كنتم وسطا فقتم وإن أعوزكم المعيشة بأديهم" وقال
القطامي :

وكن إذا أغرن على قبيل

فأعوزن كون حيث سانا

وقال رجل من النمر بن قاسط كما في الأغاني "٢ ، ١٨٢" :

أرى إبلي بجـوف الماء حلت

وأعوـزها به الماء الرواء

وقال قدامة بن نوح "كان بشار يحشو شعره إذا أعوزته القافية
والمعنى بالأشياء التي لاحقيقة لها" ورد ذلك في الأغاني "٣ ، ١٦٣" فإذا
احتج بأنه استعمل (ينقص) على الأصل ، كان كلامه لغوا فما معنى "لا
يقللها شيء مما في اللغات الأخرى ؟" وما مقتضى الحال الموجب لهذا
المقال ؟

٢٤. وقال الأب "أتاه الله من المزايا ما حقق" قال الناقد "والصواب : أتاه الله بالمد أو أتاه بما حقق" : قلنا ظاهر "أتاه" في عبارة الأب العلامة أنها "أتاه" بمعنى أعطاه فسقطت المدة في الطبع ، أما استبداله "المد" بالمزايا . فتحكم وتلعب ، لأن المزايا جمع مزية وهي التي ترجح صاحبها على محرومها من أنواع الفضل ، قال الشاعر :

وعندي لأصحاب العرب مزية

على فارس البرذون أو فارس البغل

فالمزايا أحوال حسنة في المرء تظهر فضله على من ليست فيه ، فشتان ما هي والمد ، ثم إنه قال في التذكرة (ص ٦٧) ما نصه ولم يسمع المد بمعنى الإمداد إلا في الشر فكيف جاز له أن يكلف الأب استعماله ؟ إن هذا إلا إفساد للعربية وربك لها ، فأسفنا عليها عظيم وحزننا عليها طويل وسيكفيها الله العايشين بها .

٢٥. وقال الأب (اهدوني مؤلفاتهم) قال الناقد صوابه أهدوا لي أو إلي سعيًا في سبيله المعروفة ولتطبيق ما في تذكرته من الفرائض اللغوية واعتمادًا على أنه لم يجد أهدى في القاموس معدى بنفسه إلى مفعوليه ، وقد قدمنا له قول الجرجاني عن المجاز وبنقصان كقوله تعالى واسأل القرية وقوله عز وجل واختار موسى قومه (سبعين رجلاً) والمعنى من قومه قال المبرد في الكامل (٢٦٠) في تخريج قضائي بمعنى قضى على ما صورته وقال الله تبارك وتعالى . واختار موسى قومه سبعين رجلاً لميقاتنا أي من قومه وقال الشاعر (وهو إياس بن عامر أعشى طرود) :

أمرتك الخير لكن ما ائتمرت به

فقد تركت ذا مال وذا نسب

أي أمرتك بالخير ، ومن ذا قول الفرزدق :

ومنا الذي اختير الرجال سماحة

وجسوداً إذا هب الرياح الزعازع

أي من الرجال فهذا الكلام الفصيح (أه وقال الأخفش) لأن قولك اخترت الرجال زيدا ، قد علم بذلك زيدا أن حرف الجر محذوف من الأول وقال السليكي (يصيدك قافلا والمخ رارا) قال فيه المبرد أيضا في الكامل (٣ : ٢٩) ما أصله (وقوله يصيدك أي يمسيد لك) ، ومن هذا قوله تعالى "وإذا كالوهم أو وزنوهم يخسرون" أي ذالوا لهم أو وزنوا لهم ، يقال : كلتكم ووزنتكم أي كلت لكم ووزنت لكم لأنه قد قال تعالى أولا إذا اکتالوا على الناس يستوفون) وذكرنا قبل هذا من باب الحذف والإيصال ما فيه عبرة للغافلين عن سعة العربية المنحدرين لمرونتها الساعين على إضعافها وسجنها في ظلمات الجمود ومطامير الوحشية . ثم إن (أهداه الشيء بمعنى أهداه له وإليه) وارد في كلام الفصحى ، قال بشار :

لم تهدنا نعلا ولا خاتما

من أين أقسمت ؟ من الحش ؟

ورد هذا البيت في الأغاني "٣ : ٢١٥" وإنما صح استشهاده إياه لموافقته سنة العربية وتهج الفصحى كقولهم (هداه الطريق وله وإليه وقصده وله وإليه وحسده على الشيء وحسده إياه وكتم عنه الأمر وكتمه إياه ومنعه منه ومنعه إياه ووقاه منه وإياه وحذره منه وإياه وألزمه به وإياه وزوجه بها وإياها) .

٢٦. وقال الأب العلامه "حين يحاول شكر مصر على الحفاوة ، فالشكر لكم على رقة شعوركم" قال الناقد "صوابه يحاول أن يشكر لمصر الحفاوة وأشكر لكم رقة شعوركم" فعاب صحيحا واستقبح مليحا . وحسب المنصف في دفاعنا عن قول الراهب الأول : أن نذكر ما قاله في تذكروته عن شكر (ص ٩٧) قال "وأما تعديته إلى المشكور به بعلى في قولهم . شكرته على فضله فعلى تضمنين الفعل شكر معنى الفعل "حمد" وحينئذ يمتنع دخول اللام على المشكور له كما ترى "فقد اعترف بصحة ما عابه على الراهب العلامه ، فما الذي حمله على تلك الفعله ، وهذه التسامحة منه في شكر ليست من طبعه ولا من بنات ذهنه بل من

تخريجات الشيخ إبراهيم اليازجي ، فذهن الناقد أضيق من أن يرتاد للعربية هذا المراد قال إبراهيم اليازجي كما في ص ٦ من لغة الجراند وأما تعديته إلى المشكور به بعلى فيجوز (كذا) على تضمين الشكر معنى الحمد وحينئذ تمتنع اللام فتقول : شكرته على إحسانه كما تقول : حمدته على احتسانه) فلو كان الناقد من أصحاب هذا الرأي الصالح لبارت سوقه عند من لم يتعلموا إلا فتح المعجمات للتفتيش عن الكلمات أما قول الراهب الثاني (فالشكر على رقة شعورك فمن صريح كلام العرب كقوله تعالى في سورة الفاتحة) (الحمد لله رب العالمين) فما حمل الناقد إذن على تغليب قول الراهب إلا جهله لأساليب كلام العرب وإلا فكيف يجوز لدع خدمة العربية أن ينكر مثل هذا الكلام ؟

٢٧. وقال الأب (شواعري وشواعر مليكي الجليل) قال الناقد (فشواعر جمع شاعرة مؤنث شاعر فما يريد بها هنا ؟ الله أعلم قلنا : الشاعرة هي الشعور ويصاغ المصدر على (فاعلة) من الفعل الثلاثي قياسا (مجلة المعرفة ١٤٦٨) لسنة ١٩٣٢ مثل الأمرة والمجازية والعائدة والخاصة والكاذبة والداعية واللائحة والبارقة والناحية والناعية وغيرها كثير ، وجمعوا الأمرة على أوامر والناحية على نواه واتخذوا لهما مفردتين من الأصل هما (الأمر والنهي) وقال ابن أبي الحديد في شرحه (٢ : ١٢٣) يفسر النواهي والأوامر (والأوامر جمع أمر ، وأنكره قوم وقالوا ههنا جمع أمر كالأحوص جمع أحوص والأحامر جمع أحمر . . والنواهي جمع ناهية كالسوارى جمع سارية والغواذي جمع غادية . . ويضعف أن يكون الأوامر والنواهي جمع أمر ونهي لأن فعلا لا يجمع على أفاعل وفواعل وإن قال ذلك بعض الشذاذ من أهل الأدب) والصحيح في الأمرة ما ذكرناه آنفا فكلام الأب العلامة لم يخرج عن صريح كلام العرب ، ومع هذا يجوز له أن يعد الشواعر جمع شاعر لما يشعر به كالحواطر جمع خاطر والهواجس جمع هاجس والبواطن جمع باطن ، أفيرى الناقد أن لغة العرب محرمة عليهم أم أننا غير محتاجين إلى القياس ولا حق لنا فيه لخروجنا عن صبغة البشرية أم أن العربية وضعت مرة واحدة ؟ ليقل لنا أي معجم لغوي ذكر لفظ (المعجم) في مادة عجم

حتى قال هو في ص ١٩ من التذكرة بما نصت عليه معاجم اللغة . أليس قوله على القياس وما قيس على كلام العرب فهو منه كما أسلفنا ذكره ؟ .

٢٨- وقال الأب العلامة (الاسقاطي) قال الناقد (الصواب السقطي كما لا يخفى) فأوجب جائزا ورفض مرخصا فيه ، فالاسقاطي والسقطي والسقاط كخيار سواء وللناس الخيار ، فإن كان يرى (الاسقاطي) غلطا فقد كان واجبا عليه أن يصحح في حاشية ١٠١ من تذكرته قوله (قال ابن الجواليقي البغدادي ويذكر للناس أن هذا العالم الذي نقل قوله في الفرق بين العام والسنة لم يدرس باب النسبة فنسب نفسه خطأ فمن الحقيقة أن النسبة إلى الجمع المحترف بمسماه مقيسة مطردة ، ذكرنا ذلك في مجلة المعرفة (٢ : ١٧٤) وعددنا من المنسوبين إلى الجمع : الأثوابي والأمشاطي والأنماطي والإصباغي والجلودي والقُدوري والجواليقي والكرابيسي والمحاملي والقماطري والخواتيمي والخرائطي والطوابيقي والطرائفي والعمائم والساعاتي والمغازلي والطنافسي والفوطي والكتبي . فهي حرف رجال مترجمين في التاريخ بهذه النسبة وقضوا حياتهم بها ، ومن هذا الباب قولهم (موسى بن عبد الله القرايطيسي) وموسى بن الحسن الجلالجي ومسدد بن يعقوب القلوسي ويعقوب بن إسحاق القلوسي وعلي بن عبد الله البزوري وعلي بن عبد الله الغضائري وعلي بن عمر الخيوطي وعلي بن محمد الحصري والقاسم بن بكر الطيالسي وعمر بن محمد المناخلي وعثمان بن صالح الخلقاني ، على أن العلماء أجازوا النسبة إلى الجمع بوجود العلمية كالنجاري والأوزاعي والمعارفي والكلابي أو الميل الغالب كالخباري والشعوبي وبوجود غيرهما ، بل أجازوا الشواربي والشاماتي ، فاعتراض الناقد غير صحيح ، والنسبة قد تغيرت عما كانت عليه بحسب المرافق المدنية فقد قالوا (يحيى الحصكفي) نسبة إلى حصن كيفا و(الكفرطاني والنهر ملكي خالصي والخبزارزي نسبة إلى خبز الأرز والماوردي إلى ماء الورد) والحاجة تدعو إلى القياس ومن أنكر القياس لم يلتفت إليه الناس وحطم الزمان إنكاره وأفكاره .

٢٩- وقال الأب "بياع السماد" قال الناقد (وقد كررها ثلاث مرات والصواب : (بائع) قلنا : إن وجود الرجل خطر على العربية فيما ترى ، وغيرته عليها مشوبة بظلم وقسوة وجفاء ، أيريد أن يفسد على العرب لغتهم ؟ ويمنع عليهم الاشتقاق منها والسير في مذاهب أصحابها ، لماذا اشتقوا صيغ المبالغة ؟ لأنهم احتاجوا إليها فهم محتاجون ونحن في أنفسنا حاجات فأبي أعجمي يحرم علينا أن نسلك تلك السبل الواضحة وأن نسير بلغتنا مع الزمان وتحدد الحاجات ، ومن ذا الذي يحق له أن يمنعنا من صيغ المبالغة لاسم الفاعل ؟ كنا قد قلنا في مجلة الكلية "١٨ : ٣٤٤" ما صورته "ومن وسائل ترقية العربية : قياس المبالغة من اسم الفاعل ، فالمبالغة من أخلاق البشر التي لا محيص عنها ، والباعث عليها إما الحب الشديد وإما الكره الأصم ولا نحسب أن لغة من لغات البشر منزهة عنها أو مجردة منها ، فمن المبالغات التي تعتري المفردات مبالغة اسم الفاعل وهي مقيسة فقد قال ابن عقيل في باب (إعمال اسم الفاعل) من شرح الألفية ما صورته : يصاغ للكثرة فعال ومفعول وفعل وفعل وفعل فتعمل عمل الفعل على حد اسم الفاعل فعلى هذا لا يجوز لنا أن نغلط القائل : رأي رجيع وتلميذ كسول ولا تثبت شبهة أمام القياس . قد جاء في المزهر أن كل فعيل جائز فيه ثلاث لغات فعيل وفعل ، (كفلام) وفعل (كخفاش) فالطويل إذا زاد طوله قيل طوال فإذا زاد فوق ذلك كان طويلا ، وجواز القياس فيه صريح ، وقال الزمخشري في الفصل (قال سيبويه : وأجروا اسم الفاعل إذا أرادوا أن يبالغوا في الأمر مجراه إذا كان على بناء فاعل) أفيرى الناقد أنهم قد حق لهم المبالغة في أمورهم وأننا لا يحق لنا ؟ فماذا عنى بقوله في التذكرة (ص ٢٤) عن العربية وحسبها أنها ممتازة بالاشتقاق الذي يزيدها حسنا وجمالا ويسهل على علمائها أن يضعوا ما شاءوا من الألفاظ للدلالة على مستحدثات العلوم والفنون إذا لم يجدوا لها كلمات موضوعة من قبل ؟ ونحن مع هذه المقدمة للفظ (البائع) نزيد الناقد اعتداءً بأنه قد ورد وسمي به قال مجد الدين في القاموس المحيط (وعلي بن محمد البائع

المحدث مشددا وكذا علي بن الحسين البياعي فحسب المنصف اشتهاها
من الاسم أنه لقب به ثم نسب إليه ، والظاهر لنا من الناقد أنه يكره
قياس العربية - وإن مدحه - لأحد أمرين ، إما أنه قد حفظ جملة من
الألفاظ اعتدها غلطا من الناس ولكن القياس يبيحها ، فإذا أباحها هو
ذهب ما عنده وفقد كنزه ، وإما أنه يجهل القياس وعدو الإنسان ما
يجهل ، ولقد ثبت لنا أنه يجهله منذ ابتدأ تذكرته بغلط وصدرها
بسقط ، فإنه قال : (وقد اصطلح (كذا) المضمار منذ أول نشأته على
كلمة هاو وجمعها هواة من الفعل هوي يهوي أي أحب واشتهى فهي من
كل وجه أصلح للاستخدام بمعنى أماتير فما ضر كتابنا لو وافقوا على هاو
وهواة ؟) فكيف يوافقونه هذاه الله - وقد خالف السماع وتكذب عن
سبيل الاشتقاق ؟ أما المسموع فهو الهوي كالعمي والشجي ، قال يزيد
ابن الحكم بن أبي العاص الثقفي (خزانة الأدب ٢ : ٢٩٦) :

أراك إذا لم أهو أمرا هويته

ولست لما أهوي من الأمر بالهوي

وقال الزمخشري في الأساس (هويه يهواه وهو هو وهي هوية) واتبع
هذا القول البيت الذي ذكرناه غفلا من اسم صاحبه ، وقال مجد الدين
في القاموس المحيط (وهوية كرضيه فهو هو (أحبه) فهذا السماع الذي
جهله الناقد فأصلح الغلط لغيره ومن هذه حاله كيف يتناول على الكتاب
بقوله في التذكرة (ص ١١٠) ما نصه ويقولون أثني عليه ثناء عاطرا أي
طيب الرائحة والمسموع عن العرب عطر كحسن) فأين كان عن الهوي
ولماذا لم يعلم نفسه قبل تعليمه الناس . ثم ألم يعلم أن هوى من باب
عطر وهما مشتركان في فعل وصف وأن الذي يوجب أن تقول عطر يلزم
أن تقول هو ؟ وقال في التذكرة (ويقولون عاشق وله . ولم يسمع عن
العرب بل نقل عنهم ولهان وواله وآله على الإبدال) قلنا : فلم لم يذكر
الهوى المسموع عنهم بدلا من الهاوي أي الساقط والصاعد ؟ وأما
القياس فيوجب الجمهور أن يكون هويا ولكن الناقد لم يعرفه . كما
قدمنا . قال المبرد في الكامل (١ : ٢٣٤) ما نصه فالهوى من هويت

مقصور وتقديره فعل فانقلبت الياء ألفا فلذلك كان مقصورا وإنما كان كذلك لأنك تقول : هوي يهوى كما تقول فرق يفرق وهو هو كما تقول هو فرق ، وكان المصدر على فعل بمنزلة الفرق والحذر والبتر لأن الوزن واحد في الفعل واسم الفاعل) أ هـ . وقال ابن عقيل (وفي فعل بكسر العين غير متعد نحو آمن فهو آمن) أراد القليل وبعد هذا قال (بل قياس اسم الفاعل من فعل المكسور العين إذا كان لازما أن يكون على فعل بكسر العين نحو نصر فهو نصر وبطر فهو بطر وأشرف فهو أشرف) وقال قبل هذا كله (فإن كان الفعل على وزن فعل بكسر العين فأما أن يكون متعديا أو لازما فإن كان متعديا فقياسه أيضا أن يأتي اسم فاعله على فاعل نحو ركب فهو راكب وعلم فهو عالم . . . فظاهر كلام ابن عقيل أن (أمن) لازم ولكن جاء في القرآن الكريم (ومنهم من تأمنه بدينار لا يؤده إليك) (وأول الآية ومن أهل الكتاب من إن تأمنه بقنطار يؤده إليك فلماذا لم يقولوا في الهوى (هاو) وظاهره التعدي ؟ قلنا إن مثل هذه الأفعال لازمة في الأصل حتما ولكثرة الاستعمال الموجبة لنزع الخافض تعدت فقد قالوا (ألم منه والمه وأمن منه وأمنه وبطر منه وبطره وخشي منه وخشيه وفرق منه وفرقه وسئمه وسئمه منه) فهوي من هذا الباب ، على أننا لا نمنع أن يقال (هاو) لأحد أمرين أولهما نص جماعة من العلماء على اطراد بناء فاعل من كل ثلاثي مجرد كما نقل الفيومي في خاتمة مصباحه عن ابن الحاجب وابن مالك وثانيهما قول الزمخشري في المفصل (فإن قصدت الحدوث قلت : حاسن الآن أوغدا وكارم وطائل . . . ومنه قوله تعالى : وضائق به صدرك) فإن جاز هذا في (فعل) بضم العين جاز في (فعل) بكسرها ، وأجاز ذلك السخاوي وابن عصفور كما في خاتمة المصباح ، فاللوم على الناقد الذي غلط الناس في مثل ما غلط هو فيه على رأيه ، وهذا يسمى (التفاسيح) وقانا الله شره .

تقدم في قول الناقد "اصطلح المضمار" والإصلاح مصدر اشتراك ولكن مقتضى الحال يدل على أنه أراد بالمضمار نفسه ألا تراه يقول في التذكرة "فأصلحها بإثبات ما أظنه صوابا أو ما أراه واردا على أصح الوجوه وأرجح الآراء" فاستعماله الاصطلاح في غير موضعه ، وأعجب من ذلك قوله في التذكرة ص ٩١ "ولم يرد اصطلاح في كتب اللغة إلا بمعنى

يناقض اختصاص فماذا أراد بقوله اصطلاح المضمار ويقول في ص ١٠٤ من مصطلحات دواوين الحكومة والثالث من اصطلاحات التجار ؟ وقال كتب اللغة ولم يفتشها كلها ، فإنه لم يقرأ ما ورد في التاج عما انتقده .

٣٠. وقال الأب على البلاد العربية أجمع قال الناقد والصواب : جمعا وقد زرنا الراهب العلامة ثانياً فسألناه عن هذا التعبير فأعلمنا أنه قد سقط منه لفظ "كلها" حين الطبع فأصل عبارته البلاد العربية كلها أجمع فأجمع تأكيد كلها ، هكذا قال .

قلت : إن في التوكيد غرائب منها قولهم جاؤوا الجماء الغفير وظاهر الجماء التانيث فاستعمل المذكر وقال ابن فارس لأنه محمول على معناه وفي الباب قوله جل وعز : سعيد ، والسعيد مذكر ثم قال : إذا رأتهم ، فحمله على النار . ولهذا نظائر كثيرة وفي مادة كتب من المصباح قال أبو عمرو سمعت إعرابياً يائياً يقول : فلاك لغوب جاءته كتابي فاحتقرها فقلت : أنقول : جاءته كتابي ؟ فقال : البس "بصحيفة" ولولا صدق الراهب في أن "كلها" سقطت لادعى أن الأصل (البلاد العربية جمع) ففي المختار (رأيت النسوة جمع ، غير مصروف وهو معرفة بغير الألف واللام وكذا ما يجري مجراه من التواكيد لأنه تأكيد للمعرفة) .

٣١. وقال الأب (في عهد الرومي) فقال الناقد (والصواب في عهد ابن الرومي) قلنا : هل من فرق بين الرومي وابن الرومي ؟ وهل يكون ابن الرومي غير رومي ؟ ثم إنه قد قال في التذكرة (ص ٣٠) : قال الفرزدق في الحسين بن علي بن أبي طالب (فهل قال له أحد : إنك قليل العلم بالأنساب والتاريخ حتى المشتهرات منه ؟ فإن الممدوح هو زين العابدين المسمى علي بن الحسين بن أبي طالب ، فما له ولمثل هذه التصديقات الباردة ؟ إن هذا الشاعر قد قال :

ذكر الأخفش القديم فقلنا

إن للأخفش الحديث لفضلاً

وإذا ما حكمت والروم قومي

في كلام معرب كان عدلاً

فهو رومي بقوله (والروم قومي) وقد يقول قائل إن الرومي إذا أطلق على ابن الرومي التبس بغيره من الأسماء لأن الروم كثير ، قلنا : إن وجود (ابن) غير مانع للالتباس إذا حصل فقد كان في الناس ابن رومي وأبناء روم غير ابن الرومي الشاعر علي بن العباس ومنهم (عبد الواحد بن عبد الله المعروف بابن الرومي) ذكره الخطيب في تاريخ بغداد (١١٠ ١٧٠) ومع هذه الحجج المدحضة لقول الناقد ننقل نص نعت هذا الشاعر بالرومي قال أبو الفرج الأصبهاني في مقتل الطالبين ص ٢٢٠ بترجمة أبي الحسين يحيى العلوي الشهيد وزيارته (فمنه قول علي بن العباس الرومي يرثيه) والرومي الكبير هو (جريح) تصغير (جرح) و(جرجيوس) لا العباس وإن كان كل منهم روميا ، قلنا هذا لئلا يوجب معترض أن يكون (الرومي) ههنا لقبا للعباس بن جريح .

٢٤ . وقال الناقد في الراهب العلامة (لأنه لا يزال إلى الآن) (كذا) يرتكب كثيرا من الغلطات اللغوية ويأتي بجمل وتراكيب مفرغة في قالب الركاكة ونبائية عن منهج الفصاحة والبلاغة . .) وقد بينا لأولي الأبواب أن القائل ليس ممن يحق له هذا القول ولا من المميزين لغلط اللغة ولا من الفصحاء والبلغاء وتذكرة الكاتب مباءة للتعابير الركيكة والنقد الظالم الداحض ، فإن كان كما ادعى فليقل لنا أي عربي فصيح قال كقوله في نقد الراهب (لما زار القطر المصري في الصيف الماضي ألقى خطبة) جامعا بين (لما) الظرفية والظرف (الصيف) فالفصحاء يقولون (لما) زار القطر المصري خطب) أو (زار القطر المصري فخطب) وسبب ذلك أن (لما) يجب أن تكون ظرفا للجواب (ألقى) ويجب أن يكون وقوع ما بعدها في وقت جوابها ، فما محل قوله (في الصيف) ؟ فهذا مما لا يفهمه محروم السليقة العربية ، ومن قال من الفصحاء (ألقى خطبة) ثم لقل لنا أي فصيح قال كقوله (لأنه لا يزال إلى الآن) وهل من عربي يفهم من قوله (لا يزال) أنه للماضي حتى يده إلى الحال ؟ فالفصحاء يقولون (مازال إلى الآن) وإذا أرادوا الاستقبال امتدا من الحال قالوا لا يزال لأن (لا) النافية للفعل لا تؤثر في زمانه فيقال للماضي (لا صدق ولا صلى) وللحال مع الاستقبال (لا يذهب) قال في المختار (إذا قال : هو يفعل غدا ، قلت : لا يفعل غدا) وهذا من البديهيات في التعبير .

الفهرس

- 7 المقدمة
- 13 أسف عليه وأسف له
- 17 معنى البؤساء
- 21 قل : الجمهور والجمهورية ولا تقل : الجمهور والجمهورية
- 22 قل : فلان مؤامر ولا تقل متأمر .
- 23 قل : وقف في المستشرف أو الروشن أو الجناح ولا تقل : وقف في الشرفة
- 23 قل : أيما أفضل العلم أم المال ؟ ولا تقل : أيهما أفضل العلم أم المال ؟
- 24 قل : صمد العدو وصمد له صمداً ولا تقل : صمد له صموداً
- 24 قل : الثبات ولا تقل : الصمود
- 28 قل : يجب عليك الصمد للعدو ولا تقل الصمود للعدو
- 29 قل : اعتزل العرش ولا تقل : تنازل عن العرش

- 30 قل : هؤلاء السباح جواسيس ولا تقل : هؤلاء السواح جواسيس
- 30 قل : هذا رجل رَجعي ولا تقل : رَجعي
- 31 قل : الجنود المرتزقة ، والجنود المرتزقون ، وهؤلاء المرتزقة ، وهؤلاء المرتزقون ولا تقل : المرتزقة ولا المرتزقون ، بهذا المعنى ،
- 32 قل : دحرنا جيش العدو ، فجيش العدو مدحور . ولا تقل : اندحر جيش العدو فهو متدحر .
- 34 قل : هذا الحزب محلول ، وهذه الجمعية محلول إذا كانا قد نسخ قيامهما بأمر آمر . وقهر قاهر ، من غير أعضائهما . ولا تقل : هذا الحزب منحل ، وهذه الجمعية منحلة إذا كان قد بطل قيامهما وزال قوامهما ، من تلقاء أنفسهما .
- 35 قل : تأكدت الشيء تأكدأ ولا تقل : تأكدت من الشيء
- 36 قل : ملأ الوظيفة الشاغرة ، وينبغي ملء الشواغر . ولا تقل : إملاء الشواغر .
- 36 قل : تخرج فلان في الكلية الفلانية ولا تقل : تخرج من الكلية الفلانية .
- 37 قل : الطبيب الخافر وطبيب الحفّر ، والجندي الخافر وجندي الحفّر . ولا تقل : الطبيب الحفّر ولا الجندي الحفّر .
- 38 قل : نقول الموظفين ونقلاتهم ولا تقل : تنقلاتهم .
- 38 قل : القِطاع ولا تقل : القِطاع ولا القِطاع .
- 39 قل : تعرّفت الشيء والأمر ، وتعرّفت إلى فلان واعترفت إليه ، واستعرفت إليه ، وقالت العامة . تعرّفت بفلان . ولا تقل : تعرّفت إلى الشيء والأمر ولا تعرّفت عليها .
- 41 قل : هذا يرمي إلى الإصلاح ويستهدفه . ولا تقل : يهدف إلى الإصلاح .

- 42 قل : الشيء الذي ذكرته آنفاً أو سالفاً أو المذكور آنفاً . ولا تقل :
الشيء الأنف الذكر .
- 43 قل : فلان يبهرج البضاعة ويزاول البهرجة وهو مبهرج بضاعة . ولا
تقل : فلان يزاول القعج والتهريب .
- 44 قل عرّض فلان للتعذيب والعقوبة والأذى وجعل عرضة لها ولا تقل :
تعرّض لها .
- 47 قل : هؤلاء الطغام والطغامَة ولا تقل : الطغمة .
- 49 قل : دعسته السيارة دعسا وداسته دوسا . ولا تقل : دهسته
السيارة دهساً .
- 50 قل : إنسان شيق أو شيق القلب وكتاب شائق الموضوع ، وموضوع
شائق . ولا تقل : كتاب شيق الموضوع ولا موضوع شيق .
- 52 قل : ضدّ وضدّاً وضدّ ولا تقل : "ضدّ" دائماً . قل فلان يكافح
الاستعمار ويحاربه ولا تقل : يكافح ضدّ الاستعمار ويحارب ضده .
- 53 قل : يرأس اللجنة والقوم ولا تقل : يرئسها ولا يرئسهم .
- 54 قل : أمّل فلان النجاح يأمله ولا تقل : أملّ النجاح يأمله .
- 55 قل : استشهد فلان في الحرب ولا تقل : استشهد فلان في الحرب .
- 55 قل : خرج فلان عن القانون أو حاد عنه أو عدل عنه أو نكب عنه
نكوباً أو نكب تنكيها أو تنكبه تنكباً . ولا تقل : خرج على
القانون .
- 56 قل : كان الحاكم جتاراً ذا حكم جتاري . ولا تقل : كان دكتاتورياً
وكان حكمه دكتاتورياً .
- 57 قل : ثكنة الجند والجيش . ولا تقل : ثكنة الجند والجيش .
- 58 قل : جَدَّب المعاهدة والقول والرأي واستقبحها وذمّها . ولا تقل :
شجبها .

- 60 قل : القانون الدولي ولا تقل : القانون الدولي .
- 61 قل : السكك الحديدية ولا تقل : السكك الحديدية .
- 62 قل : استهتر فلان بالدنيا واستهتر بالخمر . ولا تقل : استهتر فلان ، ولا فلان مستهتر .
- 63 قل : الغاية تسوغ الوسيلة تسوينا وتبررها إبرارا . ولا تقل : تبريرا .
- 64 قل : أنا آسف وأومن بالله ولا تقل : أأسف عليه وأومن به .
- 65 قل : الهويّة ولا تقل : الهويّة .
- 65 قل : أزمة ولا تقل : أزمة ولا أزمة .
- 66 قل : مصير الأمة ومصاير الأمم ، ومكايد السياسة ومكينة ومكاين . ولا تقل : مصائر الأمم ومكائد السياسة ولا مكائن ولا مصاد .
- 67 قل : توغّل وتوغّل في البلاد وتخلل البلاد . ولا تقل : تسلل فيها وإليها .
- 67 قل : الباب مفتوح وهو باب واحد . ولا تقل : الباب مفتوحة ، والباب واحدة .
- 68 قل : أجاب عن السؤال إجابة وهو جواب عن الكتاب . ولا تقل : أجاب على السؤال إجابة وهذا جواب على الكتاب .
- 69 قل : غصّ المكان بالزوار يغصّ بهم غصصا . ولا تقل : غصّ المكان يغصّ بهم .
- 70 قل : هادنه على وفق شروط ولا تقل : هادنه وفق شروط .
- 72 قل : كابد العدو خسارة كذا وكذا ولا تقل : تكبد العدو الخسارة .
- 74 قل : أقر فيه والتأثير فيه ولا تقل : أثر عليه والتأثير فيه .
- 78 قل : المترفون والأتراف ، ولا تقل : الارستقراطيون والارستقراطية

- 79 قل : احتفل أهل العراق عربهم وأكرادهم وتركمائهم . ولا تقل :
عربا وأكرادا وتركمانا .
- 80 قل : فلان مُفترض ولا تقل : مفترض .
- 80 قل : هذا مستشفى جديد ولا تقل : هذه مستشفى جديدة .
- 81 قل : المصْرِف ولا تقل : المَصْرِف .
- 82 قل : فلانة عضوة ولا تقل : فلانة عضو .
- 82 قل : متخصص بالعلم ولا تقل : أخصائي به .
- 83 قل : مكان وطني وخفيض أي منخفض ولا تقل : مكان واطي .
- 84 قل : نذيع بينكم وفيكم ولا تقل : نذيع عليكم .
- 86 قل : هذا بدل المشاركة في الجريدة أو المجلة . ولا تقل : هذا بدل الاشتراك .
- 87 قل : الانتكاس أو الانتكاس النوعي . ولا تقل : الشذوذ الجنسي ولا الانحراف الجنسي .
- 87 وقل : فلان منتكس ولا تقل : فلان شاذ جنسيا ولا منحرف جنسيا .
- 90 قل : أكدنا على فلان الأمر أو في الأمر ولا تقل : أكدنا على الأمر .
- 91 قل : المساحة والزراعة والصناعة . ولا تقل : المساحة والزراعة والصناعة ..
- 91 قل : أسست هذه المدرسة في السنة الأولى من حكم فلان .
وأسس المسجد على عهد فلان . ولا تقل : تأسست المدرسة وتأسس المسجد .
- 92 قل : اللّجنة والليجان واللجان ولا تقل : اللّجنة واللجان .
واللّجان .

- 93 قل : جواز السفر وأجوزة السفر وجوازاته ولا تقل : باسبورت .
- 94 قل : هو جَهْوَرِي الصوت وجَهِير الصوت ولا تقل : جَهْوَرِي الصوت .
- 94 قل : خِطْبَةُ الزواج ولا تقل : خُطْبَةُ الزواج .
- 94 قل : يُوَدِّ فلان أن يَفْنَى في خدمة الوطن ، ويُوَدِّ الفناء في خدمة .
الوطن . ولا تقل : يريد أن يَتَفَانَى في خدمة الوطن ، ولا يريد
التفاني في خدمة الوطن .
- 95 قل : جندي ماشٍ وجنود مُشاة . ولا تقل : مَشاة ولا مَشَاءة .
- 95 قل : في الأقل وفي الأعم وفي الأغلب وفي الغالب . ولا تقل : على
الأقل وعلى الأعم على الغالب .
- 96 قل : مازال الخلاف قائما ولم يزل قائما . وما زلتُ أقرأ .
- 97 قل : هو عائل على غيره وهم عائلة على غيرهم . ولا تقل : هو عائلة
على غيره .
- 97 قل : دعا لكم بالرفاء والبنين ولا تقل : بالرفاه والبنين .
- 98 قل : حقوق الطبع محفوظة على المؤلف وعلى الناشر . ولا تقل :
حقوق الطبع محفوظة للمؤلف ولا للناشر .
- 100 قل : تساهل عليه وتجاهل عليه ولا تقل : تساهل معه ولا تجاهل
معه .
- 100 قل : هذا هوي طوابع ، وهؤلاء هوو طوابع ، وهو الهوي ، وهم -
الهوون ، ولم يكونوا هوين من قبل . ولا تقل : هذا هاوي
طوابع ولا هؤلاء هواة طوابع ، ولا هم الهواة .
- 102 قل : ينبغي لك أن تعمل ، ولا تقل ينبغي عليك أن تعمل .
- 103 قل : هذا تلميذ مستتم ، وهذه تلميذة مستتمة وهذا تلميذ
إكمالي ، وهذه تلميذة إكمالية . ولا تقل : هو مكمل ولا
إكمال ولا مستكمل .

- 105 قل : عُمران البلاد ولا تقل : عمران البلاد .
- 105 قل : الحِطَّة الاقتصادية ولا تقل : الحِطَّة الاقتصادية .
- 106 قل : نقد على فلان قوله وانتقد عليه قوله : ولا تقل : نقد فلاناً وانتقده .
- 106 قل : وردت علينا برقية مفادها كيت وكيت . ولا تقل : مفادها .
- 107 قل : اعتذر من التقصير أو الذنب . ولا تقل : اعتذر عن التقصير أو الذنب .
- 109 قل : الدين الإسلامي السمح ، والديانة الإسلامية السمحة ، والرجل السمح ، والمرأة السمحة . ولا تقل : الديانة السمحاء .
- 111 قل : رأيته البارحة ، ليلة التي قبل نهارك والبارحة الأولى للتي قبلها . ولا تقل : رأيته الليلة الماضية ولا ليلة أمس .
- 112 قل : بالإضافة إلى الشيء أي بالنسبة إليه والقياس عليه . ولا تقل : بالإضافة إليه بمعنى زيادة عليه ومضافاً إليه .
- 113 قل : فلان ذو كفاية في العمل . ولا تقل : فلان ذو كفاءة في العمل .
- 114 قل : وقفت تجاه فلان وبإزائه وقبالته . ولا تقل : وقفت أمامه .
- 115 قل : حاز فلان الشيء ولا تقل : حاز عليه .
- 116 قل : كشف عن الأمر الخفي خفاؤه . ولا تقل : كشفت الأمر الخفي .
- 117 قل : رد فلان القول . ولا تقل : رد على القول .
- 118 قل : صادره على المال ، أو استصفى أمواله ، أو استنظف أمواله ، أو استولى عليها أو استحوذ عليها وصادره على السلاح . ولا تقل : صادر أمواله وسلاحه .

- 120 قل : رأيته ذا مساء وذا صباح . ولا تقل : رأيته ذات مساء وذات صباح .
- 120 قل : أسحمد في الدار أم مستأجرها ؟ . وقل : أمقيم أنت أم مسافر ؟ . وأردت هذا أم لم ترده ؟ . ولا تقل : هل محمد في الدار أم مستأجرها ؟ ، ولا تقل : هل مقيم أنت أم مسافر ولا تقل : هل أردت هذا أم لم ترده ؟ .
- 121 قل : ذهباً معاً ، وجاء معاً . ولا تقل : ذهباً سوية ولا جاء سوية .
- 122 قل : ذهبوا معاً ، وجاءوا معاً . ولا تقل : ذهبوا سوية ولا جاءوا سوية .
- 123 قل : هؤلاء الضباط البسلاء والباسلون . ولا تقل : هؤلاء الضباط البواسل .
- 124 قل : فلان من شذاذ الرجال . ولا تقل : فلان من شواذ الرجال .
- 124 قل : نقطة ونقاط ونُقطة ونُطف ونُطف ونُطف . ولا تقل : نُقاط ونُطاف .
- 124 قل : لا أفعل ذلك ، ولن أفعله . ولا تقل : سوف لا أفعله ، ولا سوف لن أفعله .
- 125 قل : بالأصالة عن نفسي ، والوكالة كالأصالة . ولا تقل : الإصالة .
- 127 قل : كان عمله مَرْضِيّاً ، وكانت طريقته مَرْضِيّة . ولا تقل : كان عمله مَرْضِيّاً ، وكانت طريقته مَرْضِيّة .
- 128 قل : كُسرت سن من أسنانه . وإحدى أسنانه مكسورة وسنه كبيرة أي متقدم في العمر . ولا تقل : أحد أسنانه مكسور ولا سنه كبير .
- 129 قل : فعل ذلك على الرغم من أنف فلان . ولا تقل : فعل رغم أنف فلان .

- 130 قل : أحاطوا الكتيمان بالمحادثات وينبغي إحاطتهم الكتيمان بالمحادثات ، ولا تقل : أحاطوا المحادثات بالكتيمان ، وينبغي إحاطتهم المحادثات به .
- 131 قل : وزع بينهم الجوائز ووزعها فيهم . ولا تقل : وزع عليهم الجوائز . إذا أعطاهم إياها مفرقة .
- 132 قل : وفقه الله للخير والإنجاح . ولا تقل : وفقه الله إلى الخير والإنجاح .
- 133 قل : الهندسة العمارية والمهندس المعمار . ولا تقل : الهندسة المعمارية ولا المهندس المعماري .
- 134 قل : هو رجل أبله ، وهي امرأة بلهاء . وهم رجال بله وهن نساء بله . ولا تقل : هم رجال بلهاء .
- 136 قل : قاسوا عذابا أليما ، وتمادوا في سكوتهم . وسموا أنفسهم شجعانا . ولا تقل : قاسوا عذابا ، ولا تمادوا في سكوتهم . ولا سموا أنفسهم شجعانا .
- 137 قل : فعلت خصيصي وخاصة وخصوصا . ولا تقل : فعلت هذا خصيصا .
- 138 قل : توفر عليه . ولا تقل : توفر له .
- 139 قل : الارواء والتروية لسقي الزرع والفرس . ولا تقل : الري والري ولا الروى .
- 141 قل : كان ثوبه أدكن وكانت جبته داكنة . ولا تقل : كان ثوبه داكنا ولا كانت جبته داكنة .
- 141 قل : رأيت أضواءاً وسمعت أنباءاً . وطفئت أنحاءاً وعرضت آراءاً أو عددت أسماءاً . ولا تقل : رأيت أضواءً وسمعت أنباءً وطفئت أنحاءاً وعددت أسماءاً .
- 142 قل : استصحب فلان زوجته في السفر أي زوجه . ولا تقل : اصطحب فلان زوجته في السفر .

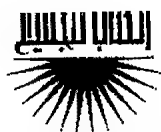
- 144 قل : أمره فأطاع أمره ، وأذعن له ، وأتتمر بأمره . ولا تقل : انصاع لأمره .
- 146 قل : ثبت ذلك بدلالة كذا وكذا ، وهذا ثابت بدلالة كذا وكذا ولا تقل : بدليل كذا وكذا .
- 146 قل : الحقوق القبلية ، والرسوم الكنيسية . ولا تقل الحقوق القبلية والرسوم الكنسية .
- 147 قل : هو الأمر الرئيس بين الأمور . وهي القضية الرئيسة بين القضايا . ولا تقل : الأمر الرئيسي والقضية الرئيسية .
- 149 قل : إن هذه الأمسية فريدة بين الأماسي . ولا تقل : هذه الأمسية (بالتخفيف) .
- 150 قل : هذا الحمام من حمام الزاجل بالإضافة . أي الحمام الهوادي أو الهادي أو الهدى وحمام البطائق والمراسلة . ولا تقل : من الحمام الزاجل ، على النعت ،
- 151 قل : رأيتهم يتكلم بعضهم مع بعض إذا كانوا جماعة رجال . ورأيتهن تتكلم بعضهن مع بعض جماعة النساء . ولا تقل : رأيتهم يتكلم أحدهم مع الآخر ، للجماعة من الرجال ، ولا رأيتهن تتكلم إحداهن مع الأخرى للجماعة من النساء .
- 153 قل : بعثت إليك بكتاب وبهدية . ولا تقل : بعثت إليه كتابا وبعثت إليه هدية .
- 154 قل أمرهم وقد أهمته الأمر ولا تقل : أمرهم وقد همته الأمر .
- 156 قل : فلان فائق من جماعة فوقة وفائقين كفائزين . ولا تقل : متفوق من متفوقين .
- 157 قل : أرصد مبلغاً للخميران ، يرصده ، فالمبلغ مرصد للخميران ولا تقل : رصد مبلغاً له ، فالمبلغ مرصود .
- 158 قل : فإذا أنا به واقفاً ولا تقل : فإذا أنا به واقفاً
- 161 الملحق رقم (١) بين أنستاس الكرملبي وأسعد داغر للأستاذ مصطفى جواد
- 163 أغلاط اللغويين والأقدمين



د. مصطفیٰ بواد

قل ولا تقل

(الجزء الثاني)



١٨

د. مصطفى جواد

قل ولا تقل

(الجزء الثاني)

الطبعة الأولى عام ١٩٨٨

طبعة خاصة

دار المدى للثقافة والنشر

٢٠٠١



سلسلة شعبية تعيد إصدارها
دار المدينة للثقافة والنشر
رئيس مجلس الإدارة والتحرير
فخريا كريم

الإشراف الفني
محمد سعيد الصغار

الاشتراك:
٦٠ دولار في البلدان العربية
١٠٠ دولار في أوروبا والأمريكيتين

العنوان
سوريا - دمشق صندوق بريد: ٨٢٧٢ أو ٧٣٦٦
تلفون : ٢٣٢٢٢٧٥ - ٢٣٢٢٢٧٦
فاكس : ٢٣٢٢٢٨٩

قل : باع الدار وما سواها من العقار .

ولا تقل : باع الدار وسواها من العقار .

وقل : كلمت فلانا ومن سواه من الجماعة .

ولا تقل : كلمت فلانا وسواه من الجماعة .

وذلك لأن "سوى" من الأسماء المستعملة للاستثناء المقصورة عليه ،
واللغة تؤخذ بالسماع ما دام موجودا ، فإذا فقد السماع جاز القياس
فإن ورد السماع والقياس ، فالقياس مؤيد للسماع ، وكلمة "سوى" لا
تستعمل مبتدأ ، ولا فاعلا ولا نائب فاعل في نثر الفصحاء من أمة
العرب ، ولا يجوز إخراجها عما وضعت إلا في ضرورة الشعر ، ومن
الشعر أيضا ما تضمنها على وجه الصحة في الاستعمال قال مقيس بن
حبابة السهمي ، وكان أسلم ثم ارتد إلى الكفر ، يصف الخمر .

رأيت الخمر طيبةً وفيها

خصال كلها دنس ذميم

فلا والله أشربها حياتي
 طوال الدهر ما طلع النجوم
 سأتركها وأترك ما سواها
 من اللذات ما أرسى يسوم
 فقد قال : "وأترك ما سواها" أي أترك الذي هو سواها . وقال
 الطرماح بن حكيم الشاعر الخارجي المشهور :
 مجتاب حلة بُرْجَد لسراته
 قددا وأخلف ما سواه البرجَدُ
 قال "ما سواه" ولم يقل "أخلف سواه" .

وأما استعمال "من" الموصولة مع "سوى" في قولنا "كلمت فلانا ومن
 سواه من الجماعة فهو الصحيح الفصيح ، قال النبي (ص) في أحاديثه
 المروية لفظا ومعنى بإجماع المحدثين الثقات المسلمون تتكافأ دماؤهم ،
 ويسعى بذمتهم أدناهم ، ويرد عليهم أقصاهم . وهم يد على من سواهم" .
 قال : على من سواهم ولم يقل على سواهم يعني " وهم متحدون
 على الذين هم سواهم" وقال الإمام علي (ع) : "أما بعد فإن فيما تبينت
 من إدبار الدنيا عني ، وجموح الدهر علي ، وإقبال الآخرة إلي ما
 يزعجني عن ذكر من سواي ، والاهتمام بما ورائي" . وجاء في كتاب
 وصية العامل الموردة في نهج البلاغة "وتفقد أمر الخراج بما يصلح أهله
 فإن في إصلاحه وإصلاحهم صلاحا لمن سواهم ولا صلاح لمن سواهم إلا
 بهم" . جاء في الأغاني قول بعض الفصحاء لغيره "ولا يحل تقديمك على
 من سواك" وقال ابن المقفع في كلیلة ودمنة : "وإنما ضربت لك هذا
 المثل ، لتعلم أنك إذا غدرت بصاحبك ، فلا شك أنك بمن سواهم أغدر" .
 "وأته إذا صاحب أحد صاحباً وغدر بمن سواه فقد علم صاحبه أنه ليس
 عنده للمودة موضع" .

قل : ورق ثخين وشيء ثخين .

ولا تقل : ورق سميك ولا شيء سميك .

وذلك لأن السموك هو العلو والسمو والارتفاع ، فالسميك على حساب أنه موجود في اللغة يعني العالي والرفيع ، قال مؤلف لسان العرب : "وسَمَك الشيء يسمكه سمكا فسمكه يرفعه رفعه فارتفع وروي عن علي (رضي الله عنه) أنه كان يقول : وسمك السماء سمكا : رفعها وسمك الشيء سموكا : ارتفع .

والسامك : العالي المرتفع . . . وسمام سامك : مرتفع عال" . انتهى المنقول من لسان العرب ، وقال الفيروز آبادي في القاموس : "وسمكه سمكا فسمك سموكا فارتفع" .

والسمك في المجسات : ارتفاعها كما جاء في مفاتيح العلوم لأبي عبدالله محمد الخوارزمي ، فالسمك ينظر فيه دائما إلى العلو ، قال الهمداني يصف قصر غمدان :

يسمو إلى كبد السماء مصعدا

عشرين سقفا سمكها لا يقصر

وقال الفرزدق :

إن الذي سمك السماء بنى لنا

بيتا دعائمه أعز وأطول

قل : هذا ردّ ردّ ، أو ردّ على رادّ ، وهذا ردّ نقد أوردّ على ناقد .

ولا تقل : هذا ردّ على ردّ ، ولا هذا ردّ على نقد .

وذلك لأنك تقول "رددت الكلام القبيح على صاحبه" . ولا تقل "رددت على الكلام القبيح" ، فالكلام هو المردود لا صاحبه ، فينبغي أن

يتعدى الفعل إليه وتستعمل "على" لصاحب الكلام المردود لأن في الرد نوعاً من الأذى ألا ترى أنه يقال في الأذى : "رددت عليه قوله" . وفي النفع "رددت إليه ماله وحقه المسلوبين" . قال تعالى في قصة موسى عليه السلام "فرددناه إلى أمه كي تقر عينها ولا تحزن ، ولتعلم أن وعد الله حق ولكن أكثرهم لا يعلمون" .

وإذا قلنا : هذا ردّ على راد ، دلت العبارة على المعنى المراد ، وذلك لأن التقدير هو "رد على راد" فعلى تصحّب الإنسان دائماً ، في مثل هذه العبارة ، نحو "رد على ناقد" أي "رد نقد على الناقد" ، وتأتي رد بمعنى عطف كقول الشاعر "ردوا عليّ شوارد الأظعان" أي اعطفوها عليّ فلذلك جاز استعمال "على" وهو تعبير خاص بالأظعان وأمثالها :

قل : زوده زاداً ، وكتاباً وشيئاً آخر .

ولا تقل : زوده بزاد وبكتاب وبشيء ، ولا تزود هو بها إلا في الشعر .

وذلك لأن الأصل في استعمال "زود" وتزود "أن يكونا مقصورين على الزاد أي على الأصل الذي اشتقا منه ، فكانت العرب إذا قال القائل منهم "زودوه" علم منه :

أعطوه زادا ، ثم تطورت اللغة من الحقيقة إلى المجاز ، واختلفت الأزودة ، فوجب تمييز نوع الزاد فقليل : زوده شيئا وتزود هو شيئا ، بنصب الاسمين في الجملتين ، والدليل على ما قلت هو منقول اللغة ، قال الجوهري في الصحاح : "الزاد الطعام يتخذ للسفر ، تقول : زودت الرجل فتزود" . ولم يزد على ذلك ، وقال الزمخشري في أساس البلاغة : "ومن المجاز . . . زودته كتاباً إلى فلان ، وتزود الأمير كتاباً إلى عامله ، وتزود مني طعنة بين أذنيه ، وسمة فاضحة بين عينيه" . وأما ما جاء في لسان العرب ، وهو قوله : "وتزود : اتخذ زادا

وزوده بالزاد ، وأزاده" فقد أدخل الباء على الزاد في جملة زود مع أنه خاص بالشعر ، ويؤكد ذلك قوله بعد ذلك "وزودت فلانا الزاد تزويداً ، فتزوده تزوداً" . وقوله في سمن "سمنهم تسمينا : زودهم السمن" ومن الشعراء من استعمل الفصح أيضاً وهو القائل :

لا ألفسيئك بعد الموت تندبني

وفي حياتي ما زودتني زادي

قل : حدائي الأمر على العمل يحدوني عليه حدوا .

ولا تقل : حدا بي الأمر إلى العمل .

لأن معنى "حدائي عليه" هو حملني عليه وبعثني عليه ، أما حدا بي فمعناه غنى لي غناء الحدا ، وهذا هو الأصل الحدو ، ثم استعمل لغير ذلك على سبيل المجاز فصار حدائي على الأمر يحدوني عليه حدوا ، قال الزمخشري في أساس البلاغة يقال : "حدا الإبل حدوا وحدا بها حداءً إذا غنى لها ، ومن المجاز حدوته على كذا أي بعثته" وقال الفيومي في المصباح المنير "حدوت بالإبل أحدو حدوا : أي حششتها على السير بالحدا . . وهو الغناء لها ، وحدوته على كذا : بعثته عليه" . يعني حملته عليه .

قل : رجعت الكتاب إلى صاحبه رجعاً فأنا راجع له وهو مرجوع إليه والكتاب مرجوع .

ولا تقل : أرجعت الكتاب إلى صاحبه إرجاعاً إلا في لغة هذيل وما نحن وهذيل قال الله عز وجل "فرجعناك إلى أمك كي تقر عينها ولا تحزن" وقال "فإن رجعت الله إلى طائفة منهم" "إنه على رجعه لقادر ، يوم تبلى السرائر" ولم يقل "على إرجاعه" . وقال "ولئن رجعت إلى ربي إن

لي عنده للحسنى" ولم يقل أرجعت ، والمفعول الثلاثي يفضل على الرباعي إلا إذا ورد النص على العكس كأوحى الله فهو خير من وحى الله ، كأغفى فلان فهو خير من غفا فلان .

قل : غرّدت النساء ، وهلّلت النساء ، وسمعنا أغاريد النساء ، وتغاريدهن ، وتهاليل النساء .

ولا تقل : زغرّدت النساء وسمعنا زغردة النساء وزغاريدهن .

وذلك لأن "الزغردة" هدير يردده الفحل من الإبل في حلقة والهدير هو صوت البعير الذي يردده في حنجرتة وأكثر الناس يعرفون صوت البعير هذا ، قال الفيروز آبادي في القاموس : "الزغردة هدير للإبل يردده في جوفه" . وقوله "للإبل" خطأ فإنه خاص بالبعرة أي ذكور الجمال ، جاء في لسان العرب "الزغردة هدير يردده الفحل في حلقة" . وقول صاحب القاموس "يردده في جوفه" فيه غلط ثان ، هو تذكيره الضمير العائد إلى الإبل مع أنها مؤنثة ، فالصواب من حيث التركيب "تردده في أجوافها" قال الجوهري في الصحاح : "الإبل : لا واحد لها من لفظها إذا كانت لغير آدميين ، فالتأنيث لها لازم وإذا صغرتها أدخلت الهاء فقلت أبيعله وغنيمه ونحو ذلك" انتهى المراد نقله من الصحاح ، ثم أن الفيروز آبادي ذكر في قاموسه أن تصغير "الإبل" هو أبيعلة ، وهذا تصغير خاص بالمؤنث ، أعني المؤنث الثلاثي الحالي من علامة التأنيث وهنيدة ونار ونويرة وكتف وكتيفة ، وشذ من هذه القاعدة "قدام" أو وراء فقالوا "قديديمه ووريثة" كأن يقال : وقفت قديديمته وجلست وريثته" . أي في أقرب مكان منه من أمام ، وأقرب مكان منه من وراء ، كما يقال "قبيل ذلك وبعيده" .

والظاهر أن "الزغاريد" بمعنى تهاليل النساء لغة عامية مصرية ، ولكن العراقيين لا يعرفونها ، قال الشيخ نسر الهوريني في تعاليقه على

القاموس في مادة الزغرودة "ومنه زغرودة النساء عند الأفراح وأصلها ما ورد أن آدم وحواء (ع) لما أهبطا من الجنة أنزل كل منهما في موضع ، فلما اجتمعا بعرفه ، ولولت حواء من شدة الفرح والسرور فاعتادتها النساء عند ذلك ، والعامية تبدل الدال تاءً أ ويقال : زغرودة وزغاريت أ . هـ فالكلمة عامية مصرية لا تعرفها اللغة العربية الفصحى والعراقيون يسمون الزغرودة "لهلولة" وهي أقرب إلى الصحة والفصاحة ، جاء في لسان العرب : "هلّ يهلّ إذا فرح وهلّ يهلّ إذا صاح ، والإهلال التلبية وأصل الإهلال رفع الصوت وكل رافع صوته فهو مهلّ" . أ هـ .

ومعلوم أن هلّهل هو مضاعف هلّ نحو "مز وهزمز" ولكننا رجحنا "هلل" للمبالغة ورجحنا تغاريد النساء وأغاريدهن على زغارد الأباغر فاستعارة الزغارد للنساء وهي للبعران استعارة منكورة .

قل : بقيت الكتيبة تحت نقمة المدافع .

ولا تقل : بقيت تحت رحمة المدافع .

وذلك لأن المدافع لا ترحم الأعداء بل تكون عليهم نكالا ووبالا ونقمة وفناء وقولهم "هو تحت رحمة الشيء" ويريدون به "تحت بلائه وإفائه وأذاه وأنوائه هو من الأقوال المترجمة من اللغة الفرنسية ، فتحت رحمة كذا وكذا تقابل في الفرنسية "الاميرسي" . وهو من باب التعبيرات المجازية في اللغة الفرنسية ويشبه التعكيس كقوله تعالى "فيشرهم بعذاب أليم" مع أن البشارة تكون للأمور السارة المفيدة إلا أن هذا التعكيس إذا جاز في لغة من اللغات ، فإن ذلك لا يوجب جوازه في لغة أخرى ، والقول في هذا كسائر الأقوال في المجازات التعبيرية الأخرى .

والنقمة تشبه الرحمة في عدد الحروف وتشاركها في الميم ، وتخالفها في المعنى ، فلذلك اخترتها لتحل محل الرحمة في هذه العبارة ، والأصل في مراد العبارة الفرنسية هو الإنسان ، أعني أن يقال "تحت

رحمة فلان ثم استعملت لغير الإنسان فقل : هو في نعمة فلان أو تحت
نعمته ولا تقل : هو في رحمته ولا تحت رحمته ، لذلك المعنى .

قل : استدام فلان الشيء ، فهو مُستدام

ولا تقل : استدام الشيء ، فهو مُستديم .

وذلك لأن الفعل "استدام" الذي هو بمعنى طلب الدوام متعدد بنفسه
فاستدامة الإنسان للشيء هي طلب دوامه برفق وإناة ، وقد يعدى
استدام إلى مفعولين بنفسه ، قال الزمخشري في أساس البلاغة : "وأنا
استديم الله نعمتك" . ثم قال : ومن المجاز "استدمت الأمر تأثيت فيه"
قال قيس بن زهير :

فلا تعجل بأمرك واستمه

فما صلى عصاك كمستديم

أما استدام الشيء بمعنى استدار فليس من بابه هذا التنبيه .

هذا وقد ورد عليّ كتاب من الأستاذ الفاضل الأديب المهذب حكمة
البدري أحد موظفي كلية الشريعة ، ينبه فيه على أن النطق الصحيح باسم
شهر الثورة المباركة هو تَمُوز بفتح التاء ، وقد احتج لذلك احتجاجاً صرفياً
بالغا ، وهو مصيب جزاه الله خيراً ، وجعله قدوة للآخرين .

قل : تَمَادَوْا في جهالتهم ، وتَحَدَّوْا غيرهم واختَفَوْا في الغابة أُمس .

ولا تقل : تَمَادَوْا في جهالتهم وتَحَدَّوْا غيرهم واختَفَوْا في الغابة
أُمس .

وذلك لأن هذه الأفعال وأشباهها من الأفعال الثلاثية كَرَمَوْا وَأَتَوْا
وَمَشَوْا والأفعال السداسية كاستعطوا واستأدوا مخومة بألف منقلبة عن

ياء أو واو ، فإذا اسند الفعل منها إلى واو الجماعة من الذكور حذفت الألف منه ، وأبقيت الفتحة دليلاً دالاً عليها ، وذلك مثل "رمى ورموا وأتى وأتوا وسعى وسعوا واختفى واختفوا ، واستعدى واستعدوا ، وتماذى وتماذوا واستأدى واختفوا خاصة لأنني سمعت بعض المذيعين يضم أواخرها ، كأنها أفعال صحيحة الآخر أو أفعال مختومة بياء منقلبة عن ياء أو واو كشتي وشقوا ولقي ولقوا ورقى ورقوا وبقي وبقوا ونقي ونقوا ورصي ورصوا وحظي وحظوا وعمي وعموا .

قل : دقق النظر في الأمر والشئ ، تدقيقاً وأدقه إدقاقاً أي تبين فيه يتبين تبيناً وأعمل فيه فكره .

ولا تقل : دقق الأمر والشئ بهذا المعنى .

وذلك لأن تدقيق الشئ وإدقاقه هما جعله دقيقاً ، وليس هذا هو المعنى إنما المراد جعل النظر إليه دقيقاً للاطلاع على الصغير والكبير والخطفي والظاهر والغامض والواضح ، ويجوز حذف "النظر" وما يقوم مقامه كالفكر ، فيقال "دقق فلان في الأمر والشئ" ، أي دقق النظر أو الفكر ، قال الزمخشري في أساس البلاغة : "دقق (فلان) في كلامه" . أما شاهد "دقق النظر" فمثل قول الزمخشري في ز ن ر من أساس البلاغة "زرت عينه إذا دقق النظر" وأما شاهد ، "أدق النظر" فقول الجوهري في ن ط س من الصحاح قال : "وكل من أدق النظر في الأمور واستقصى علمها فهو منتطس" .

أما دقق الشئ ، أي جعله دقيقاً وأدقه بهذا المعنى فمذكوران في كتب اللغة ومنها لسان العرب فقد جاء فيه : "دققت الشئ وأدقته : جعلته دقيقاً ، وقد دق الشئ يدق دقة : صار دقيقاً ، وأدقه غيره ودققه" اهـ فدقق النظر أي أدق وأدقه تجدد صحة ما ذكرنا لك وأنه لا يقال : دقق الشئ ، وأدقه إلا إذا كانا بمعنى جعله دقيقاً أي ناعماً ، فتدقيق الوثائق الخطية معناه جعلها دقيقة ناعمة وهو من القول التافه ،

فالصواب "دقق النظر أو الفكر في الوثائق الخطية تدقيقاً ، وأدق النظر أو الفكر فيها إدقاقاً .

قل : المادة الحادية عشرة من القانون والثانية عشرة من القانون والثالثة عشرة من القانون وهكذا قل إلى التاسعة عشرة من القانون .

ولا تقل : المادة الحادية عشر ولا الثانية عشر من القانون إلى التاسعة عشر من القانون .

وذلك لأن "العشرة" إذا كانت مركبة مع غيرها كما هي عليه هنا ، فهي موافقة للمعدود : والمعدود في هذه الجملة هو المادة وهي مؤنثة ، ولو كان تأنيثها مجازياً ، وإذا لم تكن مركبة مع غيرها من الأعداد فهي مخالفة للمعدود كأعداد الأحاد الأخرى .

تقول : ثلاث مواد أو مادات أو مواد ثلاث وأربع مواد أو مادات أو مواد وهلم جرا إلى العشر ، وتقول "عشر مواد أو مواد عشر ، هذا مع المعدود المؤنث فإذا كان المعدود مذكراً توثت أعداد الأحاد ، فيقال مثلاً : ثلاثة أقلام ثلاثة وأربعة أقلام أو أقلام أربعة ، وهكذا يجري التعداد إلى التسعة والعشرة .

أما التلطف بالعشرة ، فإن الفصحح فتح الشين فيها إذا كانت غير مركبة أي مفردة وإذا كانت مع الأفراد مؤنثة ، كعشرة أقلام ، والفصحح تسكين الشين منها إذا كانت مذكرة مفردة ، ومثال ذلك عشر تفاحات فإذا كانت العشرة مركبة فالفصحح تسكين الشين إذا كانت مؤنثة نحو "ثلاث عشرة نخلة وأربع عشرة دارا ، وهكذا إلى تسع عشرة دارا ، ويلتزم تسكين الشين دائماً في العشرة المركبة المؤنثة حتى مع "إحدى عشرة واثنى عشرة" وإذا كانت العشرة المركبة مذكرة فالفصحح فتح الشين كأحد عشر كوكبا واثنى عشر كتاباً وثلاثة عشر كتاباً ، وهكذا إلى تسعة عشر كتاباً .

أما فتح أواخر العددين المركبين فهو من أجل بنائهما على الفتح ، وترك إعرابهما اللفظي الظاهر ، وإنما نشأ بناؤهما من حذف حرف العطف الذي بينهما ، فثلاثة عشر قلما أصله "ثلاثة وعشر أقلام" ثم حذفت الواو للتركيب ، فوجب بناء جزأي المركب على الفتح ، وهكذا يكون بناء كل اسمين متعاطفين حذف من بينهما حرف العطف ، كقولهم "اجتهد ليل نهار وصباح مساء ، وهو جاري بيت بيت والأمر بين بيتين ، والأصل : اجتهد ليلاً ونهاراً وصباحاً ومساءً وهو جاري بيتاً وبيتاً ، والأمر بين الجيد والردى ، ومن نوع هذا البناء قولهم "تفرقوا شذراً مذراً" أي شذراً ومذراً وقولهم "وقعوا في حيص بيص" أي في حيص وبيص أي في اختلاط لا مخرج منه .

وهكذا تبني الأعداد المركبة إلا "اثني عشر" واثنتي عشرة "فهما معربتا العدد الأول إعراباً لفظياً ظاهراً لأن الفتحة البنائية لا تظهر على الألف في العدد الأول .

يقال اشترى اثني عشر كتاباً وعنده اثنا عشر كتاباً ، واشترى اثنتي عشرة نخلة وعنده اثنتا عشرة نخلة .

هذا في العدد الأول الجامد وأمثاله ، ويصاغ من اسم العدد وصف مطابق لموصوفه على وزن "فاعل" فيأتي مفرداً تارة ومركباً تارة أخرى ، ومذكراً مرة ومؤنثاً مرة أخرى على حسب موصوفه كالواحد والواحدة ، والثاني والثانية ، والثالث والثالثة ، وهكذا حتى العاشر والعاشرة ، فهذا الوصف العددي يطابق موصوفه ، كما ذكرت في التذكير والتأنيث ولذلك قلنا في أول الكلام قل المادة الحادية عشرة والثانية عشرة والثالثة عشرة والتاسعة عشرة . ولا تقل : الحادية عشر وأمثالها .

وفي التذكير يقال "التلميذ الحادي عشر والتلميذ الثاني عشر وهكذا يكون التذكير في الثالث عشر والرابع عشر إلى التاسع عشر ، وهذا التركيب العددي موافق للمعدود في جزأيه في التذكير والتأنيث فلا يحتاج إلى عناء تعرف ونصب تفكر ، وهو مبني كأحد عشر وثلاثة

عَشْر ، وما بعدهما حتى تسعة عَشْر ، ولو كان مخالفا في جزئه الأول من حيث التذكير والتأنيث مرعيان ، لأنك تقول "ثلاث عشرة مادة" ، فيخالف لفظ "ثلاث" المذكر معدوده المؤنث ، وهو المادة المؤنثة على حين نقول : "المادة الثالثة عشرة" فيوافق الجزء الأول وهو كلمة "الثالثة" معدوده المؤنث وهو المادة .

قل : اقتصر الفرصة بضم الفاء وانتهزها واهتبلها .

ولا تقل : الفرصة وذلك لأن عامة علماء اللغة ، ورواتها القدامى ، والمؤلفين فيها ذكروا أن الوجه الصحيح والتلفظ المليح هو الفرصة على وزن الحفرة والخرة ، قال الجوهري في الصحاح : "الفرصة الشرب والنوبة ، يقال : وجد فلان فرصة أي نهزة ، وجاءت فرصتك من البئر ، أي نوبتك . وانتهز فلان الفرصة أي اغتنمها وقاز بها ، وأفرصتني الفرصة أي أمكنتني واقتصرتها : اغتنمتها" . وقال الفيومي في المصباح المنير : "والفرصة اسم من تفارص القوم الماء القليل ، لكل منهم نوبة فيقال : فلان جاءت فرصتك أي نوبتك ووقت الذي تسقي فيه ، فيسارع له وانتهز الفرصة أي شمر لها مبادراً ، والجمع فرص مثل غرقة وغرف"

وقال ابن منظور في لسان العرب : "الفرصة : النهزة والنوبة ، والسين لغة أي فرصة وقد فرصها فرصاً واقتصرها وتفرصها : أصابها وقد افترصت وانتهزت ، وأفرصتك الفرصة أمكنتك ، وأفرصتني الفرصة أي أمكنتني واقتصرتها : اغتنمتها" .

ولم يصرح أحد بأن الفرصة بكسر الفاء جاءت مجيئاً راهنا بمعنى "الفرصة" لأن الفرصة لها معنى خاص بها ، قال مؤلف لسان العرب "الفرصة والفرصة والفرصة والأخيرتان عن كراع : القطعة من الصوف أو القطن وقيل هي قطعة قطن أو خرقة . . وفي الحديث . . خذي فرصة ممسكة فتطهري بها . . وقال الأصمعي : الفرصة القطعة من الصوف أو القطن أو غيره ، أخذت من قرصت الشيء أي قطعته" .

وقال الفيومي في المصباح المنير : "الفُرْصَة مثال سِدْرَة قطعة أو خرقة تستعملها المرأة" . ثم إن القياس يؤيد السماع ، فالْفُرْصَة بمعنى المفروصة كالنقطة بمعنى المنقوطة واللُقْمَة بمعنى المقنومة والخفرة بمعنى المحفورة والحُزْمَة بمعنى المخزومة ، والحُْمَة بمعنى المحمومة والجُبَة بمعنى المجبوبة ، أما الفِرْصَة فمَنْظور فيها إلى الهَيَاة كالرزمة والقطعة والفرقة والشقّة والغدرة أي القطعة من اللحم المطبوخ البارد ، فلا تشع فرصة ضبط الفرصة على الوجه الفصيح .

قل : شيء معدّ ومعدّ ومُحَضَّر .

ولا تقل : شيء جاهز .

فالجاهز إذا عُدَّ مشتقاً من الفعل "جهز" كان معناه إسراع القتل ، جاء في لسان العرب "جَهَّزَ على الجريح وأجهز : أثبت قتله" . والمعجم الذي ذكر "الجاهز" بهذا المعنى لا يعتمد عليه ، لأنه أخذه من المستشرقين ، وقد يكون للجاهز وجه لغوي إذا استعمل بمعنى "ذي قار" كأن يقال "مطبعة جاهزة" أي ذات جهاز "ومدفع جاهز" أي ذو جهاز قياساً على قول العرب "فلان راحم أي ذو رمح ودارع أي ذو درع وتامر أي ذو تمر" .

قل : عدل الشيء أو قوّمه ، أو أوضحه أو طوّره . أو عدل منه أو قوم منه أو أصلح منه حوّلّه .

ولا تقل : حوّره ، ولا أدخل عليه تحويراً ، بهذا المعنى .

وذلك لأن الفعل "حوّره يحوره تحويراً" له عدة معانٍ ، لا تنطبق على المعنى المراد حقيقة ولا مجازاً ، فحوّره إذا جعلته رباعياً "حَارَّ يُحوّره حَوْرًا" . بمعنى رجع فيكون معنى : رَجَعَهُ وأَعَادَهُ ، والغالب على الحَوْرُ الرجوع إلى النقص ، كما في لسان العرب ، وإذا عددت "حوّره

تحويرا" . بمعنى يبيّضه تبييضاً ، فهو بعيد أيضا عن المقصود ومن هذا الأصل "الحواري" وهو الطحين الأبيض ، ويقال : حوّرت الطعام أي بيضته كما جاء في لسان العرب ، قال في اللسان : "ومن هذا قيل لصاحب الحواري محوّر . والتحوير التبييض . وحوّر الخبزة تحويرا هيأها وأدارها ليضعها في الملة . . ويقال : حوّر الله فلانا أي خيبه ورجعه إلى النقص" .

والظاهر أن "حوّر" ومصدره التحوير المستعملين بهذا المعنى الشائع غلطاً ، هما من غلط الطبع وأن أصلهما "حوّل" و"التحويل" فوهم مرتب الحروف ، لا ووضع الراء بدلا من اللام ، كما وهم في "تكانفا تكانفا" فجعله "تكانفا تكاتفا" ووهم في الجمعية فجعلها جمعية .

قل : أحيل فلان على معاش التقاعد ، وأحال عليه بحوالة ، وأحال على الكتاب المذكور .

ولا تقل : أحال إليه . . بهذا المعنى . .

وذلك لأن في معنى الإحالة تسليطا وتحميلا وتكليفا للمحال عليه ، فينبغي استعمال "على" سماعا وقياسا كما تقول : "حكم عليه وضرب عليه ضريبة وطرق عليه وأرسل عليهم جيشا وأذاع عليه أسراراه ، ودلّ عليه ، ووضع عليه من يفتاله ، واختلق عليه أقوالا ، وولد عليه أحاديث ، واحتال عليه وعلا عليه ، واستولى عليه ، واحتوى عليه ، وقبض عليه ، ومال عليه" .

فهذه قاعدة مطردة في اللغة العربية ، تغني عن مراجعة كتب اللغة ، في كثير من الأفعال والمصادر وأسمائها ، وسرها اللغوي ، كما ذكرنا غير مرة ، محفوظ في "على" لإفادتها الاستعلاء ، والسيطرة والاحتواء ، ألا ترى البون المبين بين "لك دين ، وعليك دين ، ويوم لك ويوم عليك ، ولك حق وعليك حق ووظف له ووظف عليه وجمع له وجمع عليه ، ودعا له ودعا إليه ، غير أنه ينبغي أن لا تحشر مع هذه الكلمات الظاهرة

النفع ، أمثال "حفظ عليه ماله وحقوقه" . و "حذب عليه وعطف عليه"
و "حنا عليه وأشفق عليه وتساهل عليه ووسع عليه ، فالأفعال نفعية لا
تفيد "على" معها إلا الحصر والقصر ، ولا تحشر معها الأفعال وأشباهها من
الأمر البديهية ، لأنها أفعال ضرورية في أصل وضعها .

قل : حاول فلان فحبطت محاولته حبوطاً وحبطاً ، وسعى فذهب
سعيه جفاءً وذهب سعيه باطلاً أو هدرًا أو كان بغير طائل ولا فائدة .
ولا تقل : حاول فلان عبثاً ولا عبثاً حاول ، ولا سعى عبثاً ولا عبثاً
سعى .

وذلك لأن العبث هو مصدر عبث فلان يغبثُ أي فعل ما لا فائدة فيه
وهو يعلم ذلك ، قال تعالى : أفحسبتم أنما خلقناكم عبثاً أي خلقناكم من
أجل العبث وهو اللعب واللهو ، وجاء في الحديث "من قتل عصفوراً عبثاً"
أي من قتل عصفوراً لعباً أي لغير قصد الأكل ولا على جهة الاصطياد
للاتتفاع ، فإذا قلنا : حاول فلان عبثاً كان معناه : حاول ذلك من أجل
العبث واللهو واللعب ، أي حاوله عبثاً عالماً أن لا فائدة فيه ، وهذا ذم
وتقبيح للعمل ، وكذلك القول في سعى عبثاً ، فمعناه سعى عبثاً ، وهو
غير مراد ، وإنما المراد أنه حاول فحبطت محاولته أي ذهبت باطلاً ،
وسعى فذهب سعيه جفاءً أي لا طائل فيه ولا فائدة أي ذهب باطلاً أو
هدراً ، والإنسان يجنف إذا سعى جاداً مجداً أن يسمى عبثاً أي لا عبثاً
لا هياً ، فلا تستعمل "عبثاً" في مثل هذا القول لمثل ذلك المعنى واستعمله
كقوله تعالى "أفحسبتم أنما خلقناكم عبثاً" .

قل : استند الشيء إلى غيره أو أسنده إليه .

ولا تقل : استند عليه ، أو أسنده عليه .

وذلك لأن الإسناد والاستناد ، يقعان على الشيء الثابت من إحدى

الجهات لا من جهة العلو فينبغي استعمال "إلى" وترك استعمال "على" لأن "على" تفيد الاستعلاء أي الوقوع على الشيء من أعلى لا من الجانب ، قال ابن فارس في كتابه المقاييس : "السنين والنون والدال أصل واحد يدل على انضمام الشيء إلى الشيء"

يقال : سَدْتُ إلى الشيء أسدُ سُدودا واستنادا وأسندت غيري إسناداً ، والسَّناد : الناقّة القويّة كأنها أسندت من ظهرها إلى شيء قوي"

وقد ورد في أخبار المعتضد بالله أنه قال لثابت بن قرة الجرائي يا أبا الحسن سهوت ووضعت يدي على يدك واستندت عليها وليس هكذا يجب أن يكون ، فإن العلماء يُعلّون ولا يُعلّون . ذكر ذلك ابن أبي أصيبعة وهو مخالف لكلام الفصحاء إن ضح النقل ولم يتصرف الراوي بالحديث ، وذكر ابن أبي الحديد في شرح نهج البلاغة نقلا من كتاب لأبي بكر أحمد بن عبد العزيز الجوهري أن فاطمة عليها السلام قالت : "وإن تعجب فقد أعجبك الحديث إلى أي لجأ استندوا وبأي عروة تسكوا ؟

وجاء في حديث شبيب بن يزيد الشيباني الخارجي "وكنتم ألقاهم منقطعين عن المصر أيسر عليهم أمير كالحجاج ليستندوا إليه .

قل : وجدت الشيء المجهول والرقم المجهول ، فجدّ ذينك المجهولين
ولا تقل : فأوجد ذينك المجهولين .

وذلك لأن العثور على الشيء المجهول والوقوف عليه ، يرادفان وجوده وجدته ووجدّه ووجدانه ، وهي مُصادِر متقاربة المعاني ، مختلفة بعض الاختلاف في المباني ، لإفادة فروق طفيفة بين تلك المعاني ، وكلها مصادر للفعل "وَجَدَ الثلاثي ، تقول "وجدته تجدّه جدّه" كما تقول "وعدته تبعده عده" ، وولده تلمده لذه ، ورده تردّه رده ، وصلبته تصلّبه صلّه ،

وكلته تكله كلة" وهلم جرا في كل مثال واوي على وزن فَعَلَ يفعل متعدياً
كان كما مثلت أولازما كوفدت تَفِدُ فِدُ ، ووغلت تَغِلُ غِلُ ، وورشت
ترش رش .

أما "أوجد الشيء" فمعناه خلقه وأظهره من العدم إلى الوجود يقال :
أوجد الله الشيء يوجده إيجاداً ، وأوجده يا ربنا لمنفعتنا ، ويجوز أن
يستعمل الإيجاد للاختراع والابتداع .

فيقال : أوجد فلان نور الكهرباء ، وأوجد غيره التلفزيون ، وأوجد
يا فلان شيئاً يخلد ذكراك في المخترعين ، ويدعيم الثناء عليك بين
المبدعين .

قل : فلسطين السليبي والبلاد السليبية .

ولا تقل : فلسطين السليبية .

وذلك لأن الصفة التي على وزن فَعِل بمعنى مفعول إذا بقيت على
الوصفية والإفراد ، فإنها لا تحتاج إلى علامة تأنيث بل تبقى مشتركة
فيها المذكر والمؤنث ، تقول : "الفتاة الطريد والمرأة الجريح والمدينة
السليبي" . بمعنى المطرودة والمجروحة والمسلوبة ، وكذلك يكون حالها
إذا كانت بمعنى فاعل نحو "الأم الرؤوم" أي الرائضة ، والأم الحنون أي
الحاتة والمرأة الصبور أي الصابرة ، وقد ذكرنا في موضع آخر ما شذ من
هذه القاعدة العامة كقولهم عدوة ونجسورة وغيرهما ، والسبب في ترك
التأنيث هو أن الصفة القديمة : في اللغة العربية تلزم حالة واحدة ، ولما
تطورت اللغة احتاجت إلى التأنيث لدفع الالتباس ، وأنا ممن يودون أن
يقال "المرأة السليبية" إلا أن القاعدة العربية تمنع من ذلك ، وتوجب أن
يقال "المرأة السليبي" وتطوير القواعد العربية ينبغي أن يعتمد على اتفاق
المجامع اللغوية العربية ، هذا وعند الجمع يقال "البلاد السليبية" والأخلاق
الحميدة" والتاء في السليبية والحميدة هي تاء الجمع ، وإن كانت مشعرة

بالتأنيث ، فهي كساء المعتزلة والمارة والنظارة ، والسابلة والناقلة ،
والجالية والقافلة والأيام المعدودة .

قل : ترجّح بين الأمرين وميّل بينهما .

ولا تقل : تأرجح بين الأمرين .

لأن أصل الفعل هو الرأ ، والجيم والحاء ، ولأن ألف الأرجوحة
زائدة ، ولأن الفعل المزيد أي الفعل الزائد على الثلاثي يؤخذ من ثلاثة
إذا كان له ثلاثي . فترجح يؤخذ من "رجح" لا من الأرجوحة التي هي
إحدى الصيغ المشتقة منه وهي أفعولة كالأمثولة ، فيقال : تمثل فلان لا
تأمثل وكالأغلوطه ، يقال : تغلط إذا تكلف الغلط ، ولا يقال : تأغلط ،
وكالأكرومة فيقال : تكرم لا تأكرم ، والظاهر لنا أن القائل "تأرجح"
قاسه على "تأقلم الحيوان أو النبات" وهو مأخوذ من كلمة "إقليم" وهمزة
إقليم أصلية دائمة ، والفعل جديد اقتضى صوغه تطور العلم .

قل : هذا يكفي في البيان .

ولا تقل : هذا يكفي للبيان

وهو كاف في البيان لا هو كاف لبيان لأن التقدير هو "هذا يكفي
الحاجة أو المراد أو الغاية في البيان . فالمفعول محذوف مقدر وليس
المراد بالتعبير هذا أن الشيء يكفي البيان أي يغني عنه كقبوله
تعالى "وكفى الله المؤمنين القتال" . نقول "هذا السلاح كاف في القتال ولا
نقول : هذا السلاح كاف للقتال" لما ذكرت لك من أن المعنى "هذا
السلاح مغن عن القتال قياساً على الآية الكريمة ، وهو ضد المراد
وعكس المقصود بالتعبير .

فقل : هذا يكفي في البيان وكاف في البيان .

ولا تقل : يكفي للبيان ولا كاف للبيان .

قل : تثبّيت الشيء فهو متبّئ .

ولا تقل : تبّئ الشيء فهو متبّئ .

وقل : هذا المتبّئ من المال والدنانير .

ولا تقل : هذا المتبّئ بالياء .

وأنا إنما أذكر لك الفصيح والمليح ، ولست أذهب مذهب الإجماع وأنت حر مختار ، وذلك لأن "تبّئ" فعل متعد بنفسه ، وهو جارٍ على القياس في "تفعّلته" بمعنى أوقعته عليه أصل الفعل فتبّئته بمعنى أوقعته عليه البقاء ، وتربّئته أي غذيته وكذلك تخيّرته وتبصّرتّه وتعيّنته وتلقّيته ، قال في لسان العرب : "أبقاه وبقّاه وتبّقاه واستبقاه" وفي أساس البلاغة "لا ينفك من زاد تبقي ، ولا مما هو واقع توقي" .

قل : تثبّت فلان في الأمر ، وينبغي التثبّت في ذلك .

ولا تقل : تثبّت فلان من الأمر ، ولا تقل : ينبغي التثبّت من .

الأمر .

وذلك لأن الفعل الخماسي "تثبّت" مشتق من الفعل الثلاثي "ثبّت" وهو من الأفعال التي تحتاج إلى ظرف المكان احتياجاً أصلياً ضرورياً ، فالثابت أو الثبوت أو كلاهما ينبغي لهما وجود مكان تقول "ثبّت في مقامه" ويجوز في الحروف الظرفية من حروف الجر في اللغة العربية ، أن يقوم حرف مقام حرف ، كقولنا ، حدث هذا في عهد فلان وعلى عهد فلان" وصلبوه على جذع وفي جذع . وثبّت فلان على رأيه ، وليس حرف الجر "من" من الحروف الظرفية ، فلذلك لا يجوز أن يقال "تثبّت من الأمر" بمعنى "تثبّت فيه" كما لا يقال : جلس من الكرسي بمعنى وقف على التل ، جاء في لسان العرب : "وتثبّت في الأمر والرأي واستثبّت : تأني فيه ولم يعجل" .

والظاهر أن الخطأ في قولهم "تثبت من الأمر" ناشئ إما عن قياسهم إياه على قولهم "تأكدت من الأمر" وهو خطأ أيضا ، والصواب "تأكدت الأمر" قياسا على تبيينه وتحققته ، وإما عن قولهم "أنا على بينة وثقة من الأمر" وهذا تعبير آخر قولهم "تثبت من فلان" مع أن التقدير "تثبت من الأمر من فلان" فقل في الأمر وينبغي التثبيت فيه ولا تقل : تثبت من الأمر ولا تقل : ينبغي التثبيت منه .

قل : هو يفعل ذلك آونة ويفعله بين أوان وآخر .

ولا تقل : هو يفعل ذلك بين آونة وأخرى .

وذلك لأن "الآونة" جمع أوان ، والأوان هو الوقت والحين ، وبعض الزمان ، فجمع الأوان على آونة قريب من جمع "زمان على أمانة" ودواء على أدوية وسماء على أسمية وشراب على أشربة وقباء على أقبية وطعام على أطعمة وما يطول تعدادده ، والسبب في ورود هذا الجمع على أفعلة وجود حرف العلة ثالثا ، في الاسم الرباعي ، فلا فرق بين الألف كمثال وأمثلة والياء كرغيف وأرغفة والواو كعمود وأعمدة ، ولا فرق بين المفتوح الأول كطعام وأطعمة ، والمكسورة كنظام وأنظمة ، والمضمومة كفؤاد وأفيدة ، فإذا قلنا : هو يفعل ذلك آونة ، وكانت الآونة جمع أوان ، كان معنى الجملة : هو يفعل ذلك أحيانا ، ومثله قولنا : هو يفعل ذلك بين أوان وآخر ، أما قولهم "هو يفعل ذلك بين آونة وأخرى" فتفسيره : هو يفعل ذلك بين أحيان وأخرى ، وفي العبارة اضطراب وإخلال بمنطق التأليف ، فلا حاجة إلى الجمع مع أن المراد هو الأفراد .

قل : فتيان العراق الشوسُ البُسلاء .

ولا تقل : فتيان العراق الأشاوس .

وذلك لأن "الأشوس" وهو الذي ينظر بمؤخر إحدى عينيه ويرفع

رأسه تغيظا أو تكبرا أو غضبا يجمع على شوس ، قياسا وسماعا مثل
أحور وحور وأعور وعور وأسود وسود ، قال ابن مكرم الأنصاري في
لسان العرب : "شوس يشوس شوسا . . . ورجل أشوس وامرأة
شوساء ، والشوس وقوم شوس ، قال ذو الاصبع العدواني :

أأن رأيت بني أبيك محمّجين إليك شوسا ولا يجمع الأشوس على
الأشواوس إلا إذا نقل من الوصفية إلى الاسمية كالأشهب والأشاهب ،
قال أبو العباس المبرد في ذكر كتائب جيش المناذرة "كانت للنعمان
خمس كتائب إحداها الوضائع ، وكتيبة يقال لها الشهباء ، وهي أهل
بيت الملك وكانوا بيض الوجوه يسمّون الأشاهب" .

ومثل الأسود جمع الأسود وهو الحية العظيمة فيها سواد ، وعلى
هذا يكون القياس . فقل الفتيان الشوس ولا تقل الفتيان الأشاوس .

قل : توفي فلان فهو متوفى وتوفيت فهي متوفاة .

ولا تقل : فلان متوف وفلانة متوفية .

وذلك لأن الله تعالى هو المتوفي بالياء ، لأنه يتوفى النفس وعلى
السعة يتوفى الإنسان ، وقد ورد في القرآن الكريم نسبة التوفي إلى
الملائكة بأمر من الله تعالى ، قال تعالى : "إن الذين تتوفاهم الملائكة
ظالمي أنفسهم" قالوا : "قيم كنتم . . . " . وقال تعالى : "وهو الذي
يتوفاكم بالليل ويعلم ما جرحتم بالنهار" .

قل : كانت الجلسة الأولى جلسة صاحبة فالجلسة الأولى للعدد
والجلسة الصاخبة للهيأة .

ولا تقل : كانت الجلسة الأولى ، ولا تقل أيضا كانت جلسة
صاخبة .

لأن المراد هنا وصف هيأتها ، وإذا اجتمع أمران فالحكم للمتقدم منهما فهو إما العدد وإما الهيئة ، يقال : متى كانت النهضة الأولى العربية ؟ ومتى كانت النهضة العربية الأولى ، ففي المثال الأول تقدم العدد ، ففتحنأ أول الكلمة ، وفي المثال الثاني تقدم وصف الهيئة فكسرنا أول الكلمة .

قل : هذا الكتاب مفيد وإن كان صغيرا .

ولا تقل : هذا الكتاب مفيد وإن يكن صغيرا .

وذلك لأن فعل الشرط المحذوف جوابه ، المستغني عنه بما قبله يجب أن يكون ماضيا ، فهذا الشرط غير حقيقي ، ألا ترى أن قولك "وإن كان صغيرا" معناه أنه صغير بالتحقيق ، فإن أتيت بفعل الشرط المحذوف الجواب مضارعا ، كان شرطا حقيقيا ، وذلك مخالف للمعنى المراد بفعل الشرط آنفا وهو التحقيق ، وبيان ذلك أن الشرط الحقيقي هو مستقبل الزمان والحدوث ، وإلا بطلت الاستفادة منه ، والزمان والحدوث المستقبلان يوثمان الفعل المضارع لا الماضي ، فإن ورد الشرط الحقيقي في الماضي فذلك من وضع فعل في مكان فعل أو لتغليب حدوثه ، أو للتفاؤل بحدوثه مثال ذلك "من خالف النظام عوقب" "من صبر ظفر" و"إن شاء الله تكن من الفائزين" .

قل : حصل فلان على الشيء ، يحصل عليه .

ولا تقل : حصل عليه ولا حصل عليه .

لأنه من باب نصر ينصر ، ولأن "فعل يفعل" خاص بالفرائض وأشباهها وذلك نحو شرف ولطف وظرف ونظف ، والحصول ليس فيه غريزة ولا شبه غريزة .

قل : كان صوته مدوّياً ، وقد دوى صوته يدوي تدوية .

ولا تقل : إن صوته داويا ولا دوى صوته يدوي .

وذلك لأن الفعل دوى يدوي مأخوذ من الدوي ، وهو الصوت الشديد كصوت النحل ، والقول الأول هو المشهور ، وليس لهذا المعنى فعل ثلاثي ، جاء في لسان العرب "الدوي" الصوت وخصّ بعضهم به صوت الرعد وقد دوى ، وفي التهذيب للأزهري : وقد دوى الصوت يدوي تدوية ، ودوى الريح : حفيفها ، وكذلك دوي النحل ، ويقال : دوى النحل تدويةً وذلك إذا سمعت لهديره دويًا . . . وللمدوي معان أخرى ، لا صلة لها بالتصويت .

فشأ هذا الغلط . أعني استعمال "دوي والداوي" لأن الفعل دوى يدوي يكتب مثل دوى يدوي إذا كان غير مشكول ، فقرأه بعضهم دوى يدوي واشتقوا منه اسم فاعل هو "الداوي" الذي لا يجوز سماعا ولا قياسا .

قل : الصوت المدوي وقد دوى تدوية .

ولا تقل : الداوي ولا دوى يدوي .

قل : مدية وجمعها مدى .

ولا تقل : مدي .

لأن المدية هي الشفرة والسكين وتجمع تكسيرا على مدى سماعا قياسا ، كزبية وزكى ، ونهية ونهى ومنية ومنى ، أما جمع المدية على مدى سماعا ، فقد قال فيه الفيومي في المصباح المنير ناقلا : "المدية : الشفرة والجمع مدى ، ومديات (ومديات) مثل غرفة وغرف وغرفات

وغرفات بالسكون والفتح ، وبنو قشير تقول : مِذْيَةٌ بكسر الميم والجمع مِذْيٌ بالكسر ، مثل سِدْرَةٍ وسِدر ، ولغة الضم هي التي يراد بها المماثلة في هذا الكتاب . وأما جمع المِذْيَةِ على مُدْيٍ قياساً فذلك بأن كل اسم على وزن "فُعلة" يجمع تكسيراً على فُعَل كعُفْرَةٍ وعُفْرٍ ، وقُوَّةٌ وقُوًى ونُقْطَةٌ ونُقُط .

قل : زَعُمَ فلان يزَعُمُ زَعَامَةً فهو زعيم .

ولا تقل : تزَعَّمُ فلان يتزَعَّمُ تزَعُّمًا .

وذلك لأن الزعامة هي السيادة والرئاسة والرياسة ، جاء في لسان العرب : "وزعيم القوم : رئيسهم وسيدهم وقيل : رئيسهم المتكلم عنهم ومديرهم والجمع زعماء ، والزعامة السيادة والرياسة وقد زعم زَعَامَةً قال الشاعر :

حتى إذا رفع اللواء رأيتـــــــــــــــــه

تحت اللواء على الخميس زعيمـــــــــــــــــا

أما "تزَعَّمُ" فقد ذكرت كتب اللغة أنه بمعنى "تكذَّبُ" ومعنى تكذَّبُ : تكلف الكذب أو احترف به ، وإذا استفدنا من أوزان الأفعال العامة وأجرينا القياس على "تزَعَّمُ" من الزَعَامَةِ كان تزَعَّمُ بمعنى تكلف الزعامة ، لأن تفعل وتفاعل من معانيها الرياء والتكلف مثالهما ، تخشع أي تكلف الخشوع وتعطش أي تكلف العطش ، وتمارض أي تكلف المرض ، وعلى هذا القياس يفيد التزَعَّمُ زَعَامَةً كاذبة فلا وجه له ، فقل زَعَمَ فلان يزَعُمُ زَعَامَةً .

ولا تقل : تزَعَّمُ تزَعُّمًا .

قل : هذان الشيثان مزدوجان والجزآن المزدوجان .

ولا تقل : هذان مزدوجان ولا الجزء المزدوج .

وذلك لأن "ازدوج" من الأفعال الاشتراكية اللازمة ولأن المراد صوغ اسم فاعل منه لا صوغ اسم مفعول وازدوج على وزن "افتعل" ورباعية "زاوج" وعديله "تزأوج" وقد حركت الواو بالفتحة في "ازدوج" وعديله "تزأوج" وإنما صارت صحيحة لأنها كانت محركة في الرباعي "زاوج" فهما مثل "عاونَ واعتننَ" أي تعاون ومثل عاور واعتور أي تعاور ، ومثل جاور واجتور أي تجاوز ولولا ذلك ل قيل "ازداج" مثل "احتاج" .

أما شواهد كون "ازدوج" ومن المجاز : لازما فكثيرة ، قال الزمخشري في أساس البلاغة "ومن المجاز : تزأوج الكلامان وازدوجا ، وقال هذا على سبيل المزاوجة والازدواج" وجاء في لسان العرب "وتزأوج القوم وازدوجوا : تزأوج بعضهم بعضا ، صحت "الواو" في ازدوجوا ، لكونها معنى تزأوجوا" . . . وكان قال الافتعال من هذا الباب : ازدوج الطير فهي مزدوجة . . . والمزاوجة والازدواج بمعنى ، وازدوج الكلام وتزأوج :

أشبه بعضه بعضا في السجع أو الوزن أو كان لإحدى القضيتين تعلق بالأخرى" . أ هـ .

ومما قدمنا وما نقلنا يستنتج أن "ازدوج" يحتاج إلى فاعل ، ولا يحتاج إلى مفعول حتى يصاغ منه اسم للمفعول فيقال "مزدوج" الذي لا باعث عليه ، ولا مجيز له وأن الازدواج يجب أن يقع من جهتين فاعلتين ، لا من جهة فاعلة واحدة ، إلا إذا كانت مفردة اللفظ جمعية المعنى ، كأن يقال "ازدواج التلحين" لأن التلحين مصدر ، والمصدر يدل على جميع أنواعه ، فإذا خرجنا من المصدر قلنا "ازدوج اللحنان" فهما مزدوجان بكسر الواو كما تقول "مطردان ومختلفان ، ومضطربان ، ومحتربان ومتحدان ومقتلان ، بصيغة اسم الفاعل" .

قل : هذان الشيثان مزدوجان ولا تقل : مزدوجان .

قل : هذا حَقُّك فإِما أَنْ تُحَفِّظَهُ وإِما أَنْ تُضَيِّعَهُ "بكسر همزة إِمَّا" .

ولا تقل : فأِما أَنْ تُحَفِّظَهُ وأِما أَنْ تُضَيِّعَهُ (بفتح الهمزة)

وذلك لِأَن المراد تفصيل حال الحق والتفصيل يكون بالحرف "إِما" بكسر الهمزة لا بالحرف «أِما» بفتح الهمزة فهو للشرط والافتتاح ، قال الجوهري : "إِما بالكسر والتشديد حرف عطف بمنزلة "أو" في جميع أحكامها إلا في وجه واحد هو أَنَّكَ تبتدئ في "أو" متيقناً ثم يدرك الشك و"إِما" تبتدئ بها شاكاً ولا بد من تكريرها تقول جاءني إِمَّا زيد وإِما عمرو" أ هـ قال الله تعالى "وإِنا هديناه السبيل إِمَّا شاكرًا وإِما كفورًا" . وقال عزَّ من قائل :

"وقالوا يا موسى إِمَّا أَنْ تُلقِي وإِما أَنْ نَكُون نحن الملقين" . وقال عز وجل : "وآخرون" مرجون لأمر الله إِمَّا يعذبهم وإِما يتوب عليهم والله عليهم حكيم" . وقول الجوهري : لا بد من تكريرها يوضح لك الضعف في قولهم "إِما الظفر أو الموت" والفصح "إِما الظفر وإِما الموت" .

قل : المؤتمرات الآسَوِيَّة والأشكال البَيَّضِيَّة .

ولا تقل : المؤتمرات الآسيوية والأشكال البيضوية

وذلك لِأَن "آسية" على وزن فاعلة فهي من الأسماء الناقصة المؤنثة أي المختومة بياء مكسور ما قبلها ومن الرباعية الحروف بل الأحرف فينبغي حذف الياء من أواخرها أو قلبها وأو فضلاً عن تاء التأنيث عند النسبة إليها بياء النسبة ، فيقال في الثاني والثانية "الثانوي والثانوية" وفي القاضي والقاضية "القاضي والقاضية" .

قل : هو لا يعني بما سوى حاجاته أولاً يُعنى بسوى حاجاته على غير الفصيح ، بإدخال الباء على "سوى" .

ولا تقل : هو لا يعني سوى بحاجاته .

وذلك لأن "سوى" تضاف إلى ما بعدها فيؤلفان مضافا ومضافا إليه ولا يجوز إقحام الباء بين المضاف والمضاف إليه ، وهذا أقل ما يقال في مثل هذه العبارة لأن الفصحح أن يقال "هولا يعني بما سوى حاجاته" لغير الآدمي ، فإن كان المجرور من الآدميين قيل "هو لا يعني بمن سوى أصدقائه" مثلا وهذا الغلط يكثر في ترجمة الروايات السينمية في البلاد العربية فإن من الشركات المترجمة ما تهاونت باللغة العربية تهاونا فظيحا بمخالفتها لقواعدها وعبئها بكلمها ، واعتدادها بإياها هزأ ولعبا .

والغريب في أمر هؤلاء المترجمين للروايات أنهم يستوفون عشرات الدنانير بترجمة ما يترجمون ولا يهتمون باللغة العربية احتقارا لها واستهانة بها فتأتي ترجمتهم مثالا للجهل ، مع أنهم يعيشون عليها ويستندون في تدبير شؤونهم إليها ، وهكذا يقال في فرق تمثيلية معلومة فإنهم حين يمثلون بالعربية الفصيحة كما يزعمون ، يرتكبون أشنع الغلط في الصرف والنحو ويفسدون اللغة العربية ، ويسمعون الناشئة وغيرهم من المتبدئين ذلك الغلط وذلك الشطط فتفسد لغتهم معهم ويتهاونون بما سمعوه في المدارس والمعاهد بشبهة أن الذي يمثل الناس ويستهدف لهم يجب عليه أن ينطلق بالصحيح ويراعي قواعد العربية ويأتي باللغة السليمة ، ولكن هؤلاء الممثلين يتشيعون بما ليس فيهم ويدعون معرفة اللغة العربية وهم أجهل الناس بها ، فما ضرهم لو تعلموا مبادئ النحو والصرف لكيلا يقارفوا تلك الأوهام ، فلا يسيئوا إلى الأمة العربية باحتقار لغتها ، فإن لم يجدوا من أوقاتهم فسحة للتعلم ، فلا أقل من أن يقرؤوا ما يمثلون على عالم باللغة العربية ليقوم نطقهم ويعدلوا لفظهم قبل أن يواجهوا الناس بهذه المنكرات ، التي تضع من تمثيلهم ولكنهم يستنكفون ويستكبرون ، وهذا هو الجهل المرگب ، القائم على الدعوة الباطلة ، والمملكة العاطلة ، والرياء والادعاء "أعاذنا الله تعالى منهما" .

إن اللغة العربية هي أعظم تراث للعرب وأقدسها وأنفسه ، فمن استهان بها فكأنما استهان بالأمة العربية نفسها وذلك ذنب عظيم ووهم جسيم أليم .

قل : سبق أن قلنا إنَّ البرد قارس ، كما أن الريح شديدة ، ولا بد من أن تتغير ولا بد أن تتغير .

ولا تقل : سبق وقلنا ، ولا تقل : كما وأن الريح شديدة ، ولا تقل : ولا بد وأن تتغير .

وذلك لأن الفعل "سبق" يحتاج إلى فاعل ظاهر أو مؤول ، فإذا قلنا "سبق أن قلنا" فيكون المصدر المؤول من "أن" ، والفعل قلنا فاعلا له والتقدير "سبق قولنا" . أما سبق وقلنا ، فخطأ لأن الواو ليست من الأحرف المصدرية ، فلا يجوز أن تؤول مع الفعل بمصدر .

وقولهم "كما وأن الريح شديدة" غلط ، لأن واو العطف لا تدخل بين كاف التشبيه والمشبّه به ، فكما لا تقول "ليس الغافل والمستيقظ أو المتيقظ" ، فكذلك لا تقول "كما وأن الريح شديدة" وقولهم "لا بد وأن تتغير" فيه واو زائدة مقحمة بين اسم (لا) وصلته المجرورة أو المنصوبة بعد حذف حرف الجر فالصواب "لا بد أن تتغير" وقولهم "ولا سيما وكذا وكذا خطأ فلا يصح أبدا إقحام الواو بين ما وما يليها في جملة "ولا سيما" لأن ذلك يقطعها عما يليها متمما لها ومحققا معناها .

قل : اضطرَّ الزمان إلى الإذعان واضطرَّ هو .

ولا تقل : اضطرَّ الزمان على ذلك .

لأن اضطرَّ من الأفعال المتعدية بأنفسها ، مثل اضطهد واعتاق وابترز وانتهب واستلب واختار واختير ، إلا أن صيغته تدل على إصابة المفعول بأصل الفعل ، فاضطره معناه أصابه بالضرورة مثل اعتاقه أي أصابه بالعوق والإصابة بالضرورة معناه الإحواج والإلجاء إلى شيء غير مرغوب فيه .

هذا ويقال "اضطر" إلى الهرب ولا يقال : اضطره على الهرب فهو مضطر إليه لا عليه كما تقول المستند إليه لا عليه .

قل : الذأب والذئدن والشاكلة والطريقة والسنة والجديلة .

ولا تقل : الروتين ، بمعنى الاستمرار على فعل واحد .

والروتين كلمة فرنسية ، لها عدة معانٍ ، منها الاستمرار على عمل بعينه كأنه عادة وهو المراد هنا ، وقد سمّت العرب ذلك الذأب والديدن ، والشأن ، والهجيرى والعادة والوتيرة والمذهب والطريقة والشاكلة والسنة ، وأخفها في هذا المعنى "الذأب والشاكلة" . قال ابن فارس في المقاييس : "الدال والهمزة والباء ، أصل واحد يدل على ملازمة ودوام ، فالذأب العادة والشأن قال الفراء : الذأب أصله من دأبت ، إلا أن العرب حولت معناه إلى الشأن . . . والدائبان الليل والنهار" أه وقال الزمخشري في أساس البلاغة : يقال "فعل ذلك دأبا ومن المجاز : هذا دأبك أي شأنك وعملك" قال تعالى : كدأب آل فرعون ، والليل والنهار يدأبان في اعتقابهما .

(وقال تعالى) وسخر الشمس والقمر دانين" . أه .

وجاء في لسان العرب : "الذأب : العادة والملازمة ، يقال : ما زال ذلك دينك ودأبك وذئدنك وذئديونك ، كله من العادة . . . والذأب والذأب بالتحريك العادة والشأن . . . وفي الحديث : عليكم بقيام الليل فإنه ذأب الصالحين قبلكم . . . وقوله عز وجل : مثل ذأب قوم نوح أي عادة قوم نوح ، وجاء في التفسير : مثال حال قوم نوح ، قال الزجاج في قوله تعالى : كدأب آل فرعون ، أي كشأن آل فرعون وكأمر آل فرعون ، كذا قال أهل اللغة . . . وكل ما أدمته فقد أدأبته" أه . فالأدأب هو الإدامة .

وأخف من الذأب للروتين كلمة الشاكلة ، قال تعالى : "قل كل يعمل على شاكلته ، فربكم أعلم بمن هو أهدى سبيلا ، قال الجوهري في الصحاح : كل يعمل على شاكلته أي جديله وطريقته ووجهته" .

وقال أبو الفرج الأصفهاني في مقاتل الطالبين في ترجمة إبراهيم بن

عبد الله الحسني ، قتيل باخمرا : "كان إبراهيم بن عبد الله جاريا على شاكلة أخيه محمد في الدين والعلم والشجاعة والشدة" .

وجاء في كتاب الخليفة الراضي العباسي الخاص بابن أبي عون :
"ولما ورث أمير المؤمنين ميراث أوليائه وأحله (الله) محل خلفائه اقتدى بسنتهم وجرى على شاكلتهم في كل أمر قاد إلى مصلحة ودفع ضرراً وعاد على الإسلام وأهله بمنفعة" .

وجاء في رسالة الحاتمي في وصف المتنبي : "ويأبى إلا ازوراراً ونفاراً وجرياً على شاكلة خلقه المشكلة" . أه فاللغة العربية غنية لا تحتاج إلى الروتين وعندنا الدأب والشاكلة وغيرهما ، وليست الروتين كلمة صناعية ولا طيبة ولا فنية حتى يتعصب لها هذا التعصب .

قل : اجتمع أمس فلان مع الرئيس فلان .

ولا تقل : يجتمع فلان مع الرئيس أمس

لأن الاجتماع قد جرى أمس ، فينبغي أن يستعمل له الفعل الماضي ، وهو الزمان الحقيقي ، مستعملاً لفعل قد جرى بالتحقيق ، فلا يجوز أن يصرف إلى وجه آخر ، ثم إن الغالب في استعمال الأفعال في غير أوقاتها ، هو اتخاذ الماضي بدلا من الحاضر والمستقبل ، وثوقاً بوجوب حدوثه ، كما هو معروف في القرآن الكريم بقوله تعالى "وجاء ربك والملك صفا صفا" وقوله "وعرضوا على ربك صفا" ، لقد جئتمونا كما خلقناكم أول مرة ، بل زعمتم أن لن نجعل لكم موعداً" .

وفي العربية مضارع يعرف بمضارع القصة ، فينبغي استعماله على وجهه الصحيح ، كقوله تعالى "وهي تجري بهم في موج كالجبال ، ونادى نوح ابنه وكان في معزل" . وهو حكاية الحال في الماضي ، وكقول العرب "هجم الفارس على قرنه ويضربه على قرنه" . أما قولهم "يجتمع فلان مع الرئيس أمس" . فليس من هذا ، وهو خطأ والصواب "اجتمع" وما آفة الأخبار إلا رواياتها .

قل : أصبحنا بخير وتصبحون بخير .

ولا تقل : أصبحنا على خير ولا تصبحون على خير .

وذلك لأن الحرف الذي يوائم الإصباح هو الباء المصاحبة المعروفة بباء المصاحبة لا الحرف أو الظرف "على" فهي للاستعلاء وليس المقام مقام استعلاء بل هو مقام مصاحبة للخير ، فكأنك قلت : أصبحنا مصحبين بالخير وتصبحون لأن قولهم "تصبحون على خير" تأويله "تصبحون راكبين خيرا أو على خير" أو "تصبحون واقفين على خير" أو "تصبحون مشرفين على خير" أو مطلين عليه وهذه جمل مستوردة فضلا عن أن المسموع هو "أصبحنا بخير وتصبحون بخير" . وهذا هو الوجه في تأويل كلام العرب المختصر ، قال الجوهري في الصحاح : "وقوله تعالى : فاستقيموا إليه أي التوجه إليه دون الآلهة" .

فقد قدّر وجود "التوجه" في الجملة ليطابق الحرف "إلى" .

قل : أهميّة الشيء ، بتشديد الميم وفتح الهاء .

ولا تقل : أهمية الشيء ، بتسكين الهاء .

وذلك لأن كلمة "أهمية" مشتقة من "أهم" اسم التفضيل المعروف أيضا بأفعال التفضيل "وأهم" مأخوذ من الفعل الرباعي "أهمَّ يَهمُّ إهماما" واسم الفاعل مهم ، ولم يثبت عندي وجوب صوغ اسم التفضيل من الفعل الثلاثي فهو يصاغ من الثلاثي والرباعي الذي على وزن "أفعل يفعل" كأسن الرجل يسنّ إسناناً أي كبر وشاخ ، تقول : هو أسنّ من فلان ، ولا وجب عندي أن يصاغ من الفعل المبني للمعلوم فهو يصاغ من المبني للمجهول نحو "عرف الضمير" وهذا الضمير أعرف من غيره وخيف الأمر وهذا الأمر أخوف ما أخاف عليكم ، وقيس الفعل وهذا الفعل أقيس من ذاك .

والأهمية عند الصرفيين المتأخرين تسمى "مصدرا صناعيا" وليس لهذه الصيغة صبغة المصدرية ، وأنا أسميها "الإسم الصناعي" وسبيل اشتقاقه أن يختم الإسم بياء مشددة وتاء تأنيث كالهوية من هو والماهية من ماهو والكمية من كم والكيفية من كيف والإنسانية من الإنسان ، والفرية من الفرد والجمعية من الجميع ، والفاعلية من الفاعل ، والجاهلية من الجاهل والمفعولية من المفعول ، والمصدرية من المصدر ، والمسؤولية من المسؤول ، والمحكومية من المحكوم والبشرية من البشر ، والقابلية من القابل وهلم جرا إلى ما لا نهاية له وهذا من خصائص لغة العرب العظيمة .

قل : هو ثقة من قوم ثقات .

ولا تقل : من قوم ثقة .

فالثقة مصدر تعمل صفة فجمع جمع الأسماء مثل هبة وهبات وترة وترات وعدة وعدات وزنة وزنات ، وهن مأخوذات من وثق ووهب ووتر ووعود ووزن ، وقولنا ثقة يعني أن مفردة ثاقي نحو قاضي وهو غير موجود أصلا فقل : هو ثقة من قوم ثقات .

قل : حُمولة الباخرة ألف طن "بضم الحاء" .

ولا تقل : حُمولة الباخرة ألف طن (بفتح الحاء) .

وذلك لأن الحُمولة بالضم أي ضم الحاء هي الأحمال أي الأشياء المحمولة ، أما الحُمولة فقال الجوهري فيها إنها الإبل التي تحمل وكذا كل ما احتمل عليه الحي من حمار أو غيره سواء أكانت عليه الأحمال أم لم تكن" .

فالحمولة إذن هي المحمولة والحُمولة هي الحاملة ، ووزن الحمولة للفاعلة شاذ ، لأنه من أوزان المفعول بوجود تاء التأنيث كالركوبة أي

المركوبة قال الجوهري في مادة حمل : "وفعل تدخلها الهاء إذا كان بمعنى مفعول به" . وقال في مادة ركب : "والركوب والركوبة بفتح الراء فيهما ما يركب وقرأت عائشة (رضي الله عنها) : فمنها ركوبهم" .

ومما شذ من وصف المؤنث بفعولة قولهم "ناقة جسورة" . بمعنى جسور ، قال مؤلف لسان العرب : "ورجل جسر وجسور أي ماض شجاع والأنثى جسرة وجسور وجسورة" . ومن الشاذ قولهم "فلانة عدوة لفلان" قال الجوهري في مادة عدا : "العدو ضد الولي . . . والأنثى عدوة قال ابن السكيت : فعول إذا كان بمعنى فاعل كان مؤنثه بغير هاء نحو رجل صبور وامرأة صبور إلا حرفاً واحداً جاء نادراً قالوا : هذه دعوة الله ، قال الفراء : وإنما أدخلوا فيها الهاء تشبيهاً بصديقة لأن الشيء قد يبنى على ضده" .

وقال الجوهري في عجز : "والعجوز المرأة الكبيرة ولا تقول عجوزة والعامية تقولوه" . وكان قد قال في مادة كوكب : "الكوكب : النجم يقال : كوكب وكوكبة كما قالوا بياض وبياضة وعجوز وعجوزة" وقد نسي (رحمه الله) ما قال ومنع الناس من العجوزة .

قل : قصد إليه قصدا ، وذهب إليه قاصدا ، وذهب إليه بلا تلبث ولا تمكث .

ولا تقل : ذهب إليه مباشرة فالمباشرة هنا ترجمة ، ديريكتمنت الفرنسية *directement* ودايريكتلي الإنكليزية *directly* وهما صحيحتان في لغاتهما وترجمتهما في العربية خطأ ، فمعناهما في الفرنسية والإنكليزية "باستقامة وبقصد" أما "المباشرة" في العربية فلا تعني ذلك لأنها مأخوذة من البشرة وهي ظاهر جلد الإنسان وهي ضد الأدمة فالأدمة باطن جلد الإنسان ، فالمباشرة في الحقيقة هي وضع البشرة على البشرة كالمعاوضة فهي وضع العضد إلى العضد ،

والمساعدة أي وضع الساعد إلى الساعد والمظاهرة وضع الظهر إلى الظهر ، وليس في المباشرة معنى القصد وعدم الميل في السير وعدم التلث والتحكك ، قال الفيومي في المصباح المنير : "بأشر الأمر تولاه ببشره وهي يده ثم كثر حتى استعمل في الملاحظة" .

فاستعمال "المباشرة" بمعنى القصد هو من أسوأ المترجمين الماضين الذين يفتخرون بإتقانهم اللغات الأعجمية كالفرنسية والإنكليزية ولا يعنون باللغة العربية تهاونا بها ، وازدراء لها وازراءاً بأهلها ، وزراية عليها ، ولكن العربية قوية أيدة قاهرة ، وستبقى كذلك أبد الأبدین .

قل : نقص المبلغ ثلاثة أفلس أو أربعة أفلس وهلمَّ جرأً إلى عشرة أفلس .

ولا تقل في الفصحح : ثلاثة فلوس ولا أربعة فلوس حتى العشرة .

وذلك لأن الأفلس جمع قلة وهو من الثلاثة إلى العشرة ، فإذا زاد المبلغ على ذلك قيل فلُوس . وهكذا يقال أشهر للقلة وشهور للكثرة . فنقول أقام ببغداد ثلاثة أشهر أو ستة أشهر حتى العشرة فإذا جاوزتها إقامته قلنا : أقام فيها شهراً يعني أكثر من عشرة أشهر ، وكذلك القول في الأنظمة والنظم فالأنظمة من الثلاثة إلى العشرة والنظم من العشرة إلى أكثر منها .

قل : خصم الدَّ وخصوم لدَّ .

ولا تقل : خصوم الدَّاء .

قال صاحب لسان العرب ناقلاً عن أئمة اللغة : "يقال رجل الدَّ بيتن الدَّد شديد الخصومة وامرأة لدَّاء وقوم لدَّاء وقد لددت يا هذا تلدد لدداً . . . " .

وقوله تعالى : "وتنذر به قوماً لداً قليل معناه (أنهم) خصماء عوج عن الحق" وقال في موضع آخر : "واللداً الخصم الجدل الشحيح الذي لا يزيغ إلى الحق وجمعه لد ولداد ومنه قول عمر(رضي الله عنه) لأم سلمة : فأنا منهم بين السنة لداد وقلوب شداد وسيوف حداد .

وأقول أنا : ليس اللداد جمعا للألدة وورود اللداد في قول عمر(رضي الله عنه) لا يعني أنه جمع ألدة والصحيح أن اللداد جمع لديد ، قال في لسان العرب أيضاً "ورجل شديد لديد" ، وقد وردت في قول عمر (رض) المذكور ثلاثة جموع واحد فمفرداتها أيضاً على وزن واحد فاللداد جمع لديد والشداد جمع شديد والحداد جمع حديد .

ويجوز لنا أن نجمع اللديد على ألداء كشديد وأشداء وعزيز وأعزاء ووديد وأوداء واللديد صفة مشتقة من الفعل الرباعي "لادّه يلاذه لداداً ومُلاذه" قال في اللسان : "مازلت لأدّ عنك أي أدافع" فمن يرد الألداء فليختر اللديد" وإلا فليقل "الخصوم اللد" كما قال الله تعالى "وتنذر به قوماً لداً" .

قل : فتحت في الشيء فتحة .

ولا تقل : فتحت في الشيء فتحة .

وذلك لأن الفتحة هو اسم الموضع المفتوح في الشيء المصمت ، ولكونه مفتوحة جاءت على مثال "الفرجة" وزنا ومعنى ، وهو أحد أوزان اسم المفعول القديمة كالحفرة بمعنى المحفورة ، والثلمة بمعنى المثلومة ، والحزمة بمعنى المحزومة ، والنطفة بمعنى المنطوقة واللقمة بمعنى الملقومة .

أما الفتحة بفتح الهاء فهي مصدر المرة تقول : فتحت الباب فتحة واحدة ، وفتحت هذه البلاد قديماً فتحتين ، وفتحت تلك البلاد قديماً عدة فتحات ، قل : ما أوسع هذه الفتحة ولا تقل : ما أوسع هذه الفتحة ، يفتح الله عليك باب الصواب .

قل : أقام بسورية من بلاد الشام .

ولا تقل : أقام بسوريا ولا سوريا .

وذلك لأن سورية ، هي من بلاد الشام على قول أو هي بلاد الشام على قول آخر ، وقد ذكر الزمخشري في كتابه الفائق ما هذا نصه : "قال كعب (رحمه الله) إن الله بارك للمجاهدين في صليان أرض الروم كما بارك لهم في شعير سورية" قال الزمخشري : "الصليان نبات تجذبه الإبل وتسميه العرب خُبْزَةَ الإبل . . وسُورِيَّة هي الشام والكلمة رومِيَّة" . وقال ياقوت في معجم البلدان : "سُورِيَّة موضع بالشام بين حُنَاصِرَة وسَلَمِيَّة والعامَّة تسميه سورية" ثم نقل قول بعض شيوخ الروم لماكهم هرقل "أنشدك الله أن تدع سورية جنة الدنيا للعرب وتخرج منها ولم تُعْذِر" وقول هرقل : "سلام عليك يا سورية سلام مودَّع لا يرجو أن يرجع إليك أبدا" . فقل سورية ولا تقل : سوريا ولا سوريا .

قل : هذه مُسَوَّدَة الكتاب لا مُبَيَّنَة .

ولا تقل : هذه مُسَوَّدَة الكتاب لا مُبَيَّنَة .

وذلك لأن المسودة اسم مفعول من سوّد فلان الكتاب أي كتبه ، والكتابة تسمى أيضا تسويدا ، قال أبو العباس المبرد في كتابه الكامل : "وفي شعر حميد بن ثور هذا ما هو أحكم مما ذكرنا وأوعظ وأحرى أن يتمثل به الأشراف وتسوّد به الصحف وهو قوله :

أرى بَصْرِي قد رابني بعد صحة

وحسبك داءاً أن تصح وتسلم

ولا يلبث العصف سران يوم وليلة

إذا طلبا أن يدركا ما يتمما

وقال أبو الحسن الوراق ، كما نقل القفطي في أخبار الحكماء ، من كتاب الفهرست لابن النديم وهو مطبوع مشهور : "لم يكن أبو بكر الرازي يفارق النسخ إما يسود أو يبيض ، وكانت في بصره رطوبة لكثرة أكله الباقلاء" . وقال أبو حيان التوحيدي : "ما حرّرت كتابا قط عقب التسويد" . وهذا يفيد أن التسويد هو الكتابة الأولى للكتاب ، فإذا كتب كتابة منقحة فذلك التحرير والتبيض وفي الصفحة الثمانين من كتاب المعجب في أخبار المغرب لعبد العزيز التميمي المركشي أن تسويد القصيدة هو كتابتها بلا عناية ، فقل : هذه مسوذة الكتاب لا محرّرة ولا مبيضة ولا تقل هذه مسوذة الكتاب لا مبيضة .

قل : ابتلى فلان بعدو شديد فهو مبتلى .

ولا تقل : ابتلى فلان بعدو شديد فهو مبتلى .

وذلك لأن "ابتلى" فعل متعد بنفسه فالابتلاء أصله الاختبار ويكون بمعنى الامتحان أحيانا وكما أن المحنة دلت على الشدة فكذلك البلوى ، قال الله تعالى : "فأما الإنسان إذا ما ابتلاه ربه فأكرمه ونعمه فيقول : ربي أكرمني وأما إذا ما ابتلاه فقدر عليه رزقه فيقول ربي أهانني" . فابتلاه معناه : اختبره ، وقال تعالى "وإذا ابتلى إبراهيم ربه بكلمات" وقال "وابتلوا اليتامى" وقال : "ثم صرّفكم عنهم ليبتليكم ، ولقد عفا عنكم" وقال "إنا خلقنا الإنسان من نطفة أمشاج نبتليه فجعلناه سميعا بصيرا" . وهو بمعنى اختبر حينا وامتحان حينا آخر . وفي نهج البلاغة "نحمد على ما أخذ وأعطى وعلى ما بلا وابتلى" قال عبد الحميد بن أبي الحديد في شرح نهج البلاغة : "وأما قوله : وابتلى فالابتلاء إنزال مضرة بالإنسان على سبيل الاختبار كالمرض والفقر والمصيبة وقد يكون الابتلاء بمعنى الاختبار في الخير إلا أنه أكثر ما يستعمل في الشر" .

قل : فلان شقي من الأشقياء .

ولا تقل : شقي من الشقاء .

وذلك لأن الشقي صفة مشبهة من شقي فلان شقاء إذا لم يكن سعيدا ولا رفيع العيش هنيئته ، ثم استعملته العامة للعتار والمفسد والفساد والشاطر لأن أفعاله تؤدي إلى الشقاء أو شقاء النفس في الآخرة وهو مثال لتطور معاني الألفاظ عند العامة ، ولم تأت الصفة من شقي على وزن فاعل حتى يقال "الشاقى" كالباقي ثم يجمع على الشقاء ، ويجوز استعمال الشاقى في غير هذا المعنى قالت العرب : "شقا الله فلانا يشقوه شقوا أي صيره شقيا فالله الشاقى وهو المشقو ويقال أيضا : أنهم شقوا أبناءهم بسوء التربية فهم شقاء وأبناؤهم أشقياء .

قل : هذا الأمر له الأهمية ، أو أهميته عظمى الأهميات (بالتعريف) .

ولا تقل : له أهمية عظمى "بالتنكير"

لأن "العظمى" مؤنث الأعظم معرفا بالألف واللام والفعل هي أعظم درجات التفضيل ، كما أن مذكرها "الأعظم" بالغ أرفع درجاته ، فلا يجوز في العظمى التنكير فيقال "عظمى" ولا كبرى بل كبيرة ، قال تعالى : "واستعينوا بالصبر والصلاة وإنها لكبيرة إلا على الخاشعين" . وقال تعالى : "وإن كانت لكبيرة إلا على الذين هدى الله" .

ولما أراد غاية التفضيل قال : "لنريك من آياتنا الكبرى" . وقال عز من قائل : "يوم نبطش البطشة الكبرى إنا منتقمون" ولم يشذ في نشر العرب من هذه القاعدة الواحدة إلا "أولى وأخرى" ، قال تعالى : "فئة تقاتل في سبيل الله وأخرى كافرة" وقال : "أفتمارونه على ما يرى ، ولقد رآه نزلة أخرى" . وقديما انتقد اللغويون على أبي نواس قوله في صفة الخمر .

كان كبرى وصغرى من فقاعها

حصصساء در على أرض من الذهب

ومع أن الشاعر مضطر إلى أن يخالف القواعد أحيانا بعض المخالفة ، لا أرى في قول أبي نواس غلطا فإنه أراد "كان صغارا وكبارا من فقاعيها" فاستعمل المفرد النكرة مكان جمع النكرة ، ولم يرد كبرى واحدة ولا صغرى واحدة ، لأنه لا يجوز أن يشبه اثنتين من الفقاعين بحصصاء وفيرة العدد ، ولو أراد ذلك لفسد التشبيه ومن المعلوم أن المفرد النكرة يغني عن الجمع عند الحاجة إلى ذلك ، كقولنا "كان فلان من أحفظ الناس خزيمة وأرعاهم لعهد" أي "للحرم واليهود" وقولنا "هؤلاء أشرف أهل بيت في العرب أي أشرف أهل البيوت" وقولنا "كانت فلانة من أجمل عذرية عرفت" أي من أجمل العذريات .

وبما قدمنا نعلم أن من الغلط قول القائل "له يد طولى في العلوم" فينبغي أن يقال "له اليد الطولى في العلوم" أو "له طولى الأيدي في العلوم" لأعلى الدرجات وأقل من ذلك "له يد طويلة في العلوم" .

قل : الحالة الحاضرة ، أو الحال الحاضرة ، أو الحالة العارضة ، أو الحالة الطارئة أي غير الدائمة ولا الثابتة .

ولا تقل : الحالة الراهنة .

وذلك لأن "الراهنة" هي بمعنى الثابتة والدائمة في الغالب وبمعنى الحاضرة نادرا ، قال ابن فارس في المقاييس : "الراء والهاء والنون أصل يدل على ثبات شيء ، يمسك بحق أو غيره من ذلك الرهنُ . . . والشئ : الراحن : الثابت الدائم ، ورهن لك الشئ : أقام ، وأرهنته لك : أقمته . . . فأما تسميتهم المهزول من الناس والإبل را هنا فهو من السباب ، لأنهم جعلوه كأنه من هزاله يثبت في مكانه لا يتحرك قال الشاعر :

أما تَرَى جسمي خلاً قدرهن
هزلاً فما مجد الرجال في السَّمَن

وقال الجوهري في الصحاح : "ورهن الشيء أي دام وثبت والراهن : الثابت" وقال الزمخشري في أساس البلاغة : "نعمة الله راهنة : دائمة ، وهذا الشيء راهن لك : معد وطعام راهن معاد وكأس راهنة : دائمة لا تنقطع وأرهن لضييف الطعام والشراب : آدامهما ، ورهن بالمكان : ثبت وأقام" وقال الفيومي في المصباح المنير "رهن الشيء يرهُنْ رهونا : ثبت ودام فهو راهن ويتعدى بالألف فيقال : أرهنته إذا جعلته ثابتا وإذا وجدته كذلك أيضا" وجاء في لسان العرب "يقال : هذا راهن لك أي دائم محبوبس عليك . . وكل شيء ثبت ودام فقد رهن . . قال : أرهن : آدام لهم . أرهنت لهم طعامي وأرهنته أي أدمته لهم . . وأرهنه لهم ورهنه : آدامه وفي التهذيب : أرهنت لهم الطعام والشراب إرهانا أي أدمته وهو طعام راهن أي دائم" .

وقال الزمخشري في ق ل د من الأساس يقال : "لي في أعناقهم قلاند : أي يَعم راهنة" .

ومن كتاب الحريري صاحب المقامات قوله : "وسألته جلّت عظمته أن يجعل النعمة راهنة بريعه ، والسعادة جاذبة أبدا بضبعة" . وقال بعض السلف "استدم راهن النعمة بكرم جوارها" . ونستنتج مما نقلنا أن أكثر ما ترد كلمة "الراهن" بمعنى الدائم والثابت إلا قولهم "وهذا الشيء راهن لك أي معد وقولهم استدم راهن النعمة ، فلو كانت النعمة المذكورة دائمة لم يأمر القائل الناصح باستدامها ، فمن الفصاحة أن تقول : الحالة الحاضرة أو الحال الحاضرة أو الحال العارضة أو الحال الطارئة وأن لا تقول الحالة الراهنة .

قل : ما أجمله وما أجملها ، وما كان أجملهما .

ولا تقل : كم هو جميل وكم هي جميلة .

وذلك لأن جملة التعجب المشهورة الغالبة هي : ما أفعله وما أفعلها ، وما كان أفعله كقولنا : ما أحسنه وما أحسنها وما كان أحسنهما ، وللتعجب صيغة أخرى وتعبير آخر ، فالصيغة هي "أفعل" كقولك "أحسن" ولكنها قلما تستعمل اليوم والتعبير الآخر هو كقوله تعالى "كبرت كلمة تخرج من أفواههم" ويصعب إدراك معناه في العصر الحاضر والحوار الدائر ، أما قولهم "كم هو جميل" بدلا من "ما أجمله" وقولهم "كم هي جميلة" بدلا من "ما أجملها" فمن العبارات المترجمة ترجمة حرفية من اللغات الغربية : ترجمها الذين يحسنون لغات الأعاجم ولا يحسنون اللغة العربية تهاونا بها ، (قاتلهم الله) فإنهم لو أرادوا أن يحسنوها لأحسنوها . فقل : ما أجمله وما أجملها ، وما كان أجملهما للماضي ولا تقل كم هو جميل وكم هي جميلة .

قل : أنا واثق بالأمر ومتثبت فيه ومتبين له ومتحقق له وقد وثقت به وثبت فيه وتبينته وتحققته .

ولا تقل : أنا واثق من الأمر ولا متثبت منه ولا متحقق منه ولا وثقت منه ولا تحققت منه ولا تثبت منه .

قال في مختار الصحاح : "وثق به يثق بكسر الثاء إذا أئتمته" وقال الفيومي في المصباح المنير "وثقت به أثق بكسرهما ثقة ووثوقا : أئتمنته . أما تثبت فيه فإنه يحتاج إلى ظرفية حرف الجر" في "لأن الثبوت يحتاج إلى مكان في الحقيقة والمجاز ، وأما تحققه فهو هنا متعد بنفسه ، أي اطلعت عليه حق الاطلاع وأما تبينه فهو في هذه العبارة يتعدى بنفسه لأنه بمعنى عرفته مع الإبانة ، فلا داعي إلى استعمال حرف الجر من" . وقد ذكرت سابقا أن من الخطأ قولهم "تأكدت منه"

وأن من الجائز للسلامة من الخطأ أن يقال : تأكدته قياساً على تحققته
وتعرفته وتبينته وأمثالهـن .

وإنما تستعمل "من" إذا استعمل المصدر أو الاسم .

يقال : أنا على ثقة من الأمر وأنا على بينة من الأمر ، كما يقال :
أنا على حق من هذه الدعوى ، وأنتم على خوف من هذه البلوى ،
وحروف الجر تبدل عند تبديل العبارة وإن كان المعبر به من أصل
واحد ، كما سمعت من "وثقت به وأنا على ثقة منه" .

قل : أوقات الدوام والمداومة .

ولا تقل : أوقات الدوام وذلك لأن "الدوام" مصدر الفعل "داوم"
يدوم" ومصدره الثاني هو المداومة تقول "داوم على الأمر يدوم عليه
دواماً ومداومة ، أي وأظب عليه" فداوم دواماً ومداومة مثل "قاوم قواماً
ومقاومة" وعاون عواناً ومعاونته ، وسام سواماً ومساومة ، وهاود هواذاً
ومهاودة ، والظاهر إن "الدوام" يفتح الدال من مصطلحات الأتراك
العثمانيين ، وبقي دائراً على الألسنة على الخطأ الذي في تلفظه اليوم .

هذا وإنما قلنا "دوام" بتصحيح الواو لأنها متحركة في الفعل "داوم"
ولم يصحها إعلال يورثها الإبدال ، وذلك نحو "لاوذاً يلاوذاً ليوذاً" . ورب
قائل يقول : لماذا لا نجعل "الدوام" من "دام يدوم" لا من داوم فأقول : لا
يصح ذلك لأنك تقول "داوم على وظيفته ولم يدوم على غيرها" ولا أنت
تقول : "دام على وظيفته" إلا لمعنى آخر هو البقاء عليها وعدم تغييرها
والاستبدال بها .

قل : يريح فلان ما دام صادق المعاملة .

ولا تقل : يريح طالما هو صادق .

وذلك لأن دوام الريح مشروط بدوام الصدق فالدوام يستعمل له

الفعل "دام" قال الله تعالى في عذاب المعذبين بالنار "خالدين فيها ما دامت السماوات والأرض إلا ما شاء ربك ، إن ربك فعال لما يريد" . وقال في ذكر المسعودين "وأما الذين سعدوا ففي الجنة خالدين فيها مادامت السموات والأرض إلا ما شاء ربك عطاءً غير مجذوذ" .

أما "طالما" فلا تستعمل هذا الاستعمال ، وإنما تستعمل للدوام غير المشروط ، وهي تقابل "قل ما" كقولنا "طالما زارنا فلان وطالما تحدث إلينا وقلمنا أسقط في كلمة أي قلما أخطأ فيها ، وأحسن الأقوال عندي في تأويل قولهم طالما فعل فلان هو" طال فعله للشيء المفعول وفي تأويل قلما فعل فلان هو قل فعله للشيء .

قل : هو موظف فشيل وفشيل .

ولا تقل : هو فاشل .

وذلك لأن الصفة من "فشل يفشل فشلاً" على وزن "فعل" فشيل نحو ترف وفشيل نحو تريف ، قال ابن مكرم الأنصاري في لسان العرب نقلاً من كتب أئمة العربية : "فشل الرجل فشلاً فهو فشيل (أي) كسل وضعف وتراخى وجبن ثم قال : "وفي التنزيل العزيز" ولا تنازعوا فتفسلوا وتذهب ريحكم . قال الزجاج : أي فتجنبوا عن عدوكم إذا اختلفتم ، أخبر أن اختلافهم يضعفهم وأن الألفة تزيد في قوتهم" وقال أيضاً : "قال الليث : رجل فشيل وقد فشيل يفشل عند الحرب والشدة إذا ضعف وذهبت قواه" .

انتهى نقلنا من لسان العرب .

ويفهم مما قدمنا نقله أن الفاشل خطأ من وجهين أحدهما الغلط في الاستعمال والآخر الغلط في الوزن الصرفي ، فالغلط في الاستعمال هو أن المراد بالفشل في أقوالهم وكتاباتهم وهو الخيبة والإخفاق ويكونان بعد الشروع في العمل ، أما الفشل فيكون قبل الشروع في العمل ، ولذلك

فسره اللغويون بالكسل والتراخي والضعف والجبن ، فالصواب أن يقال "رجل خائب أو مخفق في عمله" لا رجل قَشل ولا فاشل .

وكلامنا على "الفاشل" لا يعني إلا الصفة المشبهة باسم الفاعل من "فشل" لا إرادة الحدث ، ففي العربية قاعدة عامة لنقل الصفة من الثبوت إلى الحدوث وهي الإتيان بالصفة على وزن اسم فاعل كما أن كل اسم فاعل لا يراد به الحدوث يعد صفة مشبهة فالصفة التي يراد بها الحدوث كقولك "ما كنت يا هذا فشلا وإنك فاشل غدا كما يبدو لي" وما كان هذا الصبي نظيفا ، وإنه ناظف بعد أن حَببنا إليه النظافة ، وهذا مع جوازه قليل الاستعمال في لغة العرب ، لأن الغرائز وأشباهاها قلما تتغير ، ولذلك ندر استعمال فعل الأمر منها ، ألا ترى أنك قلما قرأت أو سمعت أن رجلا قال لآخر : أشرف أي كن شريفا وأظرف أي كن ظريفا وأعظم أي كن عظيما فهذا مما لا يكون بالأمر والإيعاز .

قل : استبدلت الشيء الجديد بالشيء القديم الذي عندي .

ولا تقل : استبدلت الشيء القديم الذي عندي بالشيء الجديد .

وذلك لأن الاستبدال يجب أن يقع على الشيء المأخوذ عوضا عن الشيء المعطى ، قال تعالى "أتستبدلون الذي هو أدنى بالذي هو خير" ، فالشيء الذي هو خير كان عندهم فهو القديم بالنسبة إليهم ، والذي هو أدنى ، لم يكن عندهم فهو جديد بالإضافة إليهم ، فهم أرادوا استبدال الشيء الرديء بالشيء الجيد الذي كان عندهم فعيب عليهم ذلك واستنكر استنكارا . والتقديم والتأخير في التعبير لا يؤثران في وجوب ادخال باء البدل على الشيء المعطى ، فتقول : استبدلت دكانا بداري ، واستبدلت بداري دكانا فهما سواء ، مادامت الباء البدلية داخلة على الشيء المعطى للتعويض ، وإذا عسر عليك استعمال الفعل "استبدل"

فاحسبه مثل "اشترى" تقول : اشتريت دكانا بألف دينار ، ولذلك كان من الخطأ قولهم : استبدلنا العرصة الوقفية الفلانية بالنقود ، والصواب "استبدلنا النقود بالعرصة الفلانية ، أو استبدلنا بالعرصة الفلانية نقودا .

ويجوز وضع كلمة "مكان" موضع الباء البدلية ، تقول "استبدلت دكانا مكان داري" و"استبدلت مكان داري دكانا" ومنه قوله تعالى في سورة النساء "وإن أردتم استبدال زوج مكان زوج وآتيتم إحداهن قنطاراً فلا تأخذوا منه شيئاً" فالزوجة الأولى هي الجديدة والزوجة الثانية هي المطلقة . ويستعمل الفعل "تبدل" كاستبدال قال تعالى : "واتوا اليتامى أموالهم ولا تتبدلوا الخبيث بالطيب" فالخبيث هو الجديد والطيب هو القديم عندهم .

قل : هذا المسابق قد سبق من قبل وهذا المشارك لم يشارك من قبل .

ولا تقل : هذا المتسابق قد تسابق من قبل ولا هذا المشترك لم يشترك من قبل .

وذلك لأن الأفعال المشتركة لا تكتفي بمرفوع واحد ، بل ينبغي لها مرفوعان أو أكثر منهما من جهتين مختلفتين بالتثنية أو الجمع أو العطف ، تقول "تسابق الرجلان واستبقا ، واشترك الرجلان في العمل ، واشترك الرجال وتشاركوا ، وتقول : تسابق فلان وأخوه ، واستبق فلان وأخوه ، واشترك قاسم وابن عمه ، وتشارك قاسم وابن عمه ، وإذا أردت الأخبار بالمسابقة والمشاركة مع مرفوع واحد وجب أن تنصب الثاني وترد الفعل إلى الأفراد أعني أفراد مرفوعة من حيث الجهة والناحية فتقول : سابق هذا الرجل رجلاً آخر ، وشارك قاسم ابن عمه فأحدهما مشارك لغيره ، والآخر مسابق له ، ولا يجوز البتة أن يقال :

متسابق ويسكت عليه ، كما يقال : هو متقاتل بل مقاتل ، وكما لا يقال : هو متحارب بل محارب فينبغي إجراء الصفة على الفعل ، فإذا قلنا : تسابق الرجلان قلنا : هما متسابقان ، وإذا أردنا الأفراد قلنا هما مسابقان .

قل : سألتقي أنا وفلان ، وملتقي نحن والقادمون ، والتقيا هما وأصحابهما .

ولا تقل : سألتقي فلانا ، وسألتقي وإياه ، وما أشبه ذلك .

وقل : ملتقي نحن وأنتم **ولا تقل** : ملتقي وإياكم .

وذلك لأن الفعل "التقى" يأتي تارة للفردية ، وتارة للاشتراك ، فالفردية تكون في نحو قولنا : "التقيت فلانا في المجلس ، والتقيت الشيء في الطريق أي لقيتهما" قال الشاعر :

لما التقيتُ عميراً في كتيبته

عائنتُ كأس المنايا بيننا بددا

وإذا جاء الفعل "التقى" للاشتراك فهو بمعنى تفاعل المشترك ، ومن البديهي في العربية أن تكون أفعال الاشتراك فيها صادرة عن فاعلين مختلفين أو أكثر منهما ، لأن الشركة لا تصدر عن واحد ، وكذلك ما ينوب عن الفاعلين ، وإذا عطف الاسم الظاهر أو الضمير على الضمير المستتر المرفوع ، وجب الفصل بينهما بفواصل لفظي كالضمير وغيره ، كقوله تعالى "ويا آدم اسكن أنت وزوجك الجنة" فالفاصل هو "أنت" كقوله تعالى "سيقول الذين أشركوا لو شاء الله ما أشركنا ولا آباؤنا ولا حرمنا من شيء" فالفاصل هو "لا" ولا يجوز العطف بغير فاصل في الكلام المنشور ، وقد ورد في الشعر نادرا كقول بعض الشعراء :

زعم الأخطىل من سفاهة رأيه

مـــــــــــــــــا لم يكن وأب له لينالا

وكقول آخر :

قلتُ إذا أقبلتْ وهذا تهـادى

كنعاج الفـلا تعسـفن رملا

وإذا كان الفعل مشتركاً ، في مثل "سألتقي أنا وفلان" و"نلتقي نحن والقادمون" فالعطف واجب كما ذكرت آنفاً ، ولا يجوز أبداً أن يكون المعطوف مفعولاً معه ، ولذلك لا يصح أن يقال "سألتقي وفلاناً ونلتقي وإياكم" و"هذا يتفق والأصول" و"هذا يتناسب والتعاليم" و"هذا يتعارض والقانون" فالصواب "سألتقي أنا وفلان ، ونلتقي نحن وأنتم وهذا يتفق هو والأصول وهذا لا يتناسب هو والتعاليم وهذا يتعارض هو والقانون" برفع المعطوف أو جعله ضمير رفع إن لم يكن اسماً ظاهراً ،

أما قولهم "نلتقي بكم" فهو تعبير مولد جائز ، لم يعرفه الفصحاء ، والياء فيه ثابت عن كلمة "مع" والأصل "نلتقي معكم" وكلمة "مع" ثابت عن الواو العاطفة ، وذلك مثل اجتمع فلان وفلان ثم قيل "اجتمع فلان مع فلان" ثم قيل "اجتمع فلان بفلان" .

قل : "بدأ بالعمل وشرع في العمل

ولا تقل : بدأ في العمل ولا شرع بالعمل .

وذلك لأن الحرف المستعمل مع "بدأ" والأفعال المزيدة منه هو الباء كما جاء في كلام العرب وكما ذكر في كتب اللغة العربية ولأن الحرف المستعمل مع "شرع" هو حرف الجر "في" كما علم من لغة العرب ، لا الباء ، قال ابن فارس في مقاييس اللغة "الباء والبدال والهمزة من افتتاح الشيء ، يقال : بدأت بالأمر وابتدأت" أ هـ ،

وقال تعالى في سورة يوسف "فبدأ بأوعيتهم قبل وعاء أخيه" .

وهذا التنبيه لا يعني حظر استعمال حرف الجر "في" مع الأفعال "بدأ"

وابتداً وتبدأ في جملة تحتاج إلى ظرفية فإن "في" تستعمل مع جميع الأفعال مادامت الظرفية مرادة في الكلام ، بل يعني وجوب استعمال الباء حرفاً مباشراً للفعل بدأ فيجوز إذن اجتماع الحرفين معاً في جملة واحدة كأن يقال "بدأ فلان بالأهم في عمله ، وابتداً بالسهل في هذا الأمر" . فالحرف المباشر للفعل هو الباء .

أما "شرع فيه" فهو المسموع من كلام العرب ، قال ابن فارس في المقاييس "الشين والراء والعين أصل واحد وهو شيء يفتح في امتداد يكون فيه" . وقال الجوهري في الصحاح "شرعت في هذا الأمر شروعاً ، وشرعت الدواب في الماء تشرعُ شرعاً وشرعاً أي دخلت" . وقال الزمخشري في أساس البلاغة : "شرع في الماء شروعاً" . وجاء في لسان العرب "شرعت في هذا الأمر شروعاً أي خضت" . وقال ابن قتيبة : يقال : شرع فلان في كذا وكذا : إذا أخذ فيه" . وقال الفيومي في المصباح المنير : "شرعت في الأمر اشرع شروعاً : أخذت فيه . وشرعت في الماء شرعاً وشرعاً : شربت بكفيك ، أو دخلت فيه" . وقال الفيروز آبادي في القاموس "شرع في الأمر : خاض" .

ويفهم من هذه النصوص اللغوية المنقولة من المعجمات أن الفعل "شَرَعَ" يحتاج إلى الحرف "في" من حروف الجر وهو للظرفية ، ولا يجوز استعمال الباء مكان "في" للظرفية إلا في الظروف المعينة كقولهم "أقام ببغداد" بدلاً من "أقام في بغداد" ولكنهم يقولون "غرق في البحر" لا بالبحر ، وساح في الأرض لا بالأرض وسار في الطريق لا بالطريق ، قفل : بدأ بالعمل وشرع فيه ، ولا تقل : بدأ في العمل ولا شرع بالعمل" .

قل : رَبَّكَ الْحَادِثُ يَرْبُكَ رَبَّكَ ، فَالْحَادِثُ رَبُّكَ وَهُوَ مَرْبُوك .

ولا تقل : أَرْبُكَ إِرْبَاكَ فَالْحَادِثُ مُرْبِكٌ وَهُوَ مُرَبِّكَ .

وذلك لأن الفعل "رَبَّكَ" متعد إلى المفعول بنفسه في أصل وضعه ،

والتعدي في الأفعال هو الأصل ، واللزوم هو حال طارئة لا أصلية والسبب في ذلك أن حركة الحي إنسانا كان أو حيوانا ، يراد بها في الغالب التعدي على غيره ، كالأكل والضرب والأسر والجرح والكسر والرد والصد والقهر والنهب ، ويراد بها في الأقل النادر ، قرار الفعل في فاعله ، كالنوم والرقاد والنبات والنكوص والهرب ، وهذا أمر غفل عنه علماء النحو القدامى (رح) قال ابن فارس في مقاييس اللغة : "الراء والكاف والباء كلمة تدل على خلط واختلاط ، فالرَّبْكَ اصلاح الشريد وخلطه . . . ويقال : ارتبك في الأمر إذا لم يكد يتخلص منه" . وقال الفيروز آبادي في قاموسه : "رَبَّكَ : خلطه ، وربك الشريد : خلطه وجاء في لسان العرب : "الرَّبْكَ أَنْ تُلْقَى إِنْسَانًا فِي وَحْلٍ فَيَرْتَبِكَ فِيهِ" . . . وربك الرجل وارتبك إذا اختلط عليه أمره ورجل ربك : ضعيف الحيلة" .

وبما نقلت يعلم أن قولهم "ربك الأمرُ فلاناً ربكاً" هو من باب الاستعارة تشبها للربك المجازي بالرَّبْكَ الحقيقي الذي هو الالتقاء في الوحل ، فقل : ربكه ربكا فهو رابك ولا تقل أربكه ارباكاً فهو مربك ، لأنه مخالف للسمع والقياس .

قل : الأوراق الخضراء ، والأعلام الصفراء .

ولا تقل : الأوراق الخضراء والأعلام الصفراء .

وذلك لأن المطابقة بين الصفة والموصوف ، واجبة في اللغة العربية ، بعد أن تطورت واكتملت ، وقد التزم العرب هذه المطابقة ، وخصوصاً في أفعال ومؤنثه فعلاء ، للأحوال والألوان ، قال تعالى "ومن الجبال جدد بيض وحمر ، مختلف ألوانها وغرابيب سود" وقال عز من قائل : "عليهم ثياب من سندس خضر" ثم قال "وسبع سنبلات خضر" وقال "مستكئين على رفرف خضر وعبقري حسان" وقال : "ويلبسون ثياباً خضراً من سندس واستبرق" .

وقال عنترة :

فيهما اثنتان وأربعون حلوبة

سودا كخافية الفراب الأسحم

قال أبو العباس المبرد في أوائل كتابه الكامل في الأدب : "إن أردت نعتا محضا يتبع المنعوت قلت "مررت بشياب سود ونخيل دعم وكل ما أشبه هذا فهذا مجراه" .

أما دعوى معاملة جمع غير العاقل ، كمعاملة المؤتث المفرد فغير صحيحة ، لأن قولنا "أيام معدودة" تدل التاء فيها على الجمع كتاء المارة والسالبة والناقلة والمعتزلة والنظارة والجالية ، وما يطول ذكره .

قل : هو مصرَّح ومن ذوي التصريح وأهل التصريح وهو صراح أو صريح القول "في الأقل" .

ولا تقل : هو صريح فقط بهذا المعنى .

وذلك لأن "الصريح" هو المتصف بالصراحة وهي الخلوص والصفاء في النسب وما أشبه ، وهي تختص بمادة الصريح ، كما أن الخلوص يخص الشيء الخالص والصفاء يخص الشيء الصافي ، قال ابن فارس في المقاييس ، الصاد والراء والحاء ، أصل منتقاس يدل على الشيء وبروزه من ذلك الشيء الصريح ، والصريح المحض الحسب وجمعه صرحاء ، قال الخليل : ويجمع الخيل على الصرائح ، وكل خالص صريح يقال : هو بين الصراحة والصروحة" . وقال أبو العباس المبرد في كتابه الكامل في شرح قول نضلة السلمي :

ولم يخشوا مصالته عليهم

وتحت الرغبة ألين الصصريح

قال : "وقوله : وتحت الرغوة اللبن الصريح ، يقول : إذا رأيت الرغوة . . . لم تدر ما تحتها ، فربما صادفت اللبن الصريح إذ كشفتها . . . والصريح المحض الخالص من قولهم : عربي صريح أي خالص ومولى صريح" . أ هـ .

فقولنا " فلان صريح " إذن يعني أنه خالص النسب ، وليس هذا المعنى هو مراد القائلين اليوم : فلان صريح ، بل المراد أنه مبين حقيقة ما يعني لا يعرّض ولا يكّني ولا يرمز . فهو إذن مصرّح أو من ذوي التصريح ، وأما قولنا " هو صارح " فهو من قول العرب : " صرح فلان الأمر صرّحاً أي بيّنه وأوضحه فهو صارح " . جاء في لسان العرب : " قال الأزهري : وصّرّح الشيء وصرّحه وأصرّحه إذا بيّنه وأظهره ، ويقال : صرّح فلان ما في نفسه تصريحاً إذا أبداه والتصريح : خلاف التعريض " .

وقال الفيروزآبادي في القاموس : " التصريح خلاف التعريض ، وتبيين الأمر كالصرّح والإصرّاح وانكشاف الأمر ، لازم متعد " أ هـ . ومنه نعلم أن مصدر قولهم : " صرح فلان مراده يصرّحه " وهو صرّح على وزن " منع " وأن صرّحه وأصرّحه مع فرق ضئيل فهو صارح مثل " مانع " وعلى هذا ينبغي أن يقال : فلان صارح أو مصرّح أو مصرّح أو صريح القول أو المراد (في الأقل) فقد قالت العرب : " تكلم فلان بذلك صراحاً وصراحاً أي خالصاً كما جاء في لسان العرب ، فالصراح أو الصّراح وصف للكلام في حال التكلم به لا وصف للمتكلم " .

قل : هذا فعل شائن يشين صاحبه شيئاً .

ولا تقل : مشين يشين صاحبه إشانة .

وذلك لأن هذا الفعل " ثلاثي " واقع أي متعد ، تقول " شانه يشينه شيئاً " أي عابه يعيبه عيباً فهو ضد زانه يزينه زينا ، فاسم الفاعل منه

"شائن" واسم المفعول مشين ، وفي لغة أخرى مشيون نحو "دائن ومدين ومديون" من دانه يدينه ديناً ، قال ابن فارس في المقاييس : "الشين والياء والنون كلمة تدل على خلاف الزينة ، يقال شانه خلاف زانه" . وقال الجوهرى في الصحاح : "الشين خلاف الزين يقال : شانه يشينه . . وقول لبيد :

فشين صحاح البيد كل عشيق
بعوج السراء عند باب مُحجَّب

يريد أنهم يتفاخرون ويخطون بقسيهم على الأرض فكانهم شانوها بتلك الخطوط" . وقال الزمخشري في أساس البلاغة : "هو فعل شائن وهذه شائنة من الشوائن ووجهك شين ووجهي زين" . وقال الفيومي في المصباح المنير : شانه شينا من باب باع والشين خلاف الزين ، وفي حديث "ما شانه الله بشيب" والمفعول مشين على النقص" . وورد في لسان العرب "الشين خلاف الزين وقد شانه يشينه شينا . . . وفي حديث أنس يصف شعر النبي (صلى الله عليه وسلم) : ما شانه الله ببيضاء ، الشين العيب قال المبارك بن الأثير ، جعل الشيب ههنا عيبا وليس بعيب فإنه قد جاء في الحديث أنه وقار وأنه نور . . . " وقال الفيروز آبادي في القاموس المحيط "شانه يشينه ضد زانه" . هذا ماورد في أكثر كتب اللغة وقرأت في معجم الشعراء للمرزباني قول محمد بن عيسى بن طلحة القرشي التيمي :

اجعل قرينك من رضىت فِعاله
واحذر مقارنة القرين الشائن
كم من قرين شائن لقرينه
ومسهجن منه لكل محاسن

وقرأت فيما نقل أبو حيان التوحيدي من كلام الفلاسفة في كتابه الامتاع والمؤانسة "فلم جمعتم بين مفترقين ، وفرقتم بين مجتمعين هذا والله الجهل المبين والخرق المشين" .

فاسم الفاعل هو "شائن" واسم المفعول "مشين" ولا يجوز سماعا ولا قياسا أن يقال "مشين" بمعنى "شائن" ، إلا أن القياس يجوز لنا أن نقول "مشين" للمبالغة من شينته تشيينا ، كما قالت العرب "زينته تزييناً" ، فقل : هذا فعل شائن أو مشين للمبالغة .

ولا تقل : مشين .

قل : القنابلُ والبراعمُ والدراهمُ (بكسر الحرف الرابع أي الحرف الذي قبل آخر الكلمة) .

ولا تقل : القنابل والبراعم والدراهم ، وكذلك تلفظ جميع الجموع التي على هذا الوزن كالخنافسُ والزوارقُ والبيارقُ .

قل : شهور كثيرة وأشهر قليلة .

ولا تقل : شهور قليلة وأشهر كثيرة .

وذلك لأن "الشهور" جمع تكسير للكثرة فهو على وزن "فُعول" فلا يمكن أن تكون عدته قليلة ، فهو مثل "صدر وصدر" و"قلب وقلوب" و"نفس ونفوس" و"درب ودروب" و"عقل وعقول" و"حظ وحظوظ" و"جد وجدود" وألوف غيرها من جموع الكثرة ، ويشمل جمع الكثرة من العشرة إلى ما لا حد له ، أما "الأشهر" فهو جمع تكسير للقلة أي لأدنى العدد ، وهو من الثلاثة إلى العشرة فلا يصح وصفه بالكثرة ، وقد وضعت العرب جمع القلة ، وجمع الكثرة ليبدلا بصيغتهما وأوزانهما على المقدار العام للمعدود ، إذا خلت العبارة من ذكر العدد مصروحا ، فإذا قلنا : أقام ببغداد أشهرا ، علم أن الإقامة لم تتجاوز عشرة أشهر وإذا قلنا : أقام شهورا ، علم أنه أقام أكثر من عشرة أشهر وعلى هذا يجري كل ما له جمعان على وزن "أفعل وفُعول" كأفلس وفلوس ، فإن لم يكن

للإسـم إلا جمـع قلـة قسـنا له جمـع كـثـرة وإن لم يـكن له إلا جمـع كـثـرة قسـنا له جمـع قلـة ، وينبـغي لنا أن لا نتقيد بقول من قال : لا يجوز القياس في الجموع ، فهذا تحكم من عنده فلا يلتفت إليه ولا يجعل عليه .

ثم إن اللغويين لم يستقصوا ذكر الجموع في كتب اللغة ، ألا ترى أن "البغل" جمع فيها أي في كتب اللغة على بغال وأبغال فقط مع أن "الأبغل" جمع قلـة للبغل قد ورد في كلام الفصحاء كما في الجزء الثاني من تاريخ بغداد للخطيب وتاريخ الطبري . . . وكتاب الوزراء للجهمشيري وكتاب "بدائع البدائع" لابن ظافر الأزدي ، وهذا يدل على أن العرب لا يخيمون عن القياس عند وجود الضرورة ، ولذلك ينبغي أن يقال : عندي ثلاثة أفلس وأربعة أفلس وخمسة أفلس وستة أفلس وثمانية أفلس وتسعة أفلس وعشرة أفلس فإذا زاد مقدار العدد قيل : فلوس . .

وهذا من أخص الخصائص في اللغة العربية أعني أن يقدّر العدد بلفظ الجمع تقديراً عاماً ، ويُعلم أنه قليل أو كثير ، فقل : شهور كثيرة وأشهر قليلة ولا تقل : شهور قليلة وأشهر كثيرة ، هذا على سبيل التأكيد وإلا فقل : شهور للكثير ، وأشهر للقليل .

قل : ينبغي لك أن تتروّض ولا تترك التروّض أي ينبغي لك أن تروّضَ بدنك أو تروّضه بأفعال الرياضة المعروفة .

ولا تقل : ينبغي لك أن تترّيص ولا تترك التريّص .

وذلك لأن الرياضة مأخوذة من الفعل "راض يروض" فعينه أي وسطه واو لا ياء وإنما أبدلت الواو ياءاً في "رياضة" لسكون عين فسلها "راض يروض ولكسر ما قبلها في المصدر وهو الراء ، فأصلها "رواضة" ، ولو كانت العين متحركة لبقيت الواو سالمة ، ألا ترى أنك تقول : "راوضه في البيع رواضاً ومراوضةً" ، وأنت لا تقول "راوضه رياضاً ولا

مرايضة" قال ابن فارس في المقاييس : "الراء والواو والضاد أصلان متقاربان في القياس أحدهما يدل على اتساع والآخر على تليين وتسهيل" ثم قال : "وأما الأصل الآخر فقولهم : رُضت الناقة أروضها رياضة" . وقال الجوهري في الصحاح : "رُضت المهر أروضه ورياضة فهو مروض وناقة مروضه وقد ارتاضت وكذلك روضه شدد للمبالغة وقوم رواض وراضة .

ونقل رينهارت دوزي المستشرق الهولندي في معجمه المستدرك على المعجمات العربية ، من كتب الأدب قولهم : "راض نفسه أي ثقفها وهذبها ، وراض نفسه عليه أي تحمله وكابده ، وروض سيرته أي أصلحها وروضه عليه أي عوده إياه ولم أجد الفعل "تروض" ولا مصدره "التروض" في معجم لغوي ، ولا في كتاب أدبي ، ولكنه فعل قياسي صحيح وهو مثل "تعود وتعوض وتقول وتحول" من حيث الاشتقاق ، وهو من الأفعال الخاصة بفاعلها ، الصادرة عن رغبة منه فيها نحو "تحول وتعلم وتأدب وتقدم" وقد اقتضت الحاجة اشتقاقه من الثلاثي "راض يروض" فهو واوي العين لا يائيها ، وينبغي الرجوع إلى الأصل عند الاشتقاق ، فيقال "تروضت أنروض تروضا" كما يقال "قومت البضاعة أو ما جرى مجراها ، أقومها تقوياً أي عينت قيمتها أعينها تعييناً ، ولا يشتق الفعل من القيمة ، فمن الخطأ المبين قولهم "قيمت البضاعة وتقييم البضاعة" .

فقل : ينبغي لك أن تروض ولا تترك التروض .

قل : برح فلان العاصمة يبرحها براحاً بفتح الباء .

ولا تقل : بارح فلان العاصمة مبارحة وبراحا بكسر الباء

وذلك لأن العرب استعملت لهذا المعنى ، الفعل الثلاثي حسب أي برح .

جاء في لسان العرب "البراحُ مصدر قولك برَح مكانه أي زال عنه وصار في البراح . . . وبرَح الأرض فارَقها ، وفي التنزيل العزيز : فلن

أبرح الأرض حتى يأذن لي ربي . . . " . فالقرآن الكريم يحتوي على استعمال "برح" الثلاثي متعديا بنفسه ، في قوله تعالى - . فلن أبرح الأرض" الآية ، أما "بارح" فله معنى آخر فقد قالوا "بارحه بمعنى كاشفه وعالنه وجاهره ، والمبارحة هي ما يسمى اليوم المظاهرة ، قال ابن فارس في مقاييس اللغة : "قال أبو عبيد : البراح المكاشفة . يقال : بارح برأحا : كاشف" . والظاهر أنه مأخوذ من "برَح الشيء أي انكشف وبان ، ومنه المثل "برَح الخفاء" .

والظاهر أن الذي استعمل "بارَح" قاسه على غادر وليس ذلك بمقبس ، فلا يقال "تارك" بمعنى ترك ، ولا باين بمعنى بان ولا ناظر بمعنى نظر ، ولا قاتل بمعنى قتل ، فلكل وزن معنى خاص به ولا حكم للشذوذ فقل : برَح مكانه وبرَح العاصمة ولا تقل : بارحهما فمعنى المبارحة المكاشفة وليست بمزادة في العبارة .

ولا تقل : استقلَّ سيارةً ، لأنه بمعنى حملها فيصير الحامل محمولا والناقل منقولا ، جاء في لسان العرب ما هذا نصه "أقلَّ الشيء يقلُّه واستقلَّه يستقلُّه إذا رفعه وحمله . . وأقلَّ الشيء واستقلَّه : حمله ورفع ، وأحسن استعمال استقلَّ ، أن يقال "استقل فلان في طائرة ، وركب سيارة" .

قل : خصصته به فهو مخصَّص به وخاص به .

ولا تقل : خصصته له ولا هو خاص له .

وذلك لأن "خصَّ" في الأصل فعل متعد بدلالة وجود الضمة في المضارع فهي العلامة الفارقة بين الفعل المتعدي والفعل اللازم من الثلاثي المضعف تقول "عزَّ فلان يعزَّ عزاً وعزَّةً وعزيزةً" وهو ضد ذلَّ يذلُّ ، وهو

لازم ومكسور الوسط الذي ألغيت كسرتة على أوله من أجل الادغام فإن أصله "يعزّز" وإدغامه واجب ، وتقول "عزّه يعزّه عزّا أي غلبه" فهو مضموم الوسط الذي ألغيت ضمته على أوله .

وإذا حذف المفعول للعلم به صبر وكف فالأصل صبر نفسه وكف نفسه قيل "خص به" ثم حذف حرف الجر إيجازا ف قيل "خصّه" فليس فيه إذن "خص له" حتى يقال "خاص له" وإنما "خاص به" على الأصل ، ويقال "خصصه بكذا تخصيصاً" وتقول : خصصت ألف دينار بالتبرع فالدناير مخصصة بالتبرع فلا تقل : مخصصة للتبرع ولا تتهاون بلمتلك فما أسهل وضع الباء في مكان اللام .

قل : في هذه الدار خمس حجر وثلاث غرف ، إذا كانت ذات أبيات خمسة على وجه الأرض وأبيات ثلاثة في الطبقة الأولى ،

ولا تقل : في هذه الدار ثماني غرف .

وذلك لأن الحجرة غير الغرفة والغرفة غير الحجرة ولو كانت كل منهما تسمى بيتا ، تشبيها ببيت الشعر الذي هو الأصل ، والسبب في هذا الغلط المبين ، هو أن الذين ترجموا كلمة روم room الإنكليزية كثيرون جدا حتى ليستكثر الموازن أن يستعمل اسم التفضيل بينهم .

فالحجرة يجب فيها أن تكون في الطبقة الأولى والحجرة ينبغي أن تكون مبنية على وجه الأرض ، قال مؤلف لسان العرب ناقلا : "الغرفة العلية والجمع عُرفَات وعُرفَات وعُرفٌ" وقد وصفوا العلية بأنها بيت مفصول عن الأرض ببيت ونحوه والجمع عليّات وعلالي ، فتسمية الحجرة باسم الغرفة هي كتسمية السرداب باسم القبة ، وهي عبث باللغة العربية وعبث بالمصطلحات الحضارية العربية ، فالغرفة هي بيت في الطبقة الأولى أو ما فوقها .

قل : كانوا نحواً من خمسين رجلاً وزهاء خمسين رجلاً وقرابة خمسين رجلاً ، وكان المبلغ نحواً من ثلاثين ديناراً .

ولا تقل : كانوا حوالي خمسين رجلاً ، ولا كان المبلغ حوالي ثلاثين ديناراً .

وذلك لأن الحَوَالِ والحوُل من ظروف المكان فلا تستعمل هذا الاستعمال ، وإنما يقال "قعد حول فلان وحواليه أي في الجهات المحيطة به ، ومنه ما جاء في حديث الاستسقاء أنه (عليه الصلاة والسلام) قال : "اللهم حوالينا ولا علينا" ، قال المبارك بن الأثير في كتابه النهاية بعد إيراد هذا الحديث : "يقال : رأيت الناس حَوُلَهُ وحواليه أي مطبقين به من جوانبه" .

قل : ينبغي استجماع الشروط المقتضاة .

ولا تقل : هي الشروط المقتضية .

وذلك لأن الأمر أو العمل أو المنصب هو الذي يقتضي الشروط أي يستوجبها وهو على سبيل الاستعارة من اقتضاء الدَّيْن ، فالأمر أو العمل أو المنصب هو المقتضي على صيغة اسم الفاعل ، والشروط هي المقتضاة على وزن اسم المفعول ، لأنها قد اقتضيت قال الزمخشري في أساس البلاغة : "ومن المجاز"أفعل ما يقتضيه كرمك" أي ما يطالبك به" . فكرمك هو المقتضي بالياء وما تفعله أنت هو المقتضى بالألف المقصورة . وكنت ذكرت ما يشبه التنبيه في "المبتلى" تقول : ابتلاه الله فالله تعالى هو المبتلى بالياء ، والإنسان هو المبتلى بالألف المقصورة ، وتقول : ابتلاها الله فهي مبتلاة وابتلاهن فهن مبتليات وعلى هذا يجري القياس .

قل : ازدره يزدريه ازدراء أي احتقره احتقاراً .

ولا تقل : ازدرى به وذلك لأن "ازدره" . بمعنى احتقره وتنقصه ، هو متعد بنفسه إلى مفعوله كما يقال عابه وذمّه وتلّبه فلا حاجة إلى زيادة الباء ، وزيادة الباء ليست قياسية إلا فيما استدرسته من قاعدة دلالة الفعل على الدفع والتحريك مثل دفعه ودفع به وألقاه وألقى به ، ورماه ورمى به ولفظه ولفظ به ، وأداه وأدى به ، والظاهر أن "ازدرى به" ناشئ من تصحيف قولهم "أزرى به يزري إزراءاً" أي احتقره ووهذا غلط والصحيح ازدره يزدريه ازدراءاً" وفي غيره يقال "زرى عليه زريا وزراية وأزرى به ازراءاً" .

قل : "ازدره يزدريه ازدراءاً" . وازدرى به هذا الغلط ليس بحديث فقد وقع في مثل كلام مضر العسقلاني في القرن التاسع للهجرة. كما في كتاب "رفع الأصر عن قضاة مضر" .

قل : أذعن له يذعن إذعانا ، وخضع له خضوعا وأطاعه إطاعةً وانتمر بأمره وما أشبه ذلك ،

ولا تقل : رضح له بهذا المعنى .

وذلك لأن "رضخ يرضخ رضخاً" معناه كسر أو حطم أو أعطى قليلاً من المال أي كسر من المال فلا صلة له بالإذعان والطاعة والاستسلام والخضوع والانتمار ، وما أشبه ذلك ، جاء في لسان العرب "رضخت رأس الحية بالحجارة ، ورضخ النوى والحصى والعظم وغيرها من اليابس يرضخه رضخاً : كسره . والرضخ كسر رأس الحية . . والرضخ مثل الرضخ والرضخ : كسر الرأس ، ويستعمل الرضخ في كسر النوى والرأس للحيات وغيرها . . . والرضخ أيضا الدق والكسر وكذلك العطاء ، يقال فيه الرضخ بالحاء المعجمة ، ورضخ له من ماله يرضخ رضخاً : أعطاه ويقال : رضخت له من مالي رضىخة وهو القليل وجاء في أمالي الشريف المرتضى "رضخ له بشيء من المال بالباء .

ولقائل أن يقول : إن باب المجاز في العربية مفتوح لكل فصيح مجتاز ، أفلا يكون لقولهم "رضخ له" وجه من وجوه المجاز ؟ فأقول : إذا تساهلنا فقلنا "رضخ له بشيء من الطاعة" . بذكر الطاعة أو "رضخ له بشيء من الإذعان" فإنه لا يؤدي المعنى المقصود ، فالمقصود هو الطاعة والإذعان لا الشيء القليل منهما ، ثم إن الراضخ في العادة له اليد العليا . والمرضوخ له اليد السفلى ، فلا يصح الإذعان للصغير المحتاج والراجي المسترقد فلا وجه إذن للمجاز .

قل : تسلمت المبلغ وحقت تسلم المبالغ .

ولا تقل : استلمت المبلغ وحقت استلام المبالغ .

وذلك لأن "تسلم والتسلم" غير "استلم والاستلام" وليس تسلم واستلم من أصل واحد بل هما من أصلين مختلفين ، فالتسلم أخذ الشيء سالما وإدخاله في السلم ، والاستلام من السلمة ، وهي الجمر وفيه يقول الشاعر وهو بجير بن غنمة الطائي :

ذاك خليلي وذو يعسسات بني

يرمي ورائي بالسهم والسلمة

ومنه استلام الحجر الأسود في الحج أي مسه باليد ومسحه بها وهما كالمصافحة وقد جاء في الحديث النبوي : الحجر يمين الله فمن شاء صافحه بها ، قال الشريف الرضي : "والمراد أن الحجر جهة من جهات القرب إلى الله تعالى فمن استلمه وباشره قرب من طاعة الله تعالى فكان كاللاصق بها والمباشر لها" .

ولذلك يكون صادقا من يقول : "والله لقد استلمت الدنانير وما تسلمتها" إذا لم يقبض الدنانير وما أشاع هذا الغلط في العالمين قول ابن بدرون في شرح قصيدة ابن عبدون في ذكر بعض الملوك "قلما استلم زمام السلطة" . والصواب "قلما تسلم زمام السلطة" أو "قلما أمسك زمام السلطة" .

قل : كَسَبَ فلان مالا

ولا تقل : كَسِبَ فلان مالا .

لأنه من باب "ضَرَبَ" تقول : كَسَبْتُ مالا أَكَسِبُهُ كَسْباً وَكِسْباً ومكسباً والمصدر الأخير إلى القياس ، ولم يسمع عن العرب "كسِبَ فلان" بكسر السين ، ثم إنه ليس من أفعال التغير والألوان حتى يسوغه القياس فالتغير مثل "فرح وعطش وعمي وسكر وعرج" والألوان مثل "صفر وزرق وسود" وهو قليل الاستعمال في لغة العرب لأن العرب تفضل الخماسي على الثلاثي تقول : أَصْفَرَ وَأَزْرَقَ وَأَسْوَدَ وهلم جراً .

قل : إحدى عشرة مدرسة واثننا عشرة مدرسة

وقل : أَحَدَ عَشَرَ معهداً واثنَا عَشَرَ معهداً ، وقل : عَشْرَةُ معاهد وثلاثة عَشَرَ معهداً يفتح العددين .

ففي قولك "إحدى عشرة مدرسة" أنثت الإحدى لأن المدرسة أي الاسم المعدود من الأسماء المؤنثة ، وقلت : عشرة ، لأن العشرة توافق المعدود إذا كانت مركبة أي إذا كان قبلها عدد كائناً ما كان ، وركبت هي معه تقول : إحدى عشرة مدرسة ، واثننا عشرة مدرسة ، وثلاث عشرة ، أربع عشرة مدرسة ، وقلت : ثلاث عشرة مدرسة بترك التأنيث في العدد الأول أي "ثلاث" لأن العدد الأول مركباً كان أو غير مركب يكون مخالفاً للمعدود من الثلاثة إلى العشرة فنقول "ثلاث عشرة مدرسة ، تسع عشرة مدرسة" . فالأعداد من الثلاثة إلى العشرة الموحدة أي التي لم يركب معها عدد زائد على اثنين واثنين تكون مخالفة للمعدود في التأنيث والتذكير ، أما العشرة المركبة فهي موافقة للمعدود كما ذكرنا في الأمثلة "إحدى عشرة مدرسة ، اثنا عشر معهداً" .

وإذا قدم المعدود على العدد فلا تتأثر القاعدة ، قال تعالى "وليام

عشر"أي وعشر ليال ، وتقول : "أخذت منه خمسة دنانير" . بتأنيث خمسة لأن الدينار مذكر ، وتقول أيضا : "أخذت منه دنانير خمسة" فتبقي العدد على تأنيثه .

قل : ما عندي إلا خمسة دنانير .

ولا تقل : ما عندي إلا الخمسة دنانير .

وذلك لأنك تريد أن تخبر السامع بما يعلمه من قبل ، فالدنانير ينبغي أن تكون نكرة والتنكير من صفات غير المعروف وغير المعلوم ، فإذا كانت الدنانير الخمسة قد جرى ذكرها قبلا قلت : أنفقت خمسة الدنانير وأنفقت الخمسة الدنانير ، فالأول مجرور والثاني منصوب لأنه بدل ، ومع هذا فيجوز الجر في الثاني تقول : أنفقت الخمسة الدنانير ، وبعض اللغويين يعدّ الدنانير نعتا لا بدلا ولا أراه صوابا ، قال الجوهري في الصحاح : وتقول : هذه الخمسة الدراهم بجر الدراهم ، وإن شئت رفعتها وأجريتها مجرى النعت وكذا إلى العشرة" .

قل : أداء الدين وكيان الدولة ورآه إياد عيانا .

ولا تقل : إداء وكيان وأياد وعيان .

وذلك لأن "الأداء" اسم مصدر والمصدر التأدية كالزواج بالنسبة إلى التزويج والسراح إلى التسريح والطلاق بالإضافة إلى التطبيق والصلاة بالإضافة إلى التصلية والسلام مع التسليم والكلام مع التكليم والزكاة مع التزكية والوصاة مع التوصية فكلها مفتوحة ، فالفتح غالب على اسم المصدر فيما ذكرت لك ولا يقتصر على اسم مصدر التفعيل بل يكون أحيانا اسما للأفعال كالعطاء مع الإعطاء والبيان مع الإبانة .

أما الكيان فهو مصدر الفعل "كان مثل قام قياما وذاد ذيادة ولاذ لياذا وعاذ عياذا وصام صياما وصال صيالا وهلم جراً ، وأحيانا يأتي بالتأنيث مثل عاد عيادة وزار زيارة فالواو في المصدر تجعل ياءاً نهياً ساكنة في الفعل لفظاً لا أصالة .

وأما إياد ، فاسم علم للرجال وبه سمي إياد بن نزار بن معد بن عدنان أبو قبيلة إياد وهو مشتق من آده الحمل يؤوده إيادا أي ثقل عليه وأثناءه ، إلا أنهم لم يذكروا الإياد في المصادر ، ولكن القياس يوجبها ويهدي إليه .

وأما العيان فهو مصدر للفعل "عاينه" يعاينه ، وأوله مكسور كجميع مصادر "فاعله يفاعله" الآتية على وزن "فعال" مثل "باينه بياناً" وهو غير البيان ، وقايضه قياضاً وغايره غياراً ودائنه دياناً ، وقيل إن الفاعل اسم مصدر لأنه أقل من المصدر الثاني وهو المفاعلة كالمباينة والمعاينة والمقايسة ، ولكن هذا القول رد على قائله بأن "الفعال" أصله "فيفعال" ثم حذفت الياء تخفيفاً للفظ .

قل : دهش فلان يدهش دهشاً واعتراه دهشٌ .

ولا تقل : دهشٌ دهشة واعتريته دهشة بهذا المعنى .

وذلك لأن مصدر الفعل "دهش" وهو الدهش وهو قياسي وسماعي مثل فرح فرحاً وغضب غضباً ومرض مرضاً وفرق فرقا وعدم عدماً ، وما لا يحصى لكثرتة ، قال مؤلف اللسان ناقلاً : "دهش الرجل بالكسر دهشاً : تحير ويقال : دهش وشدة فهو دهش ومشدوه شدهماً ، ، واللغة العالية : دهش على فعل وهو الدهش بفتح الهاء . . والدهش مثل الخرف ونحوه . . والدهش : ذهاب العقل من الذهل والوله ، وقيل من الفرع ونحوه ، دهشٌ دهشاً فهو دهش ، ودهشٌ فهو مدهوش وكرهها . بعضهم وأدهشه الله وأدهشه الأمر" أ ه .

ويجوز استعمال "الدهشة" مصدرا للمرة الواحدة كقولك : " ما هذه أول دهشة أدّهشُها" ويجوز استعمال "الدهشة" بكسر الدال مصدرا للهياة كقولك "دهش دهشة هائلة" . وكلاهما من المصادر القياسية .

قل : أجز داره إيجارا أي أسكنها غيره بأجرة .

ولا تقل : أجزها تأجيرا .

فمعنى أجزها فيها الأجر وهو الذي نسميه الطابوق ، هذا لصاحب الدار متولي أمرها . أما الساكن فيها بأجرة فيقول "استأجرت الدار استنجاراً وهو مستأجر ، وتقول "دفعت بدل الاستئجار إلى مؤجر الدار" أي صاحبها ومتولي أمرها ، فهو مؤجر وأنت مستأجر .

وتقول : يا فلان استأجر لي دارا وتساهل على المؤجر وادفع إليه الأجرة بسرعة ، فقد اضطرت إلى الانتقال من هذه الدار لأن مؤجرها شرس الأخلاق .

قل : أسهب فلان في كلامه فهو مسهب أو أسهب فهو مسهب وكلامه مسهب فيه .

ولا تقل : كلامه مسهب ، بغير جار ومجرور .

والسبب في ذلك ميز صفة المتكلم عن صفة الكلام ، قال ابن فارس في المقاييس : "السين والهاء والباء يدل على الاتساع . . . يقال حفر القوم فأسهبوا أي بلغوا الرمل وإذا كان كذلك كان أكثر للماء وأوسع له ، ويقال للرجل الكثير الكلام مسهب بفتح الهاء ، كذا جاء عن العرب أسهب فهو مسهب وهو نادر" بلغوا الرمل ولم يخرج الماء ، وأسهب الفرس ، اتسع في الجري وسبق ، وأسهب الرجل إذا أكثر من الكلام فهو مسهب بفتح الهاء ، ولا يقال (مسهب) بكسرها وهو

نادر ، وأسهب الرجل على ما لم يسم فاعله : إذا ذهب عقله من لدغ الحية . وجاء في لسان العرب "المُسهب والمسهَب الكثير الكلام قال الجعدي : (غير عيبٍ ولا مسهب) وقال ابن الأعرابي : أسهب الرجل : أكثر الكلام فهو مسهب بفتح الهاء ولا يقال بكسرهما ، وهو نادر ، وقال ابن بري ، قال أبو علي القالي البغدادي : رجل مسهب بالفتح إذا أكثر الكلام في الخطأ ، فإن كان في ذلك صواب فهو مسهب بالكسر لا غير" أ ه . ثم قال "وفي حديث ابن عمر (رضي الله عنهما) قيل له : ادع الله لنا . فقال : أكره أن أكون من المسهين بفتح الهاء أي الكثيري الكلام" أ ه .

قلت : وجود مسهب موجب لوجود أسهب ، وقد نقلنا أنه يقال : أسهب فلان إذا ذهب عقله من لدغ حية فهو مسهب ، وزاد في اللسان "أومن لدغ عقرب . . . وقيل هو الذي يهذي من خرف" . ومن هذا استنتجوا أن المسهب الكثير الكلام في الخطأ لأن الخرف والملدوغ يهذيان ، وجاء في الأخبار أن أبا سفيان بن حرب قال لعبد الله بن الزبيري : مالك تسهب في شعرك ؟ قال حسبك من الشعر غرة لائحة أو وصمة فاضحة" . ذكر ذلك ابن أبي الحديد في شرح نهج البلاغة ونقل قول علي (ع) لبعضهم "قد أسهيت في ذكر عثمان ولعمري ما قتله أحد سواك" . ونقل في ذكر فتى من مقاتلة صفين "ثم شد لا يثنى حتى يضرب بسيفه ، ثم جعل يلعن عليا ويشتمه ويسهب في ذمه" . ونقل أيضا أن جماعة من الخطباء تكلموا عند مسلمة بن عبد الملك ، فأسهبوا في القول ولم يصنعوا شيئا . والشواهد كثيرة لا يتسع المقام لأكثر من هذا منها .

قل : أعجبني هذا القصص ، وأعجبني هذه القصص .

ولا تقل : أعجبني هذه القصص

وذلك لأن "القصص" بفتح القاف مذكر لا مؤنث وهو اسم بمعنى

المقصود أي المحكي والمروى والمأثور والمنقول والمذكور للاعتبار والاتعاظ ، وهو على وزن اسم المفعول القديم ، أي على وزن فَعَلَ بمعنى مفعول كالعدد بمعنى المعداد والحسب بمعنى المحسوب والقبض بمعنى المقبوض وجمعه الأقباض وكانفض بمعنى المنفوض ، والولد بمعنى المولود ، والحلب بمعنى المحلوب ، والقلم بمعنى المقلوم والصمد أي المصمود وهو المقصود ، ومنه قوله تعالى "الله الصمد" أي المصمود بمعنى المقصود في الحاجات والمستغاث المستعان ، وهذه الصيغة من صيغ اسم المفعول القديمة ، قد تنبّهت عليها بعد تفكير جليل ، وتعليل طويل ، وهي تؤيد أن الصفات القديمة في العربية خالية من التأنيث ، مقصورة على التذكير ، وقد نشأ التأنيث بعد ذلك .

فالقَصَصُ اسم مفعول قديم بمعنى المقصوص وأما القِصَصُ بكسر القاف فهي جمع قِصَّة بمعنى الخبر والحكاية والرواية ، والقصة منقولة من مصدر الهيئة إلى الاسمية كالقطعة والفرقة والرّزمية وكفة الميزان ، وتجمع القِصَّة على قصص كإربة وإرب .

قل : ينبغي استجماع الشروط المقتضاة

ولا تقل : هي الشروط المقتضية

وذلك لأن الأمر أو العمل أو المنصب هو الذي يقتضي الشروط أي يستوجبها وهو على سبيل الاستعارة من اقتضاء الدين ، فالأمر أو العمل أو المنصب هو المقتضي على صيغة اسم الفاعل ، والشروط هي المقتضاة على وزن اسم المفعول ، لأنها قد اقتضيت قال الزمخشري في أساس البلاغة : "ومن المجاز (افعل : ما يقتضيه كرمك) أي ما يطالبك به فكرمك هو المقتضي بالياء ، وما تفعله أنت هو المقتضى بالألف المقصورة . وكنت ذكرت ما يشبه هذا التنبيه في "المبتلى" تقول : ابتلاه

الله فالله تعالى هو المبتلي بالياء ، والإنسان هو المبتلى بالالف المقصورة ،
وتقول : ابتلاها الله فهي مبتلاة وابتلاهن فهن مبتليات وعلى هذا يجري
القياس .

قل : جذب فلان أعمالهم

ولا تقل : شجب فلان أعمالهم .

فجذب فلان يجذبها جذبا أي عابها ونعاها عليهم وذمها ، قال
الزمخشري في أساس البلاغة وجذب عمر (رضي الله عنه) السمر بعد
العتمة أي ذمه وعابه" .

قال ابن مكرم في لسان العرب : "جذب الشيء يجذبُه جذبا : عابه
وذمه وفي الحديث : جذب لنا عمر السمر بعد عتمة أي عابه وذمه وكل
عائب فهو جادب قال ذو الرمة :

فيسا لك من خد أسيل ومنطق

رخسيم ومن خلق تعلل جادبه

يعني أنه لا يجد فيه مقالا ولا يجد فيه عيبا يعيبه به فيتعلل بالباطل
وبالشيء يقول وليس العيب" انتهى قول مؤلف اللسان .

أما معنى "شجبه" فهو أهلكه يقال : شجبه الله أي أهلكه وشجبه أيضا
أحزنه ، وشجبه : شغله وفي الحديث : الناس ثلاثة : شاجب وغائم وسالم
فالشاجب الذي يتكلم بالردى وقيل الناطق بالحناء المعين على الظلم ،
والغائم الذي يتكلم بالخير وينهي عن المنكر والسالم الساكت ، فنزهك الله
عن أن تكون شاجبا أي متكلم بالردى ، معينا على الظلم قتل : جذب
فلان أفعال فلان يجذبها جذبا ، ولا تقل : شجبتها يشجبها شجبا .

يقال : أكدت الأمر والوصية والكتاب أو كده تأكيداً ووكدتها
توكيدا .

ولا يقال : أكدت على الأمر وعلى الوصية وعلى الكتاب وإنما
تستعمل "على" للإنسان المأمور بالفعل والعمل ، تقول : أكدت على
فلان الأمر وأكدت على فلان الوصية وما أشبه ذلك .

يقال : تأكد عندي الأمر وتأكد عندنا الخبر فالأمر متأكد والخبر
متأكد ، ويقال قياساً على كلام العرب "تأكدت الأمر" و"تأكدت الخبر"
قياساً على قول العرب "تبينت الأمر وتحققت الخبر" وتعمدت الإعراض
وتحررت الحقيقة "فما قيس على كلام العرب فهو من كلامهم .

ولا يقال : تأكدت من الأمر ولا تأكدت من الخبر ولا تأكدت من
المبلغ .

يقال : جذب تصريح فلان يجذبه جذبا أي عابه ، وجذب سياسة
فلان يجذبها جذبا ، قال الزمخشري في أساس البلاغة : "جذب عمر
(رضي الله عنه) السمر بعد العتمة أي ذمه وعابه" وقال في كتاب
الفائق : "عمر (رضي الله عنه) جذب السمر بعد العتمة" وقال بعد
ذلك : "الجذب هو العيب والنقص" وذكر شطر بيت ذي الرمة :

فسيال لك من خسد أسيل ومنطق

رخيم ومن وجهه تعلل جادبه

أي عابه والعتمة هي الثلث الأول من الليل على أشهر الأقوال .

ولا يقال : شجب تصريح فلان وشجب سياسة فلان ، لأن شجبه
وشجبها معناهما أهلكه وأهلكها ويأتي شجبه بمعنى أحزنه وشغله ،

وكلها لا تؤدي معنى "عاب وذم" وجاء في لسان العرب "الناس ثلاثة : شاحب وغام وسالم ، فالشاحب الذي يتكلم بالردي ، وقيل الناطق بالخن ، المعين على الظلم ، والغام الذي يتكلم بالخير وينهي عن المنكر فيغنم ، والسالم الساكت . . . الخ

يقال : هوية الإنسان أي حقيقته وبيان حاله ، وهي مأخوذة من الضمير هو كالمأهية من قولهم "ما هو؟" والكيفية من كيف والكمية من كم والأنوية والأنانية من أنا

ولا يقال : الهوية ، لأنك تقول "هو فلان" ولا تقول "هو فلان" .

قل : بحثت عنه فإذا أنا به واقفا تحت شجرة ،

ولا تقل : فإذا أنا به واقف تحت شجرة .

وذلك لأن قولنا "فإذا أنا به" ، من عبارات العرب المختصرة المختزلة ، وليست هذه العبارة كقولنا ، "بحثت عنه فإذا هو تحت شجرة" ، كما لا يخفى على المطلع ، على أساليب التركيب ، فتقدير أصل قولنا "فإذا أنا به واقفا" ، هو فإذا أنا عاثر به واقفا وظافر به واقفا ، فواقفا تكون منصوبة على الحالية ، ولا يجوز رفعها على وجه من وجوه الرفع ، ألا ترى أن من القول العديم المعنى قولك "بحثت عنه فإذا أنا هو واقف تحت شجرة" وهو على تأويل أن الباء زائدة .

وهذا التقدير كالتقدير في قولهم : من لي بالكتاب ؟ وكيف لي به ؟ فتقديرهما "من مظفر لي بالكتاب وكيف المظفر لي به ؟" . ولولا هذا التقدير لظهرت الجملتان ، من الأقوال المستهجنة المستعجمة ، ولبان نقصان تركيبهما ، وهذا الاختصار أو الاختزال كثير في لغة العرب ، وهو الذي جر جماعة من التعبيريين ، عن أسرار لغة العرب العظيمة ، على إنكار نظرية العامل الواجبة .

قل : هي صبور على عملها وفخور به وهو صبور على عمله وفخور به ، وهن فخورات وفخائز .

ولا تقل : هي صبورة على عملها فخورة به .

وذلك لأن "فعولا" الوصف يستوي فيه المذكر والمؤنث ويجمع لكليهما على "فعل" ويستقل المؤنث ويستأثر بفعائل ، ونحن نرى أن الأصل في الأوصاف والأفعال هو التذكير لأسباب أولها أن التذكير هو الغالب على التأنيث ، في مسموع اللغة كفعول هذا بمعنى فاعل وفعل بمعنى مفعول كقتيل بمعنى مقتول ، وثانيهما استغناء الصفات الأنثوية عن التأنيث لعدم وجود الاشتراك فيها كحامل وطالق والثالث أن التأنيث جاز تركه حتى في الصفة المشتركة نحو "جارية بالغ" والرابع وجود التذكير فيها هو مشترك بينه وبين التأنيث كقوله تعالى "إن رحمة الله قريب من المؤمنين" وقول العرب جوازا "هي صديقي" أي صديقتي ، والخامس تذكير الخبر المحتاج إلى علامة التأنيث نحو "فقلت لها إن الكرام قليل" وإن كان التأنيث فيه لإفادة الجمع .

قل : شهر جمادى الأولى وجمادى الآخرة .

ولا تقل : جماد الأول وجماد الثاني .

لأن جمادى على وزن فعالي هو الاسم الصحيح لهذا الشهر والألف فيه للتأنيث ، ولذلك قالوا "الأولى" و"الآخرة" وجمادى مثل قصارى وجمادى ، من أوزان الأسماء المفردة ، فللعرب جماديان الأولى والآخرة ، وربيعان الأول والآخر ، ولغيرهم كانونان الأول والثاني ولو كانوا عربا لقالوا "الآخر" ولهم تشرينان الأول والثاني ، ولو كانوا عربا لقالوا "تشرين الآخر" ولا يخفى ما في قول العرب "الآخر والآخرة" من فائدة ، وذلك أنهم أرادوا أن يفهموا السامع أنه ليس عندهم ربيع ثالث ولا جمادى ثالثة ، على حين أن قول غيرهم "تشرين الثاني" لا يمنع أن يأتي تشرين ثالث ، وقولهم "كانون الثاني" لا ينفي أن يكون لهم كانون ثالث .

يقال : سرنا وإذا نحن برجل يستغيث ، وبحثنا عن الشيء ، وإذا به مطروحاً خلف الدار .

ولا يقال : سرنا وإذا بنا كذا وكذا ، ولا يقال : بحثنا عنه وإذا به مطروح خلف الدار والسبب في ذلك أن "إذا" الفجائية ، لا يفاجأ بها المتكلم نفسه ، فأصل العبارة "سرنا وإذا نحن باصرون برجل يستغيث أو ظافرون به أو شاعرون به أو عاثرون أو ما أشبه ذلك ، فكيف يصح أن يقال "سرنا وإذا بنا شاعرين برجل يستغيث" فالمطلوب "وإذا نحن شاعرون برجل يستغيث ، وتحذف كلمة "شاعرون" فتكون الجملة "وإذا نحن برجل يستغيث" ويجوز حذف نحن فتكون الجملة "وإذا برجل يستغيث" .

أما قولهم "بحثنا عنه فإذا به مطروح خلف الدار" فالخطأ فيه رفع مطروح مع وجوب نصبه لأنه حال من الضمير المجرور بالياء وهو الباء في قولهم "به" والعامل فيه اسم الفاعل المحذوف المقدّر "شاعرون" أو عاثرون أو باصرون أو ظافرون . وفي العربية أسرار ودقائق تبين شيئاً فشيئاً للمتكامل الدقيق النظر العميق ليفكر .

يقال : تقدم مطرد ، وتعليم مختلط وجندي مرتزق ، وشيء مزدوج .

ولا يقال : مطرد ولا مختلط ولا مرتزق ولا مزدوج في وصف تلك الموصوفات ، ذلك لأن هذه الأسماء مشتقة من أفعال مبنية للمعلوم ، لازمة غير ومتعدية ، يقال : اطرّد التّقدم يطرّد فهو مطرد ، واختلط التعليم يختلط فهو مختلط ، وارترق الجندي يرتزق فهو مرتزق ، وازدوج الشيء وأكثر ما يقال ازدوج الشينان فهو مزدوج وهما مزدوجان .

يقال : تقدم مطرد ، بالطاء المشددة

ولا يقال : مضطرب بالضاد .

وذلك لأن المطرد مشتق من مادة "الطرد" وهي الطاء والراء والذال ، وليس فيها ضاد ، فالقائلون "مضطرب" ليت شعري من أين أتوا بالضاد ؟ فليس في العربية "ضرد" حتى ينقل إلى افتعل ويكون بالإبدال اضطرب ، كما هو الحال في "ضرب" الذي اشتق من "اضطرب" فهو مضطرب . ولم يجئ في الإبدال المطرد إبدال حرف الطاء الأول ضادا .

يقال : طبيب متخصص وأطباء متخصصون .

ولا يقال : طبيب أخصائي ولا أطباء أخصائيون فالأخصائي منسوب إلى الإخصاء . ذكر الفيروز آبادي في القاموس أنهم قالوا "أخصى فلان إذا تعلم علما واحداً" فظن وأضع الاصطلاح أن "الأخصاء" هو للمدح والتنبيه والتنويه ، فنسب إليه على صورة "إخصائي" وهذا النسب مخالف للذوق واللغة ، لأن الوصف بالأخصائي لا يفيد البتة ألا ترى أن المعلم لا يقال "تعليمي" والمدرس لا يقال "تدريسي" فما كان الداعي إلى استبدال المصدر باسم الفاعل ، فالمعطي لم يسمه أحد الاعطائي .

يقال : استأجرت داراً لأسكنها فأنا مستأجر وقد دفعت أجرتها أي بدل سكنها .

ولا يقال : أنا مؤجر ولا مؤجرها لهذا المعنى ، فصاحب الدار مؤجر ، وأنا مستأجر ، وفعلي إيجار وفعله استئجار .

يقال : هو رجل بانس أي شديد الحاجة وقد بئس يبأس يؤساً ، وجمع البائس المشهور هو بانسون

ولا يقال : بهذا المعنى يؤساء لأن البؤساء جمع البئس أي الشجاع

فالبؤساء هم الشجعان الأشداء وإطلاق صيغتهم هذه على البائسين من الخطأ المبين الذي لا يجوز التسامح فيه ولا التساهل .

يقال : هذا الأمر بديهي أو طبيعي في النسبة إلى البديهة والطبيعة .

ولا يقال : بدهي وطبيعي ، لأن العرب لم تحذف الياء من أمثال هذه الياء من أمثال هذه الأسماء ، إلا إذا كانت من الأعلام المشهور كقبيلة ثقيف وعتيك ، وبجيلة وجزيرة ابن عمر ، فقالوا ثقفني وعتك وبجلي وجزري ، أما أسماء الجنس وأشباهاها كغريزة وبديهة وطبيعة وسليقة فلا تحذف منها الياء أبداً لئلا تلتبس بعشرات أسماء بل مئات ، وقد قالت العرب علم الطبيعيات ولم يقولوا "علم الطبيعيات ولقب أحد الشعراء "البديهي" وهو شاعر مشهور من أهل القرن الرابع للهجرة واسمه علي بن محمد . ولم يقل له أحد طوال حياته أنت بدهي .

يقال : مسح الأرض يمسحها مسحاً للقليل منها ومساحة للكثير ،

ولا يقال : "مساحة" بفتح الميم ومديرية المساحة لا مديرية المساحة ، وكذلك القول في الصناعة والزراعة والنجارة والعطارة والحداة والبزارة ، والبوابة مهنة البواب وأمثالها .

يقال : البياة للمنزل وما أشبه والحالة وما أشبهها

ولا يقال : "البياة" لأنها مشتقة من باء يبيء أي رجع ، وباء بالحق يبيء ، أي اعترف ، وباء فلان بإثمه عاد بإثمه .

قل : تكلم على مختلف الشؤون بكسر اللام من مختلف .

ولا تقل : مختلف الشؤون ، بفتح اللام .

وذلك لأن "المختلف" اسم فاعل منقول إلى الصفة المشبهة لدوام الصفة فيه ، أي صفة الاختلاف ، وهو مشتق من الفعل "اختلف يختلف" وهو فعل لازم مشترك أيضا ، مثل "اُطرد" يقال "اختلفت الشؤون تختلف فهي مختلفة أي خالف بعضها بعضا ، فتنوعت فهي مختلفة أي متنوعة وأصل العبارة "تكلم على الشؤون المختلفة ، فالمختلفة صفة من الاشتقاق والإعراب ، ثم قدمت الصفة على الموصوف فصارت مضافة إلى ما بعدها فقليل مختلف الشؤون ، وهكذا الحال في كل صفة تُقدَّم على موصوفها ، فإنها تفقد تأنيدها ، تقول : ليس في هذا الأمر كبير فائدة ، ولا جليل عائدة ، وكذلك الأمر إذا عملت الصفة في جمع التكسير المؤخر ، كقوله تعالى في سورة التحل : "يخرج من بطونها شراب مختلف ألوانه فيه شفاء للناس" . وكقوله عز من قائل "ألم تر أن الله أنزل من السماء ماءً ، فأخرجنا به ثمرات مختلف ألوانها ، ومن الجبال جدد بيض وحمر مختلف ألوانها وغرايب سود" . ترى ألوانه مختلفة وألوانها مختلفة . ويجوز اشتقاق اسم مكان من اختلف وهو المختلف" تقول : هذا مختلف طلاب العلم أي الطريق الذي يختلفون فيه لطلب العلم كطريق المعاهد العلمية .

قل : عَرَصَة

ولا تقل : عَرَصَة

وذكرنا لك السبب في الكلام على "أزمة"^(١) وأنها هكذا سمعت من العرب فإذا جمعت العرصة جمع مؤنث سالما قلت "عَرَصات" مثل ثَمَرَات

(١) قل ولا تقل ج ١ ط ١ ص ٢٤ من .

وَنَحَلَات وَحَرَبَات ، وَأَزَمَات . وهذا الجمع مثل "عَرَصَات تستعمله لما بين الثلاث والعشر تقول عندي ثلاث عرصات أربع عرصات خمس عرصات ست عرصات سبع عرصات ثماني عرصات تسع عرصات عشر عرصات فإذا زاد عددها على ذلك قلت "عِرَاص" وتقول عندنا عشر حَرَبَات جمع حربة فإذا زاد عددها تقول "عندنا حِرَاب" كعراص ، وفي الحديقة عشر ظبيات فإذا زاد عددهن قلت "في الحديقة ظِبَاء" على وزن حِرَاب وعِرَاص .

قل : هو عالم بذلك وذو علم وعليم به ومتبحر فيه وذو تبحر وخبير به وواسع الاطلاع عليه ،

ولا تقل : له الإمام واسع به ، بهذا المعنى .

وذلك لأن الإمام هو أدنى المعرفة وهو مأخوذ من قول العرب :

ألمت بفلان إماما ويقال أيضا : ألمت عليه ، وألم فلان بالذنب أي قاريه ، فالإمام هو النزول والزيارة أي المقاربة ، قال الفيومي في المصباح المنير : "ألم الرجل بالقوم إماما : أتاهم فنزل بهم ، ومنه قيل : ألم بالمعنى إذا عرفه ، وألم بالذنب فعله ، وألم بالشيء : قرب" . وقد أوضح الزمخشري مقدار الإمام في المعرفة في أساس البلاغة ، قال : "وألم بالأمر : لم يتعمق فيه ، وألم بالطعام : لم يسرف في أكله .

فالإمام من ألفاظ القلة والمقاربة ، ولذلك لا يجوز استعماله للكثرة ولو كان ذلك مع الوصف بها ، وقولنا "الإمام واسع" هو كقولنا "شيء قليل كثير" و"شيء ضيق واسع" وهما من الأقوال المتهافتة ، فقل : هو عالم وعليم ومتبحر وخبير وواسع الاطلاع بدلا من هو ملم وذو الإمام واسع .

قل : لمسَ فلانُ الشيءَ يلمِسُهُ ويلْمُسُهُ .

ولا تقل : لمِسَهُ يلمِسُهُ ، فلم يسمع ذلك عن العرب ولم يقيد كما قولهم مسَّ يمسُّ في اللغة العربية الفصيحة ومسَّ يمسُّ في اللغة الرديئة لأن أوزان الفعل الثلاثي مسموعة ولاسيما الأفعال المتعدية منها ، كَلَمَسَ يلمِسُ ويلْمُسُ ، والأفعال المتعدية هي الأصول والأفعال اللازمة مثل خرج ونام وطرب وجاع فروع أو دون الفروع ، لأن الأصل في الأفعال هو التعدّي ، وذلك بأن الحّي كاننا ما كان لا يتحرك إلا للتعدّي على غيره لضمان حياته وعيشه وعلى هذه الحقيقة الوجودية كانت الحرب بين البشر هي الحالة الطبيعية والسلم هي الحالة الاصطلاحية وأقدم المعاهدات بين الدول هي معاهدات عدم الاعتداء .

قل : هذه مسابقة حسنة وظاهرة حسنة ، وعلامة حسنة ، وأمانة حسنة ، وطالعة حسنة .

ولا تقل : بادرة حسنة .

وذلك لأن "البادرة" عند إطلاقها ، عند العرب تدل على غير الحسن ، وغير المستحسن ، إذا كانت بادرة إنسان ، وكانت معنوية لا مادية ، جاء في لسان العرب "البادرة الحدة" ، وهو ما يبدر من حدة الرجل عند غضبه ، من قول أو فعل ، وبادره الشر ما يبدر منه يقال : أخشى عليك بادرته ، وبدرت منه بوارد غضب أي خطأ وسقط عندهما احتد ، والبادرة البديهة والبادرة من الكلام ، التي تسبق من الإنسان في الغضب ، ومن قول النابغة : ولا خير في حلم إذا لم تكن له بوارد تحمي صفوه أن يكدرها .

وهذا من التعابير البلاغية ، وذلك أن الشاعر نفي الخوف من بوارده ، وأراد أنه ليس له بوارد فتخاف وتخشى ، والذي أشعرنا بذلك هو أن البوارد مخشية مخوفة ، سواء أكانت منه أم كانت من غيره .

وقد اتصفت بادرة الإنسان المعنوية بالسوء في كتب اللغة كما ذكرت ،
وفي اللغة الأدبية كما ذكرت في البيت "سهل الخليقة لا تخشى بوارده"
وكقول الفرزدق :

إذا مالكَ ألقى العمامة فاحذروا

بوارد مـالك حين يغضب

قال الشريف الرضي - أراد الفرزدق أن مالكا إذا ألقى العمامة ،
طار حلمه وخيف سطوه وما دام معمماً فهو مأمون الهفوة ، أو مغمود
السطوة ، وعلى مجرى عاداتهم وعرفِ طريقتهم .

وجاء في تاريخ الطبري ذكر بادرة الجهل ، وورد في مادة فرض من
أساس البلاغة للزمخشري "ونخاف أن تفرض علينا بادرة" ، وورد في
تاريخ الوزراء "أو بادرة تندم عليها" . فالبادرة مفروضة بالسوء أبداً ،
حتى بادرة الدمع . إلا أن البادرة وردت ، كما نقلنا من لسان العرب ،
بمعنى البديهة ، وهي القول المفاجئ ولا يشترط فيه الخير والحسن ، وإنما
يجوز فيه الإعجاب لبراعتها ، وإن كانت بذئنة في بعض الأحيان ، قال
أبو حيان التوحيدي ، في كتاب الإمتاع والمؤانسة ، "ومتى لم تغفر لي
الذنب البكر والجناية العذراء والبادرة الصادرة فقد اعنتني على ما كان
مني" فلو كانت البادرة النادرة حسنة لم يحتج صاحبها إلى الغفران .

قل : أملت فلان الشيء أمله املاً ، وأملتُه أوملته تأميلاً ، أي
رجوته .

ولا تقل : تأملتُه بمعنى رجوته .

وذلك لأن أصل الفعل هو "أملَ يأملُ أملاً كنصر ينصر نصراً ،
والأمل اسم المصدر ، وذكر ابن جني أن له لغة أخرى هي الأمل على
وزن البشر ، وللمبالغة يقال : "أمله يؤمله تأميلاً" مثل قضاه وقضاه ،

وَقَشَّهَ وَقَشَّهَ ، وَحَطَّمَهُ وَحَطَّمَهُ وَكَسَّرَهُ وَكَسَّرَهُ " وما يطول ذكره أما "تأمل فلان الشيء" ، يتأمله تأملاً" فله معنى آخر هو التثبت في النظر إليه ، قال مؤلف لسان العرب : "التأمل : التثبت وتأملت الشيء أي نظرت إليه مستلبثا له ، وتأمل الرجل : تثبت في الأمر والنظر" .

وقال ابن فارس ، في مقاييس اللغة : "الهمزة والميم واللام أصلان ، فالأول التثبت والانتظار ، والثاني الحبل في الرمل ، فأما الأول فقال الخليل : الأمل الرجاء ، فتقول : أمّلته أوّملته تأميلا ، وأمّلته أمّله أملا ، وإملا ، على وزن جلسة ، وهذا فيه بعض الانتظار ، وقال أيضا : التأمل : التثبت في النظر قال (زهير) :

تأمل خليلي هل ترى من ظعائن

تحمّلن بالعلياء من فوق جُثرتم

وقال المرار :

تأمل ما تقول وكنت قديما

قطاميسا تأمله قليل

والظاهر أن استعمالهم "فأمل" بمعنى "أمل وأمل" جاءهم من اللغة العامية ، كما هو معروف في لغة العامة ، وهون استعماله بمعنى الرجاء وحدة المادة ، وهي الألف والميم واللام ، فظنته الخاصة مثل "علّم وتعلّم ، وحفظ وتحفظ ، وقدم وتقدّم ، وعرف وتعرف ، ونديم وتندّم ، وأسف وتأسف ، وهكذا ، إلا أن أوزان الأفعال العربية مختلفة المدلولات ، وأكثر المتشابهات منها على وزن "فعل وأفعل" والفرق بينهما زيادة الهمزة في الرباعي ، ومع ذلك فالرباعي لغة قبيلة من القبائل ، إذا كان بمعنى الثلاثي ، وذلك مثل "وحى وأوحى ، وغفا وأغفى ، وربث وأربث ، ورجع وأرجع ووقف وأوقف" .

قل : ورد علينا كتاب ووردت علينا بضاعة .

ولا تقل : وردنا كتاب ووردتنا بضاعة .

وذلك لأن معنى الفعل "وَرَدَ" الحقيقي هو دخول المنهل والشرب منه قال مؤلف لسان العرب : "تقول : وردت الإبل والطير هذا الماء وِرْدًا ووردته أوراداً . . .

وقال ابن سيده : ورد الماء وغيره وردا ووروداً . قال زهير :

فلما وردت الماء زرقاً جمأه

وضمن عصتي الحاضر المتخيم

. . . وكل من أتى مكاناً منهلاً أو غيره فقد ورده . وقوله تعالى : وإن منكم إلا واردها ، فسرّه ثعلب فقال : يردونها مع الكفار . . . إلخ ثم قال : "وورد عليه أنني أشرف عليه ، دخله أو لم يدخله" .

فالفعل "ورد" قد استعير من الحقيقة إلى المجاز فصار كل من أتى مكاناً منهلاً أو غيره وارداً له ، فالمفعول يجب أن يكون ظرفاً أو شبه ظرف ، كالمنهل والبلد والمدينة والدار وشبه الظرف نحو "الماء" لأنه لا بد له من الظرف .

ولما كان الإنسان في الأصل غير ظرف لم يجوز أن يقول عن نفسه "وردني كتاب" ولا أن يقول : وردتني بضاعة ، والصواب "ورد علي كتاب ووردت علي بضاعة" والمفعول محذوف كسائر المفعولات المحذوفة لكثرة ظهورها ، واشتهارها ، وتقدير العبارة "ورد على داري أو منزلي كتاب ، ووردت على دكاني بضاعة ، كما تقول : قدم علي كتاب ، قال الزمخشري بين قولهم : ورد عليه أمر لم يطقه ووردته الحمى . . . فالأمر معنوي ، والحمى حسية .

قل : ثبت الجيش في القتال وصبر على القتال وصابر .

ولا تقل : صَمَدَ الجيش إلا بمعنى تقدم نحو العدو .

وذلك لأن "صمد" بمعنى قصد وانتحى وأمَّ وزحف وسار قاصداً وتحرك عامراً ومصدره "الصمد" لا الصمود ، لأنه يدل على الحركة المستقيمة من غير تراخ ولا ميل ولا تعريج ، ولذلك قابلت العرب الفعل بالمصدر القاصد الحاسم ، قالت : صمد إلى عدوه صمداً أو قصد إليه قصداً وزحف زحفاً ونحاً ونحوا وحج حجاً وسار سيرا وعدا عدواً وجرى جرياً جاءت مصادر هذه الأفعال على وزن "فَعَلَ" للسبب الذي ذكرته آنفاً .

وأما استعمال "صَمَدَ الجيش بمعنى ثبت" فقد جاءنا من بعض مترجمي البلاغات الحربية في الحرب العالمية الأخيرة ، وكذلك مصدره المخالف للقياس والسماع أعني "الصمود" ونحن مع قولنا بالمساهلة والمساهمة في تطور التعابير الذي هو ديدن كل لغة حية لم نجد وجهاً مقبولاً لاستعمال "صمد" بمعنى "ثبت" ولا لاستعمال "الصمود" مكان الصمد ، لأن "الصمد" ضد الثبات فهو حركة وسير وقصد ، قال ابن فارس في المقاييس : "الصاد والميم والذال أصلان أحدهما القصد والآخر الصلابة في الشيء ، فالأول الصمد ، القصد ، يقال صمدته صمداً ، وفلان مصمداً إذا كان سيذا يقصد إليه في الأمور ، وصمداً أيضاً والله جل ثناؤه الصمد لأنه يصمداً إليه عباده بالدعاء والطلب والأصل الآخر "الصَّمَدُ" وهو كل مكان صلب وبه يعلم أن الفعل "صَمَدَ" لا يدل إلا على القصد أي الحركة والانتحاء لإحدى النواحي ، وقال الجوهري في الصحاح : "صمده صمداً أي قصده وقال الزمخشري في أساس البلاغة : "صمده قصده وصمد صمداً هذا الأمر : اعتمده .

وجاء في كتاب "المغرب في ترتيب المغرب" للمطرزي "الصمد : القصد من باب طلب ومنه حديث المقداد : ما رأيت رسول الله (صلى الله عليه وسلم) صلى إلى عود أو عمود إلا جعله على حاجبه الأيمن أو

الأيسر ولا يصمد له صمداً أي لا يقابله مستويا مستقيماً بل كان يميل عنه . وقوله : صمد لجة خرز أي قصد بالإشارة إليها . وفي حديث المقداد ما يوهم أن الصمد يفيد المقابلة ، والتحقيق أو المصلي إلى العود متحرك الرأس كسائر المصلين لا ثابتة فرأس ينتحي تارة الجهة اليمنى وتارة أخرى الجهة اليسرى " فالقصد شرط وشواهد الواقع اللغوي التي تثبت أن صمد معناه " قصد " هي المعمول عليها لأنها المظهر العملي للاستعمال ، قال الزمخشري في كتابه الفائق : " في قصة بدر عن معاذ ابن عمرو الجموح (رضي) قال : نظرت إلى أبي جهل في مثل الحرجة فصمدت له حتى إذا أمكنتني منه غرة حملت عليه فضربتة ضربة طرحت رجله من الساحة . قال الزمخشري : الصمد : القصد " .

وقال أبو العباس المبرد في الكامل : " روى عن النبي (ص) أنه نظر إلى رجل ساجد إلى أن صلى النبي (ص) فقال : ألا رجل يقتله فحسر أبو بكر عن ذراعه واتنضى السيف وصمد نحوه ثم رجع إلى النبي (ص) فقال : أأقتل رجلاً يقول : لا إله إلا الله ؟ " . وقال ابن أبي الحديد في شرح نهج البلاغة : " كتب معقل بن قيس إلى علي بن أبي طالب : أما بعد فإني أخبر أمير المؤمنين عن جنده وعن عدوه إلى أن قال : ورفعنا لهم راية أمان فمالت إلينا طائفة منهم وثبت طائفة أخرى فقبلنا أمر التي أقبلت وصمدنا إلى التي أدبرت فضرب الله وجوههم ونصرنا عليهم " . وجاء في نهج البلاغة من أقوال علي عليه السلام " وعليكم بهذا السواد الأعظم والرواق المطنب فاضربوا ثبجه فإن الشيطان كامن في كسره وقد قدم للوثبة يداً ، وآخر للنكوص رجلاً ، فصمداً صمداً حتى ينجلي لكم عمود الحق " .

فقل : ثبت الجيش في الحرب ولا ثقل بهذا المعنى صمداً ، قال تعالى : " يا أيها الذين آمنوا إذا لقيتم فئة فاثبتوا واذكروا الله كثيراً لعلكم تفلحون " وقل صمد الجيش إلى العدو صمداً إذا قصد نحوه وزحف إليه .

قل : توفرت الشروط في الأمر الفلاني .

ولا تقل : توافرت الشروط فيه .

وذلك لأن معنى "توفرت" بلغت العدد المطلوب والحال المرادة ، والحد المعين ، أما معنى "توافرت" فهو تكاثرت وليس المراد تكاثر الشروط ودواعي وفارتها بل المراد كونها كاملة كما ذكر آنفا ، وكان الكتاب والمتكلمون اللغة الفصيحة يقولون "توفرت الدواعي وتوفرت الشروط" حتى أخرج أسعد خليل تذكرته المسماة تذكرة الكاتب وقال ، ويستعملون الفعل توفرت بمعنى وفر أو توافر أي كثر ، فيقولون : يجب أن تتوفر فيه الخبرة التامة" وهذا الأمر لا تتوفر فيه الأسباب الكافية . وفي اللغة توفرت عليه رعى حرماته وصرف همه إليه" . انتهى قوله .

وقد أخطأ الرجل في الشرح والتصحيح ، فقولهم : تتوفر فيه الخبرة التامة "لا يراد به : تكثر فيه الخبرة التامة" كما زعم أو ظن الرجل ، لأن الكثرة لا حد لها فإلى أي مقدار تكثر الخبرة ، ثم أنهم لو أرادوا كثرة الخبرة ما قالوا "الخبرة التامة" فالتامة قيد للخبرة ، وقد استعمل ابن خلدون وهو من الفصحاء المتأخرين "توفرت الدواعي" كما جاء في مقدمته ، ونص قوله في أول مقدمته :

"وهو على ما ذكره من الغرابة تتوفر الدواعي على نقله" وبهذا نعلم أننا ينبغي أن نقول : "تتوفر الشروط على كذا" فهو أفصح من "تتوفر في كذا" : فتتوفر الشروط على كذا معناه تكون مقصورة عليه وخاصة به مع شرط الكمال وانتفاء النقصان ، أما إنكاره ورود "توفر" بغير "على" فغير صحيح ، وقد ذكر الشيخ إبراهيم اليازجي في لغة الجرائد (ص ١٥) شيئا مفيدا في هذا الباب ، قال : "إنهم يقولون : شيء وافر أي تام لا نقص فيه . . . وقال ابن حمدون في مروج الذهب : فتعجبت من ذلك في أول أمره ثم تبينت القصة فإذا إنه يتوفر من ذلك في كل شهر مال عظيم" .

وخلاصة القول ، أن توفرت الأسباب والشروط والدواعي صحيح وأن "توافرت" لا محل له لأنه بمعنى تكاثرت والتكاثر لا حد له .

قل : جرت مفاوضات دولية ، للمفاوضات التي بين الدول جمهرة دول .

ولاتقل : جرت مفاوضات دولية ولا المفاوضات الدولية ، لذلك المعنى .

وذلك لأن المراد هو نسبة المفاوضات بين جمهرة الدول لا إلى جنس الدولة ، والفرق كبير بين المنسوب إلى الفرد أي الدولي ، والمنسوب إلى الجمع أي الدولي فالجمع يفيد الكثرة والاشتراك في مثل هذا المعنى ، كالشعوبي فإنه غير الشعبي ، وسمى أبو الفتح عثمان بن جني ، فيلسوف النحو والصرف كتابه في التصريف ، وهو مطبوع متداول ، "تصريف الملوكي" ولم يستعمل الجاحظ في كتبه إلا "الملوكي" ، وقال أهل الأدب "الرسائل" الديوانية والرسائل الأخوانية ولم يقولوا "الرسائل الأخوية" لأن ذلك لا يؤدي المعنى المراد ، وإن كان صحيحا في غيره ، فالمراد تكون بين الأخوان بمعنى الأصدقاء .

ولكون الجمع يفيد الكثرة في النسبة ، نسبت العرب إلى الحرف والصناعات والمهن وأشباهاها مجموعة فقد قالوا : الأبري ، والأقفالي والأقفاسي ، والأنماطي والكراييسي ، والملاحمي والمحاملي والأكفاني والخرائطي ، والقراطيسي والجواليقي ، والخواتيمي والقماطري ، والطرائقي والعمائمي والمنازلي ، والجعابي ، والجدوعي ، والتلايسي والطرايقي ، والطيايسي والفرانضي . والجلودي والقدوري ، والجلاجلي ، في أنساب علماء وفضلاء وأعيان مشاهير من رجال الأمة ، وقد اعترض الحريري صاحب المقامات ، في كتاب "درة الغواص في أوهام الخواص" على من يقول "صُحفي" لمن يقتبس علمه من الصحف : قال : "والصواب

عند البصريين صَحَفِي نسبة إلى صحيفة المفرد ، كحَفِي نسبة إلى حنيفة ، فإنهم لا يرون النسب إلى واحد الجمع ، إلا أن يجعل الجمع علما للمنسوب إليه ، كمدائن وكلاب ، فيقال مدائني وكلابي ، أو كان في النسب إلى الواحد التباس كأعرابي فإنه لو قيل عربي ، لالتبس بالمنسوب إلى العرب ، وبينهما فرق مذكور في محله ، وجاء في شرح الدرّة أن الحريري العالم اللغوي المشهور قال "كونه لا ينسب إلى الجمع قول البصريين ، وهو المشهور ، وخالفهم الكوفيون فجوزوا النسب إلى الجمع مطلقا" ، وجاء قيد المانعين من النسبة إلى الجمع استثنوا صورا منها أن يكون وزن الجمع له نظير في كثير من المفردات ، ومنها أن يقصد النسب إلى اللفظ كشعوبي ، فإنه نسب إلى لفظ شعوب في قوله القائل "شعوبا وقبائل" ، فالكوفيون كانوا ينسبون إلى الجمع مطلقا ويجوزون ذلك مطلقا ، وإيجاب النسبة إلى المفرد بدعة صرفية من بعض غلاة البصرة ، الذين لم ينظروا إلى الواقع اللغوي ، الذين يعدون القاعدة التي ابتدعوها هم أنفسهم غاية لا واسطة ، ومع ذلك فقد ذكرنا أن عثمان بن جني ، وهو ممن كان يذهب مذهب البصريين ، سمى كتابه "التصريف المنوكي" خوفا من الالتباس والحقيقة أن اللغة لا تنظر في النسبة إلى المفرد والجمع ، من حيث هما مفرد وجمع ، بل تنظر من حيث إفادة النسبة للمعنى المقصود بها ، فإن دلّ المفرد ، رجحت النسبة إليه ، وإن دلّ الجمع رجحت النسبة إليه ، وطريقة التمييز بينهما أن تستعمل الإضافة مكان النسبة ، فإن أفاد المفرد المراد نسبت إليه وإن أفاد الجمع المراد نسبت إليه ، فإن قلنا "مفاوضات دولة أو مفاوضات الدولة" فقولنا لا يفيد مفاوضات دول ولا "مفاوضات الدول" فقل "إذن مفاوضات دولية والمفاوضات الدُولية" ولا تقل مفاوضات دُولية والمفاوضات الدُولية" وقل : القانون الدُولي . ولا تقل : "القانون الدُولي" .

قل : رأيت نيفاً وعشرين رجلاً .

ولا تقل : رأيت عشرين رجلاً ونيفاً .

والنيف أصله نيف لأنه من ناف الشيء ، ينفو أي ارتفع ، فهو مثل الخير والنيف معناه ما زاد على العقد حتى تبلغ الزيادة العقد التالي تقول : عندي نيف وعشرون ديناراً أي لم تبلغ الزيادة الثلاثين ، وتقول : عندي نيف وثلاثون ديناراً إذا لم تبلغ دنائيرك الأربعين . فالنيف يستعمل العشرين إلى ما فوقها حتى التسعين على هذا النحو أي يكون مقدماً على العقود العشرين والثلاثين والأربعين وما بعدها ، فإذا بلغ العدد المائة وزادت قلت : عندي مائة دينار ونيف ، بتأخير النيف عن العدد الكبير ، وتقول : عندي ألف دينار ونيف ، وعنده مليون دينار ونيف ، وعندها ثلاثة آلاف ونيف .

وقد أخطأ الشيخ إبراهيم اليازجي اللغوي المشهور في قوله في رسالة (لغة الجرائد) يقال : " ومن هذه المادة يقولون نيف وعشرون ديناراً . فيقدمون النيف والمسموح تأخيرها ، يقال : عشرون ونيف ومائة ونيف " انتهى قول اليازجي . قلت : إن قوله : يقال مائة ونيف صحيح وقوله "عشرون ونيف" خطأ لما ذكرت لك من أن النيف تقدم على العقود ، قال أبو العباس المبرد في الكامل : " حدثني الحسن بن رجاء قال قدم علينا علي بن جبلة إلى عسكر الحسن بن سهل والمأمون هناك بانيا على خديجة بنت الحسن بن سهل المعروفة ببوران ، ونحن إذ ذاك نجري على نيف وسبعين ألف فلاح " ولم يقل : على سبعين ألف فلاح ونيف ، لأن العدد الكبير هو من العقود ، وقال المبرد في الكلام على زواج أم خارجة : " فكانت قد ولدت في العرب في نيف وعشرين حياً من أباء متفرقين " . ولم يقل : " في عشرين ونيف " وقال في أخبار الخوارج : " فلم يزل الربيع الأجزم يقاتلهم نيفاً وعشرين يوماً " ثم قال : " وقد جاء الرقاد وهو من فرسان المهلب ، على فرس لأدهم وبه نيف وعشرون جراحة وقد وضع عليها " القطة " ونقل ابن أبي الحديد في شرح

نهج البلاغة إن مروان بن الحكم قال لمعاوية بن أبي سفيان : "فرويدا
رويدا فقد بلغ بنو الحكم وينو نبيه نيفاً وعشرين" . ولا حاجة إلى
التطويل بذكر النصوص فالقاعدة راهنة .

قل : تساهلت على فلان في هذا الأمر ، أي لنت له ولم نُشدد
عليه ولم أدأقه الحساب وغمضت عنه .

ولا تقل : تساهلت مع فلان .

وذلك لأن كلمة "مع" تفيد الاشتراك ، ولأن تساهل "ليس
للاشتراك ، ثم إن الاشتراك لو صح في تساهل لوجب أن يكون المعنى ،
أنك ساهلته وساهلك . وليس هذا هو المراد ، بل المراد أنك أظهرت له
سهولة في الأمر" ومثال تساهل إليه قول الجوهري في مادة غمض يقال :
"غمض عنه إذا تساهل عليه في بيع أو شراء" . وجاء في أساس البلاغة
للزمخشري "تساهل الأمر على فلان ، ضد تعاسر عليه" .

وروى أبو عبيد الله المرزباني ، في كتابه الموشح ، أن رجلاً كتب
إلى محمد بن داود الأصبهاني في الشعر روى ، فأجابه محمد من
قصيدة :

هب العسروى تساهلنا عليك به

فأي نحس بهذا العقل يحتسب ؟ .

وقد استشهدنا بالشعر على أنه يقال "تساهل عليه" ، ولا يقال
غيره ، وإنما أوردنا إليه بعد النثر ، لئلا يقال إن الشاعر مضطر إلى
استعمال "على" ، لإقامة الوزن ، وخلاصة القول هي أن "تساهل ، ليس
من أفعال الاشتراك ، وأن المستعمل معه هو الحرف "على" فقل : تساهلت
على فلان ، ولا تقل : تساهلت مع فلان .

قل : النماء طريق إلى الفناء ، إن صح القول .

ولا تقل : إذا صح القول .

وذلك لأن الحرف "إن" هو الأصل في الشرط ، وأنه استعمل للحدوث غير المتحقق كقوله تعالى "قالوا إن يسرق فقد سرق أخ له من قبل" ، فإن كان في آرائهم سارقا ، ولأن "إذا" لظرفية الزمان ، وتحقيق الحدث أو غلبة الحدوث ، والشرط طارئ عليها ، فليس شرطا حقيقيا ، ولذلك لا يجوز استعمالها في مكان "إن" كقولنا السابق "البناء طريق إلى الفناء ، إذا صح القول" والصواب "إن صح القول" ومعنى إذا صح القول هو أن القول صحيح ، وليس هذا هو المراد .

ثم إن "إذا" تستعمل للظرفية التامة أيضا تقول "إذا طلعت الشمس خرج فلان إلى عمل" و"إذا حل الشتاء كثرت الغيوم" ، و"إذا منا استرحنا" ، فإن الشمس لا بد من أن تطلع ، والشتاء لا بد من حلوله ، والنوم لا بد للإنسان منه . و"إذا" ظرف للمستقبل ، وأصلها "إذ" للماضي ، فزدناها (أ) فصارت "إذا" ، ولتحقيق المستقبل تنون فيقال "إذن" فقل : إن صدق ظني فإن الحرب بعيدة الوقوع ، ولا تقل "إذا صدق ظني" .

هذا وقد كتب إلي بعض المستمعين لهذا الحديث الفضلاء ، كتابا يذكر فيه إلى أن في استشهادي على العبث ، في استعمال كلمة "عبث" جزءاً من حديث نبوي شريف هو "من قتل عصفورا عبثاً ولم أكمل بقية الحديث ، وأنه وغيره كما يحسب لم يسمعوا بهذا الحديث ، فلو كنت أكملته لكأنت الفائدة أعم وأتم . . . وأنا أقول للمستمع الفاضل : إني نقلت ما نقلت من الحديث ، من لسان العرب ، ولم أجد تمامه فيه ولا في كتاب النهاية للمبارك بن الأثير ، فإن شاء نقلته له من كتاب آخر ، قال الخطيب البغدادي : أخبرنا الحسن بن محمد الخلال ، حدثنا أبو عبد الله الحسين بن أحمد بن محمد الريحاني البصري ، حدثنا عبد الله بن محمد البغوي ، حدثنا عبد الله بن عون ، حدثنا أبو عبيد الحداد ،

حدثنا خلف بن مهران أبو الربيع ، وكان ثقة وحدثنا عاشر الأحول ، عن صالح بن دينار عن عمور بن الشريد ، قال سمعت الشريد -يعني أن سويد- يقول سمعت رسول الله (صلى الله عليه وسلم) ، يقول : من قتل عصفورا عبثا يحج إلى الله يوم القيامة ، فقال : يا رب هذا قتلني عبثا ، ولم يقتلني لمنفعة" انتهى .

الملحق رقم (٢)

مصطفى جواد
وأراؤه في علم الصرف.

الملحق رقم (٢)

مصطفى جواد - وآرائه في علم الصرف - في : "قل - - ولا تقل . ."
من كتاب "مصطفى جواد وجهوده اللغوية"
للدكتور محمد عبد المطلب البكاء .
من ص ٢٢٩ - ٢٧٠

كنت قد عاجلت الكثير من آراء مصطفى جواد واجتهاداته النحوية واللغوية في الفصول السابقة وعرفت به مؤرخاً يعنى بدقائق الأمور والمنسيات من الأحداث ، ولغويا ومعجميا بتطور اللغة وانتقالها من حال إلى حال ، لأنها كما يقول :

"كالعين الجارية الغزيرة العد ، يتدفق منها الماء المعين ، فجديدها ممتزج بقديمها ، وجريائها مستلزم لتجدد مائها"^(١) .

(١) مبحث في سلامة اللغة ، مجلة المجمع العلمي العراقي ١ / ٢٢٤ .

إن جهود مصطفى جواد التي مكنته من الإحاطة الواسعة بكثير مما في اللغة من أسرار ودقائق واشتغاله بتعليمها أكثر من خمس وأربعين سنة ومتابعته لمشكلاتها ومشكلات دارسيها وما يقف في طريق نحوها وأزدهارها جعلت له رأياً لا يستهان به في اللغة والنحو والصرف وما يتفرع عنهما من مشكلات ، حتى عُدت : "نحوي العراق ولغوي الأمة في هذا الجيل"^(١) ونعت نفسه : "بفيلسوف قواعد اللغة العربية واشتقاقها"^(٢) .

وإذا كنت قد تعرضت لجهوده اللغوية والنحوية في دراستي السابقة وأوضححت المسائل والمباحث التي اجتهد فيها أو التي تابع فيها رأي من سبقوه من الأقدمين فإن الكثير من آرائه في علم الصرف التي استطعت جمعها ومتابعتها فيما تركه من تراث علمي زاخر لجديرة أيضاً بالدراسة والتحليل لما يمثله بعضها من آراء اجتهدية أو تصويبات ينبغي الأخذ بها ، فقد اتسع النظر لديه في علم الصرف بين رأي اجتهدية كما في :

(١) د . عبد الرزاق محي الدين (كلمة المجمع العلمي العراقي) . ذكرى مصطفى جواد ص ٤٩ .

(٢) انظر : رسالته المؤرخة في ٢٣-١٢-١٩٥٢ ، والمنشورة في مصطفى جواد فيلسوف اللغة العربية ص ١٢١ .

المطاوعة ، واسم الآلة والأداة ، والنسبة إلى فعيلة وفعولة ، والنسبة التي يجب فيها رد الجمع إلى المفرد ، والمصدر الصناعي ، وأبنية الجموع التي سنأتي على ذكرها في بحثنا هذا ، بعد أن استوفيت في دراستي السابقة رأيه في أصل الاشتقاق (الفعل والمصدر)^(١) . ونعته رأي البصريين في هذه المسألة : بأنه ضرب من العبث والجدل في إثباته نوع من المرء المضر بالعربية في حالها ومستقبلها ، كما كان مضرا بماضيها^(٢) .

قل : هذا بدل المشاركة في الجريدة أو المجلة .

ولا تنقل : هذا بدل الاشتراك . وذلك لأنك تقول : "شاركت في الجريدة أو المجلة ، أشارك شراكا ومُشاركة" ولا يصح البتة أن تقول : "اشتريت في المجلة أو الجريدة" لأن اشتري يدل على التشارك ، أعني أن (افتعل) هاهنا بمعنى (تفاعل) الاشتراكي ، ولا يصح أن يكون من جهة واحدة ، بل يكون من جهتين فاعلتين أو أكثر منهما^(٣) ، أما المشاركة فيكفيها فاعل واحد من جهة واحدة^(٤) . وبذا كتب إلى مجلة المجمع العلمي العربي بدمشق ، قائلا :

"أرى أن يترك قول إدارة المجلة (قيمة الاشتراك السنوي) ويكتب مكانه : (قيمة المشاركة السنوية) لأن الاشتراك لا يكون إلا من أكثر من اثنين والمشاركة تكون من واحد توحدت أجزاؤه أو تعددت ، وقد نبهت على هذا الوهم قبل سنين فأخذت أكثر المجلات والجرائد تضع (المشاركة) مكان (الاشتراك) وصار أكثر الكتاب يقولون : (شارك فلان يشارك) بدلا من (اشترك فلان) ، ومما يوضح قبح استعمال (اشترك واشترك) للواحد أنك لا تقول : (احترب فلان ولا اقتتل ولا اقتسم) وتسكت ، بل عليك أن تقول : (احترب فلان وفلان ، واقتتلا ،

(١) انظر : ص ٢٠٣ ، ١٩٦ .

(٢) انظر : المباحث اللغوية ١٤ .

(٣) قل ولا تنقل ٨٨ .

(٤) انظر : رسالته المؤرخة في ٢٠٠٧ - ١٩٥٠ والمنشورة في مصطفى جواد فيلسوف اللغة العربية ص ١٠٢ .

واقترسما) ويؤيد ما قلناه ، قولهم : (كان فلان مشاركا في علم كذا وفن كذا) وهو أشهر من أن يؤتى له بنصوص^(١) . واستشهد بقول ابن السيد البليوسي : "يريد أن الكاتب ينبغي أن تكون له مشاركة في جميع المعارف"^(٢) .

أو قوله الآخر :

قل : الطبيب الخافر ، وطبيب الحَفَر ، والجندي الخافر ، وجندي الحَفَر .

ولا تقل : الطبيب الحَفَر ولا الجندي الحَفَر .

وذلك لأن (الخافر) اسم فاعل من خفره وخفر به وخفر عليه ، أي أمنه وحماه وأجاره وحرسه فيكون لفظ (الخافر) مستعملا على سبيل المجاز للطبيب وعلى سبيل الحقيقة للجندي . أما "الحَفَر" فهي مصدر الفعل (حَفَرْتُ المِرْأَةَ تَحْفِرُ حَفْرًا وَحَفَارَةً)^(٣) أي : استحييت أشد الحياء ، فهي (حَفْرَةٌ وَحَفِيرٌ وَمَخْفَرٌ) ومن البديهي أن الذي يستعمل (الحَفَر) لا يريد (حَفَر المِرْأَةَ) ولا يخطر ذلك بباله ، بل يريد صاحب النوبة والرقيب والموكل بالتدبير أو النظر أو الحراسة ، ويجوز أن يكون الأصل في هذا الاصطلاح (الطبيب ذو الحَفَر) وهو بمعنى الطبيب الخافر باعتبار أن المراد باسم الفاعل هو النسبة إلى الفعل ، فقولهم : "ذو الحَفَر" هو رجوع إلى الأصل فينبغي أن يقال إذن : الطبيب والحَفَر أو طبيب الحَفَر بإضافة الاسم إلى (فعل) صاحبه وذلك أثقل من (الطبيب الخافر) وكذلك القول في : (الجندي ذي الحَفَر وجندي الحَفَر) فتسكين الفاء واجب لئلا يلتبس الحَفَر الذي هو الحَفَر والحراسة بـ (الحَفَر) الذي هو الحياء ، ثم أنه لا يجوز أن يكون (الحَفَر) جمعا قياسا على (حارس وحرس ، وخادم

(١) مجلة المجمع العلمي العربي يدمشق مج ٢٧ ج ١ - ١٩٥٢ ص ٦٢٩ ، ٦٢٠ .

(٢) انظر : الاقتضاب في شرح أدب الكاتب ١٤ .

(٣) انظر : لسان العرب (حَفَر) .

وخدم . . .) لأن المقصود خافر واحد لا جماعة ولا جمعية واستعمال الجمع مكان المفرد هو من اللغة العامية إذا كان المفرد غير مجزأ كقولهم : فلان أشقياء ، وأبناء الثلاثين ، فلان أرباب^(١) .

إن آراء مصطفى جواد وتصويباته ثمرة عناية بالتصريف الذي يرى فيه قوام اللغة وصحة التعبير ، كما اهتم بمشكلاته ، قال :

"ومشكلة صرف اللغة العربية الذي هو قوام تطورها عندي ، أشد تعقدا من مشكلتها النحوية"^(٢) . وقد نظر في هذه المشكلات فوجدها : متفرعة متنوعة وأن أول فروعها الجمود الذي عنى به : اتباع قدماء النحويين في سرد القواعد من غير عرضها على كلام العرب وشعرهم الخالي من الضرورة والتزام أقوالهم كأنها مما يحرم الاجتهاد فيه ، ولا يجوز التعليق عليه ، ولا إضافة قاعدة إليه^(٣) .

إن مصطفى جواد في آرائه التي سنتعرض لها في هذه الدراسة ليس جامدا ولا مقلدا ، لأنه بذل جهداً علمياً صادقاً في دراسته محاولاً تنقيتها مما لحق بها من جمود وقصور لتراكم اللغة العربية وقوامها (الصرف) ركب الحضارة والتطور شأنها في ذلك شأن اللغات الحية المتطورة . وسأدرس أولاً المسائل الصرفية التي تناولها بالبحث والدراسة ، شارحاً ومقرباً ، وهذه المسائل هي : المطاوعة ، اسم الآلة ، المصدر الصناعي ، النسبة .

ثم انتقل ثانياً : إلى تصويباته الوصفية التي جمعتها من ثانياً مقالاته وكتابه النقدية مرتباً إياها حسب الحروف الأبجدية ، على الرغم من أن قسماً منها يتعلق بتصويب صيغ الجمع التي هي :

أبله - بلهاء - بغل - أبغل ، سائح - سياح - ، شاذ - شواذ ، ماش -

(١) قل ولا تقل ٣٧-٣٨ .

(٢) المباحث النحوية ١٣ .

(٣) انظر : المصدر السابق ٥ .

مُشاة ، المعجم - المعاجيم ، نقطة ونطفة - نقاط ونطاف .

في حين يتعلق القسم الآخر بتصويب صيغ المفرد التي هي
الأمازر - مفردها (الأمزر) لا (مزير) و(الأفراد) جمع لـ (فرد) .
كما استفدت من تصويباته الأخرى وأوردتها ضمن موضوعاته
الصرفية على ما يوضحه البحث .

المطاوعة:

قال مصطفى جواد : "وفي الصرف خرافة عجيبة لم يزل المعنيون
بالصرف يرددونها وما فتئت الكتب الصرفية تنقلها وهي "المطاوعة" التي
مضى على ابتداعها أكثر من ألف عام^(١) . والصحيح أنه ليس في اللغة
العربية أوزان للمطاوعة ولا أثر للمطاوعة في هذه الأوزان التي ذكروها ،
وقد قام الخيال الصرفي في هذه المسألة بدور كبير ، ونحن لم نجد عربيا
فصيحا استعمل في كلامه "كسرت العود فانكسر" ولا أمثالها ، ولا
"حطمته فتحطم" قال العرب كانت تكتفي بأن تقول : "كسرت العود
وحطمته" وصورة الفعل تدل على نتيجته ، وإذا أرادت أن تطوي ذكر
الفاعل قالت : "كُسر العود وحُطم"^(٢) .

١. (تفعل) : نحو : تعرض كما ورد في الاستعمال : تعرض فلان
للتعذيب والعقوبة والأذى . ولم نجد عربيا فصيحا ، قال : عرضت فلانا
للعقوبة فتعرض لها ، لأن تعرضه لها يدل على رغبته فيها وتعرضه لها
دليل على الإكراه في إيقاعها عليه ، وهذا تناقض ظاهر وقد يقع في
كلام المولدين الذين يتكلمون بلغة العامة التي لا باعث عليها ولا ملجئ
إليها لأنها مخالفة لجميع أقوال الفصحاء .

فالتاء في (تفعل) كما يرى مصطفى جواد تدل على رغبة الفاعل في

(١) المباحث اللغوية ١٥ .

(٢) السابق ١٧ .

الفعل أو شبهها وتنتقل إلى أثناء الفعل فيكون (افتعل) ومرة أخرى (استفعل) وثالثه (تفاعل) كتباعد ولذلك نابت في العامية عن النون في (انفعل) فقال : (اتكسر) بدلا من (انكسر) ولولا دلالة التاء على المعنى الذي أشرنا إليه لم تصح النيابة^(١) .

٢- (انفعل) نحو : (انبغى) مطاوع (بغى) ، ونقل عن اللسان قول المؤلف : "وقولهم : ينبغي لك أن تفعل كذا فهو من أفعال المطاوعة ، تقول : بغيته فانبغى ، كما تقول : كسرتة فانكسر"^(٢) .

وقد أنكر مصطفى جواد (انفعل) وما جرى مجراه من الصيغ المزعوم أنها للمطاوعة فهي في الحقيقة لرغبة الفاعل في الفعل أو ميله الطبيعي أو شبه ميله إليه من غير تأثير من الخارج .

والتحقيق عنده : "أن أصل انفعل" إنما هو (إفعل) بتضعيف القاء وأن أصله لا يزال مسجلا في اللغة الأكديّة السامية إحدى أخوات اللغة العربية فالفعل (parasu) الأكدي على وزن (فعل) يشتق من (أفعل) وهو (lpparas) ثم قلبت العرب من أحد الضعفين نونا للتخفيف ،

فقالوا (انفعل) ومن هذا القلب التخفيفي ظهرت النون المزعوم أنها من أحرف الزيادة مع أنها عوض من أحد الضعفين . . . (فأحر نجم) أصله (أحرجم) و(قرنص) أصله (قرص) و(أقعنس) أصله (أقعس) ، وهو من الأسماء أكثر مثل (عنقود) من (عقود) لأنه يظهر متعقدا ، و(الخروب) من (الخروب) وكلاهما مستعمل في اللغة و(الجدل) أصله (الجدل) والجدالة (الأرض)^(٣) .

ويرى مصطفى جواد أن (انفعل) من الثلاثي قياسي إذا دل على رغبة الفاعل أو حركته إرادية كانت أو طبيعية وكذلك سائر الأفعال التي

(١) انظر : قل ولا تقل ٤٥-٤٧ . والمباحث اللغوية ١٩ .

(٢) لسان العرب (بغا) . وانظر : قل ولا تقل ٤-١٠ .

(٣) المباحث اللغوية ١٨-١٩ .

زعموا أنها للمطاوعة مثل (اندحر) الجيش إذا (هرب) من غير حرب
(انطلق) المتسابق ولم يأمره أحد بالانطلاق و(انصرف) ولم يأمره أحد
بالانصراف^(١) .

وفي ضوء ذلك اقترح مصطفى جواد طرح "باب المطاوعة" وأن يحل
محله "باب الفعل الذاتي" فهو لا يلغي "باب المطاوعة" لأنه إذ يطرح هذا
الاقتراح يصحح فهم "باب المطاوعة" كما جاء عند بعض النحاة كما
سيأتي ويحقق إيضاح أصول عدد من المشتقات فالنون في (انفعل)
ليست من أحرف الزيادة وإنما هي عوض من أحد الضعفين ومن أمثلته ما
مر نحو : (أحر نجم) وأصله (أحرجم)^(٢) .

وفي ضوء هذا الاقتراح يصحح جواد استعمال الأفعال .
فيقول :

قل : هذا الحزب محلول وهذه الجمعية محلولة ، إذا كانا قد نسخ
قيامهما بأمر آمر ، وقهر قاهر من غير أعضائها .

ولا تقل : هذا الحزب منحل وهذه الجمعية منحلة ، إذا كان قد بطل
قيامها ، وزال قوامهما من تلقاء أنفسهما^(٣) .

والذي نخلص إليه أن مصطفى جواد لا يلغي "باب المطاوعة" كما
فهم بعض الباحثين^(٤) . وإنما ذهب إلى تصحيح فهمها ، قال :
"وأخر ما اقترحه طرح باب المطاوعة وأن يحل محله باب الفعل
الذاتي"^(٥) .

(١) وسائل المنهض باللغة العربية ٢ مجلة الأستاذ مج ٨ ص ١٢٧ ، والمباحث اللغوية ٤٩ .

(٢) المباحث اللغوية ١٨ .

(٣) قل ولا تقل ٣٤ .

(٤) أنظر : خليل إبراهيم العتيقة المطاوعة في الأفعال ، مجلة كلية الآداب جامعة البصرة العدد ٥ سنة ٤ ص ١٤٠ -

١٤٦ . ومهاشم طه شلاش - المطاوعة في الأفعال ، مجلة كلية الآداب جامعة بغداد العدد الثامن عشر ١٩٧٤

ص ١٤٤ - ١٦٧ .

(٥) وسائل المنهض باللغة العربية / مجلة الأستاذ مج ٨ ص ١٢٧ .

فهل يفهم من هذا الاقتراح إنكار استعمال المطاوعة لما تأدى إلينا من صور المطاوعة ؟ .

والتحقيق أن ما يراد بالمطاوعة عند النحاة أن المطاوع هو المفعول به الذي صار فاعلا للمفعول نفسه ، جاء في شرح الكافية : "المطاوع في الحقيقة هو المفعول به الذي صار فاعلا نحو : باعدت زيدا فتباعه" المطاوع هو زيد لكنهم سموا فعله المسند إليه مطاوعا مجازا^(١) .

وهذا يقتضي القول بأن أفعال المطاوعة تؤدي معنى الفعل المبني للمجهول أو أن الفعل المبني للمجهول يؤدي من هذه الأفعال ، وفي ضوء ذلك يرى أحد الباحثين المعاصرين :

"الراجع أن العوام يلجؤون إلى صيغة (انفعل) وهي إحدى صور المطاوعة بديلا عن الفعل المبني للمجهول فبدلا من أن يقولوا : "كسر الغصن" يقولون (انكسر) وبدلا من قول : "كتب الدرس" قيل : (انكتب) وهكذا قل عن : (انحفظ) و(انقرأ)^(٢) .

وذكر أنه يلحظ شيئا من ذلك في (العبرية) ففيها صيغة (نفعل) المستعملة للمبني للمجهول في الثلاثي وهي في الحقيقة الفعل المضارع الذي يقابل (انفعل) في العربية غير أنه لما ضاع الثلاثي المبني للمجهول في العبرية كما ضاع في اللهجات العربية الحديثة تاب الفعل المطاوع عنه كما حدث في اللهجات العربية تماما^(٣) .

ولكن مصطفى جواد يؤكد الفرق بين أوزان الأفعال الإرادية التي عرفت بأوزان المطاوعة وبين الأفعال المبنية للمجهول ، قال : "وبهذا يظهر الفرق بين أوزان الأفعال الإرادية والفعل المبني للمجهول فلو كانت

(١) شرح الشافية ١٠٢/١ .

(٢) خليل إبراهيم المعوية - المطاوعة في الأفعال . مجلة كلية الآداب - البصرة العدد ٥ السنة ٤ ص ١٤٥ .

(٣) السابق ١٤٦ . وقال في هامش (٣١) من الصفحة نفسها : أدين بهذا للملاحظة لأستاذي الدكتور رمضان عبد التواب الأستاذ المساعد بجامعة عين شمس فله الشكر الجزيل" .

الأفعال الإرادية التي سميت غلطا أفعال مطاوعة تؤدي معنى الفعل المبني للمجهول أو كان الفعل المجهول الفاعل يؤدي معنى هذه الأفعال ما احتاج الواضع إلا إلى إحدى الطريقتين منهما للتعبير ولم يأت بهما معا^(١).

ومن أدلة الدكتور مصطفى جواد على إحلال "باب الفعل الذاتي" محل "المطاوعة" التي يقال إنها معنى الفعل المبني للمجهول ، ما يأتي :

١- لا يقتصر (انفعل) على المتعدي ولا يكون له صلة بالثلاثي أحيانا ، مثل (انكدر) و(الانكدار) الإسراع والانقضاء ولا ثلاثي له ، فكيف يصح أن يؤدي معنى الفعل المبني للمجهول للفعل اللازم والمتعدي والثلاثي وغيره بصيغة واحدة ، وعندهم أن المطاوع هو المفعول به الذي صار فاعلا لفعله نفسه^(٢).

٢- أقر النحاة استعمال (انفعل) في غير المطاوعة ، كأنطلق وانصرف والتي يراها مصطفى جواد أفعالا تمثل رغبة الفاعل في الفعل ولهذا فإن (باب الفعل الذاتي) يكون جامعا لأفعال ما دعاه النحاة بباب (المطاوعة) ولا يخرج شيء منها عن معناه الوظيفي^(٣).

٣- الوزن (تفعل) فيه التاء خاصة بالإعراب عن رغبة الفاعل في الفعل وشبهها وتنتقل إلى أثناء الفعل فيكون (أفتعل) ومرة أخرى (استفعل) وثالثه (تفاعل) كتباعد^(٤).

وفي ضوء ذلك عارض مصطفى جواد قرار مجمع اللغة العربية :
"كل فعل ثلاثي متعدد دال على معالجة حسية فمطاوعه القياسي

(١) المباحث اللغوية ١٧-١٨ .

(٢) انظر : المباحث اللغوية ١٧ .

(٣) انظر : المباحث اللغوية ١٨ .

(٤) السابق ١٩ .

(انفعل) ما لم تكن فاء الفعل واوا أو لا ما أو نونا أو راء ويجمعها قولك (ولنمر) فالقياس فيه اقتعل^(١) .

واستشهد بقول الرضي : "وليس مطاوعة (أنفعل) لفعل مطردة في كل ما هو علاج ، فلا يقال : "طرده فانطرد" بل "طرده فذهب"^(٢) . وعقب عليه وعلى رأي المجمع قائلا : "لا شك في أن الحق لا هنا ولا هناك إنما هو فيما أشرنا إليه من أن الفاعل لا رغبة له في الانطرد فلم يجز صوغ (انفعل) من أصله ، هذا هو السر الذي بقي مجهولا عشرة قرون أو أكثر منها دعا خفاؤه إلى عبث كثير في اللغة العربية ومعجماتها وكتب صرفها"^(٣) .

وعليه فإن مصطفى جواد إذ يطرح "باب المطاوعة" يحل محلها "باب الفعل الذاتي" حيث يتضح به القصد ويظهر به الفرق بينه وبين الفعل المبني للمجهول .

أسماء الآلة والأداة:

قال مصطفى جواد : لما كانت اللغة العربية لغة اشتقاقية ، وكانت أبنية الأسماء والأفعال معدودة محدودة ، ضاقت تلکم الأبنية عن استيعاب الدلالات ، لكثرة المعاني العامة ، فاضطرت إلى احتمال الاشتراك أولا ، ثم الاستعانة بالحروف ثانيا .

ومن أمثلة ذلك بناء (فعلال) الذي اتخذته أصلا للدلالة على الآلة والأداة كالثقف لآلة الثقيف والقياد لأداة القيادة ، والخياط لأداة الخياطة ، ثم حدث التباس في التسمية ، فزادوا الوزن تاء فقالوا (فعالة) ، ثم اتخذوا (فعال) وزن جمع مكسر للاسم الذي على وزن

(١) مجمع اللغة العربية في ثلاثين عاما ٢٩ ، وانظر : المباحث اللغوية ١٨ .

(٢) شرح الشافية ١ / ١٠٨ .

(٣) المباحث اللغوية .

(فعل) كسهم وسهام ، وكلب وكلاب ، وكذلك اتخذوا للثلاثي المؤنث الساكن الوسط كنظفة ونطاف ، وجعل جمعا مكسرا للصفة التي على (فعل) كصغير وصغار ، واتخذوا (فعال) مع ذلك مصدراً للثلاثي الأجوف كالإياب والرياء والقياس ، حتى أصبح (فعال) متنازعا بين تسع دلالات صرفية عامة .

ولما كثرت المعاني الصرفية المعتمدة على فعال (ابتدعت العربية للآلة والأداة ، وزنا جديدا هو (مفعّل) كمبرد ومقود ، ثم أنشئت لتحقيق تأنيث الآلة والأداة فقالت (مفعلة) كمكنسة ، ثم بالغ كثير من العرب في إشباع فتحة (مفعّل) فنشأ الإشباع (مفعال) كمسعر ومسعار ومحرت ومحرات ومفتح ومفتاح .

وقد بعثت الحاجة الملحة العرب على استعارة (المفعّل والمفعال) للمبالغة في صفة الموصوف الذي تناهت صفته في الفعل المشتقة منه الآلة والأداة كاشتقاقهم من : سعر فلان النار ، فلان مسعر حرب قمفعّل في أصله هو اسم آلة وأداة استعير للمبالغة استعارة انتفاع لا انتزاع فليس هو بصيغة مبالغة من اسم فاعل .

وكما استعارت العرب وزن مفعّل استعارت وزن (مفعال) لها كالمعمار والمكسار وحاله في الاستعارة كحال (مفعّل) ، واستعاروه مع ذلك أيضا لأسماء الأمكنة الخاصة على سبيل التشبيه أيضا كالميناء والمرصد ، ثم لأسماء الأزمنة الخاصة لأن فيها معنى الأداة كالمليقات والميعاد والميلاد ، ثم نقلته إلى اسم المصدر كالميراث والمصداق^(١) .

وفي ضوء ذلك ننتهي مع مصطفى جواد إلى الملاحظات التالية :

أولا : إن بناء (فقال) أخرى بالقياس من (مفعّل ومفعال ومفعالة)

(١) مقترحات ضرورية في قواعد اللغة العربية . البحوث والمحاضرات للدورة الثالثة والثلاثين ١٩٦٦-١٩٦٧ .
مجمع اللغة العربية الجلسة الثالثة ص ٢٥ ، ٢٧ .

لخفته وسهولته وقدمه^(١) وهو أحق بالآلية وأخص بها ، وقد ذكر (الفعال) في أسماء الآلة رضي الدين الأسترأبادي في شرح الشافية^(٢) ، قال : "وجاء الفعل أيضا للآلة ، كالخياط والنظام " وهو قول غير مؤذن بكثرة ولا قياسه مع أنه أكثر أسماء الآلة والأداة عددا وأقدمها وجودا وأخفها بالقياس^(٣) ..

ثانيا : عد الصرفيون ما كان مثل (مسعر حرب) و(معمار أبنية) اشتقاقا مستقلا عن صيغ المبالغة من اسم الفاعل ، قال :

"قلّة الإبداع عندهم وكثرة الأتباع"^(٤) . وناقشهم في ذلك ، قال :

لو كان كما قالوا لجمع جمع مذكر سالما كسائر الصفات التي للمذكر العاقل الخالية من التاء ، ولكنه لا يجمع إلا تكسييرا والجمع المكسر هو جمعه الأصلي ، يقال : هم (مساعير حرب) ، ومعامير أبنية^(٥) .

ثالثا : وفي ضوء ما تقدم أوضح غلط من يقول (معمارون) وأصح منه (معماريون)^(٦) . وزاد بيانا أنه قد كثر استعمال (المعمار) في هذا العصر لما يسمى بالفرنسية "أرشيكتك (architecte) واستعمال الهندسة المعمارية أي العمارة لما يسمى بها (architecture) وقد

(١) قال مصنفى جواد : "إن المشتقات تتفاضل في القدم بنسبة أقل وكذلك جموع التكسير فالتباد أقدم زمنا من (المقود) و(الركب) أقدم من (الركبن) . وأضاف في الهامش : "إن المشتقات ذوات الميم أحدث زمنا من الخاليات منها" . المباحث اللغوية ص ١٩ . أما المحدثون فيرون أن الأصل السامي الذي تشترك فيه اللغات السامية المختلفة في الغالب يتكون من ثلاثة أصول . قال الكرمل : "إن الكلمة وضعت في أول نشوئها على ثلاثة أحرف بهجاء واحد أو بهجاءين اثنين ، وإن زيادة الأحرف على أصول الكلمة نشأت بعد ظهرت حاجات الإنسان . غير أن أقدم الأسماء صيغة هي الأسماء الثنائية . انظر : نشوء اللغة العربية ص ٩٠ ، ١٥٠ ، ١٠٧ والتطور النحوي للغة العربية ص ٦١ .

(٢) شرح الشافية ١/ ١٨٨ .

(٣) المباحث اللغوية ٢٠ .

(٤) نفسه .

(٥) انظر البحوث والمحاضرات للدورة الثالثة والثلاثين . مجمع اللغة العربية ص ٢٦ - ٢٧ . والمباحث اللغوية .

(٦) المباحث اللغوية ، هامش ص ٢٠ .

جمعه على المعمارين بدلا من المعامير فكان (المعمار) اسم هذه الهندسة و(المعماري) هو البارح فيها والجمع (المعماريون وهذه مجانية الصحة والصواب)^(١) .

وقد اقترح مصطفى جواد علي مجمع اللغة العربية (مؤتمر الدورة الثالثة والثلاثين ببغداد) الجلسة الثالثة : إباحة الجمع المذكر "معامير" كما اقترح تأنيث (مفعال) و(مفعيل) فيقال :

امرأة مكسالة ، وامرأة معطيرة لكي يجمعها على مكسالات ومعطيرات^(٢)

رابعا : ناقش مصطفى جواد الأب أنستاس ماري الكرمل في اشتقاق بعض أسماء الآلة نحو(ميزاب ، مطار ، مكحال ، مسعار" حيث يقول معترضاً على الأستاذ عز الدين علم الدين التنوخي : " أغلب هذه الألفاظ مشتقة من الفعل اللازم ، وهو مما لم يرد في لفظ واحد من كلام العرب على كثرة أسماء الآلات . . . " ^(٣) .

قال مصطفى جواد : ليس هذا الاعتراض بصحيح ، لأن اسم الآلة إن جاز أن يشتق من الأسماء فهو أولى بأن يشتق من الأفعال اللازمة ، وكيف يدعي الأب أنستاس أن اسم الآلة لم يرد في لفظ واحد من الفعل اللازم وهذه (المصفاة) أي : الرواق من الفعل (صفا يصفو) اللازم ؟ و(المعراج) من (عرج) و(المرقاة) من (رقى) وهذا (المحرك) من (حرك يحرك) اللازم ، وهذا يصح إن عددهما من أفعالهما الثلاثية ، والصحيح عندي أن اسم الآلة هذا يشتق أحيانا من الاسم وأحيانا من

(١) انظر : البحوث والمحاضرات ، الدورة (٢٢) مجمع اللغة العربية ص ٢٧ .

(٢) نفسه .

(٣) المباحث اللغوية ٧٩ وانظر : مجلة لغة العرب مج ١٩٢٦ ص ٥٥ . كان الأستاذ التنوخي قد قام بنقل كتاب الطبيعيات للفرنسي فرنان إلى العربية وسماه (مبادي الفيزياء) وقد اعترض على مصطلحاته الأب الكرمل في مقالة نشرها في مجلة (لغة العرب) ثم تصدى مصطفى جواد للدفاع عن نقل التنوخي لهذه المصطلحات وتبريها . انظر المباحث اللغوية ٧٧-٧٩ .

الفعل الثلاثي وأحيانا من الرباعي ، ولذلك جاء على وزنه ما استغرق من الصفات مثل (المطعام) من (أطعم) و(المفضلات) من (أفضل) و(المذايع) من (أذاع) فهذه أسماء آلة استعيرت للأوصاف ، وأن من الأدلة على كونها أسماء آلة مستعارة أنها لا تجمع جمع مذكر سالما^(١) .

وأضاف : إن عددنا أن اسم الآلة هذا مشتق من الرباعي دل ذلك على جواز اشتقاقه من الاسم الرباعي فيكون : (المصفاة) من : صفاه تصفية ، و(المحرك) من حركه تحريكا ، ويكون هذا من حسن حظ العربية^(٢) .

وقال عدل الأب أنستاس ماري الكرمللي عن رأيه بالتزام الثلاثي المتعدي فيما بعد^(٣) .

المصدر الصناعي؛

قال مصطفى جواد : من المشتقات الصرفية التي فشلت في كتب الصرف في العالم العربي الحاضر مشتق سموه "المصدر الصناعي" وهو أن يزداد على الكلمة التي يراد منها تأدية ذلك المعنى "ياء النسب وتاء التأنيث" وقد أيد المجمع اللغوي بمصر هذه التسمية وأقر قياس هذا المشتق بقوله :

"قرار المصدر الصناعي" إذا أريد صنع مصدر من كلمة ، يزداد عليها ياء النسب والتاء^(٤) .

واستشهد بقول الشيخ أحمد الاسكندري ، حيث يقول : "يظهر أن تسمية هذه المصادر بالنظائر عند أوائل النحاة ، كما يقول ابن سيده ،

(١) انظر المباحث اللغوية ٧٩ : ٨٠ .

(٢) انظر : السابق ٧٩ هامش رقم ٤ .

(٣) انظر : مجلة لغة العرب ج ١ السنة ٥ ص ١٦ ، والمباحث اللغوية ٨٠ .

(٤) انظر : المباحث اللغوية ٢١ ، ومجلة مجمع اللغة العربية ٢٥/١ ومجمع اللغة العربية في ثلاثين عاما ٢١ .

لم تشتهر عند المتأخرين وأهل زماننا فسماء بعضهم "المصدر الصناعي" وذاعت هذه التسمية ، إذ لو سمي "المصدر اليائي" لم يفد المراد ، لأنه لم يتكون بزيادة الياء وحدها بل بزيادتها مع تاء النقل - النقل من الوصفية إلى الاسمية - مجموعتين . وأيضا فإن قولنا : المصدر اليائي يوهم أن المراد اليائي المقابل الولوي ، ولا غبار على تسميته بالمصدر الصناعي المنسوب إلى الصناعة في ناحية من نواحيها ، فهو بمعنى المصنوع فيكون نظير قولهم : المصدر القياسي بمعنى المقيس والمصدر السماعي بمعنى المسموع^(١) .

وعلق عليه مصطفى جواد بالقول : " إن تسميته بالمصدر غير صحيحة ، لأن المصدر يعمل في الإعراب كعمل فعله وهذا لا يعمل أبدا ولا فعل له في الغالب ، كالإنسانية والجاهلية والفاعلية والمفعولية والإعرابية والجمعية والفردية والزوجية . والتحقق أنه "اسم يائي" أو "اسم نسبي" أو (اسم إضافي) كل هذه الأسماء الثلاثة تصح عليه دون اسم "المصدر الصناعي" ثم أن لفظ "الصناعي" في العصر الحاضر اختص بالصناعة الحديثة المعروفة فلا فائدة في استعماله في غيرها ، وهذا الاسم النسبي يحتاج إليه العربية كثيرا في العصر الحاضر ، ولولا ذلك لم نطل الوقوف عليه ولا صرفنا الكلام إليه . وهو اسم يفيد التجريد من الماديات كالإنسانية من الإنسان والجاهلية من الجاهل والمادية من المادة . ويزيد التجريد في الأسماء المعنوية ، كالمعنوية من المعنى . وذلك كقولهم : "انحطت معنوية الجيش" . ويؤخذ من الأسماء المبنية كالكمية والكيفية والماهية والهوية^(٢) .

وهكذا عالج مصطفى جواد مسألة المصدر الصناعي في ثلاث نقاط ، هي :

١- إفادته : وهو اسم يفيد التجريد في الماديات كالإنسانية من

(١) المباحث اللغوية ٢٢، ٢٢٠٢١ ، وانظر : مجلة اللغة العربية ٢٥/١ .

(٢) المباحث اللغوية ٢٢ .

الإنسان والجاهلية من الجاهل ، ويزيد التجريد في الأسماء المعنوية كالمعنوية من المعنى^(١) .

٢- صوغه وما يؤخذ منه : لأنه يشتق من الأسماء المادية كال بشرية أو اسم الفاعل أو اسم المفعول كالفاعلية والمفعولية أو الاسم المستغرق في الأسمية كالجمعية والفردية أو الصفات المستعارة الأوزان كالمعمارية والمفضالية فوزنهما مستعار من وزن اسم الآلة^(٢) .

النسبة:

تكلم مصطفى جواد على مسائل متعددة في النسبة ويمكن تصنيفها على الوجه الآتي :

أولا : النسبة إلى فعيلة و"فعولة" :

قال : "ومن المسائل الصرفية التي جلبت الضرر على اللغة العربية في هذا العصر النسبة إلى فعيلة غير مضعفة ولا معتلة العين بالواو كالطبيعة وكذلك "فعولة" مثل "ركوبة"^(٣) .

وتدقق فيها المتقدمين منهم ابن الحاجب والرضي الأستراياذي فالأول يرى في "شافيته" أن الياء من "فعيلة" التي على ذلك النحو تحذف ياءه عند النسبة إليها حيث يقول :

"وتحذف الواو والياء من فعيلة وفعله بشرط صحة العين ونفي

(١) انظر : المباحث اللغوية ٢٢ .

(٢) دراسات في فلسفة النحو والصرف . في الجلسة ٢٠ من الدورة ٢٠ لمجمع اللغة العربية بالقاهرة . واقترح الأستاذ أحمد الزيات : قهراً ما يدل على معنى جديد من المصدر الصناعي المصوغ من اسم المفعول مثل : "المحسوبة والمقطوعة" . إلا أن المجلس رأى الاكتفاء بقرار المجمع السابق . انظر : مجمع اللغة العربية في ثلاثين عاماً ٢١ . ويرى الدكتور مصطفى جواد : جواز صوغ الاسم البائي أو النسبي أو الإضافي "الذي يعرف" بالمصدر الصناعي من اسم الفاعل والمفعول ، كما أشرنا .

(٣) المباحث اللغوية في المرقا ٢٣ . وانظر : وسائل النهوض باللغة العربية " ، مجلة الأستاذ ، المجلد الثامن ١٩٦٠ ص ١٣٦ ومجلة المعلم الجديد ، المجلد الخامس ١٩٤٠ ، ص ١٠٢ .

التضعيف كحنفي وشنئي نسبة إلى حنيفة وشنوءة - ومن فُعيلة غير
مضعف كجهني - نسبة إلى جهينة - بخلاف طويلي وشديدي وسليقي
وسليمي في الأزد وعميري في كلب شاذ^(١) .

وقال الرضي الأسترباذي في شرحه : "قوله : وسليقي شاذ :
السليقة : الطبيعة . والسليقي : الرجل يكون من أهل السليقة وهو الذي
يتكلم بأصل طبيعته ويقرأ القرآن كذلك بلا تتبع للقراءة فيما نقول من
القرءات ، قال^(٢) :

ولست بنحوي يلوك لسائته

ولكن سليقي أقول فأعرب^(٣) .

أما رأي مصطفى جواد ، فقد رد كون استجماع الشرطين أي :
صحة العين ونفي التضعيف قاعدة عامة في حذف الياء من "فعيلة"
و"فعولة" وإنما هو خاص بالأعلام المشهورة لا عام لأن العلم من الشهرة
والقرينة ما لا يؤثر معهما حذف الياء تأثيراً مشوها وليست حال أسماء
الجنس كالأعلام . فالصواب : أن نقول :

(البديهي) و(الطبيعي) و(القبلي) و(الغريزي)

لا أن نقول : (البدهي) نسبة إلى البديهية و(الطبعي) نسبة إلى
الطبيعة و(القبلي) نسبة إلى القبيلة و(الغريزي) نسبة إلى الغريزة .

وعلى ذلك يكون قول الشاعر(سليقي) هو الصواب ، وليس بضرورة
شعرية ولا بشاذ كما ظن ابن الحاجب (رحمه الله)^(٤)

وفي هذا استند مصطفى جواد إلى قول ابن قتيبة :

(١) شرح الشافعية ٢٠١٢ .

(٢) البيت مجهول القائل . وهو من شواهد كثير من النحاة

(٣) شرح الشافعية ٢٨/٢ .

(٤) انظر المباحث اللغوية ص ٢٣ ، ٢٤ .

"وإذا نسبت إلى اسم مصغر كانت فيه الياء أو لم تكن وكان مشهوراً ألغيت الياء منه ، تقول في جهينة ومزينة جهني ومزني وفي قرش قرشي وفي هذيل هذلي وفي سليم سلمى ، هذا هو القياس إلا ما أشدوا ، وكذلك إذا نسبت إلى فعيل أو فعيلة من أسماء القبائل والبلدان وكان مشهوراً ألغيت منه الياء ، مثل : ربيعة وبجيلة ، تقول : رباعي وبجلي وحنيفة حنفي ، وثقيف ثقفى ، وعتيك عتكى ، وإن لم يكن الاسم مشهوراً لم تحذف الياء في الأول ولا الثاني^(١)

(هكذا يتضح لمصطفى جواد أن ابن قتيبة لم يشترط العلمية وحدها بل أضاف إليها الشهرة ، وأيد قوله بالشواهد من لغة العرب^(٢) وعليه فإن القاعدة في حذف الياء في "فعيلة" خاصة لا عامة^(٣) .

وقد ظهر لمصطفى جواد أن إعمام هذه القواعد المتزعزعة قديماً وحديثاً لدى جماعة من الصرفيين إنما هو لسوء استقرارهم ، أو لتقليدهم غيرهم^(٤) .

وفي ضوء ما ذكره مصطفى جواد في تصحيح النسبة إلى فعيلة و"فعولة" ، قال :

قل : الحقوق القبلية والرسوم الكنسية .

ولا تقل : الحقوق القبلية ، والرسوم الكنسية .

وذلك لأن القبيلة والكنيسة اسمان من أسماء الجنس ، أعني أن القبائل كثيرة ، والكنائس كثيرة ، فلا يجوز حذف الياء منهما عند النسبة إليهما ، أما حذف الياء فيكون مقصوراً على الأعلام ، كقبيلة بجيلة وجزيرة ابن عمر ، وقبيلة ثقيف ، وعتيك ، وجهينة وعرينة وسليم وهذيل ، فيقال :

(١) أدب الكاتب ٣٠٦ ، ٣٠٧ وانظر : المباحث اللغوية ٢٤ .

(٢) المباحث اللغوية ٢٤ .

(٣) المباحث اللغوية ٢٤ .

(٤) انظر : المباحث اللغوية ٢١ ، ومجلة المعلم الجديد مج ١٩٤٠ و ١٠ . ومجلة الأستاذ مج ٨ ص ١٣٦ .

"بجلي وجزري وثقفي وعثكي ، وجهني وعرني وسلمي وهذلي" .

ومع وجود هذه القاعدة الخاصة بالأعلام ، شذ منها "تيمي" لأنه مضعف فلم يقولوا "تيمي" وشذ منها من النسب إلى البلدان والمواضع نوادر كالحديثي نسبة إلى الحديثة والحظيري نسبة إلى الحظيرة ، والقطيعي نسبة إلى محلة القطيعة ببغداد ، فإن كانت هذه القاعدة لا يبنى عليها إلا في الأعلام ، وكثر الشذوذ منها في الأعلام بأعيانها فكيف يبنى عليها في أسماء الجنس ، كالبديهة والقبيلة والكنيسة ؟ فإن جاز حذف الياء في العلم فذلك لأن العلم له من الشهرة والاستفاضة ما يحفظه عند الحذف ، وله من قوة المنسوب ما يميزه عن غيره ، ويبعده عن اللبس (١) .

ثانياً : النسبة إلى الجمع :

قال مصطفى جواد : ومن المسائل الصرفية التي أورثت العربية ، وخصوصاً في هذا العصر وهنا واضطراباً هذه النسبة المزعوم أنها يجب رد الجمع فيها إلى المفرد ، حتى أوجب جماعة من شذاذ الصرف أن يقال للأنترناشيونال الفرنسية (international) والآنترناشنال (intertional) الإنكليزية "دولي" لا دولي" مع أن المراد هو النسبة إلى الجمع لا إلى المفرد (٢)

واستقرى المرحوم مصطفى جواد أقوال العرب قديماً كقولهم : "فلان الشعوبية" نسبة إلى الشعوب لا إلى شعب واحد ، وكقولهم حديثاً : "الحقوقي" نسبة إلى مجموعة الحقوق ، وكقول القدماء من الكتاب كالجاحظ "الملوكي" (٣) ومنه كتاب "التصريف الملوكي" (٤) . لإمام الصرفيين ونابعتهم ابن جني ، وقال الثعالبي في تفاصيل حركات اليد :

(١) قل ولا تقل ص ١٤٨ ، ١٤٩ .

(٢) المباحث اللغوية ٢٥ . وانظر : مجلة الأستاذ مج ٧ - ١٩٥٩ ص ١٢٥ .

(٣) انظر : الحيوان ٢٨٢/١ وفيها قول ابن جني "ملوكية" . وهامش رقم (١) من المباحث اللغوية ص ٢٥ .

(٤) الكتاب مطبوع نشرته شركة التمدن الصناعية بمصر ، ودار المعارف للطباعة ط ٢٣٠ ١٩٧٠ م .

"فإن مدَّ يده نحو الشيء كما يمدّ الصبيان أيديهم إذا لعبوا بالجوز فرموا بها في الحفرة فهو السدو والزدو لغة صبيانية في السدو" (١) .
قال "صبيانية" لأنها مختصة بمجموع الصبيان ولم يقل "صبوية" كما ادعى أصحاب رد الجمع إلى المفرد (٢) وقد غلط الحريري في درة الغواص خواص عصره لاستعمالهم "الصحفي" نسبة إلى جمع الصحيفة ، لمن يقتبس من الصحف ، قال :

"ويقولون لمن يقتبس من الصحف : صحفي ، مقايضة ، على قولهم في النسب إلى الأنصار : أنصاري . . . والصواب عند النحويين البصريين أن يوقع النسب إلى واحدة الصحف وهي صحيفة ، فيقال : صحفي ، كما يقال في النسب إلى حنيئة : حنفي لأنهم لا يرون النسب إلا إلى واحد المجموع . . . فأما قولهم في النسب إلى الأنصار أنصاري فإنه شذذ عن أصله والشاذ لا يقاس عليه ، ولا يعتد به" (٣) .

كما اطلع على مذهب الكوفيين في هذه المسألة (٤) . وانتهى إلى القول : وبما قدمنا يظهر أن النسبة إلى الجمع جائزة بخمسة أوجه :

(١) فقه اللغة ١٢٢ .

(٢) المباحث اللغوية ٢٦ .

(٣) درة الغواص ٢٠٧ ، ٢٠٨ .

(٤) قال سيبويه : (الكتاب ٢/٢٧٨) :

اعلم أنك إذا أضفت إلى جمع أبدا فإنك توقع الإضافة على واحد الذي كسر عليه ، ليفرق بينه إذا كان اسما لشيء ، واحد وبينه إذا لم ترد به إلا الجمع . فمن ذلك قول العرب في رجل من القبائل : قبلي . . . وكذلك إذا أضفت إلى المساجد قلت : مسجدي . وزعم الخليل أن نحو ذلك ، قولهم في المسامعة : مسمعي ، والمهالبة : مهلي ، لأن المهالبة والمسامعة ليس منهما واحد اسما لواحد .

وقال أبو سعيد السيرافي في شرح الكتاب ٤/٤٦٥ : . . . وكذلك إذا نسبت إلى الفرائض تقول : فرضي . تردها إلى الفريضة . . . وإذا اختاروا النسب إلى الواحد لأن المنسوب ملابس لكل واحد من الجماعة ونفخ الواحد أخف فنسبه إلى الواحد .

وزعم الخليل : أن نحو ذلك ، قولهم : في المسامعة : مسمعي ، والمهالبة : مهلي ، لأن المسامعة والمهالبة جمع فيرد إلى الواحد ، والواحد : مسمعي ومهلي فإذا نسبت إلى الواحد حذفت ياء النسبة ثم النسبة ثم أحدثت ياء للنسبة وإن شئت قلت : وأحد المهالبة والمسامعة : مهلب ومسمع فأضفت إليه .

وهذا هو مذهب أنصاريين ، ينظر : المقتضب ٢/١٥٠ ، تسهيل القوائد ٢٦٥ ، شرح عمدة الحفاظ وعدة الالفاظ ٨٩٤ ، الهوامع ٢/١٩٧ ، المطالع السعينة في شرح الفريدة ٢/٣٢٢ . وخالفهم الكوفيون . قال ابن عدي : كونه لا ينسب إلى الجمع قول البصريين وهو المشهور وخالفهم الكوفيون فجوزوا النسب إليه مطلقا .

أولها : مذهب الكوفيين ويكون ذلك عند الاحتياج إليها حاجة مطلقة ، وهو أقرب الآراء إلى الطبيعة اللغوية ، لأن مسألة النسبة ليست مسألة أفراد وجمع بل مسألة إفادة من المنسوب على هيئته الأصلية الكفيلة بتلك الإفادة كالمملوكي والرسائل الاخوانية .

والثاني : مذهب البصريين إذا كان المنسوب إليه عاما كالأوزاعي أو ملحقا بالعلم كالأعرابي .

والثالث : مذهبهم أيضا إذا كان المراد بالمنسوب إليه لفظه عن غير نظر إلى أنه مفرد أو جمع كالشعوبي .

والرابع : مذهبهم إذا كان للجمع وزن له في المفردات نظائر كثيرة مثل : كلاب كلابي ، وهذا الشاهد أولى بأن يعد في الأعلام لأن كلابا قبيلة من القبائل .

والخامس : كون الجمع للحرقة كالامشاطي والمحاملي^(١) .

ثم أورد ما جاء في ترجمة الشيخ آدم بن أحمد بن أسد الهروي النحوي المتوفى سنة ٢٥٦هـ ، وهو قول ياقوت :

"ولما ورد بغداد . . . وجرى بينه وبين الشيخ أبي منصور موهوب ابن أحمد بن الخضر الجواليقي ببغداد منافرة في شيء اختلفا فيه . فقال له الهروي :

أنت لا تحسن أن تنسب نفسك فإن الجواليقي نسبة إلى الجمع والنسبة إلى الجمع بلفظه لا تصح^(٢) .

وهذا الذي ذكره الهروي نوع مغالطة فإن لفظ الجمع إذا سمي به جاز أن ينسب إليه بلفظه : كمدائي . . . وتعليق ياقوت عليه بقوله : "وهذا الاعتذار ليس بالقوي لأن الجواليقي ليس باسم رجل فيصح

(١) المباحث اللغوية ٢٨٠٢٧ .

(٢) انظر : معجم الأدباء ٢٢/١ .

ما ذكره وإنما هو نسبة إلى بائع ذلك . . . وإن كان اسم رجل أو قبيلة أو موضع نسب إليه صح ما ذكره^(١) . ليقول بعد هذا :

"وفي الحق أن النسبة "الجواليقي" هي ضرب من التسمية لبيان حرفة المنسوب فلا اعتراض على كلام ابن السمعاني"^(٢) .

ثم نقل تاريخ بغداد للخطيب البغدادى نسب مجموعة من الأعلام ، منهم : محمد بن أحمد بن الحسين بن المحاملي^(٣) . ومحمد ابن أحمد بن سهل الاصباغي^(٤) ، ومحمد بن أحمد بن طالب الإخباري^(٥) وغيرهم . ليقول : أف تكون نسب هؤلاء الأعيان من سلف الأمة غلطا من أجل دعوى صرفية باطلة؟^(٦) .

وفي ضوء ذلك ينتهي مصطفى جواد في تصحيح النسبة إلى الجمع فيقول :

قل : القانون الدولي

ولا تقل : القانون الدولي .

لأنه منسوب إلى عدة دول ويراد بنسبته الدلالة على اشتراك الدول فيه ، وذلك كقول العرب : (رجل شعوبي) للقائل بمقالة الشعوبية و (أصولي) للعالم بالأصول ، و (إخباري) للعالم بالأخبار كالمسعودي ، فهم لم يقولوا (رجل شعبي) بمعنى (شعوبي) ولا (أصلي) بمعنى (أصولي) ولا (خبري) بمعنى (إخباري) فالنسبة إلى الجمع واجبة إذا أريدت الدلالة

(١) السابق .

(٢) المباحث اللغوية ٢٨ .

(٣) انظر : تاريخ بغداد للخطيب البغدادى ٢٩/١ ، وانظر ٢٤١/١ ، وفيها (محمد بن أحمد المعروف بابن المحاملي) .

(٤) انظر : السابق ٢٠٧/١ .

(٥) انظر : السابق ٢١٠/١ .

(٦) المباحث اللغوية ٢٩ .

على الاشتراك الجمعي . . . فالدولي (بضم الدال أو كسرهما وفتح الواو) يوازي (انترناشنل في الإنكليزية وانترناسيونال) في الفرنسية ، وأما (الدولي) بسكون الواو فإنه يستعمل للتمييز عن (الشعبي) و(العربي) و(قانون العشائر) و(الأهلي) وما إلى ذلك ، ثم إن العرب أجازت النسبة إلى الجمع إذا كان للحرفة والصنعة كالأبري والإمشاطي والمحاملي وإذا كان يوازنه في ظاهر اللفظ مفرد من المفاريد ، فالدول يوازن (الصرد)^(١) والعرب جعلت النسبة للتمييز واتخذت القواعد ذرائع وأسبابا لا غايات ولا نهايات^(٢) .

وأضاف في مكان آخر : " فالدولي إذن منسوباً إلى الجمع هو النسبة الصحيحة الدالة على المراد بالإنترناسيونال و(الدولي) خطأ محض . لأنه يقابل (gouvernamental) واستعماله خاص بموضعه ، قلت إن "الدولي" هو النسبة الصحيحة في المعنى الأول . على الوجه الذي ذكرته من كونها النسبة الطبيعية في اللغة كالملوكي والاخواني والصبياني المتقدم ذكرها ، وعلى مذهب الكوكبيين الذين يجيزون النسبة إلى الجمع من غير شرط سوى الحاجة إليه ، وعلى مذهب البصريين في النظر إلى المنطوق به كالشعوبي وعلى مذهبهم أيضاً في موازنته كثيراً من المفردات في اللغة فدول موازن لعمر وزُحَل^(٣) .

إن مصطفى جواد يستند في تصحيح نسبة (الدولي) نسبة إلى (الدول) إلى وجهين من الوجوه الخمسة السابقة التي ذكرها^(٤) .

الأول : هو كونه النسبة الطبيعية في اللغة كالملوكي والاخواني للإفادة من المنسوب على هيأته الأصلية ، وهذا الوجه هو أول الوجوه الخمسة التي ذكرها .

(١) الصرد : طائر ضخم الرأس (القاموس المحيط ص رد) .

(٢) قل ولا تقل ٦٢-٦١ .

(٣) المباحث اللغوية ٢٩ ، ٣٠ .

(٤) ينظر ص ٢٤٨ من هذا البحث والمباحث اللغوية ٢٧-٢٩ .

الثاني : هو كون الجمع له وزن في المفردات وهو الثالث من الوجوه السابقة . ولا نعلم ههنا سببا لقوله : "إن العرب أجازت النسبة إلى الجمع إذا كان للحرفة والصنعة كالابري والامشاطي والمحاملي" (١) لان من المعلوم أن قولهم : "الدولي" لا يراد به الحرفة أو الصنعة مطلقا ، اللهم إلا إذا أراد به الاستطراد ومزيد البيان وعقد المقارنة ، وهذا هو الأقرب ، قال :

"ولم أرد بما قلت لفظا بعينه ، وذلك واضح ، وإنما قصدت إلى جعله قياسا لما تحتاج العربية إليه في عصرها الحاضر كالأثاري للمشتغل بالآثار والتذاكري لبائع التذاكر" (٢) .

وبخلاصة رأي مصطفى جواد في النسبة إلى الجمع : "إن النسبة لا ينظر فيها إلى كون المنسوب إليه جمعا أو مفردا لأنها نسبة اسم إلى اسم آخر لاتصاله به نسبا أو مكانا أو مادة أو لونا أو حزبا أو حرفة أو شيئا آخر ، كالعربي والتميمي والمكي والحجري والدري والاقفالي والشعوبي ، فالنسبة وسيلة إلى الإيضاح وما لا يتم الإيضاح والتغيير فيه يؤدي إلى ضياع الفائدة المرادة بالنسبة" (٣) .

وفي ضوء ذلك جاء خطأ قول المعاصرين : "الحكم المملوكي بمصر" بدلا من الحكم المماليكي . على الرغم من أنهم يقولون : "الحركة العمالية والاجتماع" الجماهيري" و"القانون العمالي" ، نسبة إلى العمال جمع العامل ، فلماذا لا يقولون "الحركة العاملة" و"الاجتماع الجمهوري" و"القانون العمالي" ؟ (٤) .

ومصطفى جواد مسبق بهذا الرأي ، إذ أقرّ مجمع اللغة العربية بالقاهرة جواز النسب إلى لفظ الجمع عند الحاجة ، جاء في قرار جواز

(١) انظر : قل ولا تقل ٦٢ .

(٢) المباحث اللغوية ٣٠ .

(٣) مجلة الأستاذ مج ١٩٥٩ ص ١٢٥ ، وانظر : المباحث اللغوية ٢٦-٢٥ .

(٤) السابق .

النسبة إلى جمع التكسير : "المذهب البصري في النسب إلى جمع التكسير أن يرد إلى واحد ثم ينسب إلى هذا الواحد . ويرى المجمع أن ينسب إلى لفظ الجمع عند الحاجة ، كإرادة التمييز أو نحو ذلك" (١) .

واحتج لهذا القرار الشيخ حسين والي في كلمة ألقاها في الجلسة الأولى الدورة الثالثة ، جاء فيها :

المذهب البصري ينسب إلى جمع التكسير برده إلى واحدة ، فيقال مثلاً في النسبة إلى الملوك الملكي وفي النسبة إلى الدول الدُولي ؛ فتستوي النسبة إلى الجمع وإلى واحدة دون تمييز بينهما .

وأهل الكوفة يخالفون أهل البصرة في مسألة النسبة إلى الجمع برده إلى واحدة ، فيجيزون أن ينسب إلى جمع التكسير بلا رد إلى واحدة ، فلا يغير الوضع ، وهذا هو الأصل العام ، وفيه إبداء لإرادة المتكلم ، فيتميز المنسوب إلى الجمع من المنسوب إلى واحدة ، فيقال مثلاً في النسبة إلى الملوك : الملوكي وفي النسبة إلى الدول : الدُولي ، ويقال في النسبة إلى الملك : الملكي ، وفي النسبة إلى الدُول : الدُولي . فلا تستوي النسبة إلى الجمع والنسبة إلى واحدة .

ولقد كثر النسب إلى الجمع فيما مضى وغلب ، حتى جرى مجرى الأعلام ، فمثلاً قيل : الدوانيقي لأبي جعفر المنصور الخليفة العباسي ، وقيل لغيره : الانماطي ، والمحاملي ، والثعالبي ، والجواليقي ، واستمر النسب إلى الجمع على هذا النحو إلى حد الآن .

والمجمع إنما ينسب إلى لفظ جمع التكسير عند الحاجة ، كالتمييز بين المنسوب إلى الواحد والمنسوب إلى الجمع . ومن قبل هذا سمي كتاب تصريف أبي الفتح بن حسني (التصريف الملوكي) (٢)

(١) صدر هذا القرار في الجلسة ١٧ من الدورة الثانية ١٩٢٥ م ، انظر : مجمع اللغة العربية في ثلاثين عاماً ص ٥٢ . ومحاضر جلسات دور الانعقاد الثاني ٩٢٥ ص ١٩٩ .

(٢) محاضر جلسات دور الانعقاد الثالث (١٩٣٦ م) ص ١٢٠ ، ١٢١ .

ثالثا النسبة إلى المعنوي :

أوضح مصطفى جواد أن النسبة إنما وضعت للحسي المادي قبل أن توضع للمعنوي وفي ضوء ذلك بين أن الفصحاء لم يعرفوا (العادي) نسبة إلى (العادة) .

قال في رد على من قال : "ولا غرابة في ذلك فإننا نسمع بأناس "عاديين" يحسنون مجموعة كبيرة من اللغات^(١) . أراد بالعاديين المنسوبين إلى (العادة) والواحد منهم "عادي" ولم تعرف الفصحاء هذه النسبة بهذا المعنى لأنهم خصوها بالمنسوب إلى "عاد" إحدى قبائل العرب الكبيرة المذكورة في القرآن الكريم كثيرا^(٢) ، والنسبة وضعت للحسي المادي كالأقوام والقبائل قبل أن توضع للمعنوي كالعادة ، وقالوا : شيء عادي ، أرادوا به القديم لأن عادا كانت قديمة ، قال الجوهري في الصحاح : "وعاد : قبيلة ، وهم قوم هود - ع - وشي" عادي ، أي قديم ، كأنه منسوب إلى عاد^(٣) ، قال رباح بن سنيح الزنجي :

إن الفرزدق صخرة عادية

طالت فليس تنالها الأجبالا

أراد : "طالت الأجبال وعلت فليس تنالها" . وقال المبرد : "والكناس : حيث تكنس البقرة والظبية ، وهو أن تتخذ في الشجرة العادية كالبيت تأوي إليه"^(٤) .

وجاء في (ت ب ع) من القاموس : "وتبعة محركة : هضبة بجلدان

(١) انظر : مناقشات مع الدكتور مصطفى جواد ١٧ .

(٢) ينظر : القرآن الكريم ، سورة الاعراف الآية ٦٥ ، ٧٤ وسورة التوبة الآية ٧٠ ، وسورة هود ، الآيات ٥٠ ،

٥٩ ، ٦٠ ، على سبيل المثال .

(٣) الصحاح (عود) .

(٤) السابق ٢٩٨/٢ .

من أرض الطائف فيها نقوب كانت تلتقط فيها السيوف العادية" أي :
العقيقة^(١) .

وفي لسان العرب (عود) : وعاد : قبيلة وهم قوم هود ، عليه
السلام . وبنر عادية : قديمة ، والعادي : الشيء القديم نسب إلى عاد .

وأبعا : النسبة إلى المصدر :

أخطأ بعضهم في النسبة إلى المصدر ، بسبب عدم التمييز بين
المصادر ، قال مصطفى جواد :

قل : هذا رَجْعِي ورجوعي

ولا تقل : رَجْعِي

ويقولون للرجل المتمسك بالأمر القديمة العقيمة ، وللأمر القديم
العقيم (رَجْعِي) لبيان أنه ضد التقدم ، وذلك خطأ ، لأن (الرَجْعِي)
منسوب إما إلى الرَّجْع وهو مصدر الفعل المتعدي (رجعه يرجعه رجعا)
وإما إلى (الرَّجْعَة) وهي الحياة الثانية في الدنيا ، ومنها قولهم : فلان
يقول بالرَّجْعَة ويعتقدها وهو من أهل الرجعة أي ممن يؤمنون بأن ناساً
من الموتى سيعودون إلى الحياة بعد الموت ثانية .

جاء في مختار الصحاح : "فلان يؤمن بالرجعة أي بالرجوع إلى
الدنيا بعد الموت"^(٢) . فالرجعة صارت مصطلحا ، وذلك ضد ما يريد
القائل ، لأن الحياة بعد الموت هي تجدد وتقدم ، فاستعماله خطأ مبين .

والذي منع من استعمال (الرَجْعِي) منسوباً إلى مصدر الثلاثي
المتعدي هو أن المراد الفعل اللازم لإفادة النكوص والتأخر ، ومصدره
(الرجوع والرَجْعِي) ليقابل الفعل اللازم (تقدم مصدره التقدم) وهما غير
(تقدمه) المتعدي ومصدره (التقدم) أيضاً - غير المرادين هنا .

(١) دراسات في فلسفة النحو والصرف واللغة والرسم ص ٩٩ ، ١٠٠ .

(٢) مختار الصحاح (راجع) .

فـ(الرجوعي) واضح المعنى ، وبقي (الرجعي) وهو منسوب إلى (الرجعي) على وزن (الدنيا) وهو مصدر الفعل اللازم (رجع) . جاء في مختار الصحاح : "والرجعي : الرجوع"^(١) . ومنه قوله تعالى^(٢) : "إن إلى ربك الرجعي"^(٣) .

خامساً : النسبة إلى الجوهر :

وذلك لأن السكك المذكورة مصنوعة كلها من الحديد ، ولم يصف إليه شيء آخر من الفلزات والمعدنيات^(٤) .

وأضاف : "يكون قولهم : "سكة الحديد" و"السكة الحديد" هو الصواب دون "السكة الحديدية" فهو بهذا المعنى خطأ^(٥)

أما حجته فهي : "إن الوصف بالاسم المنسوب إلى المواد "الجواهر" لا يساوي الوصف بالمواد أنفسها ، لأن في وصف الأشياء بالمادة هي منها دليلاً على أنها كلها من تلك المادة فلا تفيد النسبة ذلك المعنى أبداً ، أما إذا كان للأشياء الموصوفة بعض اتصال بالمادة الموصوف بها فحينئذ تأتي ياء النسبة ، ومن ذلك قوله تعالى في سورة النور "الزجاجة كأنها كوكب دري"^(٦) . فهو منسوب إلى الدر لبياضه ونقاوته وإضاءته لا لأنه من الدر ، وكذلك قولهم "شيء ذهبي" أي معني لونه لا لأنه من الذهب ، هذا كلام العرب"^(٧) .

وقد جاء قول مصطفى جواد هذا في مناقشته الكاتب أسعد خليل داغر ، حيث قال : "يقولون : سافر فلان في "السكة الحديد" فكانهم

(١) السابق .

(٢) البلق ٨ .

(٣) قل ولا تقل ٢٠ ، ٢١ .

(٤) قل ولا تقل ٦٢ .

(٥) المباحث اللغوية ١٢ .

(٦) من آية ٣٥ .

(٧) المباحث اللغوية ١٣ .

يضيفون "السكة إلى الحديد" أو يجعلون "الحديد" وصفا للسكة وكلاهما خطأ ، والصواب أن يقال "سكة الحديد" أو "السكة الحديدية" (١) .

وتدخل الأستاذ صبحي البصام بعد يعلن الوساطة بين المرحوم مصطفى جواد وأسد خليل داغر ، قال : "إن السكك الحديدية والسكك الحديدية بمعنى واحد ، وكلاهما صحيح ، ولكن ترك الإضافة أصح فلا وجه لأن يخطئ أستاذي" يقصد مصطفى جواد "الإضافة أو أن يغض من شأنها ، ولا وجه لأن يخطئ الأستاذ الجليل داغر عندهما" (٢) .

ثم أورد الأستاذ صبحي البصام شواهد نظير السكة الحديدية ، كقول أبي نواس :

تدار علينا الراح في عسجدية

حببتها بأنواع التصاوير فارس (٣) .

ونقل قول الزجاج في أماليه :

"والعسجدية كأس مصنوعة من العسجد ، وهو الذهب (٤) وغيره من الشواهد (٥) . كما أورد شواهد نظير (السكة الحديد) ، كقول تأبط شرا :

لا يبعدن الشفري وسلاحه الـ

حديد وشر خطوه مستواتر (٦) .

كما جاء في الأغاني في خبر يزيد بن معاوية ، وهو :

(١) تذكرة الكاتب ٤١ .

(٢) الاستدراك على كتاب قل ولا تقل ٢٢ .

(٣) ديوانه ١٦١ ، وفيه : تدور عليه الكأس .

(٤) أمالي الزجاجي ١٤٧ .

(٥) انظر : الاستدراك على كتاب قل ولا تقل ٢٤ .

(٦) الأغاني ٢٠٨١٢٦ . ونظير : شعر تأبط شرا ص ٨٦ وفيه : فلا يبعدن .

"فضرب باب القسطنطينية بعمود حديد كان في يده فهشمه حتى
انخرق ، فضرب عليه لوح من ذهب ، فهو عليه إلى اليوم" (١) .

وأخيراً يخلص الأستاذ صبحي البصام إلى أن ترك الإضافة أصح
لأنه هو الأصل . وقد ارتضت لغتنا قولهم : العسجدي والنحاسي
والخشبي ونحوها ، لقصدتهم إلى تأميد الصفة وجريهم على قول العرب :
(الأحمري) في (الأحمر) .

ثم أوضح أن الإضافة مما اتسع فيه باتساع الترجمة عن لغات
الأعاجم ، وقد ثبت صلاح أكثره للغة العربية (٢) .

وقول الأستاذ البصام : إن ترك الإضافة هو الأصل وأنها اتسعت
بالترجمة . لا يخلو من نظر ، لأنها دعوى بلا دليل . ولكن الحق يبدو
فيما أوضحه من أن النسبة إلى المراد (الجواهر) لا يلحظ فيها نسبة تلك
المادة فيما صنع منها على وجه أن نقول : "الخاتم الذهب" إذا صنع كله
من الذهب ، فإذا أضيف إلى الذهب قليل من الفضة أو غيرها قلنا :
"الخاتم الذهبي" (٣) .

ولكننا يجب أن لا نفعل النكتة اللغوية من أن النسبة تعني اتصال
الشيء ببعض أوصاف المادة أو الجوهر المنسوب إليه من لون أو صلابة
أو نحوه وذلك ما يفهم من قول مصطفى جواد حيث يقول :

"إذا كان للأشياء الموصوفة بعض اتصال بالمادة الموصوف بها
فحينئذ تأتي بـاء النسبة ومن ذلك قوله تعالى في سورة النور : "الزجاجة
كأنها كوكب دري" (٤) .

فهو منسوب إلى الدر لبياضه ونقاوته وإضاءته لا لأنه من الدر ،

(١) السابق ١٧/١٤٦ .

(٢) انظر : الاستدراك على كتاب قل ولا تقل ٢٥ .

(٣) انظر : الاستدراك على كتاب قل ولا تقل ٢٥ .

(٤) من الآية ٢٥ .

وكذلك قولهم "شيء ذهبي أي في لونه لا لأنه من الذهب . . . وبه يعلم خطأ من يقول من المعاصرين لنا "الكأس الفضية" و"العملة الذهبية" و"البرج العاجي" وهو يريد "الكأس الفضة والعملة الذهب والبرج العاج" فأما الصفات المنسوبة فتفيد أن للموصوف اتصالاً بالمنسوب إليه وأنه جزئي لا كلي . . . فهو لا يؤدي معنى الإضافة ولا الوصف بالمادة نفسها كالسكة الحديد والسكك الحديد .

ومن ذلك يظهر لنا مقدار قوة الوصف بالمنسوب إليه من حيث المعنى لا الإعراب وهذا من أسرار اللغة العربية الدالة على افتنانها في التعبير دون أخواتها اللغات السامية الأخر فضلاً عن اللغات الأعجمية^(١) .

إن النسبة عند مصطفى جواد : لا تفيد أن المنسوب هو من ذات المنسوب إليه بل تفيد أن له صلة به ومجانسة ومما جرى ذلك ، يعني : أن النسبة تفيد الجزئية لا الكلية : وبذا نقول للمندبل المصنوع من الخريز الخالص : " المندبل الخريز"^(٢) . وعلى هذا يكون قولنا "سكة حديد" و "السكة الحديد" وهو الصواب دون "السكة الحديدية" الذي لا يصح إلا لمعنى آخر هو أن السكة إذا كانت من الحديد وغيره فتكون منسوبة إلى الحديد بداهة^(٣) .

تصويبات صرفية في باب جمع التكسير

وفيها طائفة من التصويبات الصرفية التي صحح بها مصطفى جواد مجموعة من الكلمات سواء ما كان منها بصيغة الجمع ، مثل أبله جمعها بله لا بلهاء . . أو بصيغة المفرد مثل : الأمازر مفرداها (أمزر) لا (مزير) .

(١) المباحث اللغوية ١٢ .

(٢) قل ولا تقل ٦٣ .

(٣) انظر المباحث اللغوية ١٢ .

١- (أبله) تجمع على (بله) لا (بلهاء) .

قال مصطفى جواد : (أبله) تجمع على بله ، لا على (بلهاء) :

وذلك لأن (الأبله) صفة من صفات العيوب الظاهرة ، كالأخرق والأحمق . والمؤنث (بلهاء) كخرقاء وحمقاء ، ويجمع (الأبله) ومؤنثه (البلهاء) على (بله) أي : وزن (فعل) ولم نسمع فيه غير ذلك^(١) . فالصواب (بله) على وزن (خضر) جمع أخضر وخضراء^(٢) .

جاء في الحديث الشريف : "أكثر أهل الجنة البله"^(٣) .

قالبه : جمع (الأبله) . وجاء في لسان العرب :

"رجل أبله بين البله والبلهه ، وهو الذي غلب عليه سلامة الصدر وحسن الظن بالناس"^(٤) . إلى هنا ينتهي قول مصطفى جواد .

قال سيبويه : وأما (أفعل) إذا كان مفعلة فإنه يكسر على (فُعل) كما كسروا (فَعولاً) على (فُعَل) ، لأن (أفعل) من الثلاثي وفيه زائدة وعدة حروفه كعدة حروف (فَعولاً) إلا أنهم لا يثقلون في (أفعل) في الجمع العين إلا أن يضطر شاعر ، وذلك : أحمر وحممر ، وأخضر وخضر ، وأبيض وبيض ، وأسود وسود^(٥) .

وقال السيرافي في شرحه لكتاب سيبويه : والمؤنث مثل المذكر كقولك : حمراء وحمَر ، وصفراء وصفُر ، ولا يجمع جمع السلامة إلا أن يضطر شاعر . ورأيت ابن كيسان أنه لا يرى بأساً بذلك^(٦) .

(١) قل ولا تقل ١٣٦ .

(٢) مجلة لغة العرب ج ٩ السنة ٦ ص ٦٩٣ .

(٣) انظر : معجم مقاييس اللغة (بله) .

(٤) لسان العرب مادة (بله) .

(٥) الكتاب ٢/ ٦٤٤ .

(٦) شرح السيرافي ١٤٨/ ٥ .

وهذا هو القياس ، لأن (فعل) من أبنية الكثرة ، ويقاس في : (أفعل - فعلاء) صفة ، نحو : أخضر خضر ، وخضراء ، وخُضِرَ^(١) .

قال الله تعالى : "يوم ينفخ في الصور ونحشر المجرمين يومئذ زرقاً"^(٢) .

وقال تعالى : "صُم بكم عُمي لا يرجعون"^(٣) .

وقد عدَّ ابن مالك بناء (فُعِل) قياساً في (أفعل) ومؤنثه (فُعلاء)^(٤) قال ابن دريد : "والبله : (الاسم والمصدر) من قولهم :

رجل أبله : بيّن البله . ويقال : بله يبيله بلهاً والجمع : البله"^(٥) .

٢- الأفراد جمع قلة لـ (فرد)

قال مصطفى جواد : (الأفراد) جمع قلة للفرد ، وإن كان مخالفاً للقياس الذي وضعوه من كون (فعل) الصحيح الأحرف لا يجمع على (أفعال) ، إلا ما شذ كـ (فرخ وأفراخ وزند وأزناد) إلا أن واقع الاستعمال وكثرة الأمثال تقض هذه القاعدة^(٦) هذا ما ذكره مصطفى جواد .

قال سيوييه : "واعلم أنه قد يجيء في (فَعَل) (أفعال) مكان (أفعل) قال الشاعر الأعشى :

وجدت إذا اصطلحوا خيرهم

وزندك أثقب ازنادهما

(١) أبنية الصرف في كتاب سيوييه ٢٠٢ وينظر ابن عقيل ٤٥٧/٢ .

(٢) طه ١٠٢ .

(٣) البقرة ١٨ .

(٤) انظر : حاشية الصبان ١٢٧/٤ ، وشرح ابن عقيل ٤٥٧/٢ ، وأبنية الصرف ٣٠٢ ، وقال الشيخ أحمد الحملاوي : (فعل) بضم فسكون ، يتقاس ، في (أفعل) ومؤنثه (فعلاء) صفتين كحمر (بضم فسكون) في جمع حمر وحمرأه انظر شذى للعرف في فن الصرف ص ١٠٢ ط ١٥٥ مطبعة الباني الخليلي ١٩٦٤ م .

(٥) جمهرة اللغة (بله) .

(٦) مجلة الأقدام مج ٢ ١٩٥٤ ، ص ٩ .

وليس ذلك بالبَاب في كلام العرب . ومن ذلك قولهم : أفراخ وأجداد وأفراد^(١) .

وقال الرماني في شرح الكتاب : (وجمع فَرخ - أفرخ - وفراخ وفروخ) على القياس ويجوز فيه (أفراخ) لقوة (أفعال) في أبنية الجموع إذا كان يجري في أكثر الأبنية الثلاثية أو . . . جمع زند - أزناد وهذا لقوة أفعال في أبنية الجموع ، كما جاء فرخ وأفراخ ومثله أجداد وأفراد ، وقالوا : أجداد على القياس^(٢) .

وجاء في لسان العرب :

الفرد : الوتر ، والجمع : أفراد وفرادى ، على غير قياس .

والفرد أيضا : الذي لا نظير له ، والجمع : أفراد^(٣) .

وفي القاموس المحيط : " ومن لا نظير له جمعه : أفراد وفرادى^(٤) " .

٣- (الأمازر) جمع (الأمزر) لا جمع (مريز) :

قال مصطفى جواد : (الأمازر) جمع (الأمزر) . وقال الزمخشري في أساس البلاغة (وهو من أمازر الناس : من أفاضلهم)^(٥) .

فدل بذلك على أن (الأمازر) جمع (الأمزر) . كالأفضل والأفاضل^(٦) . وحين ذكر الجوهري : (الأمازر) جمع (مزيّر)^(٧) . مثل : أفيل وأفائل .

(١) الكتاب ٥٦٨/٢ . وانظر : أبنية الصرف ٣١٧ .

(٢) شرح الرماني مج ٤٧ انورقة ١٤٢ .

(٣) انظر : اللسان (فرد) .

(٤) القاموس المحيط (فرد) .

(٥) أساس البلاغة (مزر) .

(٦) مجالس تعريب ، مجلة المجمع العلمي العراقي مج ٣ ج ١ ص ١٦٥ .

(٧) انظر الصحاح (مزر) ولسان العرب (مزر) .

قال مصطفى جواد : هذا وهم من الجوهرى في الصحاح . فالأماز
على وزن (أفاعِل) و(الأفائل) على وزن (فعائل) والهمزة فيه من الأصل ،
ومن هذا الجمع (أصائل) جمع (أصيل) و(تلائل) جمع (تليل)
و(سدائل) جمع (سدِيل) ومدايح جمع (مديح) و(ضمائر) جمع
(ضمير) و(نظائر) جمع (نظير) و(قدائم) جمع (قديم) و(يائين) جمع
(يمين) (١) .

قال ابن الحاجب في الشافية : وجاء أنصاب وفصال وأفائل وظلمان
قليل .

وقال الرضى الاسترأبازى في شرحها : "وأما أفائل ونظائر ، فلحمل
فعل المذكر على فعيلة ذي التاء كما حمل فعيلة على فعل المذكر في
نحو : صحف وسفن جمع صحيفة وسفينة" (٢) .

والصواب ما أورده مصطفى جواد وهو أن (الأمازر) جمع (الأمزر)
فهى تفضيل ، قال سيبويه ، في سبب جمع اسم التفضيل على "أفاعِل" :
"وأما الأصغر والأكبر فإنه يكسر على "أفاعِل" لا ترى أنك لا تصف
به كما وصف بأحمر ونحوه ، لا تقول : رجل أصغر ولا رجل أكبر .
سمعنا العرب ، تقول : الأصاغة ، كما تقول : القشاعة وصيارفة ،
حيث خرج على هذا المثال ، ما لم يتمكن هذا في الصفة كتتمكن أحمر
أجري أجدل ، وأفكل ، كما قالوا الأباطح والأساود حيث استعمل
استعمال الأسماء" (٣) .

وقال أبو سعيد السيرافى : "الأفعل الذي فيه معنى التفضيل له
أحكام يبين بها من أفعل الذي يستعمل مذكوراً في أول وضعه على
أضرب . . . يكون فيه تفضيل شيء على شيء وتلزمه من قولنا : زيد
أفضل من عمرو ، ومررت برجل أفضل منك . . . ويجمع الأفعل منه

(١) مجالس ثلث ، مجلة المجمع العلمي العراقي مج ٢ ج ١ ص ١٦٥ .

(٢) شرح الشافية ٢/ ١٣٢ .

(٣) الكتاب ٢/ ٦٤٤ .

جمع السلامة والتكسير ، فجمع السلامة ، كقولك : الأكبر والأكبرون ،
قال الله عز وجل "أنؤمن لك وأتبعك الأرذلون"^(١) . جمع التكسير
كذلك :

الأكابر والأصاغر ، قال الله عز وجل^(٢) : "الذين هم أراذلنا بادي
الراي"^(٣) . وعلى هذا فليست "أمازر" جمع "مزير" كما قال الجوهري في
الصحاح^(٤) . وتابعه ابن منظور في اللسان ، قال : المزير : الشديد
القلب القوي النافذ ، والجمع : أمازر : أفيل وأفائل^(٥) .

وتابعهما الفيروز آبادي ، قال : "والمزير : الشديد القلب النافذ
والجمع : أمازر"^(٦) .

أما أفيل - أفائل فهي على وزن : فاعيل - فعائل من أبنية الكثرة . من
الأوزان السماعية . قال سيبويه :

وأما : أفيل وأفائل والأفائل : حاشية الإبل . وذلك لأن (فعائل) من
الأوزان المسموعة الأسماء التي على (فعل) ^(٧) .

٤- (بغل) جمعها في القلة (أبغل) لا (أبغال) :

قال مصطفى جواد : (بغل) يجمع في القلة على (أبغل) لا على
(أبغال) وذلك لأن (أبغلا) هو القياس في قلة على (بغل) وأما (بغال)
فلم يجمع الصرقيون على قياسه .

(١) الشعراء ١١١ .

(٢) مود ٢٧ .

(٣) شرح السيرافي ١٤٩/٥ ، ١٥٠٠ .

(٤) انظر : الصحاح (مزير) .

(٥) انظر اللسان (مزير) .

(٦) القاموس المحيط (مزير) .

(٧) انظر : الكتاب ٦٠٥/٣ وأبنية الصرف ٢٢٥ .

ونقل قول الخطيب البغدادي^(١) . في الأخبار التي نقلها : إن الخليفة محمدا الأمين أمر الفضل ابن الربيع فأومر لعبد الله بن أيوب الشاعر (ثلاثة أبغل دراهم) إجازة له على أبيات^(٢) .

وما ذكره مصطفى جواد هو الذي جرى عليه التحويون من قبل ، قال سيبويه : ما كان من الأسماء على ثلاثة أحرف وكان (فعلا) فإنك إذا ثلثته إلى أن تعشره فإن تكسيره (أفعل) ومن ذلك قولك :

كلب وأكلب وكعب وأكعب ، وفرخ وأفرخ ، ونسر وأنسر .

فإذا جاوز العدد هذا فإن البناء قد يجيء على (فعال) وعلى (فُعول) كلاب وكباش وبغال . وأما الفعول فتسور ويطون^(٣) .

وقال الرماني في شرح الكتاب : "والأصل في جمع (فَعْل) (أفْعَل) في القليل و(فِعَال) و(فُعُول) في الكثير . وقع الاشتراك في الكثير لأنه أحق بتكثير البناء لأن التكثير أشكل بالكثير وما خرج عن ذلك فهو على طريق النادر ، وجمع كَلْب كَلْبٌ أَكْلَبٌ في القليل وكالاب في الكثير فهذا على القياس . . . وجمع بَغْل أَبْغَلٌ وبغال وجمع بطن أَبْطَنٌ ويطون . . . وكل هذا ليس على القياس"^(٤) .

وذهب الفراء إلى أن (أفعال) يتقاس فيما فاؤه همزة ، نحو : (ألف) أو (واو) نحو : وَهْم^(٥) .

ولذلك قال مصطفى جواد ، قل : (أبغل) في القلة لا (أبغال)^(٦) .

(١) انظر : تاريخ بغداد ٣/٢٢٩ .

(٢) مجلة المجمع العلمي العربي بدمشق مج ٢١ ح ٧ ، ص ٢٨٢ .

(٣) الكتاب ٣/٥٦٧ .

(٤) شرح أثيرماني م ع ح ٤٧ الورقة ١٤٢ .

(٥) انظر : حاشية انصيان ١/١٢٥ .

(٦) انظر : مجلة المجمع العلمي العربي بدمشق مج ٢١ ح ٨٥٧ ص ٢٨٢ .

وهو الصواب . لأن (أَفْعُل) يطرد في نوعين من المفردات :
أحدهما : وهو المراد ، ما كان على وزن (فَعْل) بفتح فسكون على
أن يتوافر فيه أربعة شروط :

١- أن يكون اسما

٢- وأن يكون صحيح الفاء .

٣- وأن يكون صحيح العين .

٤- وألا يكون مضعفا .

ومما اكتملت فيه الشروط : كَلْبٌ وفَعْلٌ وَتَجَمَّ نقول في جمعها :
أكلب وأفعل وأنجم^(١) .

أما قولنا : (أبغال) قال سيبويه : وأعلم أنه قد يجيء في (فَعْل)
(أَفْعَال) مكان (أفعل) وليس ذلك بالبَاب في كلام العرب^(٢) .

وفي جموع الكثرة ، نقول (بغال)

جاء في لسان العرب : بغل والجمع بغال^(٣) .

حدث أبو حيان التوحيدي ، قال : "قال صاحب بن عباد يوما
(فَعْل) بفتح فسكون . ويريد منه ما كان صحيح العين . ليس من
الأنواع التي ذكروها . وأفعال قليل ، ويزعم النحويون أن ما جاء منه
إلا : زند وأزناد ، وفرخ وأفراخ ، وفرد وأفرد .

فقلت له : أنا أحفظ ثلاثين حرفا كلها فَعْلٌ وأَفْعَالٌ . فقال : مات يا
مدعي ، فسردت الحروف ودلت على مواضعها من الكتب ، ثم قال :
ليس للنحوي أن يلزم هذه الحكم إلا بعد التبحر والسماع الواسع .

(١) انظر : الفِصَل في أنوان الجموع ٣٢ .

(٢) الكتاب ٥٦٨/٢ .

(٣) انظر : لسان العرب (بغل) .

وليس للتقليد وجه إذا كانت الرواية شائعة والقياس مطرداً"

وعقب صاحب الفيسل في ألوان الجموع ، بعد أن نقل هذه الحكاية : قد يفهم من كلام أبي حيان أيضاً شيء آخر ، هو أن الكثير الذي يباح عليه القياس يتحقق بورود ثلاثين مثلاً مسموعة منه .

والحق أن الأمثلة فوق الكثير المبالغ فيه ، لأنه ساقه في معرض التحدي وإثبات الحفظ والمعرفة لا مجرد نقل المسموع الذي يؤديه^(١) .

وقال الأب أنستاس الكرمللي : "إن النحاة لم يصيبوا في قولهم : إن فعلاً لا يجمع على أفعال إلا في ثلاثة ألفاظ لا رابع لها . . . فإن يسلموا بجمعه قياساً مطرداً على (أَفْعَال) أحق وأولى ، لأن ما ورد فيها هو "٣٤٠" لفظة وكلها منقول عنهم لورودها في الأمهات المعتمدة كالعين والصحاح ومختاره والأساس والمصباح ، ولا سيما اللسان والقاموس والتاج"^(٢) .

٥- (السائح جمعها (سياح) لا (سواح))

قال مصطفى جواد : (السياح) جمع تكسير (للسائح) لا (السواح) وذلك لأن السائح : اسم فاعل من الفعل (ساح في الأرض سياحة وسيوحا ، وسَيَّحاً وسَيَّحَاناً) كما في لسان العرب^(٣) . والمصدر المشهور هو (السياحة) لزيادة أحرفه ، المستوجبة زيادة معناه ، وليس (السائح) (ساح يسوح) المفقود حتى يجمع على (سواح) ، مثل : قائد وقواد بل هو مثل : غائب وغياب وعائب وعياب .

وأما الجمع المصحح للسائح فهو (السائحون) و(السائحين) بحسب أنواع الإعراب ، ويعمد إلى جمع المذكر السالم عند إرادة الحدث ، كأن

(١) انظر : الفيسل في ألوان الجموع ٢٨-٣٩ .

(٢) محاضر جلسات دور الانعقاد الرابع الجلسة الرابعة ص ٥١-٥٢ .

(٣) لسان العرب مادة (سح) وفيه : (وساح يسبح سباح إذا جرى على وجه الأرض) .

يقال : (كان السياح سائحين في أمريكا) و(إنّا السائحون اليوم) ،
وإنكم السائحون غدا وغير القصيح في هذا أن يقال : (كان السياح
سياحا في أمريكا) و(أنا السياح اليوم) و(إنكم السياح غدا) إذا أريد
فعل السياحة أيضا^(١) . هذا ما قاله مصطفى جواد ، وهو الصواب .

قال د . إبراهيم السامرائي :

"ويجمعون (سائح) على (سواح) فكان الكلمة جاءت من فعل
أجوف واوي ، والصحيح أن يقال : سياح ويبدو أن الذي جرّ إلى هذا
الخطأ ضمة السين في الكلمة المجموعة (سَيّاح) على (فعال)^(٢) .

وجمع (سائح) على (سواح) من الأخطاء اللغوية الشائعة فتراهم
يقولون : زار السواح مدينة الأقصر .

والصواب أن تقول : (زار السياح مدينة الأقصر) ، لأن الفعل
(ساح - يسبح)^(٣) .

قال الخليل :

والسبح : الماء الظاهر على وجه الأرض ، جاريا يسبح سبحا ،
وماء سَبَّح وغسيل إذا جرى على وجه الأرض ، وجمعه : سُبُوح
وأسياح .

والسياحة : الذهاب في الأرض للعبادة ، وسياحة هذه الأمة الصيام
ولزوم المساجد^(٤) .

وفي محكم ابن سيده :

(١) قل ولا تقل ٣٠ .

(٢) التطور اللغوي التاريخي ١٢٠ .

(٣) انظر النعين : من الأخطاء الشائعة في النحو والصرف واللغة ٦٨ .

(٤) انظر النعين (سبح) .

السيح : الماء الظاهر الجاري على وجه الأرض ، وجمعه : سيوح .
وقد ساح سَيْحًا وسَيْحَانًا .

والسياحة : الذهاب في الأرض للعبادة والترهب ، وقد ساح .

وقال الزجاج في قوله تعالى : "الحامدون السائحون"^(١) .
السائحون : في قول أهل التفسير واللغة الصائمون .

وقيل : وإنما قيل للصائم سائح لأن الذي يسبح متعبدا ، يسبح ولا
زاد معه^(٢) .

٦. (شاذ) للإنسان جمعها (شذآذ) لا (شواذ)

قال مصطفى جواد : (شاذ) للإنسان جمعها (شذآذ) لا (شواذ)
والسبب المانع من جمع (الشاذ) للإنسان على (شواذ) هو السبب الذي
منع جمع (الباسل) للإنسان على (البواسل) . لأن (البسيل) و(الباسل)
معناها : الشجاع والبطل الشديد ، وجمع العقلاء على (فعلاء) أي :
بسلاء نحو : كريم وكرماء ؛ هذا البسيل . ويقال : (باسل وبسلاء)
نحو : (شاعر وشعراء) و(فاضل وفضلاء) . أما (البواسل) فهو جمع لغير
العقلاء .

كذلك نقول : (جمل شاذ) و(جمال شواذ) و(قول شاذ) و(أقوال
شواذ) .

أما (الشذآذ) فهو جمع الإنسان من صفة (الشاذ) مثل : (كاتب
وكتاب) و(حاسب وحساب) و(عامل وعمّال) و(سارق وسراق) وما لا
يحصى لكثرته وهو جمع قياس ، مطرد في كل المثل^(٣) .

والصواب ما أورده مصطفى جواد ، فجمع "شاذ" "شذآذ" قال

(١) التوبة ١١٢ .

(٢) انظر : المحكم (س ي ح) .

(٣) انظر : قل ولا تغفل ١٢٤، ١٢٦ .

سيبويه : أما ما كان (فاعلاً) فإنه يكسر على (فُعَال) وذلك قولك :
شَهَاد ، وَجْهَال ، وَرَكَاب ، وَعَرَاض وَزَوَار ، وَغِيَاب . وهذا النحو
كثير^(١) . ولا يصح أن يقال فيه (شواذ) لأنها جمع لغير العقلاء ، قال
سيبويه :

"وإن كان (فاعل) لغير آدميين كسر على (فواعل) وإن كان
لمذكر أيضا ، لأنه لا يجوز فيه ما جاز في آدميين من الواو والنون ،
فصارع المؤنث ولم يقدّر قوة آدميين ، وذلك قولك : جمال بوازل ،
وجمال عواضة"^(٢) .

قال الخليل : "شَذَّ الرجل من أصحابه ، أي انفرد عنهم . وكل شيء
منفرد فهو شاذ وكلمة شاذة ، وشذاذ الناس : متفرقوهم"^(٣) .

وجاء في لسان العرب :

"شَذَّاذ الناس : الذين يكونون في القوم ليسوا في قبائلهم ولا
منازلهم .

وشَذَّاذ الناس : متفرقوهم"^(٤) .

قال مصطفى جواد : (ماشي) جمعها (مشاة) لا (مَشَاة) كالرامي
والرُمَاة ، والقاضي والقُضَاة ، والساقي والسُقَاة ، والعاتي والعَتَاة ،
والباني والبُنَاة ، وألهادي وألهُدَاة ، والعالي والعُلَاة ، وهو جمع قياسي
في كل وصف للإنسان على وزن (فاعل) معتل الآخر بالياء"^(٥) .

هذا ما قاله مصطفى جواد .

(١) انظر الكتاب ٦٣١/٣ .

(٢) السابق ٦٢٢/٣ .

(٣) العين (شذ) .

(٤) اللسان (شذ) .

(٥) قل ولا تقل ٩٦ ، ٩٧ .

وقال سيبويه : أما ما كان (فاعلاً) فإنهم يكسرونه على (فَعْلَة) وذلك نحو : فَسَقَة ونظيره من بنات الياء والواو التي هي لام يجيء على (فُعْلَة) نحو : غزاة وقضاة ورماة^(١) وذلك لأن (فَعْلَة) يقاس في (فاعل) صفة للمذكر العاقل من معتل اللام^(٢) .

وقال السيرافي : "وهذا الجمع لا يجيء من الصحيح مثل : كاتب وكتبة واختص المعتل بفُعْلَة واختص الصحيح بفَعْلَة"^(٣) .

وقال الرماني في شرح الكتاب :

"وجمع قاضٍ قُضاة وكذلك رامٍ ورَماة وغازٍ وغَزاة وداعٍ ودُعاة . فهذا بناء مختص بفاعل من المعتل اللام وهو كثير فيه"^(٤) .

٨ - (المعجم) جمعها (المعاجيم والمعجمات) لا (المعاجم) :

قال مصطفى جواد : "المعجم" جمعه (المعاجيم) و(المعجمات) لا (المعاجم) وذلك لأن المعاجم جمع (المُعْجَم) على وزن (المَذْهَب) وهو موضع العَجْم أي : العَض للاختبار : اختبار الصلابة أو الرخاوة على حسب الشيء المعجم ، ودخلت الكلمة ميدان المجاز^(٥) .

واستشهد بقول الزمخشري ، قال : "قال العلامة الزمخشري في أساس البلاغة : (وفلان صلب المُعْجَم) لمن إذا عجمته الأمور وجدته متيناً"^(٦) . وقال في (ص دق) من الأساس : (وفلان صدق صدق المعاجم)^(٧) . فالمعاجم جمع (المعجم) بالمعنى المذكور ، وأما (المُعْجَم) بضم

(١) انظر : الكتاب ٢/٦٣١ .

(٢) انظر أبنية الصرف ٣٠٣ .

(٣) شرح السيرافي ٥/١٢٦ .

(٤) شرح الرماني ج ٤ ص ٥٠ و ١٨٤ .

(٥) المعجم : عَض شديد بالأضراس دون انثناء . وعجم الشيء : عجمه عجماً وعجوماً : عَضه ليعلم صلابته من خوره . وقيل : لأكفه للأكل أو (للخبرة) .

يقال : عجمت النرجم إذا خبرته . وعجمت العود : إذا عَضضته لتتظر أصلب أم رخو - انظر : لسان العرب (عجم) .

(٦) أساس البلاغة (عجم) .

(٧) السابق (صدق) .

الميم ، فالقاعدة في جمعه زيادة الألف والتاء فيكون (المعجمات) .
وأجاز مصطفى جواد : "جمعه جمع تكسير بشرط أن نطبق عليه قاعدة الأسماء المضمومة الميم كالمفطر والموسر والمنكر والمطلق والمخبل والمخث فيكون (المعاجيم) كالمفاطير والمياسير والمناكير والمطافيل والمخايل والمخائث ، ويجوز حذف يائه لوزن الشعر حسب أو لخوف الالتباس^(١) .

كما أن المعاجم لم يرد أيضاً في كلام العظماء والقياس يوجب أن يكون (المعاجم) كالمرسل والمراسيل والمسند والمسانيد أو معجمات^(٢) .
والصواب ما قاله مصطفى جواد :

قال سيبويه : (مُفْعَل ومُفْعِل) مجرى الكلام الأكثر أن يجمع بالواو والنون ، والمؤنث بالتاء . إلا أنهم قد قالوا :
مُنْكَر ومُنَاكِر ، ومُفْطِر ومُفَاطِر ، ومُؤَسِّر ومِيَاسِر^(٣) .

ف (مفاعيل) من أبنية الكثرة من الأوزان السماعية ، وقد سمع في (مُفْعَل) قالوا : مبكر ومناكير ، وفي (مُفْعِل) صفة لمذكر ، نحو : مُفْطِر ومُفَاطِر . أو لمؤنث ، نحو مشدن مشادين ، ومظفل مطافيل^(٤) .

ولكن بعض الباحثين المعاصرين دأب في عمله على استعمال (المعاجم) بدلاً من (المعاجيم) أو (المعجمات)^(٥) .

٩- نُقْطَةٌ وَنُطْفَةٌ جَمْعُهَا نِقَاطٌ وَنِطَافٌ لَا نُقَاطٌ وَنِطَافٌ :

قال مصطفى جواد : "نُقْطَةٌ وَنُطْفَةٌ" جمعها (نِقَاطٌ وَنِطَافٌ) لا

(١) دراسات في فلسفة النحو والصرف ١٦٠ .

(٢) المباحث اللغوية ، هامش ص ٧٢ ، ٦٠ .

(٣) انظر الكتاب ٦٤١/٢ وانظر : شرح الترمذي ج ٤ ص ٥٠ الورقة ١٨٠ .

(٤) انظر أبنية الصرف ٢٢٧ .

(٥) انظر : المعجم العربي نشأته وتطوره الجزء الأول . كلمة الشرف الأستاذ مصطفى السقا (ي ، ك) ، ويقول المؤلف د . حسين نصار ص ٦٦ ، ٩١ . وانظر : المعاجم العربية . الدكتور عبد الله درويش ، مطبعة الرسالة القاهرة ١٣٧٥هـ ، ١٩٤٦م .

(نُقاط) و (نُطاف) . وكل اسم على هذا الوزن يجوز جمعه على (فعال) وإن لم يسمع الجمع من العرب ، كما يجوز جمعه على (فُعَل) كنقط ونطف ، وهو الجمع الأشهر ، ثم إن وزن (فُعَل) ليس مع أوزان الجموع ، وما جاء من الجمع على (فعال) فهو شاذ من قبيل التوهم في سماع الألفاظ^(١) .

والصواب ما أورده مصطفى جواد ، وذلك لأن (فعال) سُمع في (فُعلة) ، وذلك قولك : نُقْرة ونِقار ، وبرقة وبراق^(٢) .
وجاز جمعه على (فُعَل) لأنه يقاس في (فُعلة) اسما نحو : غُرْفة - غُرف ، وخطوة وخُطى^(٣) .

وعلى هذا نقول : نُقْطة - نُقاط ونُقْط
ونُطْفة - نُطاف ونُطَف وهو الجمع الأشهر .
وفي لسان العرب :

النقطة ، واحدة النقط ، والنقاط : جمع نقطة والنطفة : الماء القليل يبقى في الدلو ، عن اللحياني ، وقيل : هو الماء الصافي قلّ أو كثر ، والجمع : نُطَف ونُطاف وقد فرق الجوهري بين هذين اللَّفْظَيْن في الجمع ، قال : النطفة : الماء الصافي ، والجمع : النُطاف والنطفة : ماء الرجل ، والجمع : نُطَف^(٤) .

أما (فعال) عند سيبويه فهو في (فعل) نحو : ضُئِر وضُؤار . وقد سمع في أبنية أخرى ، وليست منها (فُعلة) مثل (نقطة)^(٥) .

(١) انظر : قل ولا تقل ص ١٢٦ .

(٢) انظر : الكتاب ٥٧٩/٣ وأبنية الصرف ٣١١ .

(٣) أبنية الصرف ٣٠٠ . وقال ابن عقيل في شرح الألفية ٤٥٩١٢ : ومن أمثلة جمع الكثرة (فعل) : وهو جمع الاسم على (فُعلة) كثرية وقرب .

(٤) انظر لسان العرب (نقط ونُقْط) .

(٥) انظر : الكتاب ٦٠٩/٣ وأبنية الصرف ٣٢٢ .

- 7 قل: باع الدار وما سواها من العقار ولا تقل: باع الدار وسواها
من العقار
- 7 وقل: كلمت فلانا ومن سواه من الجماعة ولا تقل: كلمت فلانا
وسواه من الجماعة
- 9 قل: ورق ثخين وشيء ثخين ولا تقل: ورق سميك ولا شيء
سميك
- 9 قل: هذا رد رد، أو رد على راد، وهذا رد نقد أورد على ناقد
ولا تقل: هذا رد على رد، ولا هذا رد على نقد
- 10 قل: زوده زاداً، وكتاباً وشيئاً آخر ولا تقل: زوده بزاد ويكتاب
وبشيء، ولا تزود هو بها إلا في الشعر
- 11 قل: حداني الأمر على العمل يحدوني عليه حدوا ولا تقل: حدا
بي الأمر إلى العمل

- 11 قل: رجعت الكتاب إلى صاحبه رجعاً ولا تقل: أرجعت الكتاب إلى صاحبه إرجاعاً
- 12 قل: غرَدَت النساء، وهللت النساء، وسمعنا أغاريد النساء وتغاريدهن، وتهاليل النساء ولا تقل زغرودت النساء وسمعنا زغرودة النساء وزغاريدهن
- 13 قل: بقيت الكتيبة تحت نقمة المدافع ولا تقل: بقيت تحت رحمة المدافع
- 14 قل استدام فلان الشيء فهو مُستدام ولا تقل: استدام الشيء فهو مُستديم
- 14 قل: تَمَادَوْا في جهالتهم، وتحدّوا غيرهم واختفّوا في الغابة أمس ولا تقل: تَمَادَوْا في جهالتهم وتحدّوا غيرهم واختفّوا في الغابة أمس
- 15 قل: دقق النظر في الأمر والشيء تدقيقاً وأدقّه إدقاقاً أي تبين فيه يتبيّن تبيناً وأعمل فيه فكره ولا تقل: دقق الأمر والشيء بهذا المعنى
- 16 قل: المادة الحادية عشرة من القانون والثانية عشرة من القانون والثالثة عشرة من القانون وهكذا قل إلى التاسعة عشرة من القانون ولا تقل: المادة الحادية عشر ولا الثانية عشر من القانون إلى التاسعة عشر من القانون
- 18 قل: افترض الفرصة بضم الفاء ولا تقل الفرصة
- 19 قل: شيء معدّ ومعتدّ ومحضّر ولا تقل: شيء جاهز

- 19 قل: عدلّ الشيء أو قومّه، أو أوضحه أو طوّره أو عدلّ منه أو قومّ منه أو أصلح منه حوّه ولا تقل: حوّره، ولا أدخل عليه تحويراً، بهذا المعنى
- 20 قل: أحيل فلان على معاش التقاعد، وأحال عليه بحوالة، وأحال على الكتاب المذكور ولا تقل: أحال إليه بهذا المعنى
- 21 قل: حاول فلان فحبطت محاولته حبوطاً وحبطاً، وسعى فذهب سعيه جفاءً وذهب سعيه باطلاً أو هدرًا أو كان بغير طائل ولا فائدة ولا تقل: حاول فلان عبثاً ولا عبثاً حاول، ولا سعى عبثاً ولا عبثاً سعى.
- 21 قل: استند الشيء إلى غيره أو أسندته إليه ولا تقل: استند عليه، أو أسندته عليه
- 22 قل: وجدت الشيء المجهول والرقم المجهول، فجِدْ ذينك المجهولين ولا تقل: فأوجد ذينك المجهولين
- 23 قل: فلسطين السليب والبلاد السليبية ولا تقل: فلسطين السليبية
- 24 قل: ترجّح بين الأمرين وميّل بينهما ولا تقل: تأرجح بين الأمرين
- 24 فقل: هذا يكفي في البيان وكاف في البيان ولا تقل: يكفي للبيان ولا كاف للبيان
- 25 قل: تبقّيت الشيء فهو متبقى ولا تقل: تبقى الشيء فهو متبقى
- 25 وقل: هذا المتبقى من المال والدنانير ولا تقل: هذا المتبقى بالياء
- 25 قل: تثبّت فلان في الأمر، وينبغي التثبّت في ذلك ولا تقل: تثبّت فلان من الأمر ولا تقل: ينبغي التثبّت من الأمر.

- 26 قل: هو يفعل ذلك آونةً ويفعله بين أوان وآخر ولا تقل: هو يفعل ذلك بين آونة وأخرى
- 26 قل: فتیان العراق الشوس البسلاء ولا تقل: فتیان العراق الأشاوس
- 27 قل: توفي فلان فهو متوفى وتوفيت فهي متوفاة ولا تقل: فلان متوف وفلانة متوفية
- 27 قل: كانت الجلسة الأولى جلسةً صاخبةً فالجلسة الأولى للعدد والجلسة الصاخبة للهيأة ولا تقل: كانت الجلسة الأولى، ولا تقل أيضاً كانت جلسة صاخبة
- 28 قل: هذا الكتاب مفيد وإن كان صغيراً ولا تقل: هذا الكتاب مفيد وإن يكن صغيراً
- 28 قل: حصل فلان على الشيء يحصل عليه ولا تقل: حصل عليه ولا حصل عليه.
- 29 قل: كان صوته مدوياً، وقد دوى صوته يدوي تدويّةً ولا تقل: كان صوته ذاوياً ولا دوى صوته يدوي
- 29 قل: مدية وجمعها مدى ولا تقل: مُدي
- 30 قل: زعم فلان يزعم زعامةً فهو زعيم ولا تقل: تزعم تزعماً
- 31 قل: هذان الشيئان مزدوجان والجزآن المزدوجان ولا تقل: هذان مزدوجان ولا الجزء المزدوج.
- 32 قل: هذا حقك فيما أن تحفظه وإما أن تضيّعه «بكسر همزة إما» ولا تقل: فأما أن تحفظه وأما أن تضيّعه (بفتح الهمزة)

- 32 قل: المؤقرات الآسوية والأشكال البيضية ولا تقل: المؤقرات
الآسوية والأشكال البيضية
- 32 قل: هو لا يعني بما سوى حاجاته أولاً يعني بسوى حاجاته على
غير الفصيح، بإدخال الباء على "سوى" ولا تقل: هو لا
يعني سوى بحاجاته.
- 34 قل: سبق أن قلنا إن البرد قارس ، كما أن الريح شديدة، ولا بد
من أن تتغير ولا بد أن تتغير ولا تقل: سبق وقلنا، ولا تقل:
كما وأن الريح شديدة، ولا تقل: ولا بد وأن تتغير
- 34 قل: اضطره الزمان إلى الإذعان واضطر هو. ولا تقل: اضطره
الزمان على ذلك.
- 35 قل: الدأب والديدن والشاكلة والطريقة والسنة والجديلة. ولا
تقل: الروتين، بمعنى الاستمرار على فعل واحد.
- 36 قل: اجتمع أمس فلان مع الرئيس فلان، ولا تقل: يجتمع فلان
مع الرئيس أمس
- 37 قل: أصبحنا بخير وتصبحون بخير ولا تقل: أصبحنا على خير
ولا تصبحون على خير
- 37 قل: أهميَّة الشيء، بتشديد الميم وفتح الهاء ولا تقل: أهميَّة
الشيء، بتسكين الهاء
- 38 قل: هو ثقة من قوم ثقات ولا تقل: من قوم ثقة
- 38 قل: حُمولة الباخرة ألف طن «بضم الحاء» ولا تقل: حَمولة
الباخرة ألف طن (بفتح الحاء)

- 39 قل: قصد إليه قصداً، وذهب إليه قاصداً، وذهب إليه بلا تلبث ولا تمكث. ولا تقل: ذهب إليه مباشرة
- 40 قل: نقص المبلغ ثلاثة أفلس أو أربعة أفلس وهلم جراً إلى عشرة أفلس ولا تقل في الفصيح: ثلاثة فلوس ولا أربعة فلوس حتى العشرة
- 40 قل: خصم الدّ وخصوم لدّ ولا تقل: خصوم الدّاء
- 41 قل: فتحت في الشيء فتحة. ولا تقل: فتحت في الشيء فتحة
- 42 قل: أقام بسورية من بلاد الشام ولا تقل: أقام بسورياً ولا سورياً
- 42 قل: هذه مُسَوِّدَةُ الكتاب لا مُبَيِّتَة ولا تقل: هذه مُسَوِّدَةُ الكتاب لا مُبَيِّتَة .
- 43 قل: ابتلى فلان بعدو شديد فهو مبتلى. ولا تقل: ابتلى فلان بعدو شديد فهو مبتلى.
- 44 قل: فلان شقي من الأشقياء ولا تقل: شقي من الشقاة
- 44 قل: هذا الأمر له الأهمية، أو أهميته عظمى الأهميات (بالتعريف) ولا تقل: له أهمية عظمى "بالتنكير"
- 45 قل: الحالة الحاضرة، أو الحال الحاضرة، أو الحالة العارضة، أو الحالة الطارئة أي غير الدائمة ولا الثابتة ولا تقل: الحالة الراهنة
- 47 قل: ما أجمله وما أجملها، وما كان أجملهما ولا تقل: كم هو جميل وكم هي جميلة

- 47 قل: أنا واثق بالأمر ومتثبت فيه ومتبين له ومتحقق له وقد وثقت به وتثبت فيه وتبينته وتحققته. ولا تقل: أنا واثق من الأمر ولا متثبت منه ولا متحقق منه ولا وثقت منه ولا تحققت منه ولا تثبت منه
- 48 قل: أوقات الدوام والمداومة ولا تقل: أوقات الدوام
- 48 قل: يريح فلان ما دام صادق المعاملة ولا تقل: يريح طالما هو صادق
- 49 قل: هو موظف فُشِلَ وفُشِلَ ولا تقل: هو فاشل
- 50 قل: استبدلت الشيء الجديد بالشيء القديم الذي عندي ولا تقل: استبدلت الشيء القديم الذي عندي بالشيء الجديد
- 51 قل: هذا المسابق قد سبق من قبل وهذا المشارك لم يشارك من قبل ولا تقل: هذا المتسابق قد تسابق من قبل ولا هذا المشترك لم يشترك من قبل
- 52 قل: سألتقي أنا وفلان، وملتقي نحن والقادمون، والتقيا هما وأصحابهما ولا تقل: سألتقي فلانا، وسألتقي وإياه، وما أشبه ذلك
- 52 وقل: نلتقي نحن وأنتم ولا تقل: نلتقي وإياكم
- 53 قل: "بدأ بالعمل وشرع في العمل ولا تقل: بدأ في العمل ولا شرع بالعمل
- 54 قل: رَبَّكَ الحادث يَرْبِكَ ربكاً، فالحدث ربك وهو مربوك. ولا تقل: أربكه إرباكاً فالحدث مربك وهو مُربك.

- 55 قل: الأوراق الخضراء والأعلام الصفراء، ولا تقل: الأوراق الخضراء والأعلام الصفراء
- 56 قل: هو مصرح ومن ذوي التصريح وأهل التصريح وهو صريح أو صريح القول "في الأقل" ولا تقل: هو صريح فقط بهذا المعنى
- 57 قل: هذا فعل شائن يشين صاحبه شينا ولا تقل: مشين يشين إشانة
- 59 قل: القنابل والبراعم والدراهم (بكسر الحرف الرابع أي الحرف الذي قبل آخر الكلمة) ولا تقل: القنابل والبراعم والدراهم
- 59 قل: شهور كثيرة وأشهر قليلة ولا تقل: شهور قليلة وأشهر كثيرة
- 60 قل: ينبغي لك أن تتروض ولا تترك التروض أي ينبغي لك أن تروض بدنك أو تروضه بأفعال الرياضة المعروفة ولا تقل: ينبغي لك أن تتربض ولا تترك التربض
- 61 قل: برح فلان العاصمة يبرحها براحاً بفتح الباء ولا تقل: بارح فلان العاصمة مبارحة وبراحا بكسر الباء
- 62 ولا تقل: استقل سيارة، لأنه بمعنى حملها فيصير الحامل محمولا والناقل منقولا
- 62 قل: خصصته به فهر مخصص به وخاص به ولا تقل: خصصته له ولا هو خاص له.
- 63 قل: في هذه الدار خمس حجرات وثلاث غرف، إذا كانت ذات أبيات خمسة على وجه الأرض وأبيات ثلاثة في الطبقة الأولى، ولا تقل: في هذه الدار ثمانى غرف

- 64 قل: كانوا نحواً من خمسين رجلاً وزهاء خمسين رجلاً وقرابة
خمسين رجلاً، وكان المبلغ نحواً من ثلاثين ديناراً ولا تقل:
كانوا حوالي خمسين رجلاً، ولا كان المبلغ حوالي ثلاثين ديناراً
- 64 قل: ينبغي استجماع الشروط المقتضاة ولا تقل: هي الشروط
المقتضية
- 65 قل: ازدرآه يزدریہ ازدرآءُ أي احتقره احتقاراً ولا تقل: ازدری
به.
- 65 قل: أذعن له يذعن إذعناً، وخضع له خضوعاً وأطاعه إطاعة
وائتمر بأمره وما أشبه ذلك ولا تقل: رضخ له بهذا المعنى
- 66 قل: تسلمت المبلغ وحقت تسلم المبالغ ولا تقل: استلمت المبلغ
وحقت استلام المبالغ
- 67 قل: كَسَبَ فلان مالا ولا تقل كَسِبَ فلان مالا
- 67 قل: إحدى عشرة مدرسة واثننا عشرة مدرسة وقل: أحد عشر
معهداً واثننا عشر معهداً، وقل: عشرة معاهد وثلاثة عشر
معهداً بفتح العديدين
- 68 قل: ما عندي إلا خمسة دنائير ولا تقل: ما عندي إلا الخمسة
دنائير
- 68 قل: أداء الدين وكيان الدولة ورآه إياد عياناً ولا تقل: إداء
وكيان وإياد وعيان
- 69 قل: دهش فلان يدهش دهشاً واعتراه دهش ولا تقل: دهش
دهشة واعترته دهشة بهذا المعنى

- 70 قل: أَجْر دَارِهِ إِيجَارًا أَيْ أَسْكَنَهَا غَيْرُهُ بِأَجْرَةٍ وَلَا تَقُلْ: أَجْرَهَا
تَأْجِيرًا
- 70 قل: أَسْهَبَ فَلَانٌ فِي كَلَامِهِ فَهُوَ مُسْهَبٌ أَوْ أَسْهَبَ فَهُوَ مُسْهَبٌ
وَكَلَامُهُ مُسْهَبٌ فِيهِ وَلَا تَقُلْ: كَلَامُهُ مُسْهَبٌ، بِغَيْرِ جَارٍ
وَمَجْرُورٍ
- 71 قل: أَعْجَبَنِي هَذَا الْقَصَصُ، وَأَعْجَبَتْنِي هَذِهِ الْقِصَصُ وَلَا تَقُلْ:
أَعْجَبَتْنِي هَذِهِ الْقِصَصُ.
- 72 قل يَنْبَغِي اسْتِجْمَاعُ الشَّرُوطِ الْمَقْتَضَاةِ وَلَا تَقُلْ: هِيَ الشَّرُوطُ
الْمَقْتَضِيَّةُ
- 73 قل: جَدَّبَ فَلَانٌ أَعْمَالَهُمْ وَلَا تَقُلْ: شَجَبَ فَلَانٌ أَعْمَالَهُمْ
- 74 يُقَالُ: أَكْدَتِ الْأَمْرَ وَالْوَصِيَّةَ وَالْكِتَابَ أَؤَكَّدُهُ تَأْكِيدًا وَوَكَّدْتُهَا
تَوَكِيدًا وَلَا يُقَالُ: أَكْدَتِ عَلَى الْأَمْرِ وَعَلَى الْوَصِيَّةِ وَعَلَى
الْكِتَابِ، يُقَالُ تَأَكَّدَ عِنْدِي الْأَمْرُ وَلَا يُقَالُ تَأَكَّدْتُ مِنَ الْأَمْرِ
- 74 يُقَالُ: جَدَّبَ تَصْرِيحَ فَلَانٍ يَجْدِبُهُ جَدْبًا أَيْ عَابَهُ وَلَا يُقَالُ: شَجَبَ
تَصْرِيحَ فَلَانٍ وَشَجَبَ سِيَاسَةَ فَلَانٍ
- 75 يُقَالُ: هُوِيَةُ الْإِنْسَانِ أَيْ حَقِيقَتُهُ وَبَيَانُ حَالِهِ، وَلَا يُقَالُ: الْهُوِيَّةُ
- 75 قل: بَحِثْتُ عَنْهُ فَإِذَا أَنَا بِهِ وَاقِفًا تَحْتَ شَجَرَةٍ، وَلَا تَقُلْ: فَإِذَا أَنَا
بِهِ وَاقِفٌ تَحْتَ شَجَرَةٍ
- 76 قل: هِيَ صَبُورٌ عَلَى عَمَلِهَا وَفَخُورٌ بِهِ وَهُوَ صَبُورٌ عَلَى عَمَلِهِ
وَفَخُورٌ بِهِ، وَهِيَ فَخُورَاتٌ وَفَخَائِرٌ وَلَا تَقُلْ: هِيَ صَبُورَةٌ عَلَى
عَمَلِهَا فَخُورَةٌ بِهِ

- 76 قل: شهر جُمادى الأولى وجُمادى الآخرة ولا تقل: جَماد الأول
وجَماد الثاني
- 77 يقال: سرنا وإذا نحن برجل يستغيث وبحثنا عن الشيء، وإذا
به مطروحاً خلف الدار. ولا يقال: سرنا وإذا بنا كذا وكذا ولا
يقال: بحثنا عنه وإذا به مطروح خلف الدار
- 77 يقال: تقدم مطرد، وتعليم مختلط وجندي مرتزق، وشيء مزدوج
ولا يقال: مطرد ولا مختلط ولا مرتزق ولا مزدوج
- 78 يقال: تقدم مطرد، بالطاء المشددة ولا يقال: مضطرد بالضاد
- 78 يقال: طبيب متخصص بالعلم وأطباء متخصصون ولا يقال:
طبيب أخصائي ولا أطباء أخصائيون
- 78 يقال: استأجرت داراً لأسكنها فأنا مستأجر وقد دفعت أجرتها أي بدل سكنها
ولا يقال: أنا مؤجر ولا مؤجرها فصاحب الدار مؤجر وأنا مستأجر
- 78 يقال: هو رجل بائس أي شديد الحاجة وقد بئس يبأس بؤساً،
وجمع البائس المشهور هو بائسون ولا يقال: بهذا المعنى
بؤساً
- 79 يقال: هذا الأمر بديهي أو طبيعي في النسبة إلى البدية
والطبيعة ولا يقال: بدهي وطبعي
- 79 يقال: مسح الأرض يمسحها مسحاً للقليل منها ومساحة للكثير
ولا يقال: «مساحة» بفتح الميم ومديرية المساحة لا مديرية
المساحة
- 79 يقال: البيأة للمنزل وما أشبهه والحالة وما أشبهها ولا يقال:
«البيأة»

- 80 قل: تكلم على مختلف الشؤون بكسر اللام من مختلف ولا تقل: مختلف الشؤون، يفتح اللام
- 80 قل: عَرَصَة ولا تقل: عَرَصَة
- 81 قل: هو عالم بذلك وذو علم وعليم به ومتبحر فيه وذو تبحر وخبير به وواسع الاطلاع عليه، ولا تقل: له إلمام واسع به ، بهذا المعنى
- 82 قل: لمس فلان الشيء يلمسُه ويلمُسُه ولا تقل: لمس يلمسه
- 82 قل: هذه مسابقة حسنة وظاهرة حسنة وعلامة حسنة وإمارة حسنة وطالعة حسنة ولا تقل: بادرة حسنة
- 83 قل: أملت الشيء أمله املا، وأملتُه أوَمِلْتُه تأمِلا، أي رجوته ولا تقل: تأملتُه بمعنى رجوته
- 85 قل: ورد علينا كتاب ووردت علينا بضاعة ولا تقل: وردنا كتاب ووردتنا بضاعة
- 86 قل: ثبت الجيش في القتال وصبر على القتال وصابر ولا تقل: صمَدَ الجيش إلا بمعنى تقدم نحو العدو
- 88 قل: توفرت الشروط في الأمر الفلاني ولا تقل: توافرت الشروط فيه
- 89 قل: جرت مفاوضات دُوكية، للمفاوضات التي بين الدول جمهرة دول. ولا تقل: جرت مفاوضات دُولية ولا المفاوضات الدُولية لذلك المعنى
- 91 قل: رأيت نيفا وعشرين رجلا ولا تقل: رأيت عشرين رجلا ونيفاً

- 92 قل: تساهلت على فلان في هذا الأمر أي لنت له ولم أتشدد عليه
ولم أدأقه الحساب وغمضت عنه، ولا تقل: تساهلت مع فلان
- 93 قل: النماء طريق إلى الفناء، إن صحّ القول. ولا تقل: إذا صحّ
القول
- 95 الملحق رقم (٢) مصطفى جواد وآراؤه في علم الصرف
- 105 المطاوعة
- 110 أسماء الآلة والأداة
- 114 المصدر الصناعي
- 116 النسبة
- 131 تصويبات صرفية في باب جمع التكسير

صدر من هذه المجموعة:

- | | |
|----------------------------|---------------------------------|
| ١- أرض البشر | انطون دي سانت اكسوري/مصطفى فودة |
| ٢- شبح كانترفيل | اوسكار وايلد/لويس عوض |
| ٣- أغاني العجر | هانز يكو فويكت /نامق كامل |
| ٤- الجواهري | سعد ي يوسف |
| ٥- ملحمة كلكامش | صلم باقر |
| ٦- أخبار النساء | ابن قيم الجوزية |
| ٧- التذكار | اوسكين كولديوك/سيد جاد |
| ٨- حي بن يقظان | ابن سينا |
| ٩- رسائل ابن العربي ١ | محي الدين ابي عبد الله |
| ١٠- رسائل ابن العربي ٢ | محي الدين ابي عبد الله |
| ١١- ملعام الآلهة | هـ. ج . ولز/محمد بدران |
| ١٢- الضائع من معجم الأدباء | د. مصطفى جواد |
| ١٣- في تجربة الكتابة | س. ر. مارتين/تحرير السماوي |
| ١٤- اخطية | اميل حبيبي |
| ١٥- غابة الحق | فرنسيس فتم الله مراش |
| ١٦- في الشعر الجاهلي | صلم حسين |